وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللّغة العربيّة

آراء الكوفيّين اللّغوية والنّحويّة في كُتب إعراب الحديث الشّريف

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى وهي جزء من

متطلبات نيل شهادة الماجستير

في اللغة العربّية وآدابها / لغة

من قبل الطالبة

دعاء عبد اللطيف عبعوب الباوي

بإشراف

أ.د. حسين إبراهيم مبارك

١٤٤١هـ ٢٠٢٠م

﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ صلى إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾

العنكبوت: ٤٨

إقرار الخبير العلميّ

أشهد أَنَّي قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ **(آراء الكوفيّين اللّغوية والنّحويّة في كُتب إعراب الحديث الشّريف)** التي قدَّمتها الطالبة **(دعاء عبداللطيف عبعوب الباوي)** إلى قسم اللّغة العربية – كُليّة التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير فِي اللّغة العربيّة (تخصص اللّغة)، وقد وجدتها صالحة من الناحية العلمية.

الاسم: فائز عبد الملك محسن

العنوان: جامعة المستنصرية/ كلية التربية

التاريخ: / /٢٠٢٠

الإهداء

إلى صاحب المقام المحمود والحوض المورود

أبي الزهراء محمد(ﷺ)

أفصح من نطق بالضاد

إلى مَنْ توجه اللهُ بتاج بالهيبةِ والوَقار

من أحملُ اسمهَ بكلّ افتخار

(والدي العزيز... رعاه الله بعينه التي لا تنام)

إلى من خضت دروب العلم بفيض

تراتيل دعائها نبع الحنان الثَّرّ

(والدتي الحنون ...أدامها الله خيمة على رؤوسنا)

إلى مصابيح دربي ونبراس أملي

من تحلوا الحياة بذكرهم وتطيب الكلمات بحبهم

(أخوتي حماهم الله ...وأبقاهم سندًا لي)

إلى من أشدُد به أزري، وأشركهُ في أمري

(زوجي العزيز ... حبًا واعتزازًا)

إليهم أُهدي ثمرة جهدي هذا ...

ثبت المحتويات.

العنوان	رقم الصفحة
الواجهة:	أ
الآية القُرآنية:	ب
إقرار المشرف:	ت
إقرار المقوم العلمي:	ث
إقرار لجنة المناقشة:	ج
الإهداء :	ح
المقدمة:	(١-٥)
التمهيد: كتب إعراب الحديث ومناهج مؤلفيها:	(٦-٢٧)
توطئة:	(٧- ٨)
- إعراب الحديث النبوي: للعُكبريّ (ت٦١٦هـ):	(٨- ١٠)
أ.سيرتهُ:	(٨)
ب.منهجهُ في الكتاب :	(٨-٩)
ت.مذهبهُ النحوي :	(١٠)
- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: لليفرني (ت٦٢٥هـ):	(١٠-١٣)
أ.سيرتهُ :	(١٠-١١)
ب.منهجهُ في الكتاب :	(١١-١٣)

– شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: لابن مالك (ت٦٧٢هـ):	(١٣- ١٨)
أ. سيرتهُ:	(١٣)
ب. منهجهُ في الكتاب :	(١٣-١٨)
– العُدَّة في إعراب العُمْدَة: لابن فرحون المدني (ت٧٦٩هـ):	(١٨- ٢١)
أ.سيرتهُ:	(١٨-١٩)
ب.منهجهُ في الكتاب :	(١٩-٢١)
– النَّاظِر الصَّحِيح عَلَى الجَامِعِ الصَّحِيح: لسِبْط ابن العَجَمِي(ت٨٨٤هـ):	(٢١-٢٤)
أ.سيرتهُ:	(٢١-٢٢)
ب.منهجهُ في الكتاب :	(٢٢-٢٤)
ت.مذهبهُ النحوي :	(٢٤)
– عُقودُ الزَّبَرْجَدِ في إعراب الحَديث النَّبوي: لجَلال الدِّين السّيوطي (ت٩١١هـ):	(٢٤- ٢٨)
أ.سيرتهُ:	(٢٤-٢٥)
ب.منهجهُ في الكتاب :	(٢٥-٢٧)
الفصل الأوّل: المباحث اللغوية في كتب إعراب الحديث الشريف (٢٨- ٨٧)	
توطئة :	(٢٩)
المبحث الأوّل: المسائل الصوتية والصرفية:	(٣٠-٦٩)

أولًا : المسائل الصوتية:	(٣٠-٤٤)
أ.الإبدال :	(٣٠-٣٦)
١. اشتقاق آدَمَ وأصل الهمزة فيه :	(٣٠- ٣٣)
٢. إبدال الهمزة (هاءً) من (هَرَاَقَ) :	(٣٣-٣٦)
ب.همزة(أيم الله) بين القطع والوصل:	(٣٦- ٣٩)
٤.حذف الألف من (ما) الاستفهامية:	(٣٩- ٤١)
٥.مطل الحركات :	(٤١-٤٤)
ثانياً: المسائل الصرفية	(٤٤-٦٩)
توطئة :	(٤٤)
أوّلًا : الميزان الصرفي :	(٤٤ -٤٩)
أ. وزن تَّوْرَاة :	(٤٤- ٤٧)
ب. وزن الشيطان :	(٤٧ - ٤٩)
ثانياً : التثنية :	(٤٩-٥٥)
أ. تثنية المتفق في اللفظ والمختلف في المعنى وجمعه :	(٥٠- ٥٢)
ب.دلالة المفرد على المثنى :	(٥٢- ٥٤)
ت.تثنية (حمى) على (حموان) :	(٥٤- ٥٥)
ثالثاً: أبنية الجموع :	(٥٥-٦٢)
أ.جمع أشْيَاءَ :	(٥٥- ٥٨)
ب. (فُعَل) و (فِعَل) من جموع القلة :	(٥٨- ٦١)
ت.جمع حَلْقَة على حِلَقٌ و حَلَقٌ :	(٦١- ٦٢)

رابعاً: الاشتقاق:	(٦٢ -٦٤)
أ. اشتقاق البتة:	(٦٢-٦٤)
خامساً: الإعلال :	(٦٤ -٧٠)
أ.أصل الهمزة في (أَوَّلَ):	(٦٥-٦٨)
ب.قلب الواو ألف في (أُنَاس):	(٦٨-٦٩)
المبحث الثالث :المسائل الدلالية المعجمية:	(٧٠ -٨٧)
توطئة:	(٧٠)
أ.دلالة أُحْصِرَ:	(٧١-٧٣)
ب.دلالة الصلاة:	(٧٣-٧٤)
ت.دلالة الغدق:	(٧٤-٧٥)
ث.دلالة أَنظِرْ بمعنى انتظر:	(٧٥-٧٧)
ج.دلالة السلام:	(٧٧-٧٨)
ح.دلالة الصَوَمَ:	(٧٨-٨٠)
خ.دلالة القنوت:	(٨٠-٨٢)
د.دلالة مِسْكِين:	(٨٢-٨٥)
ذ.دلالة الْفَيْءَ:	(٨٥-٨٦)
ر.دلالة يشاك :	(٨٦-٨٧)
الفصل الثاني : آراء الكوفيين في الأساليب والتراكيب : (٨٨- ١٥٩)	

المبحث الأول: **آراؤهم في الأساليب النحوية** :	(٨٩-١٠٤)
توطئة :	(٨٩)
أ.توكيد النكرة:	(٩٠-٩٢)
ب.حذف حرف النداء مع اسم الجنس:	(٩٢- ٩٥)
ت.حذف حرف النداء مع اسم الإشارة :	(٩٥- ٩٧)
ث.أصل الميم في (اللهم):	(٩٧- ٩٩)
ج.العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض:	(٩٩- ١٠١)
ح.العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل:	(١٠٢-١٠٤)
المبحث الثاني: **آراؤهم في الأسماء**	(١٠٥-١٤٦)
توطئة :	(١٠٥)
أ.(الذال) وحدها اسم اشارة :	(١٠٦-١٠٨)
ب.وقوع ألفاظ الإشارة اسماء موصولة :	(١٠٩-١١٠)
ت. حال السادة مسد الخبر:	(١١١-١١٥)
ث.رفع الفاعل بالظرف والجار والمجرور:	(١١٥- ١١٧)
ج.إعراب الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية:	(١١٧- ١٢٠)
ح.إعراب ضمير الفصل المسمى عمادًا:	(١٢٠- ١٢٤)
خ.إعراب الاسم الواقع بعد (لولا):	(١٢٤- ١٢٦)

د. العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر :	(١٢٦- ١٣٠)
ذ. وقوع الماضي حالا من غير (قد) :	(١٣٠- ١٣٢)
ر. سوى بين الاسمية و الظرفية:	(١٣٣- ١٣٦)
ز. حكم الاسم الواقع بعد واو المصاحبة:	(١٣٦- ١٣٨)
س.اضافة الموصوف إلى صفته:	(١٣٩- ١٤١)
ش.صرف (أسماء) :	(١٤١- ١٤٢)
ص.أصل اشتقاق (الآن) ودلالة (ال) الداخلة عليها :	(١٤٢- ١٤٤)
ض.أصل كلمة (وَيْل) :	(١٤٤- ١٤٦)
المبحث الثالث: **آراؤهم في التراكيب الفعلية**:	(١٤٧-١٥٩)
توطئة :	(١٤٦)
أ. الفعل المضارع صله لـ(ال) :	(١٤٧-١٤٩)
ب.(نِعْمَ) بين الاسمية والفعلية :	(١٤٩-١٥١)
ت.إعراب التاء والكاف من (أرأيتك) :	(١٥٢-١٥٣)
ث.إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به:	(١٥٤-١٥٦)
ج.عامل النصب في (فاه):	(١٥٦-١٥٨)
ح.عامل النصب في مرحبا:	(١٥٨-١٥٩)
الفصل الثالث: **آراء الكوفيين في الحروف و الأدوات**:	(١٦٠- ٢٣٢)
توطئة:	(١٦١)

المبحث الأول:**الأحرف والأدوات بين البساطة والتركيب**	(١٦٢-١٧٤)
توطئة :	(١٦٢)
أ.(كَمْ) :	(١٦٣-١٦٥)
ب. (لَكِنّ):	(١٦٥-١٦٨)
ت.(لَنْ):	(١٦٨-١٧٠)
ث.(هَلُمَّ):	(١٧٠-١٧٤)
المبحث الثاني: **دلالات الحروف والأدوات**:	(١٧٥-٢١٩)
توطئة :	(١٧٥)
أولًا. الأحرف العاملة :	(١٧٦-١٩٩)
١. أحرف الجر	(١٧٦-١٨٦)
أ. رب بين الاسمية والحرفية والمضي والاستقبال:	(١٧٦-١٧٨)
ب.في بمعنى (على) :	(١٧٩-١٨١)
ت. من بمعنى (في):	(١٨١-١٨٣)
ث. (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان:	(١٨٣-١٨٦)
٢. أدوات الجزم:	(١٨٧-١٩٦)
أ. الجزم بـ(إذا) حملًا على (إنْ):	(١٨٧-١٨٨)

ب. (إنْ) الشرطية بمعنى أذ :	(١٨٨-١٩١)
ت. الجزم بـ(كيف):	(١٩١-١٩٤)
ث. الجزم بـ(لن) حملًا على (لم) :	(١٩٤-١٩٦)
٣. (كأن) للتقريب والتحقيق:	(١٩٦-١٩٩)
ثانيًا: الأحرف غير العاملة :	(١٩٩-٢١٩)
١.أحرف العطف:	(١٩٩-٢١١)
أ.العطف بـ(لكِنْ) المخففة في الايجاب حملًا على (بل):	(١٩٩-٢٠١)
ب.(أو) بمعنى (الواو):	(٢٠١-٢٠٤)
ت.ثم بمعنى الواو :	(٢٠٥-٢٠٧)
ث.(الواو) للترتيب:	(٢٠٨-٢١١)
٢.أحرف النفي :	(٢١١-٢١٩)
أ.(إنْ) بمعنى (ما) و (اللام) في خبرها بمعنى(إلاَّ):	(٢١١-٢١٤)
ب.إنَّما حرف نفي:	(٢١٤-٢١٧)
٣. أنكار الكوفيين لـ (أنْ) المفسرة:	(٢١٧-٢١٩)
المبحث الثالث : **أحرف الزيادة** :	(٢٢٠-٢٣٢)
توطئة :	(٢٢٠-٢٢١)
أ. (الواو):	(٢٢١-٢٢٤)
ب. من في الايجاب:	(٢٢٥-٢٢٧)

ت. (إلى):	(٢٢٨-٢٣٠)
ث. (إذ):	(٢٣٠-٢٣٢)
الخاتمة	(٢٣٣-٢٣٧)
المصادر والمراجع	(٢٣٨-٢٩٤)
المستخلص باللغة الانكليزية (Abstract).	**A - B**

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ المتصرفِ وحدهُ بالوجودِ، الملكِ الحقِ المعبود، الموجودِ قبل الدهور، والعهودِ، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ خَلقهِ ، وأعظمِ عبيدهِ محمدٍ بنِ عبدِ الله الذي أخرج البشريةَ من براكينِ الشركِ، والجحود إلى لَذّةِ التوحيدِ، ونَشوة السجود، وعلى أهل بيتهِ الأطهار مصابيح الدجى، وأنوار التقى الذينَ أذهبَ الله عنهُم الرجسَ، وطهّرهُم تطهيرًا، وعلى صحابتهِ الأبرارِ، ما تعاقبَ الليلِ والنهارِ أمَّا بعدُ:

فلمّا بزغَ فجرُ الإسلامِ، رافقه نزولُ أفصح الكلامِ على صدرِ سيدنا محمد (ﷺ)، ثم بدأت بعد ذلك الدراساتُ اللّغويةُ والنَّحويةُ عند العرب خدمةً للنصِ القرآني الكريم، وخوفًا مِنْ أَنْ يَدِبَّ اللحنُ على ألسنةِ الناسِ، ثم تلت هذه العنايةُ عنايتُهم بالسُنّةِ المطهرةِ؛ بوصفِ قائلِها أفصحَ مَنْ نطق بالضاد، شرّحًا، وإعرابًا، وبيانَ معنى، ومن المعروفِ أنَّ العلماءَ بَكّروا في تصنفِ كُتبٍ اختصت بإعراب القرآن الكريم من (الفاتحةِ) إلى (الناسِ).

أَلا إنَّ التأليف في إعرابِ الحديثِ الشريف، جاءَ مُتأخرًا إذا ما قُرنَ بالتأليف في إعراب القرآن حتى أجمع أَصْحَابُ السير ، والطبقات على أَنَّ العُكبريَّ (ت ٦١٦هـ) أَوّلُ مَنْ أَلفَ كتابًا مستقلًا في إعرابِ الحديثِ الشريف، ولا يعني هذا أَنَّ علماءنا الأوائل (رحمهم الله) لم يتصدوا إلى ما أَشْكَلَ من كلامهِ (ﷺ) بالإعرابِ والبيان؛ إذ كانت لهم محاولاتٌ جادةٌ في إعرابِ الأوجُهِ المُحتمَلةِ وبيان ما يترتبُ على كل وجهٍ فيها من معنى خاص عن طريقِ الشرّوحِ والتعليقاتِ، والحواشي التي شغلَ الإعرابُ جانبًا من جوانبها.

وتلت إعرابَ العُكبريّ مصنفاتٌ أُخَّر اختصت بإعرابِ الحديث الشّريف، وكان تأثرها به واضحًا، على الرغمِ من أنَّ لكل عالمٍ منهجًا خاصًا، ومادةً حديثيةً محددةً خصها بالإعرابِ ، وبرعَ أَصْحَابُها في ذكرِ آراءِ النَّحاةِ ، واستدلالاتِهم، وشواهِدهم التي كان الحديثُ الشريفُ في طليعتها، وكانت عنايتُهم بآراء الكوفيينَ اللّغويةِ ، والنَّحويةِ واضحةً في مصنفاتِهم ، والذي أطمح إليه من هذه الدراسة هو تحقيق آراء الكوفيين ،

والتثبت من نسبتها إليهم ، فكثيرٌ مما نُسب إليهم يشوبُهُ الوهم تارة ، والخطأُ تارةً أخرى ، ومن أهم أسباب اختيار الموضوع حِرصي على أنَّ ألتحقَ برَكبِ المشتغلينَ بالحديث الشريف خدمةً لهذا النص الفصيح المبارك.

وكان الفضلُ بعد فضلِ اللهِ في اختيار الموضوعِ ، وتشجيعي على الخوضِ فيهِ يرجعُ إلى المشرف على هذه الدراسة (أ. د. حسين إبراهيم مبارك).

وبعد الانتهاءِ من جمعِ المادةِ كانت المشورةُ بيني ، وبين الأستاذ المشرف على الدراسةِ من أجلِ ، وضعِ خطةٍ ترتكز عليها دعائمُ الرسالةِ، فجاءت مبوّبةً على تمهيدٍ، وثلاثةِ فصولٍ تسبقها مقدمةٌ، وتعقُبُها خاتمةٌ.

اشتملَ التمهيدُ على دراسةٍ لسِيرِ المؤلفينَ، ومناهجِهِم في الإعرابِ، أوجزتُ الحديثَ فيهِ عن من كَثرت حوله الدِراسات كالعُكبريّ، وابنِ مالكٍ، والسيوطيّ، وتوسعتُ قليلًا في الحديثِ عن من قلت عنه الدراسات كاليفرنيّ، وابنِ فرحون، وابنِ العجميّ، وجاءَ الفصلُ الأول موسومًا بـ ((المباحث اللغوية في كتب إعراب الحديث الشريف)) ضمَّ في طياتهِ مبحثين خَصصتُ الأولَ لدراسةِ المسائلِ الصوتيةِ والصرفيةِ عند الكوفيين، وأَفردتُ الثاني لدراسةِ آراء الكوفيين في المسائلِ الدلالية المعجمية ؛ بوصفِهم توسعوا في الروايةِ زمانًا ومكانًا، وقد درستُ هذه المستويات الثلاثةِ ، وبَيَّنْتُ فيها آراء الكوفيين ، وناقشتها عن طريق عرضِها على مذاهب اللغويين المتقدمين ، والمتأخرين، وجاء الفصل الثاني ليتخصصَ بدراسةِ الأساليبِ ، والتراكيبِ النحويةِ عند الكوفيين، و انقسم على ثلاثةِ مباحث، مبحثٍ درستُ فيه آراءهم في الأساليبِ المبثوثة في كتبِ إعراب الحديث، وأَمَّا المبحثين الثاني، والثالث فقد اختصا بدراسةِ التراكيبِ عند الكوفيين بشقيهما الاسميةِ، والفعليةِ، فصلتُ كُلَّ ذلك عن طريق تحقيق آرائهم، وموازنتِها بمذاهب النحاة الآخرين، ورجحتُ ما أمكنني ترجيحهُ منها.

وأَمَّا خاتمة الفصول، فقد خصصتهُ لدراسةِ آراء الكوفيينَ في الحروفِ والأدواتِ، فانقسمَ على ثلاثةِ مباحث أيضًا: مبحثٍ في الزيادةِ، وآخرَ في: الحروفِ بين الأصالةِ

والتراكيبِ، وثالثٌ في دلالات الأحرفِ والأدوات، وكانّتَ للكوفيينَ آراءٌ جديرةٌ بالدراسةِ، والتحليلِ، والمناقشةِ، والفضلُ كلهُ يرجعُ إلى كتبِ إعراب الحديث التي نقلت لنا آراءهم، واحتجت لها بالسماعِ والقياسِ.

وبعد الانتهاء من فصولِ الدراسةِ أتبعتها بخاتمةٍ لخصتُ فيها أبرزَ ما توصلتُ إليه من نتائجٍ، ثم طرزتُ الرسالةَ بثَبتٍ للمصادرِ، والمراجعِ التي أفادت منها الدراسة، اشتمل على كثيرٍ من كتبِ النحاة المتقدمين والمتأخرين، وعددٍ من كتبِ القراءات، وجملةٍ من الدواوين الشعرية، فضلًا عن بعضِ المعجمات اللغوية ، والتفاسير، وشروح الحديث الشريف، وقد رجعتُ إلى كثيرٍ من دراساتِ المحدثين اللغوية والنحوية، ولاسيّما المتعلقةِ بالدراساتِ الحديثيةِ، أو المتخصصةِ بالنحو الكوفي منها (آراء الكوفيين اللَّغوية في شرح السيرافي) للباحث : حسن هادي عبد النبي، و (المسائل الخلافية في الأدوات والحروف) للباحث: سلام موجد خلخال الزبيدي، و(منهج الكوفيين في الصرف) للباحث: مؤمن بن ناصر غنام، وغيرها من الدراساتِ التي تزينت بها إحالات الرسالةِ ومصادرها.

واتبعتُ في دراستي هذهِ، المنهج التحليليَّ، القائمَ على عرضِ آراء الكوفيينَ، وتحليلِها، وموازنتِها بآراءِ النَّحاة الأخرينَ، ثم أتولى إصدار الحكم التقويميَّ ما أمكنني إلى ذلك سبيلا، مُستعينةً بآراء كِبار النَّحاة، والدراسات السابقة.

واعتمدتُ في نقلِ ألفاظ الشاهد الشريف على ما أثبتهُ معربو الحديثِ، وقمتُ بتخريجهِ من مظانهِ الرئيسة منبهةً على الاختلافِ في الروايةِ إن وجد .

وتعمدتُ أن اجتزئ موطن الشاهد من الحديث في أغلب الأحيان، ولا سيما إنْ كان مطولًا طلبًا للاختصار أولًا، وجريًا على سَنن المعربينَ الذين سلكوا هذا المسلك ثانيًا، ولا سيما الليفرني، مع مراعات تمام المعنى الشريف

وقد واجهتني في كتابتي الرسالةِ صعوباتٌ، لا يعلَّمُ وطأتها، إلّا الله ، منها إنَّني بدأتُ بدراسةِ الحجاجِ عند(أبي بكر العزاوي)، واتفقتُ على ذلك مع اللجنة العلمية في

القسمِ، والدكتور العزاوي، وحصلتُ على جلِّ المصادرِ المتعلقةِ بسيرتهِ، ودراساتهِ الحجاجية، وبعد ثمانيةِ أشهرٍ من البحثِ المتواصل تبين لنا أنَّ الموضوعَ قد أُنْجَزَ في جامعةِ بابل بإشراف (أ.م.د. حيدر غضبان) بعنوان: (جهود أبي بكر العزاوي اللُّسانية)، أخذ الحجاجُ فصلين من الدراسةِ، ثم ضَاعَ مِنِّي وقتٌ آخر بين اختيار موضوع جديد، وإقْرَار اللجنة العلمية لهُ، ومن أَظْهَر الصعوباتِ التي واجهتنِي في كتابةِ الرسالةِ انتشار (جائحة كورونا) التي حالت بيني وبين المكتباتِ من جهةٍ، وبيني وبين المشرفِ، والمتخصصينَ من جهةٍ أخرى أسأل اللهَ تباركَ وتعالى أنَّ يرفعَ هذا البلاءِ عن المسلمينَ، والعالمِ أجمع، فضلًا عن سَعةِ الدراسةِ، وضيق الوقتِ، وضعفَ شبكةِ التوصل الاجتماعي بوصفها الوسيلةَ الوحيدة التي تربطني بالمصادر، وذوي الاختصاص، إلّا أنَّ هذه الصعوباتِ، قد تذللت بفضل الله، ثم بفضل صبري الدَّؤُوب، وحرصي على إنجازِ هذا العملِ، ثم بفضل تشجيع المشرف (أ. د. حسين إبراهيم مبارك) الذي كان لهُ فضلُ الرعايةِ والمتابعةِ وإرشادي إلى مواطن الخطأ، فضلًا عمّا قدمه لي من آراءٍ وتوجيهات، فقد كان رحب الصدر ذا صبرٍ جميل، فجزاه الله تعالى عني خير الجزاء.

وأخص بالشكر كلَّ أساتذتي الفضلاء الذين نهلتُ من خُلُقِهِم قبل علمهم، وأسطر أسمى آيات الشكر ، والعرفان إلى لَجنة المناقشةِ رئيسًا وأعضاءً على ما سيقدمونه لي من نصائحَ تنقي هذه الدراسة مما علق بها من أدران، وأعدهم بأنَّي سآخذ بكلِّ ما سيقدمونهُ لي من هدايا يُرقى الأخذ بها بالرسالةِ إلى مستوى أفضل، والشكرُ موصولٌ إلى كلِّ من مدّ لي يد العون، وساعدني ولو بالدعاء، وأعتذرُ عمَّا وقعت فيه من سقطاتٍ ، وهفواتٍ، فالكمالُ لله وحده، وإن التجاوزَ عن الضعافِ من شيم الأشرافِ والله يقولُ الحق، وهو يهدي إلى سواء السبيل.

التمهيد
كتب إعراب الحديث ومناهج مؤلفيها

توطئة:

يُعَدُّ القرآن الكريم الأصل الأول من أصولِ الاحتجاج في النَّحو العربي، ويليه مرتبةً في الاستدلالِ الحديث الشَّريف؛ لما أنماز به من الفصاحةِ والبيانِ، ولا شكَّ أَنَّ فصاحته(ﷺ) لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه لا يدانيه أسلوب؛ إذ مدّت عليه الفصاحة رواقها، وشدّتْ به البلاغة نطاقها(١).

أَمَّا الصحابة والتابعون (رضي الله عنهم)، فقد كانت لغتُهم سمةً غريزيةً فيهم،؛ لأَنَّهم من العرب الخلص، فلم تكن بهم حاجةٌ إلى قواعد يضبطون بها ألسنتهم(٢).

وعلى الرغمِ من تلك الفصاحة التي يتمتع بها الحديث الشَّريف، إلَّا أنَّ العلماء صنفوا جملةً من المؤلفاتِ في إعراب القرآن الكريم، ولم يتجه إلَّا القلّة منهم للتصنيفِ في إعرابِ الحديث الشَّريف، وسببُ ذلك يرجعُ إلى عزوفِ الأوائل عن الاحتجاجِ به الأمر الذي أنعكس على قلّة التأليف في إعرابه بحجة أَنَّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى، وقد وقع اللحن في كثيرٍ مِمَّا رووا منه ؛ لأنَّ أكثر الرواة كانوا من العجم، الذين لا يحسنون صناعة العربيّة؛ فلم يحتج به النحاة؛ لعدم وثوقهم بأَنَّ هذا الكلام صادر من النبيّ (ﷺ) بلفظهِ(٣).

وأكثر من استشهد به ابن مالك؛ إذ استدل بما وقع في الأحاديثِ على إثباتِ القواعد الكلية في لسان العرب، ولم يسلك أحدٌ هذه الطريقة غيره من المتقدمينَ والمتأخرينَ(٤).

---

(١) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ٥، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٦١.

(٢) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ٦.

(٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٧٦-٨٢، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٦١-٦٢.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح (مقدمة المحقق): ٢٤، والعدة (مقدمة المحقق): ٥/١، وعقود الزبرجد (مقدمة المحقق): ٦٩/١، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري: ٢٣٥.

ومواقف النحاة من الاستدلالِ بالحديث الشَّريف، وانقسامهم إزاءهُ إلى ثلاثِ طوائف، وحججهم في عدمِ الاستدلالِ به والرد عليها، مسائلُ بحثها كثيرٌ من الدارسينَ والمتخصصينَ؛ لذلك فليس من المُجدي نفعًا أَنْ نسبر الغور فيها، وإنَّما سنكتفي بالتعريفِ بكتبِ إعراب الحديث، وسير مؤلفيها بإيجاز، وبيان مناهج أصحابها، مرتبةً ترتيبًا زمنيًا وعلى النحو الآتي:

- إعراب الحديث النَّبويّ: للعُكبريّ (ت ٦١٦هـ):

أ. سيرتهُ:

هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العُكبريّ البغدادي الحنبلي النحوي، أبو البقاء، محبّ الدِّين [١]، أصله من عكبرا (بُلَيدة على دجلة)[٢]، وُلِد في بغداد سنة (٥٣٨هـ)، أصيب في صباه بالجدري؛ فعمي، وتوفي في بغداد سنة (٦١٦هـ)[٣].

صنف فضلًا عن كتابهِ إعراب الحديث – عددًا من المصنفاتِ في شتى ميادين المعرفة، منها: شرح ديوان المتنبي، واللباب في علل البناء والإعراب، وشرح اللمع لابن جني، والتبيان في إعراب القرآن[٤].

ب.منهجهُ في الكتاب:

يُعدُّ العُكبريُّ أوّل من ألّف كتابًا مستقلًا متخصصًا في إعراب الحديث الشَّريف، وهذا يظهر جليًا من عنوان الكتاب، وقد ذكر سبب تأليفه لمصنفهِ هذا، والأسانيد التي اعتمد عليها، ومنهجه في الترتيبِ في مقدمةِ كتابهِ بقوله: ((فإنَّ جماعة من طلبةِ الحديث التمسوا منّي أَنْ أُملي مختصرًا في إعراب ما يُشكل من الألفاظ الواقعة في

---

(١) ينظر: العبر في خبر من غبر: ١٦٩/٣-١٧٠، وتاريخ الإسلام: ٢٩٤/٤٤.

(٢) ينظر: معجم البلدان: ١٤٢/٤.

(٣) ينظر: بغية الوعاة: ٣٨/٢، والأعلام: ٨٠/٤

(٤) ينظر: نكث الهميان: ١٦٠ .

الأحاديث، وإنَّ بعض الرواة يخطئ فيها، والنبيُّ (ﷺ) وأصحابه بريئون من اللحن، فأجبتهم إلى ذلك، واعتمدت على أتمّ المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب، وهو ((جامع المسانيد)) للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرّحمن بن الجوزي(رحمه الله)؛ فذكرت ذلك منه، وهذا الكتاب موضوع على أسماء الصّحابة (رضي الله عنهم) مرتبة على حروف المعجم))[١].

وقد سار على المنهج الذي أختطهُ لنفسه فبدأ بحرف الهمزة، وأوّلها مسانيد الرجال كحديث أُبي بن كعب الأنصاري(رضي الله عنه)، ثمَّ ينتقل من حرف إلى آخر على وفق ترتيب المعجم، وقد بلغت أحاديث مسانيد الرجال عنده ستة ومئة مسندٍ، ثمَّ انتقل بعدها إلى أحاديث أقوام من الصحابةِ (رضي الله عنهم) يشك في أسمائهم، ثمَّ انتقل إلى أحاديثِ من ينتسبون إلى أقاربهم، كحديث عم أبي حرة الرقاشيّ (رضي الله عنه)، وحديث واحد فقط نسبه إلى خادم النبيّ (ﷺ) من دون أَنْ يذكر أسمه، ثمَّ انتقل إلى أحاديث من ينتسبون إلى قبائلهم، ثمَّ ذكر المجهولين من الرجال ، وختمّ كتابهُ بمسانيد النساء رتبها على المنهج نفسه[٢].

وكانت طريقته في التأليف أَنْ يطلب ما صنّف من الكتب في الموضوع، فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثمَّ يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه[٣]، وعُرِفَ الكتاب بثلاثةِ عنوانات هي: (إعراب الحديث النَّبويّ) بتحقيق (الدكتور عبد الإله نبهان)، و(إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث)، بتحقيق ((وحيد عبد السّلام بالى، ومحمّد زكي عبد الديم))، و(إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي)، بتحقيق (الدكتور عبد الحميد هنداوي).

---

(١) إعراب الحديث النبوي (مقدمة المؤلف): ٢٩-٣٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: فهارس التحقيق: ٦٦٥-٦٧٠، وإعراب الحديث النبوي بين العكبري والسيوطي وابن مالك دراسة وصفية تحليلية مقارنة (أطروحة): ٣٤-٣٥.

(٣) ينظر: إعراب الحديث النبوي : ٢٤، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٢٢/٧.

ت.مذهبه النحوي:

ذكر الدكتور عبد الإلَه نبهان أَنَّ أبا البقاء العُكبري كان بصري المذهب يتبنى آرائهم ويسوق حججهم، ويُعلل بعللهم؛ لكنه لم يمتنع من الأخذ ببعض آراء الكوفيين، حين تُرجح كفة الحق إلى جانبهم، كترجيحهِ مذهبهم في وقوع (من) لابتداء الغاية في الزمان[١] ، محتجًا لهم بحديث فاطمة الزهراء (عليها السلام): ((**هَذَا أول طَعَام أكله أَبوك من ثَلَاثَة أَيَّام**))[٢].

ولا أُريد أَنْ أُفصل أكثر في الحديث عن سيرتهِ ومنهجهِ في التأليف، ومذهبه النحوي فقد سبقني إلى ذلك عدد من الباحثين ، فلا ضرورة في تكرارها[٣].

- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، لليفرني (ت٦٢٥هـ):

أ. سيرتهُ:

هو مُحَمَّد بن عبد الْحق بن سُلَيْمَان اليفرني عرف بـ(الندرومي)، كنيته أَبو عَبْد اللَّه، ولِد في بلدة تلمسان في المغرب، واختُلِف في سَنَةِ مولده، فقيل: سنة ست أو سبع وثلاثين وَخَمْسمِئَة من الهجرة كان عالمًا بالقِرَاءاتِ القرآنية، والفقهِ، والنَّحْوِ[٤].

أخذ العلمَ عن عدد من شيوخ، وعلماء زمانه، وقد حفظ لنا أسماء شيوخه الذين لقيهم، وروى عنهم في كتاب (الإقناع في ترتيب الإسماع) الذي نقله عنه المراكشي، ومن الذين روى عنهم وذكرهم في كتابهِ: والدهُ أبو محمد عبد الحق بن سليمان

---

(١) ينظر: إعراب الحديث النبوي: ١٢٠.

(٢) مسند الإمام احمد: ٤٤٠/٢٠.

(٣) ينظر: إعراب الحديث النبوي بين العكبري والسيوطي وابن مالك دراسة وصفية تحليلية مقارنة (أطروحة): ٣٤، وأثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الحديث الشَّريف (رسالة): ٢، ومنهج العكبري والسيوطي في إعراب الحديث (دراسة مقارنة) (رسالة): ١٧.

(٤) ينظر: صلة الصلة: ٢٩/٣، والتكملة لكتاب الصلة: ١٦٥/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء: ١٥٩/٢.

(ت٥٧١هـ)، وإسماعيل بن مكي بن إسماعيل الإسكندري المالكي (ت٥٨١هـ)، وعبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله الحجريُّ من آل ابن ذي النونِ (ت٥٩١هـ)، وأيوب بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عُمَرَ أَبُو الصَّبْرِ الفِهْرِيُّ السَّبْتِيّ (ت ٦٠٩هـ)، وغيرهم(١).

وبعد أَنْ حَصَلَ على العِلْمِ تَصَدَّر لِنَشْرِهِ، فاجتمع حوله العديد من طَلَبَةِ العَلْمِ، ومن أَبْرَزهم يحيى بن أحمد بن عبد الرحمن المرادي، وأبو علي الماقريَّ، وأبو اليعيش محمد بن عبد الرحيم الأنصاريَّ وغيرهم(٢).

صنف العديد من المؤلفات التي ظلت مرجعًا للعلماء والطلبة إلى يومنا هذا منها ما وصلنا ومنها ما لم يصل إلينا، ومن أشهرها فضلًا عن كتابهِ الاقتضاب الذي نحن بصدد البحث فيه: الفَيْصَلُ الجازم في فضيلةِ العِلم والعالِم، والإقناع في كيفيّة الإسماع، ولُبابُ الإعراب، وغريبُ الموطّأ وإعرابه وغيرها(٣).

أجمع أصحاب التراجم والطبقات على أَنَّهُ توفي سنة (٦٢٥هـ) في بلدة تلمسان(٤).

ب. منهجه في الكتاب:

صدر اليفرني كتابهُ بمقدمةٍ بينَ فيها غايته من تأليف مصنفهِ، والعلّة التي من أجلها صنفهُ، فذكر أَنَّ أصل هذا الكتاب هو اقتضاب لكتابهِ الموسوم بـ(المختار الجامع)؛ إذ قال: ((وَعَزْمِي في كِتَابِي هَذَا عَلى اقْتِضَابِ مَا تَضَمَّنَهُ كِتَابُ ((المُخْتَارِ الجَامِعِ))... من غَرِيْبِ((المُوطَّأ))، وإعرابهِ خَاصَّةً؛ لَيَكُوْنَ كالمُعْتَدِ لِطَالِبِهِ، وَكَالمُقْتَضَبِ

(١) ينظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: ٢٠٨/٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٠٢/١٦، والمسائل النحوية في كتاب الاقتضاب (رسالة): ١٤-١٧.

(٢) ينظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: ٢٠٩/٥، والمسائل النحوية في كتاب الاقتضاب (رسالة): ١٩-٢٠.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام: ٨٠٢/١٣، والمسائل النحوية في كتاب الاقتضاب (رسالة): ٢٠.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٠٢/١٦، والوفيات لابن قنفذ: ٣١٠.

لمُرِيْدِهِ، فَأُعْفِيهِ مِنْ مَشَقَّةِ الطَّلَبِ، وَأُخَلِّصُهُ مِنْ عِبْءِ تَصَفُّحِ مَا لَيْسَ لَهُ مِنْ تَصَفُّحِهِ أَرَبٌ))[١].

وبيّنَ منهجهُ في ترتيب الكتاب بقوله: ((ورتّبته على الأبواب ترتيب الكتاب، وجعلته لقارئه إن أراد تطريزهُ يُطرزهُ بهذا الاسم الواقع عليه (الاقتضاب))[٢].

والظاهر أَنَّ اليفرني سار في ترتيبه لاقتضابهِ على وفق ترتيب كتاب (الموطأ) للإمام مالك بن أنس (رضي الله عنه) (ت ١٧٩هـ) براوية يحيى بن يحيى الليثي، وهو المنهج نفسه الذي سار عليه في ترتيب كتابه الكبير (الجامع)، وقد ألتزم بذكر أبوابه إلَّا الأبواب التي لم تشتمل أحاديثها على ألفاظ غريبة، فيتجاوزها إلى ما بعدها، ويقتصر على الجُملة التي وردت فيها اللفظة الغريبة التي يريد شرحها وبيان إعرابها، وكان لا يذكر الحديث الشَّريف كاملًا، وإنَّما يكتفي بإيراد موطن الشاهد منه، وأعني بذلك اللفظة التي تحتاج إلى بيان معنى وتوضيحٍ لإعرابها متفقًا مع منهج سَلَفِهِ أبي الوليد الوَقَّشِيّ[٣] الذي تأثر به كثيرًا[٤]؛ إذ نقل عنه جُلَّ مادة كتابهِ اللغُوية، وأضاف إليها إضافاتٍ أُخرى نَقَلَهَا عن (مشارق الأنوار) للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، وأغلب النقول نقلها عن كتب لغوية كالعَيْنِ للخليل، و كتب غريب الحديث وغيرها[٥].

---

(١) الاقتضاب: ٣/١.

(٢) المصدر نفسة: والصفحة نفسها.

(٣) هو: هِشَامُ بنُ أَحْمَدَ بنِ هِشَامِ بنِ خَالِدِ بنِ سَعِيْد، أَبُو الوَلِيد الكِنَانِيُّ الوَقَّشِيُّ الطُّلَيْطُلِيُّ وُلِدَ سَنَةَ (٤٠٨ هـ)،وتوفي سنة (٤٨٩ هـ) بِدَانِيَةَ ، تنظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٣٤/١٩، والوافي بالوفيات: ٢٠١/٢٧- ٢٠٢.

(٤) ينظر: المسائل النحوية في كتاب الاقتضاب (رسالة): ٢٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦.

ولا أُريد أنَّ أسترسل أكثر في الحديث عن سيرتهِ ومنهجهِ في الكتاب؛ إذ سبقني إلى ذلك الباحث (فهد بن علي بن عبد الله السديس) في رسالته الموسومة بـ((المسائل النحوية في كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب))[١].

- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، لابن مالك (ت٦٧٢هـ):

أ. سيرتهُ :

هو جمال الدِّين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ الأندلسي[٢]، ولِد في مدينة (جيان) سنة (٦٠٠هـ)[٣]، توفي سنة (٦٧٢هـ) بدمشق[٤].

له فضلًا عن كتاب شَوَاهِد التَّوضيح، الذائع الصيت العديد من المصنفات في النحو، والتصريف، واللغة، والقراءات منها: تسهيل الفوائد وتكميلُ المقاصد، وشرحه، والخلاصة في النحو المشهورة (بالألفية)، وشرح عُمْدةِ الحافظ وعُدَّةِ اللافظ ، وشرح الكافية الشافية، والتعريف لضروري التصريف وغيرها[٥].

ب. منهجهُ في الكتاب:

يُعدُّ هذا كتاب من أشهر الكتب التي تكشف عن أسلوبهِ في النقاش، ويبينُ سعة أُفقه وإحاطته بشواهد اللغة، وهو من أبرز الأصول في موضوع الاحتجاج بالحديث الشَّريف في الدراسات النحوية، ولا يستغني عن الرجوع إليه باحث في هذا الجانب.

---

(١) ينظر: المسائل النحوية في كتاب الاقتضاب (رسالة): ١٣-٣٠.

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام: ٢٤٩/١٥، وفوات الوفيات: ٤٠٧/٣، والوافي بالوفيات: ٢٨٦/٣، وتعليق الفرائد : ٢٥/١.

(٣) ينظر: نفح الطيب: ٢٢٢/٢، ومعجم البلدان: ١٩٥/٢.

(٤) ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: ٣٣٥/٥، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول: ١٥٧/٣.

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك (مقدمة المحقق): ٢٤-٢٥.

وسبب تأليفهُ لهذا الكتاب رغبة فضلاء المحدثين والحفاظ في أَنْ يوضِّح لهم مشكلاتِ ألفاظٍ ورواياتٍ وقعت في كتاب صحيح البخاري، فأجابهم إلى ذلك، ووضحها وصححها في واحدٍ وسبعين مجلسًا(١)، وفي ذلك يقول القسطلاني نقلًا عن نسخ لتوضيح ابن مالك: ((وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكُلّما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربيّة، وما افتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة أخرتُ أمرهُ إلى جزء استوفي فيه الكلام مِمَّا يحتاج إليه من نظير وشاهد؛ ليكون الانتفاع به عامًا، والبيان تامًا إنْ شاء الله تعالى))(٢).

ويضيف د. طه محسن دافعًا آخر لتأليف الكتاب وهو تصدي ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة، ورغبتهُ في أَنْ يسدَ خللًا رآه في مناهج الذين لم يستقرؤوا كلام العرب كما يجب، أو تركوا كثيرًا من الشواهد النثرية الفصيحة، ولاسِيَّمَا التي احتفظت بها كتب الحديث وكتب غريبه؛ فلم يكن له بُدّ من تصحيح ما ذهبوا إليه، منطلقًا من نصوص(البخاري)؛ لما له من احترام في نفوس المسلمين(٣).

وحاول المؤلف أَنْ يقرر مسائل نحوية لم يتسنَ له أَنْ يضم أكثرها إلى أبواب كتب النحو ذات المنهج التقليدي المعروف؛ فأدرجها في هذا المصَنف، وهي

---

(١) ينظر: إرشاد الساري: ٤١/١، ومشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح (رسالة): ١٣.

(٢) إرشاد الساري: ٤١/١.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح (مقدمة المحقق) : ١١.

موضوعات تتصل بعلم المعاني كمسائل الاستفهام، والجواب، وعود الضمائر، ومعاني الحروف، وغيرها[١].

ولم يضع مقدمة لكتابه يُبين فيها طريقته في الشرح، ولا الدافع الذي من أجله ألّف كتابه، وإنَّما شرع يُعالجُ الأحاديث المشكلة وتوجيهها، وبيان موافقتها لكلام العرب[٢].

فالكتاب إذن يخلو من التبويب، فضلًا عن أَنَّهُ لم يُقسم موضوعاتهِ على الفصول أو ما يُشبهها، وعدد المجالس التي أتم بها المؤلف كتابه واحدٌ وسبعون مجلسًا، وقد تركت آثارها في تقسيم الكتاب ، خلت كُلّها من العنوانات، و التسلسل العددي، و للتفريق بين كل مجلس والذي يليه كان المؤلف يفتتح كُلّ مجلس بعبارة ((ومنها))، ثمَّ يأتي بنصوص ((صحيح البخاري)) التي يراها مشكلة، وبعدها يوجه إعرابها مبتدئًا كلامه بلفظ ((قلت))[٣].

بلغ ما اختاره من المشكل(ثمانين ومئةً) نصًا منها سبعون حديثا للنبيّ (ﷺ)، وتسعون من كلام الصَحابة (رضي الله عنهم)، وحديث واحد لعمر بن عبد العزيز(رضي الله عنه) من التابعين، وما بقي فهو من كلام ورقة بن نوفل، وأبي جهل، وهرقل الروم، وصاحبة المزادتين، وغيرهم ممن عاصر النبيّ (ﷺ) أو جاء بعده بقليل[٤].

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح (مقدمة المحقق) : ١١، ومشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح (رسالة): ١٣.

(٢) ينظر: مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح (رسالة): ١٣.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح (مقدمة المحقق): ١١، ومشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح (رسالة): ١٣.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح (مقدمة المحقق): ١٤.

وطريقته في البحث تقوم على إثبات نص الحديث وتعيين محل الإشكال فيه، ثمَّ يوجه إعرابهُ مستعينًا بالتمثيل والاحتجاج بالنصوص الفصيحة، وإذا تعددت الشواهد على المسألة الواحدة نراه يقدم نصوص القرآن والقراءات على غيرها(١).

وكان أسلوبه في عرض مشكلات الحديث الشَّريف سليمًا واضحًا، ليس فيه غموض، ومسائلهُ مفهومةٌ في عرضها وأفكارها؛ لكن الكتاب يفتقر إلى المنهج العلمي الذي اعتدنا أَنْ نلاحظه في كتبه الأخرى؛ فليست كُلّ مادتهِ مطابقةً لعنوان الكتاب(٢).

وأهم ما يلاحظ على أسلوبه في الكتاب أَنَّهُ أحيانًا يتصرف في لفظ الحديث المشكل؛ فيحذف كلمة أو يزيدها، أو يقدم في اللفظ أو يؤخره(٣)، ومع ذلك فإِنَّهُ يُعدّ رائدًا ومجددًا في هذا الميدان، ولم يكن مقلدًا لمن تقدمه من النحاة،؛ لأَنَّهُ لم يكتفِ بما وجده من نصوص في كتب هؤلاء، بل راح يفلي الدواوين، وكتب الأدب، والبلاغة، واللغة والسِير، ويلتقط منها ما لم يصل إليه غيره(٤).

وهذا المذهب في الاحتجاج عامة، وبالحديث الشَّريف خاصة لقي قبولًا حسنا لدى العلماء والباحثين المحدثين، منهم: الأستاذ طه الراوي(٥)، والدكتور مهدي

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح (مقدمة المحقق): ١٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه (مقدمة المحقق): ٣٥.

(٥) ينظر: نظرات في اللغة والنحو: ١٢١.

المخزومي[١]، والدكتور صبحي الصالح[٢]، والأستاذ عباس حسن[٣]، والدكتور عبد الجبار علوان النائلة[٤].

وخلاصة منهجهُ في الكتاب أَنَّ طريقته في العرض والتأليف جمعت بين طريقتَي البصريّين والكوفيّين؛ فمذهب الكوفيين يعتمد القياس على الشاذ، ومذهب البصريين يتبعُ التأويلات البعيدة التي تخالف الظاهر، وأما ابن مالك يذكر ذلك من غير الحكم عليه بالقياس ولا التأويل، بل يذكر عباراتٍ يصف بها النص كقوله: شاذ أو ضرورة[٥].

وهذا أسلوب علمي نعته ابن هشام الأنصاري بقوله: (وهذه الطريقة طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقتين)[٦].

ومن أهم الملامح المنهجية في الكتاب احترامه الشديد للسماع، وهذا الاحترام هو الذي حمله في كثير من الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة، ومن الحديث الشَّريف، والشعر وأقوال العرب، وقاعدته في ذلك (لا عدول عن الأتباع عند صحة السماع)[٧]، ولم يتردد في مخالفة بعض الأصول التي وضعت سابقًا؛ من أجل أَنْ تتفق مع الشاهد[٨].

وبعد هذا كله فإنَّ ابن مالك يُعدُّ من أكثر النحاة المتقدمين والمتأخرين استدلالًا بما وقع من كلام رسول الله (ﷺ) إذ اعتمد عليه كثيرًا في تقعيد القواعد واستنباط

---

(١) ينظر: مدرسة الكوفة: ٦٠.

(٢) ينظر: دراسات في فقه اللغة: ١٢٥.

(٣) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٩٦.

(٤) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٢٢.

(٥) ينظر: شواهد التوضيح (مقدمة المحقق): ٣٣.

(٦) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٤٣٦.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح: ١٥٠.

(٨) ينظر: المصدر نفسه (مقدمة المحقق): ٢٩.

الأصول، وقد أجمع كل من كتب عنه على أَنَّهُ كان (أمة في الاستدلال بالحديث الشَّريف)[١]، ومن مظاهر استدلالهِ بهِ أَنَّهُ وافق الكوفيين في كثير من الآراء اللغوية والنحوية التي ذهبوا إليها متبعًا منهجهم في بناء الحكم النحوي على كُلّ ما ورد السماع بهِ، وقد تقبل النحاة مذهبه هذا بقبول حَسَن وكفلهُ المحققون والدارسون وعدّوا طريقته هذه خطوةً أولى في الإفادة من أفصح الكلام بعد القرآن الكريم.

- العُدَّة في إعراب العُمْدَة، لابن فرحون المدني (ت٧٦٩هـ):

أ. سيرتهُ:

هو عبد الله بن محمد بن أبي القاسم فرحون بن محمد بن فرحون، بدر الدِّين أبو محمد بن أبي عبد الله بن أبي الفضل، اليعمري[٢]، المالكي مذهبًا نزيل المدينة المنورة وقاضيها، ومؤرّخها، المفسر، النحوي، وأختُلِف في أصلهِ فقيل: من تونس، وقيل من الأندلس، ثمَّ انتقلت أسرته إلى المدينة المنورة، وكان من بيت علم ورياسة، ولِد في المدينة المنورة سنة (٦٩٣هـ)، ونشأ بها[٣].

قرأ القرآن الكريم، ثمَّ أخذ علم الحديث والفقه والعربيّة، ومن مشايخه الذين تتلمذ على أيديهم: والده مدرس المالكية بالمدينة، ومحمد بن حريث البلنسي، والشيخ عزّ الدِّين يوسف الزرندي، وجمال الدِّين محمد بن أحمد المَقّري، وشرف الدِّين الزبير الأسواني، وسراج الدِّين الدمنهوري، وسمع بمكّة من رضي الدِّين الطبري، وغير هؤلاء[٤].

---

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج في الحديث النبوي الشريف: ١٨.

(٢) ينظر: الديباج المذهب: ٤٥٤/١، والدرر الكامنة: ٨٤/٣، درّة الحجال في أسماء الرّجال: ٤٩/٣.

(٣) ينظر: التحفة اللطيفة: ٨٦/٢، والعدة (مقدمة المحقق): ٧/١.

(٤) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٢٩١/١، والعدة (مقدمة المحقق):٨/١.

سمع منه وتتلمذ على يديهِ كثير من طلبة العَلْمِ، منهم: الحافظ العراقي، والجمال محمد وعبد الله الكازروني، وابن العجمي الشويكي[١].

وله تأليف فضلًا عن كتابهِ العدة في شتى فنون المعرفة منها: كشف الغُطى في شرح مختصر الموطأ، و((مختصر التفريع)) لابن الجلاب البيلي سماه ((كفاية الطلاب في شرح مختصر الجلاب))، وله شرح على قواعد الإعراب لابن هشام، والتيسير في محكمي البناء والتغيير في النحو، والمسالك الجلية في الفوائد العربيّة، وشفاء الفؤاد في إعراب بانت سعاد[٢]، توفي (رحمه الله) يوم الجمعة العاشر من ربيع الأخير سنة (ت٧٦٩هـ) ودفن بالبقيع[٣].

ب . منهجه في الكتاب:

وضع ابن فرحون لكتابهِ مقدمةً ذكر فيها أَنَّهُ اعتمد في إعراب الأحاديث على كتاب (العُمْدَة في الأحْكام) للشيخ عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) وبيّنَ سبب إعرابهِ لأحاديث هذا الكتاب من دون غيرهِ بقوله: ((ولمّا كان كتاب (العُمْدَة في الأحْكام) من المصَنّفات المبرَمَة الأحْكام، وكَان أهْلُ زَمَاننا قد أمّوا قِبْلتها وما استقلّوا عدّتها؛ فلذلك شَملتهم برَكَتها، فوَصَلوا بها إلى حَقائق الاستدلال، ومَيّزوا بها ما هو حَرامٌ وحَلالٌ، أرَدْتُ أنْ أزيدهم فيها رَغْبة، وأسقيهم من عَذْب بَحْر النّحو شَرْبَة؛ فبإعرابها تتبيّن مَعَانيها، وتتأسّس قَواعِد مَبانيها، وقد أثبَتُّ في آخِر هَذا التأليف تنبيهاتٍ يُحتَاج إليها في جَميع الأبْوَاب، تَكُون كالمَدْخَل بين يَدَيه، وإعَانَة على الوصُول إليه، وبه يجتمِع جَميع جُمل الفَوائِد، بحَوْل الله الجميل العَوائِد ولمّا عَدّ الشيخُ تقيّ الدِّين الأحاديث، وضَبَطها

(١) ينظر: العدة (مقدمة المحقق): ١/٨-٩.

(٢) ينظر: التحفة اللطيفة: ٢/٨٨، وهدية العارفين: ١/٤٦٧، والعدة (مقدمة المحقق):١/١٠.

(٣) ينظر: هدية العارفين: ١/٤٦٧، والعدة (مقدمة المحقق): ١/١١.

بذلك في أبوابها؛ بنيتُ الإعراب على ما اختاره مِن عَدّها؛ تقريبًا على مَن يَطلُب الحديثَ ومَا وُضِعَ عليه، أو مَن يطّلع على مسألةٍ عَزيتها إليه))[1].

والمتفحص للكتاب يجد أَنَّ ابن فرحون قسمهُ على خمسة عشر كتابًا بدأها بكتاب (الطهارة)، وختمها بكتب (الجهاد)، وقسمَّ الكتاب الواحد إلى أبواب وقسم الباب الواحد إلى أحاديث مرتبة بحسب الأعداد وأعقبها (بفوائد) وهي عبارة عن مسائل وتنبيهات نحوية.

وكان تأثره بابن مالك واضحًا؛ إذ سلك مسلكهُ في الاستدلال بالحديث الشَّريف، ونقل عنه كثيرًا من الأصول النحوية والقواعد الكلية والفرعية، وقد كان يُشير صراحةً إلى آراء ابن مالك، ومصنفهِ شواهد التوضيح، وقد استحسن مذهبهُ في أحيان كثيرة، والكتاب عبارةٌ عن تعليلاتٍ وأحكامٍ نحويةٍ استنبطها من أحاديث العمدة في الأحكام للمقدسي، وكان للكوفيين وآرائهم اللغوية والنحوية نصيبٌ كبيرٌ في مصنفهِ ورجح مذهبهم في مواضع كثيرة، ولاسِيَّمَا إذا وجد في السماع شاهدًا يؤيد صحة ما ذهب إليه.
وقد بنى ابن فرحون كتابه على مصادر النحو الرئيسة؛ إذ أكثر من النقل عن البصريين بدءًا من سيبويه حتّى مصنفات ابن مالك، وابن هشام، وأبي حيان، وكانت لأصول الكوفيين منزلة خاصة في مصنفهِ؛ إذ اعتمد على معاني الفرّاء، وكتب ابن الأنباري، وثعلب، فضلًا عن رجوعهِ إلى جلّ شروحات البخاري التي سبقتهُ، وقد أفاد كثيرًا من فكرِ النحاة واللغويين المتقدمين والمتأخرين وأضاف إليها ما أسعفته قريحته من آراء واختيارات وتعليلات يسهم كل ذلك في إنضاج هذا السفر الذي يُعدّ مرجعًا من المراجع النحوية واللغوية التي عالجت ما وقع في عُمدة الأحكام من مشكلات لغوية ونحوية

(١) ينظر: العدة :١/٢٥-٢٦.

ليشكل حلقة متكاملة من الحلقات النحوية التي عنيت بإعراب الحديث كما كان مصدرًا مهمًا من المصادر التي عنيت بنقل آراء الكوفيين وتوثيقها(١).

- النَّاظِر الصَّحِيح عَلَى الجَامِعِ الصَّحِيح، لسِبْط ابن العَجَمِي (ت٨٨٤هـ):

أ. سيرتهُ:

هو موفق الدِّين أبو ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الطرابلسي الشافعي المعروف بسبط بن العجمي، ولِد في حلب سنة (٨١٨هـ)(٢)، نهل من أنواع المعارف كالفقه والحديث، والتّاريخ، واللغة، والأدب، وحفظ القرآن الكريم، وله العديد من المصنفات، التي أهلته ليكون قاضي حلب(٣)، وتوفي سنة (٨٨٤هـ)(٤).

أخذ العلم عن أبيه وعلماء عصره، وشيوخ زمانه، منهم: الحافظ بن ناصر الدِّين محمد بن عبد الله(ت ٨٤٢هـ)، والعلاء بن خطيب الناصرية (ت٨٤٣هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وعبد الرزاق بن الشهاب أحمد بن سحلول الحريري (ت ٨٥٢هـ)، وغيرهم من المشايخ والعلماء(٥).

وبعد أَنْ تمكن من العلوم المختلفة درس على يديه كثيرٌ من أبناء عصرهِ من طلبةِ العَلمِ منهم: عبد الرّزاق بن محمد الحسن الكَيلاني (ت٩٠١هـ)، وعلي بن محمد الشيخ

---

(١) ينظر: العدة : ٢٥.

(٢) ينظر: نظم العقيان: ٣٠، وشذرات الذهب: ٣٤٦/٩، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح (مقدمة المحقق): ٣٧/١، وكنوز الذهب في تاريخ حلب (مقدمة المحقق): ٢٦/١.

(٣) ينظر: عنوان الزمان: ٣٨/١، والجهود النحوية لسبط ابن العجمي (رسالة): ٩.

(٤) ينظر: عنوان الزمان: ٣٩/١.

(٥) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح (مقدمة المحقق): ٣٨-٣٩، والجهود النحوية لسبط ابن العجمي (رسالة): ١٠-١١.

علاء الدِّين الكردي الشرابي (ت٩٠٥هـ)، وشهاب الدِّين أحمد بن أحمد الحاضري (ت٩٢٣هـ)، وغيرهم كثير[١].

وصنف عديدًا من الكتبِ؛ لكن أغلبها مفقود، وقيل: إِنَّهُ أتلفها في آخر حياته[٢]، ومنها : كنوز الذهب في تاريخ حلب، وأحكام المرضى في الفقه الشافعي، والتوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح، وتنبيه المُعِلم بمبهمات صحيح مسلم، وأوفى الوافية في شرح الكافية، وغيرها[٣].

ب .منهجه في الكتاب :

كتاب (النَّاظِر الصَّحِيح عَلَى الجَامِعِ الصَّحِيح) من أَجلّ الكتب التي تطرقت إلى إعراب ألفاظ الحديث النبوي الشَّريف، ووجه مؤلفهِ فيه ما وقع في صحيح البخاري من إشكالات لغوية[٤]، لم يُبين منهجه في تقسيم الكتاب، ولا ترتيبه، ولا طريقة عرضه للمادة العلمية، وابتدأ كتابهُ بمقدمة اقتصرها على التمجيدِ والتحميدِ للذات الإلهية ، ثم أعقب التمجيد والثناء بصّلاةِ على النبيّ محمد وآله (ﷺ)[٥]،

ثم بين في مقدمتهِ أثر اللغة و النحو في تحصين اللسان من الوقوع في اللحن، والتحريف، والتصحيف، وبيّنَ سبب تأليفهُ لناظرهِ بقوله: ((وكنتُ قد قرأتُ ((الجامعَ الصحيحَ)) للإمام شيخِ الإسلامِ البخاريّ (قدَّسَ اللهُ سِرَّهُ) غير ما مرة، وتطلَّبتُ إعرابا

---

(١) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح (مقدمة المحقق): ٤٠-٤١، والجهود النحوية لسبط ابن العجمي (رسالة):١١.

(٢) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح (مقدمة المحقق): ٤٢/١، والضوء اللامع (مقدمة المحقق): ١٩٨/١.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ١٥٢٠/٢، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح (مقدمة المحقق): ٤٢/١-٤١، وكنوز الذهب في تاريخ حلب (مقدمة المحقق): ٣٣/١.

(٤) ينظر: الجهود النحوية لسبط ابن العجمي (رسالة): ١٦.

(٥) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٥٣/١.

عليه، فرأيتُ أصمعيَّ زمانِهِ(*) جمال الدِّين (رحمه الله تعالى) قد كتب على أماكن منه، ورأيتُ مَنِ أنتقد عليه في أماكن، فضممتُ هذا إلى هذا، وزدتُ عليه أشياءَ من كلامِ الأئمَّةِ؛ كأبي البقاء، وابن الأبرش(١)، والقاضي عياض، والحَمْزِيّ(٢)، والنَّوَوِيّ، والطِّيبِيّ، والتُّورْبَشْتِيّ(٣)، والكَرْومانِيّ، والبِرْماوِيّ(٤)، وشيخنا الحافظ(**)، وسيدي الوالد (٥) (رحمهم الله تعالى)، التقطتُها من أثناء كلامِهم؛ لأنَّهم لم يُفرِدوا هذا الفنَّ بالتأليف، فصار مجموعًا حسنًا، وسَمَّيتُهُ ((النَّاظِر الصَّحِيح عَلَى الجَامِعِ الصَّحِيح، وقد زدت عليه))(٦).

(*) يُريد به ابن مالك.

(١) هو: خَلَف بن يوسف بن فرتون، أبو القاسم ابن الأبرش، الأندلسي، الشنتريني(ت ٥٣٢ هـ)، تنظر : ترجمته في تأريخ الإسلام : ٥٧٠/١١، والوافي بالوفيات : ٢٢٨/١٣.

(٢) هو: إِبْرَاهِيم بْن يوسف بْن إِبْرَاهِيم بْن عَبْد الله بن باديس بن القائد، أَبُو إِسْحَاق بْن قُرْقُول الوَهْرانيّ، الحَمْزِيّ(ت ٥٦٩ هـ)، تنظر: ترجمته في تأريخ الإسلام : ٤٠٢/١٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٨/١٥.

(٣) هو: شِهَاب الدين أبو عبد الله فضل الله بن الحسن بن الحسين بن عبد الله التُّورَبَشتي الحنفي(ت ٦٦١هـ)، تنظر: ترجمته في الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر:٢/ ٩١٣، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول:١٢/٣.

(٤) هو: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى بن عبد الدائم النعيمي العسقلاني البِرْمَاوي المصري(ت٨٣١هـ)، تنظر: ترجمته في طبقات الشافعية :١٠١/٤، والضوء اللامع: ٩٠/٩.

(**) يُريد به ابن حجر العسقلاني.

(٥) هو: إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي، ويدعى بالبرهان الحلبي، وبسبط ابن العجمي(ت٨٤١ هـ) هـ))، تنظر: ترجمته في كنوز الذهب في تاريخ حلب:٢٨/١، والضوء اللامع:١٣٨/١.

(٦) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح (مقدمة المؤلف): ٥٥/١.

وهذا الكتاب على غزارة علمهِ وسعةِ مصادرهِ مختصرٌ من كتابه الموسوم بـ(المصابيح الجامع) بدليل قول المؤلف: ((فمن أراد الزيادة فلينظر لمؤلفي (المصابيح الجامع)؛ فإنَّه جامعٌ نافعٌ))[١].

ت . مذهبه النحوي:

ولم يصرَّح بمذهبه النّحوي في كتابهِ هذا؛ لكنَّ مذهبهُ يبدو واضحًا وجليًا عند الاطّلاع على المصطلحاتِ النَّحويَّة التي استعملها في كتابهِ ويتضح من خلالها أنَّهُ يسير على أصول البصريينَ، والميل إلى مذهبهم، والاستدلال بآرائهم، من دون التعصب لهم؛ إذ وجدناه كثيرًا ما يذكروا مصطلحات الكوفيين ويرجح مذهبهم أَنْ كان السماعُ يؤيدهُ والقياس يعضدهُ[٢].

- **عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإِمَام أَحْمد، لِجَلال الدِّين السّيوطي (ت٩١١هـ):**

أ. سيرتهُ:

وضع مؤلف الكتاب لنفسه ترجمةً أغنى بها الباحثين، في كتابهِ (حُسْن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة)، إذ قال: ((ترجمة مؤلف هذا الكتاب: عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدِّين بن الفخر عثمان بن ناظر الدِّين محمد بن سيف الدِّين خضر بن نجم الدِّين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدِّين محمد بن الشيخ همام الدِّين الهمام الخضيري الأسيوطي))[٣]، ولِد سنة (٨٤٩هـ)، ثمَّ لازم العلماء منذ صغره، وحفظ القرآن الكريم ، وهو دون ثماني سنين، وكثيرًا من المتون والمصنفات كألفية ابن مالك،

---

(١) الناظر الصحيح على الجامع الصحيح (مقدمة المؤلف): ٥٥/١.

(٢) ينظر: الجهود النحوية لسبط ابن العجمي (رسالة): ٣٨.

(٣) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٣٣٥/١ .

والعمدة، ومنهاج الفقه، والأصول [١]، وتبحر في سبعة علوم هي: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع[٢]، توفي في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة (٩١١هـ) في منزلِهِ بعد مرضٍ ألم بهِ سبعة أيام[٣].

ألّف العديد من المصنفات تجاوزت الثلاثمئة مُؤلف في فنون عدّة كفن التفسير ومن تصانيفهِ فيه (الدّرّ المنثور فِي التَّفْسِير بالمأثور)، وعلوم القرآن ومن تصانيفهِ فيه (الإتقان في علوم القرآن)، وفن الفقه وتعليقاته ومن تصانيفهِ فيه (الأزهار الغضة في حواشي الروضة)، وفن الحديث ومن تصانيفهِ فيه (التوشيح على الجامع الصحيح)، وفن النحو ومن تصانيفهِ فيه (همع الهوامع)، وغيرها كثير[٤].

ب . منهجه في الكتاب:

أفصح السيوطي عن الغاية من تأليف كتابه (عقود الزبرجد)، والأسانيد التي اعتمد عليها، وطريقته في التأليف والترتيب في مقدمتهِ بقوله: ((أكثر العلماء قديمًا وحديثًا من التصنيف في إعراب القرآن، ولم يتعرضوا للتصنيف في إعراب الحديث سوى إمامين: أحدهما الإمام أبو البقاء العُكبري، فإنَّهُ لما ألّف إعراب القرآن المشهور أردفه بتأليف لطيف في إعراب الحديث، أورد فيه أحاديث كثيرة من مسند أحمد وأعربها، إلَّا إنَّهُ لاختصاره، ونزرة ما أورده فيه من النزر القليل، لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل، والثاني: الإمام جمال الدِّين بن مالك، فإنَّهُ ألّف في ذلك تأليفًا خاصًا بصحيح البخاري، يسمى ((التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح))، وقد استخرت الله تعالى في تأليف

---

(١) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٣٣٦/١، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٢٢٧/١.

(٢) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٣٣٨/١ .

(٣) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٢٣١/١، ومنهج العُكبري والسيوطي في إعراب الحديث (رسالة): ١٤-١٥.

(٤) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٣٤٠/١-٣٤٤ .

كتاب في إعراب الحديث، مستوعب جامع، وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامع، شامل للفوائد البدائع شافٍ، كافلٍ بالنقول والنصوص كاف، أنظم فيه كُلّ فريدة، وأسفر فيه النظام عن وجه الخريدة وأجعله على مسند أحمد مع ما أضمّه إليه من الأحاديث المزيدة))[١].

والظاهر أَنَّه وهم في حصر التصنيف في إعراب الحديث الشَّريف بالعكبري وابن مالك (رحمهما الله)، وأدعى لنفسه أَنَّهُ ثالث من صنف في إعراب الحديث الشَّريف، والحقيقة أَنَّ هناك ثلاثة مصنفات غير ما ذكر خصها أصحابها في إعراب الحديث الشَّريف وهي: ((الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب)) لليفرني ، و((العُدَّة في إعراب العُمْدَة)) لابن فرحون المدنيّ، و((النَّاظِر الصَّحِيح عَلَى الجَامِعِ الصَّحِيح)) لسبط ابن العجمي ، وقد مضى الحديث عنها، وقد اعتمدت الباحثة (رواء راتب إبراهيم الغرابي) على نصّ السيوطي هذا، وتبعته في الوهم حينما عدتهُ ثالث ثلاثة ألفوا في الحديث الشَّريف[٢]، والسيوطي وهو الحافظ العالم لا أشك في أَنَّهُ قد نسيها أو غفل عنها، وأغلب ظني أَنَّهُ لم يقف عليها، أو لم تكن معروفةً متداولةً في زمانهِ.

وقد رتب السيوطي مسانيدهُ ترتيبًا على وفق حروف المعجم، ونصّ على ذلك في مقدمتهِ بقولهِ: ((وأرتّبه على حروف المعجم في مسانيد الصحابة، وأنشئ له من بحار كتب العربيّة كلَّ سحابة))[٣]، وبدء بمسانيد الرجال ثمَّ النساء، متبعًا بذلك طريقة العُكبري في ترتيب المسانيد، وترك السيوطي للقارئ حرية اختيار اسم كتابه، وعدم تقيدهِ باسمٍ معين بقوله: ((فإن شئت فسّمه (عقود الزبرجد على مسند أحمد) وإنْ شئت فقل:

---

(١) عقود الزبرجد (مقدمة المؤلف): ٦٧/١-٦٨.

(٢) ينظر: الخلاف النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي الشَّريف (رسالة): ١٣.

(٣) عقود الزبرجد: ٦٨/١.

(عقود الزبرجد في إعراب الحديث) ولا تتقيد))[١]، والذي أراه أَنَّ اختيار العنوان الأول أفضل؛ لشهرتهِ أولًا، ولسلاستهِ بما فيه من السجعِ ثانيًا.

وقد بالغ السيوطي كثيًرا حينما أفرط في الثناءِ على عقودهِ في مقدمتهِ كما تقدم، والحقيقة أَنَّ جلَ مادتهِ العلمية مستوحاةٌ من توضيح ابن مالك، وشروح الكرماني، وابن حجر، وإعراب العكبري، وغيرها كثير، وليس له من الكتاب إِلَّا الجمع والترتيب اللهم إلَّا استدراكًا هنا أو ترجيحًا هناك.

وبالجملةِ فإِنَّ السيوطي من العلماء الأفذاذ الحفاظ؛ فما ترك علمًا إِلَّا وألّف فيه وشهرته أكثر من أَنْ يُحيط بها مُبتدِئٌ مثلي، وقد أكثر الباحثون من دراسة معاجزهِ في شتى ميادين المعرفة ولا آراء ضرورة لتكرارِ ما خطوه قبلي[٢].

---

(١) عقود الزبرجد: ٦٨/١.

(٢) ينظر: التفكير اللغوي عند السيوطي في كتابه المزهر في علوم اللغة وأنواعها (دراسة وصفية تحليلية) (رسالة): ١٨-٢٦، وإعراب الحديث النبوي بين العكبري والسيوطي وابن مالك دراسة وصفية تحليلية مقارنة (أطروحة): ١٤-١٦.

الفصل الأوّل
المباحث اللّغوية في كتب إعراب الحديث الشَّريف

توطئة:

لمّا كانتْ كتبُ إعراب الحديثِ الشريف معنيةً بالجانبِ النحوي بما تحتملهُ الكلمةُ مِن أوجهٍ إعرابيةٍ، وذكر الخلافِ بين النحاةِ في توجيهِ ما تحتملهُ هذه الرواية أو تلك، إلَّا أنَّ المعربينَ كانوا في عدّةِ مواضع لا يترددون في بسط بعض القضايا المتعلقة بالمستويات الصوتية، والصرفية، والدلالية، وبيان آراء الكوفيين وغيرهم عند عرضهم للمسألة الإعرابية التي يتمحور حولها موطن الشاهد في الحديثِ الشَّريف، وهذه المستويات الثلاثةُ، وإنْ كان نصيبها أقلَّ بكثيرٍ مِن المستوى النحوي، إلَّا أنَّها شكلت مادةً لا بئس بها في مصنفاتهم عرض فيها معربو الحديث مذاهب الكوفيين وآراءهم في مسائلَ صوتيةٍ، أو صرفيةٍ، أو دلاليةٍ، ويمكن أَنْ نُجملَ ما ذكروه من مسائل على النحو الاتي:

المبحث الأول

المسائل الصوتية والصرفية

أولًا : **المسائل الصوتية** :

عرض معربو الحديث مسائل صوتية عدّة عند معالجتهم للقضايا النحوية الواردة في الحديث الشَّريف، منها:

أ. الإبدال:

الإبدال: وضع حرف مكان حرف آخر؛ لدفع الثقل، وهو من سنن العرب، ويحدث نتيجة التطور الصوتي، وهذه الظاهرة تقوم على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، والغاية منها: تحقيقُ نوع من الاقتصاد في عملية النطق المتتابعة(١)، وهو من الظواهر اللغوية المهمة، و لا يختلف مفهوم الإبدال عند الكوفيين عمّا ذُكره غيرهم فهو عندهم قيام صوت مكان صوت آخر في الكلمة(٢)، وهذه الظاهرة اللغوية المهمة، لم يتطرق معربو الحديث الشريف إلى مذهب الكوفيين فيها إلَّا في كلمتين الأولى: (آدَمَ)، والثانية: (هَرَاقَ).

١. اشتقاق آدَمَ وأصل الهمزة فيه:

وهو من الألفاظ التي كثر الخلاف في أصلها، ووزنها، واشتقاقها، وأصل ألف المدّ فيها، وهو من الأحرف التي وقع فيها الإبدال، ونبّه عليه ابن فرحون، وفصّلَ

---

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٧٣، والمنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٦٨، آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ٦١.

(٢) ينظر: إسفار الفصيح: ١/١٨٠، وكتاب الإبدال: ١/١٧٤، والإبدال في معجم تاج العروس آراء الفَرَّاء نموذجًا (بحث): ٢٢٨.

مذاهب اللغويين في ذلك كُلّه عند إعرابه لقوله (ﷺ): **((إنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ))**[١].

فذكر أنَّ أغرب الأقوال فيه ما ذهب إليه الطّبري من أَنَّهُ فِعْل رُبَاعِي، سُمّي به، كما سمي (أحمد) بالفعل من الإحماد، و(أسعد) من الإسعاد، وإنَّما سمي به ؛ لغرض إظهار الشيء حتى تُعرَف جِهَتهُ[٢]، واستبعده ابن فرحون[٣].

ونقل ابن فرحون عن ابن الأنباري[٤]، و الجوهري [٥]أنّ أصْله (أأْدم) على وزن (أأفعل) بهمزتين، فتصير الهمزة السّاكنة ألفًا لانفتاح ما قبلها، ويجمع على (أوادم)، ويمنع من الانصراف للزيادة والتّعريف[٦].

ونقل ابن الأنباري عن قطرب رأيًا غريبًا في بابه؛ إذْ ذهب إلى أَنَّهُ لا يصح في العربيّة أَنْ يكون (آدم) مأخوذًا من أديم الأرض؛ لأَنَّهُ لو كان كذلك لكان منصرفًا؛ لأَنَّهُ يكون: فاعَلًا، بمنزلة: خاتمَ وطابَق[٧]، واستبعد مذهب قطرب هذا، وحجته أَنَّ آدم على ما ورد في الأحاديث الشَّريفة المتواترة مأخوذ من أديم الأرض[٨].

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٤٧/٢٠، وصحيح البخاري: ٥٠/٣، وسنن ابن ماجة: ٦٥٧/٢.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٤٨٢/١، والخلاف الصرفي في باب الأسماء الواردة في سورة البقرة (بحث): ٣٨٣.

(٣) ينظر: العدة: ٤٤٥/٢.

(٤) ينظر: الزاهر: ٣٨٤/١.

(٥) ينظر: الصّحاح: ١٨٥٩/٥مادة (أدم).

(٦) ينظر: العدة: ٤٤٥/٢.

(٧) ينظر: الزاهر: ٣٨٤/١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٤/١.

واصح المذاهب في أصل اشتقاق (آدم) في العربية هو أنَّ يكون أصله من الأديم، وأصل همزتهِ (أأْدم) فتصير الهمزة السّاكنة ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، ويمنع من الانصراف للزيادة والتّعريف(١).

ونقل ابن فرحون عن أبي البقاء العكبري (٢)، وأكثر اللغويين أَنَّ (آدم) على وزن (أَفْعَل)، والألِف اللينة فيه مُبدَلَةٌ من الهَمزة وهي (فَاء) الفِعْل؛ لأنّه مُشتَق من (أديم الأرض) أو مِن (الأُدْمَة)(٣).

ثمَّ نقل ابن فرحون عن الزمخشري(٤) أَنَّ اشتقاق (آدم) على زنة (فَاعَل) من الأدمة، ومن أديم الأرض، وهو اسم أعجمي، نحو: آزر(٥)، و وافقه ابن عادل وذكر في اشتقاقهِ ستة أقوال: أرجحها أن يكون اسمًا أعجميًا لا اشتقاق فيه، ووزنه(فَاعَلَ) كَنَظَائره من نحو: (آزر) و(شالخ)، ومُنعَ من الصَّرف للعلمية والعُجْمة الشخصية(٦).

وأَمَّا ابنُ عَطيّة فذهب إلى أَنَّ (آدم) يجمع على (أُدْم) و(أَوَادِمُ)، كـ(حُمْر وأحَامِر)(٧)، ويمتنع صَرْفه للعَلَمية ووَزْن الفِعْل، وجوزوا أيضًا أَنْ يجمع على (آدَمُون)،

---

(١) ينظر: أبو البقاء العكبري صرفيا (أطروحة): ١٠١.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٨/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١١٢/١، ومعاني القرآن للنحاس: ٤٣/١، والمحرر الوجيز: ١١٩/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٨/١، والعدة: ٤٤٥/٢.

(٤) ينظر: الكشاف: ١٢٥/١.

(٥) ينظر: العدة: ٤٤٤/٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ٧٠٨/٢.

(٦) ينظر : اللباب في علوم الكتاب: ٥١٢/١.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز: ١١٩/١، والبحر المحيط: ٢٢٣/١، والعدة: ٤٤٥/٢.

وينبغي لهذا القَول صَرْفه؛ لأَنَّ التّعريفَ وَحْده لا يمْنَعُ وقيل: هُوَ عِبْرِيٌّ مِنَ الْإِدَامِ، وَهُوَ التُّرَابُ(١).

والذي عليه أكثر النحاة وهو الصحيح الراجح أَنَّ آدم على وزن (أفعل) لا على زنه (فاعَل)؛ بدليل أَنَّهُ منع من الصرف في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة من الآية: ٣١]، ومع أَنَّ المنع من الصرف في التنزيل يعضد دعوى عجمة (آدم)، فلا يمكن قبولها لورود أحاديث صحيحة تؤكد عربيّة اللفظة، ولاسِيَّمَا ما روي عن ابن عباس(رضي الله عنهما) الذي أُثر عنه إيمانه بوجود الأعجمي في القرآن الكريم، إذ لم يُؤثر عنه أَنَّهُ أعجميّ، فضلًا عن أَنَّ الجواليقي الّذي أكّد عجمة كثير من ألفاظ القرآن الكريم لم يقل: إِنَّ آدم أعجميّ، وإِنَّما هو من أصل عربيٍّ عنده(٢).

٢. إبدال الهمزة (هاءً) من(هَرَاقَ):

إِنَّ إبدال الهمزة (هاء) ليس مطرّدًا، وإِنَّما هو لغة حكيت عن بعض ربيعة، وبعض الطائيين، وبني تَغْلِبَ حَكَاها اللِّحْيانيُّ عَنْهُم فِي نَوادِرِه(٣)؛ لأَنَّ بين الهمزة و(الهاء) اشتراك في اتحاد المخرج واجتماعٌ في الصفات ممّا يسوغ حدوث الإبدال بينهما؛ فالهمزة والهاء والألف من أقصى الحلق مخرجًا، إلَّا أنَّ الهمزة أدخلُ منها في الحَلْق(٤)، والهمزة أقصى الحروف وأشدها سفولًا، وكذا الهاء؛ لأَنَّهُ ليس في الستة

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٨/١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٧٩/١، واللباب في علوم الكتاب: ٥١٢/١.

(٢) ينظر: المعرب: ٦١، وأبو البقاء العكبري صرفيًا (أطروحة): ١٠٢.

(٣) ينظر : تاج العروس: ٢٢/٢٧ مادة (هرق)، ولهجة ربيعة وأثرها في الدراسات اللغوية والقرآنية: ٤٦.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٩٢/١، وشرح المفصل: ٥١٥/٥، وجهود المنتخب الهمذاني اللغوية (أطروحة): ٢٣٧.

الأحرف أقرب إلى الهمزة منها، وإنَّما الألف بينهما[١]؛ فصوت الهمزة مجهور شديد مستفِل، والهاء مهموس ، ويجتمعان في صفتي الانفتاح والاستفال[٢].

تنبه السيوطي على هذا الإبدال، وذكره عند إعرابه لقول النَّبِيّ (ﷺ) بَعْدَمَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ: **((أَهْرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ))**[٣].

فنقل عن سيبويه[٤] أَنَّ أصلها أَهْرَاقَ – يُهْرِيقُ – إهْراقًا، مثل: اسْطَاعَ يسطيع اسطياعا بقطع الألف وفتحها في الماضي وضم الياء في المستقبل، وهي لغة في أطاع يطيع، بزيادة الهاء بعد الهمزة؛ فجعلت والهاء عوضًا من ذهاب الحركة عن عين الفعل[٥]، ووصف ابن خالويه هذه اللغة بأَنَّها بعيدة[٦].

وفيها لغات أُخر منها: (هَرَاقَ) والهاء هنا مبدلة من الهمزة على سبيل التخفيف[٧]؛ لأَنَّ أصل (هَرَاقَ) أراق، ثمَّ أُجتُلِبَت الهمزة وسُكِّنت الهاء عوضًا عن حركة عين الفعل، فتحريك الهاء مع إبقاء البدل والمبدل منه، وله نظائر[٨]؛ فقالوا: (هَرَقْتُ الماء)؛ أي: أَرَقْتُه[٩]، وأصله أراق يريق إراقة، والمضارع منه (يُهَرِيقُ) بإثبات الهاء

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٠٢/٤.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٩/١، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ١٤٨/١.

(٣) صحيح البخاري: ٥٠/١، ١١/٦، والسنن الكبرى: ٣٨٣/٦، برواية مختلفة.

(٤) ينظر : الكتاب: ٢٨٥/٤.

(٥) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٠٨/٣.

(٦) ينظر: ليس في كلام العرب: ٣٦٧.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٤٠١/٥، وتحفة الأبرار: ١٢٠/١، ونخب الأفكار: ٢٣١/٢.

(٨) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٠٨/٣.

(٩) ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٨/٣، وشرح كتاب سيبويه: ٣٧٩/٣، والصحاح: ١٥٦٩/٤، وشرح التصريف: ٣٥٥، والتعويض عن نقل الحركة في اللغة العربيّة (بحث): ١٦١.

وفتحها، والأمر: هَرِقْ والمصدر منهُ (هِرَاقَة)[١]، واسم الفاعل والمفعول ((مُهَرِيق)) و((مُهَرَاق))[٢]، وهي لغة قليلة[٣].

ونقل السيوطي عن الجوهري[٤] لغة أُخرى هي: أهرق الماء، ويهرقه إهراقًا، على أفعل يُفعِل افعالًا؛ فأبدلوا من الهمزة الهاءً ثمَّ أُلزمت فصارت كأنَّها من الحرف نفسه، ثمَّ أدخلت الألف بعد الهاء وتركت الهاء عوضًا من حذفهم حركة العين[٥].

ونقل السيوطي عن ثعلب في الفصيح[٦]هَرَقْتُ الماء، فأنا أُهَرِيقُه، بفتح الهاء وضم الهمزة، وإذا أُمرتَ قلت: هَرِقْ ماءك، وأرقت الماء كذلك، فأنا أريقه، وإذا أمرت قلت: أرِق ماءك، وهو الأصل[٧].

وغلط ابن درستويه ثعلبًا لجعله (هَرق) من باب(فَعَلْت) بغير ألف، وقال: ((إنما هو من باب أفعل، بالألف لا غير)[٨]؛لأن أصل(هرقت) أرقت، وإن(هَرَقت) في باب(أفعلت) بالألف عند جميع اللغويين[٩]، وهذا الذي ذهب إليه ابن درستويه ردهُ اللغويون ، وحجتهم إنما ذكره ثعلب في(هرق) من هذا الباب وإن كان أصله رباعيا من(أراق) بعد الإعلال والإبدال، فإن لفظه في الحال ثلاثيٌ، وإن كان في الأصل ليس من هذا الباب، أو لأن في(هرقت) على هذه الصورة لغة أخرى هي: (أهرقت) فأراد أن

---

(١) ينظر : شرح التصريف: ٣٥٥، والشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي: ٣١٧/١.

(٢) ينظر: شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية (رسالة): ١٩٩.

(٣) ينظر: وشرح التصريف: ٣٥٥، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٢١/٤، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٤١/١، وتاج العروس: ١٠/٢٧ مادة (هرق).

(٤) ينظر: الصحاح: ١٥٦٩/٤ مادة (هرق).

(٥) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٠٨/٣.

(٦) ينظر : الفصيح: ٢٦٦.

(٧) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٠٩/٣.

(٨) تصحيح الفصيح وشرحه: ٧٧.

(٩) ينظر: بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربيّة(بحث): ٢٧٧/٥٠.

يبين الأفصح منهما[١]، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: ((وأما هرقت.... فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف استثقالًا لها، فلما جاء حرف أخف من الهمزة لم يحذف في شيء ولزم لزوم الألف في ضارب، وأجري مجرى ما ينبغي لألف أفعل أَنْ تكون عليه في الأصل))[٢].

ب. همزة (أيم الله) بين القطع والوصل:

من المتعارف عليه أَنَّ همزة القطع تثبت في الخط واللفظ، وأَمّا همزة الوصل فتكتب ولا تلفظ وتوجد في بعض الأسماء، وفي بعض أبنية الأفعال ومصادرها، و(أل) التعريف[٣]، ومن الألفاظ التي اختَلَفَ العلماء في همزتها بين القطع والوصل لفظة **(أيم الله)**؛ فـ(أيم) مضافةٌ أبدًا، وإذا أضيفت إلى لفظ الجلالة (الله) ففيها اثنتا عشرة لغة ذكرها اللغويون: ثلاث مع ثبوت الهمزة، وثلاث مع حذف النون دون الهمزة، وثلاث مع حذف الهمزة والياء وثبوت النون، وثلاث مع الاقتصار على الميم [٤]، والخلاف في همزتها نقله اليفرني عند إعرابه لقول عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ(ﷺ): ((**وَايْمُ اللهِ إِنَّهُمْ لِيَرَوْنَ أَن قَدْ ظَلَمْتُهُمْ...**))[٥].

---

(١) ينظر: حاشية إسفار الفصيح: ٣٧٤/١، و بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربيّة(بحث): ٢٧٧/٥٠.

(٢) الكتاب: ٢٨٥/٤.

(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٢٧٥/١، وشرح التسهيل: ٢٠٣/٣.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ١٣٨/١، والجنى الداني: ٥٣٨.

(٥) موطأ مالك: ١٤٥٩/٥، وصحيح البخاري: ٧١/٤.

فذكر اليفرني[١] أَنَّهُ يجوز في همزة (وايمُ الله) أن تكون وصلًا ونسب هذا المذهب إلى سيبويه[٢]، ونقل عن الفَرَّاء جواز أَنْ تكون همزتها همزة قطع، وهذه اللفظة دالة على قسم[٣].

وحاصل ما في المسألة أَنَّ اللغويين انقسموا إزاء همزة **(ايْمُ اللهِ)** على فريقين: الأول: زعم أَنَّ همزتها همزة قطع وفي طليعتهم الفَرَّاء نقل هذا الرأي عنه السيرافي؛ فذكر أَنَّ قولهم في القسم (أيمن الله) جمع يَمِين، وهمزته همزة قطع في الأصل، وإِنَّما حذف تخفيفًا؛ لكثرة الِاسْتِعْمَال ، وهو على وزن (أَفْعُل)[٤]، وتبعه ابن كَيْسان، وابن درستويه[٥]، واستدلوا على مذهبهم هذا بأَنَّها ثبتت في قولهم: ((أم الله لأفعلنَّ))، فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة، ولو كانت همزة وصل لوجب أَنْ تحذف لتحرك ما بعدها، ودليلهم الآخر أَنَّ (أيمن) جمع يمينُ أَنَّهُ على وزن (أَفْعُل)، وهو وزن يختص به الجمع، ولا يكون في المفرد، يدل عليه أَنَّ التقدير في قولهم: (أيمن الله)؛ أي: عليَّ أَيْمُنُ اللهِ،؛ أي أَيْمَانُ اللهِ عليَّ فيما أُقسم به، وهم يقولون في جمع يمين(أَيْمُنٌ)[٦].

والآخر: المذهب البصري ويرى أصحابه أَنَّ همزتها همزة وصل لا قطع، وهو ليس جمع (يمين)، وإِنَّما هو اسم مفرد مشتق من (اليُمْن) أَي الْبركَة أَو القوّة، وَهمزته همزة وصل مفتوحة، ويدلك على أَنَّهَا ألف وصل سُقُوطهَا فِي الإدراج تَقول وايمن الله

---

(١) ينظر: الاقتضاب: ٥٤٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٤٦/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٤٣/٤، والتعليق على الموطأ: ٤٠٥/٢، والاقتضاب: ٥٤٥/٢، ولم أقف على رأيهِ هذا في معانيه.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٤٣/٤، والإنصاف: ٣٣٤/١، واللباب: ٣٨١/١، والجنى الداني: ٥٣٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٤٩٥/٤.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٣٣٤/١، وشرح المفصل: ٤٩٥/٤.

لَأَفْعَلَنَّ[١]، قال سيبويه: ((وزعم يونس أنَّ ألف أيم موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرَّجل، وكذلك أيمن. قال الشاعر[٢]:

فقال فريقُ القوم لمَّا نشدتهم نعم وفريق لَيْمُنُ الله ما نَدْرِي

سمعناه هكذا من العرب))[٣].

وممن وافق البصريين ابن مالك وضعف مذهب الكوفيين من ثلاثة وجوه:

الأَوّل: إنَّ همزة الجمع همزة قطع، وهمزة هذا الاسم همزة وصل؛ لسقوطها مع اللام، والثاني: إنَّ من العرب من يكسر الهمزة في الابتداء وهمزة الجمع لا تكسر، والثالث: إنَّ من العرب من يفتح الميم؛ فيكون على وزن أفعَل، ولا يوجد ذلك في الجموع[٤].

فَإِنْ قيل: فَكيف جَازَ أَنْ يُقَال: ايم الله لَأَفْعَلَنَّ، فَتدخل ألف الْوَصْل على الْمِيم وَهِي متحركة؟

فِفي ذَلِك جوابان: الأوّل: إنَّ الأَصْل فِي الْكَلِمَة (ايمن الله) فالألف دَاخِلَة على الْيَاء وَهِي سَاكِنة، فَلَمَّا حذفت وَلم يكن حذفهَا لَازِما بَقِي حكمهَا، وَلم تحذف ألف الْوَصْل؛ لتحرك مَا بعْدهَا، إِذْ لم يكن لَازِمًا.

وَالْآخر: إنَّ حَرَكَة الْمِيم حَرَكَة عرضية، تسْقط فِي الأَصْل، فَلم تُجعل الْحَرَكَة لَازِمَة؛ فَلذَلِك بقيت ألف الْوَصْل، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّ الْعَرَب تَقول فِي (الْأَحْمَر) إِذا حذفوا همزَة أَحْمَر: (الاحمر)، فَلَا يحذفون الْألف؛ لِأَنَّ حَرَكَة اللَّام لَيست بلازمة،

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٤٨/٤، المقتضب: ٩٠/٢، والأصول في النحو: ٤٣٤/١، والإنصاف: ٣٣٤/١، وتوجيه اللمع: ٤٨٦/١.

(٢) البيت مختلف في نسبته وهو من شعر نُصَيب بن رباح.: ٩٤.

(٣) الكتاب: ٥٠٣/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٤/٣.

وَبَعْضهمْ يَقُول (لحمر) فيحذف ألف الْوَصْل لتحرك مَا قبلهَا، وَلم يجز ذَلِك فِي (ايمن الله) عوضا مِمَّا حذف[١].

والمترجح عندي أَنَّ همزة (ايْمُ اللهِ) همزة وصل؛ لجماع الصرفيين على ذلك، ولسقوطها في درج الكلام؛ ولأَنَّ اللغويين مجمعون على أَنَّها كلمة مفردة بمعنى التبرك واليمين وليست جمعًا على وزن (أَفْعُل)، وأَمَّا ما نُسب إلى الفَرَّاء فلم يُتَأكَد من نسبته إليه وأوّل من نقل ذلك عنه السيرافي (رحمه الله)؛ فهمزة (**ايْمُ اللهِ**) إذن همزة وصل بالإجماعِ لا همزة قطع.

ت. حذف الألف من(ما) الاستفهامية:

الأصل في (ما) الاستفهامية أَنَّها مكونة من حرفي هجاء وقد تحذف ألفها للتخفيف فتصبح(مَ) وقد تلحقها(الهاء) عند الوقف فتصبح(**مَهْ**)[٢].

وقد أشار ابن مالك وتبعه السيوطي إلى هذه المسألة عند إعرابهما لقولهِ (ﷺ): ((**خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ قَامَتِ الرَّحِمُ، فَقَالَ: مَهْ، قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ**))[٣].

فذكرا أَنَّ أصل (مَهْ) في هذا الموضع استفهامية حذفت ألفها وَوُقِفَ عليها بهاء السكت، والشائعُ أَنَّهُ لا يُفعَل ذلك بها إلا وهي مجرورة[٤].

ومن استعمالها هكذا غير مجرورة قول أبي ذؤيب الهذلي (رضي الله عنه): ((**قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مَهْ. فقيل لي: هلك**

---

(١) ينظر: علل النحو: ٢١٥.

(٢) ينظر: المفصل: ٥٩، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٩.

(٣) صحيح البخاري: ١٣٤/٦، برواية مختلفة.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٧١، وعقود الزبرجد: ٨٨/٣، والتوشيح: ٣٠٣٢/٧.

رسول الله (ﷺ))[١]، والظاهر أَنَّ في قول أبي ذؤيب خلافٌ في البنية الصوتية؛ إذ حذفت الألف من (ما) وهي ليست في موضع حذف.

ومثله قول الحجاج لليلى الأخيلية: **((ثم مه، قالت: ثمَّ لم يلبث أن مات))**[٢].

وهذا المذهب نسبه ابن مالك إلى الكسائي ونقل عنه أَنَّها لغة لكنانة فإنَّهم يقولون: مَعِنْدَك؟ و مَصَنَعْت؟ يريدون ما عندك ؟ وما صنعت؟[٣]، فيحذفون الألف من دون جر، ولا يصلون الميم بهاء السكت لعدم الوقف[٤]، أي أنَّهم يقصّرون صوت المد(الألف) في(ما) فتبقى منه الفتح، وهي نصف الألف[٥].

في حين ذهب الزمخشري إلى أَنَّ الهاء بدل من الألف، فتجعل هاء السكت كالعوض من الألف بعد حذفها، ويُصيب ألفها القلب والحذف، فالقلب في الاستفهامية جاء في قول أبي ذؤيب (رضي الله عنه) المتقدم، والحذف في الاستفهامية عند إدخال حرف الجر عليها وذلك قولهم: (فيمَ . وبمَ)[٦].

ورد ابن مالك وتبعه السيوطي مذهب الزمخشري هذا وذكرا أَنَّ في الاقتصار على الميم في (مَعندك) و(مَصنعت) دليل على أَنَّ الهاء في قول أبي ذؤيب والحجاج هاءُ سكتٍ لا بدل من الألف؛ لأَنَّها عوملت معاملة المتصلة بالمجرورة من السقوط

---

(١) ينظر: فتح الباب في الكنى والألقاب: ٣١١، ومعرفة الصحابة لابن منده: ٨٥٥، ومعجم الأدباء: ١٢٧٥/٣، وشواهد التوضيح: ٢٧١، وفتح الباري: ٥٨٠/٨، وعقود الزبرجد: ٨٩/٣.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٧١، وعقود الزبرجد: ٨٩/٣.

(٣) ينظر: الاقتصاد اللغوي: ٧٤، ولهجة قبيلة كنانة دراسة لغوية (بحث): ١٦٦.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٧١، وعقود الزبرجد: ٨٩/٣.

(٥) ينظر: لهجة قبيلة كنانة دراسة لغوية (بحث): ١٦٦.

(٦) ينظر: المفصل: ١٨٦، وشرح المفصل: ٤٠٦/٢.

وصلًا والثبوت وقفًا، ولو كانت بدلًا من الألف لجاز أَنْ يُقال في الوصل: مَهْ عندك، و: مَه صنعت(١).

وأمّا المحدثون فقد ذهبوا في تفسير هذه الظاهرة مذهبا أبعد فذكر الدكتور فخر الدِّين قباوة أَنَّ هذا من باب حذف صوت المد ليشتملَ الحذفُ، في مثل هذا الحال، حروفَ المدّ أيضًا، فقد استطاع النبر، في المقطَعِ القصيرِ بعد الاستفهام، أنْ يذهب بالألفِ كُلّها، مع الاحتفاظِ بالمعنى المقصودِ(٢).

أَمّا الدكتورة ميساء صائب عبود فترى أَنَّهُ تقصيرٌ لصوت المدّ وليس حذفًا؛ ذلك أَنَّ النبر في المقطع القصير بعد الاستفهام، لم يذهب بالألف كلها، وإِنَّما قُصرة صوت المد الألف وبقي منه الفتح(٣).

والمشهور أَنَّ الألف في (ما) الاستفهامية تحذف إذا سبقت بحرف جر فتقصر الألف وتصبح فتحة نحو: (لِمَ) هذا في درج الكلام، وأَمّا إذا وقفت عليها فتلحقها (ها) تُعرف بـ(هاء) السكت فتصبح (لِمَهْ)، و(بِمَهْ) هذا هو المشهور الصحيح الذي يقاس عليه، وما حكاه الكسائي وما ورد في الحديث الشَّريف من حذف الألف وتقصيرها في غير الجر لغة حكاها الكسائي عن كنانة وبها وردت الأحاديث الشَّريفة وهي لغة فصيحة يجب الأخذ بها ما دامت مروية عمن يوثق بكلامهم.

ث. مطل الحركات:

من الظواهر الصوتية التي أشار إليها معربو الحديث مطل الحركات الثلاث: (الفتحة والضمة والكسرة)، ومعناها مد الحركات القصيرة حتّى تصبح طويلة طلبًا لإقامة الوزن، وورد إشباع الحركات في سائر مواضع الكلمة؛ أي بعد فائها، وعينها، ولامها،

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٧١، وعقود الزبرجد: ٨٩/٣.

(٢) ينظر: الاقتصاد اللغوي: ٧٤، ولهجة قبيلة كنانة دراسة لغوية (بحث): ١٦٦.

(٣) ينظر: لهجة قبيلة كنانة دراسة لغوية (بحث): ١٦٧.

وفي الأسماء، والأفعال، والحروف، وفي القرآن الكريم، والحديث الشَّريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وهناك عدةُ قبائل عربيّة تنسب إليها لغة الإشباع، منها: قبائل اليمن، والحجاز وطيء، وربيعة، والرباب، وغيرها وليس الإشباع لغة ضعيفة، كما قال بعضهم، وإنَّما هو لغة من لغات العرب الفصيحة، وردت في أفصح الكلام(١).

ووردت أحاديث كثيرة على غير المألوف من لغة العرب السائدة؛ فاضطر العلماء إلى تأويلها وتوجيهها، ومن بين الوجوه التي حملوها عليها أَنَّها جاءت على الإشباع؛ أي تحولت الحركات القصيرة فيها إلى طويلة، أو كما يقول القدماء: أشبعت الحركات فيها، حتى نشأت عنها حروف مدّ تجانسها(٢)، ومن أقوال العرب التي أشبعت فيها الفتحة القصيرة وأصبحت طويلة ما نقله ابن مالك والسيوطي من قول أبي جهل لـ(أُمَيَّة) وقد عزم على التخلف في معركة بدر: **((يَا أَبَا صَفْوَانَ، إِنَّكَ مَتَى مَا يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ، وَأَنْتَ سَيِّدُ أَهْلِ الوَادِي، تَخَلَّفُوا مَعَكَ))**(٣).

وفي هذا القول مشكلة صوتية وهي أَنَّ أبا جهل وهو العربي الفصيح قد أثبت الألف في (يَرَاكَ) مع كونه مجزومًا بـ(مَتَى) والأصل (يَرَكَ) بحذف الألف وإبقاء الفتحة دلالة على حذفها، وراح ابن مالك وتبعه السيوطي يحلان هذا الإشكال اللغوي، وقد أفاض ابن مالك في توجيهِ و تخريجهِ فحمله على أربعة أوجه، الذي يَعنينا منها حمله لقول أبي جهل على باب الإشباع، فذكر أنَّ الألف متولدةٌ من إشباع حركة الراء بعد

---

(١) ينظر: الخصائص: ١٩٦/٣، وأسرار العربيّة: ٦٠/١، وظاهرة إشباع الحركات في العربيّة بين الضرورة والاختيار (بحث): ٧٢٧.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٢٣/٣، وظاهرة إشباع الحركات في العربيّة بين الضرورة والاختيار (بحث): ٧١٨.

(٣) صحيح البخاري: ٧١/٥.

سقوط الألف الأصلية جزمًا، وهى لغة معروفة، عني بها ابن مالك إشباع الحركات الثلاث، وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها(١).

والظاهر أَنَّ ابن مالك قد راقت له فكرة إشباع الحركة فاستدل لها ببعض القراءات القرآنية، ومنها: قراءة أبي جعفر المدني(٢): ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ﴾[المنافقون من الآية: ٦] ، بمدّ الهمزة، والأصل (استغفرت) بهمزة وصل، ثمَّ دخلت همزة الاستفهام فصار: (أاستغفرت)، بالقطع والفتح والقصر(٣)، ونقل ابن مالك عن الفَرَّاء أَنَّ بعض العرب يقولون: (أكلت لحمًا شاةٍ)، يريد: (لحمَ شاةٍ)، فأشبع فتحة الميم وتولدت الألف من إشباعها(٤).

ومما نقله ابن مالك وتبعه السيوطي من إشباع الحركات قراءة الحسن البصري(رضي الله عنه): ﴿سَأُوْرِيكُمۡ دَارَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ١٤٥﴾[الأعراف من الآية: ١٤٥]، بإشباع ضمة الهمزة(٥)، واحتج أيضًا على هذه اللغة بعدّة شواهد شعرية منها قول الفرزدق(٦):

فَظَلَّا يَخِيطَانِ الْوَرَاقَ عَلَيْهِما بِأَيْدِيهِما مِن أَكْلِ شَرٍّ طَعَامِ

فأشبع فتحة الراء في الورق، فتولدت عنه الألف، وأما من الناحية العروضية فقد أدى الألف إلى اكتمال تفعيلة (فعولن)، ولو حذفت لصارت التفعيلة (فعلن)، ولخرج الوزن من بحر الطويل(٧).

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٧/١، و شواهد التوضيح: ٧٥.

(٢) ينظر: المحتسب: ٣٢٢/٢، والكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: ٣٩٨.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ٧٥، وعقود الزبرجد: ٤٨٣/٢.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ٧٥، وعقود الزبرجد: ٤٨٣/٢، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٠٥، ولم أقف على رأيه هذا في معانيه.

(٥) ينظر: المحتسب: ٢٥٩/١،.

(٦) ديوانه: ٥٤١.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح: ٧٥، وعقود الزبرجد: ٤٨٣/٢.

هذهِ جلُ الموضوعات الصوتية التي ذكرها المعربون في أثناء كتبهم، ومع تخصص هذه الكتب بالإعراب وكشف مشكلاتهِ في الحديث الشريف إلَّا أنَّ أصحابها قد يلجئون للتعرض إلى بعض الظواهر الصوتية، الواردة في الحديث الشريف أَمَّا لتقريب القاعدة النحوية التي هم بصددها، أو استطرادًا في الكلام، وقد رأيناهم اعتدوا بمرويات الكوفيين، واعتمدوا عليها في عدة مواضع لتفسير الظواهر التي وردت في الحديث الشَّريف، وهي بمجملها لا تخرج عن استعمالات العرب التي استقرأها النحاة في كلامهم، غير أَنَّ معربي الحديث أفادوا من منهج الكوفيين بالتوسع في الرواية مكانًا وزمانًا، ورفدوا أقوال النبيّ (ﷺ) ببعض أقوال الفصحاء من العرب التي احتفظ لنا بها التراث اللغوي الكوفي.

ثانياً : **المسائل الصرفية** :

لم يكن معربو الحديث الشَّريف معنيين بالظواهر الصرفية الواردة فيه، وإنَّما كانت جلُّ عنايتهم منصرفَة حول قضايا النحو والإعراب؛ لكنهم ومن باب التوسع في بيان الأوجه الإعرابية التي يحتملها النص، وعند عرضهم للقاعدة النحوية، قد يلجؤون إلى توضيح بعض مذاهب الصرفيين المتعلقة بالجموع، والمشتقات، والإعلال، والإبدال وغيرها.

وفيما يأتي عرض لأهم المسائل الصرفية الكوفية التي ذكرها معربو الحديث على النحو الآتي:

أولًا: الميزان الصرفي:

وهو علم يعرف بهِ أوزان الكلم وأحوالها من زيادة، وحذف، وتضعيف، وكل حرف من حروف الكلمة يقابلها حرف من حروف الميزان الفاء والعين واللام، وإن زدت حرفًا في بناء الكلمة زدت ما يقابلهُ في الميزان، وإنْ حذفت حرفًا من بناء الكلمة حذفت

ما يقابله في الميزان فهو إذن علم يعرف به أحوال الكلمة والتغيرات الطارئة عليها[١]، وأشار معربو الحديث إلى مذهب الكوفيين في زنة كلمتين في مصنفاتهم وهما (توراة) و(شيطان).

أ. تَّوْرَاة:

من المسائل التي عرض معربو الحديث مذاهب الكوفيين فيها وزن (تَّوْرَاة)، وأصل اشتقاقها إذ تعرضوا إلى مذاهب النحاة فيها عند إعرابهم لقول أَبِي هُرَيْرَة (ﷺ): **((خَرَجْتُ إلى الطُّورِ، فَلَقِيتُ كَعْبَ الْأَحْبَارِ، فَجَلَسْتُ مَعَهُ، فَحَدَّثَنِي عَنِ التَّوْرَاةِ، وَحَدَّثْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ (ﷺ)...))**[٢].

فذكر معربو الحديث أَنَّ (التوراة) اسم عبراني، وفي اشتقاقهِ قولان، أحدهما: إنَّهُ من (وَرَى الزند)، إذا (قدح وظهرت منه النار)؛ فكأنَّ التوراة ضياء من الضلال[٣]، وقيل: مشتقة من (وَرّى) إذا (عرّض)؛ لأَنَّ أكثر التوراة تلويح[٤]، وذكروا أَنَّ في وزنها ثلاثة أقوال[٥]:

الأوّل: نسبوه إلى الفَرَّاء وهو أَنَّ (تَوْرِيَة): على وزن (تَفْعِلَة)، ثمَّ أُبدلت كسرة العين فتحة، والياء ألفًا؛ كما تقول العرب: (جارية وجاراة)، و(ناصية وناصاة)، و(باقية وباقاة)[٦].

---

(١) ينظر: إسفار الفصيح /١٨٨/١، والشافية في علم التصريف: ٦/١، وشذا العرف: ١٤.

(٢) موطأ مالك: ١٥٠/٢، ومسند الإمام أحمد: ٢٠٤/١٦، وصحيح ابن حبان: ٧/٧.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: ٨٠٩/٢، ومعجم ديوان الأدب: ٢٦٤/٣، والعدة: ٣٤١/٣ مادة (وَرَى).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٢٠/١٥، ومقاييس اللغة: ١٠٤/٦، والتعليق على الموطأ: ١٦٤/١، والاقتضاب: ١٣٦/١، والعدة: ٣٤١/٣ مادة (وَرَى).

(٥) ينظر: التعليق على الموطأ: ١٦٤/١، والاقتضاب: ١٣٦/١، والعدة: ٣٤١/٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٧٥/١، والزاهر: ٧٢/١، وغريب القرآن للسجستاني: ١٣٦، وارتشاف الضرب: ٣٢٠/١، والاقتضاب: ١٣٦/١، ولم أقف على رأي الفَرَّاء في معانيه.

الثاني: نسبه معربو الحديث إلى بعض الكوفيين وهو أَنَّ أصل التوراة (تَوْرَيَة): على وزن: (تَفْعَلَةَ)، بفتح (العين)، من ((وَرَّيْتُ بكَ زَنَادِيَّ))، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا، و(تَفعَلة) في الكلام قيل جدًا(١).

الثالث: نسبوا إلى الخليل وسيبويه وسائر البصريّين وهو أَنَّ (تَوْرَاة) على وزن (فَوْعَلَة)، وأصلها عندهم: (وَوْرَيَة) مُشْتَقَّة من (ورى الزند)؛ ولكن الواو الأولى قلبت تاء، كما في (تَوْلَج) وإِنَّما هو فَوْعَل من ولجت، وكما قلبت في تراث، وقلبت الْيَاء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها بإجماع(٢)، و(فَوْعَلَة) كثير في الكلَامَ مثل الحوقلة، وَدَوْخَلة(٣)، وممن ضعف مذهب الكوفيين مكي ابن أبي طالب القيسي؛ وحجته أَنَّ (تَفْعَلَةَ) قليلٌ في كلامهم، و(فَوْعلَة) كثيرٌ فِي الْكَلَام ، والحَملُ على الْأَكْثَر عنده أولى، فضلًا عن أَنَّ التَّاء لم تكْثر زيادتها فِي أول الْكَلَام كَمَا كثرت زِيَادَة الْوَاو ثَانِيَة(٤).

والظاهر أَنَّ مذهب البصريّين هو الراجح لدى أغلب العلماء؛ لموافقتهِ القياس وكثرة نظائره في كلام العرب(٥).

والذي أرجحه هو ما ذهب إليه المحدثين من أَنَّ (تَوْرَاة) وزنها: (تَفْعِلَة)، مثل: زكّى تزكية وأصلها (تَوْرَيَة) حذف منها نصف الصامت أو نصف الصائت، وهو(الياء)، والتقت الفتحتان القصيرتان فتشكل منهما الألف ، إذ أنَّ الألف وفق ما

---

(١) ينظر: مجالس العلماء للزجاج: ٩٥/١، الزاهر: ٧٢/١، معاني القرآن للنحاس: ٣٤٢/١، والبحر المحيط: ٦/٣، والعدة: ٣٤٢/٣، وإعراب القرآن للأصبهاني: ٧٠/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٧٥/١، والتعليق على الموطأ: ١٦٤/١، والاقتضاب: ١٣٦/١، والعدة: ٣٤٢/٣.

(٣) ينظر: الزاهر: ٧٢/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٤٩/١.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١٤٩/١.

(٥) ينظر: سرُّ صناعة الإعراب: ١٥٥/١، وشرح الشافية: ٨٢/٣، ومشكل إعراب القرآن: ١٤٩/١، وارتشاف الضرب: ٣٢٠/١.

ذهب إليه المحدثون يتشكل من فتحتيين ، وليس من القلب[١]، ويؤيد ذلك ما نقله صاحب التهذيب عن الفَرَّاء بقولهِ: إنَّ ((التَّوراة من الفِعل: التَّفْعِلة؛ كَأَنَّهَا أُخِذَتْ من: أوريت الزِّناد، وورّيتها؛ فَتكون تَفْعلة فِي لُغة طيء؛ لأَنَّهم يَقُولُونَ فِي التوصية: تَوْصاة، وللجارية: جاراة، وللناصية: ناصاة))[٢].

ب. وزن (الشيطان):

من الألفاظ التي اختلف الصرفيون في وزنها (شيطان)، وهذا الخلاف راجع إلى النون أهي زائدة؟ أم أصلية؟، و نبّه ابن فرحون على هذه المسألة حينما ساق قوله (ﷺ): ((**لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبْ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا؛ فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا**))[٣].

وقد وَهَمَ تبعًا لمن سبقه من النّحاة؛ فنسب القول إلى الكوفيين بأَنَّ (شَيْطَان) على زنة (فَعْلَانَ)، ونونه زائدة، وهو من: (شاط، يشيط)، بِمَعْنى(هلك)[٤].

وفي الحقيقة أَنَّ الكوفيين وافقوا البصريين في جعل النون أصلية لا زائدة في (شَيْطَان) ووزنة عندهم(فَيْعَال) أيضًا، ويدلّ على ذلك أَنَّ الفَرَّاء خطأ قراءة الحسن البصري (ﷺ) لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾﴾ [الشعراء من الآية: ٢١٠]؛ إذ قراءها الْحَسَن[٥] (الشياطون)، على جمع الذكور؛ لظنه أَنَّها بِمنزلة المسلمين

---

(١) ينظر: الصوائت في القرآن الكريم (رسالة):٢١.

(٢) تهذيب اللغة: ٢٢١/١٥.

(٣) مسند الحميدي: ٤٥٢/١، وصحيح البخاري: ٤٠/١، ١٢٢/١.

(٤) ينظر: الصحاح: ٢١٤٤/٥، ومقاييس اللغة: ١٨٣/٣، والممتع الكبير في التصريف: ١٧٣، والعدة: ١٩٠/٣ مادة (شَطَنَ).

(٥) ينظر: المحتسب: ١٣٠/٣، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ١٨٨.

والمسلمون[١]، وممن تبع مذهب الفَرَّاء من الكوفيين الطبري وراح يبين العلّة التي من أجلها زيدت النون، فذكر أَنَّ أصله (الشَّطونُ)، والشَّطونُ: البعيد؛ فكأنَّ الشيطان على هذا التأويل (فَيعَال) من شَطَن؛ ومما يدلّ على ذلك قولُ أميّة ابن أبي الصّلت[٢]:

أَيُّمَـــا شـــاطِنٍ عَصَـــاهُ عَكَـــاهُ ثـــمَّ يُلْقَـــي فـــي السِّـــجْنِ والأَكْبَـــالِ

ولو كان فَعلان، من شاطَ يشيط، لقال أيُّما شائط؛ ولكنَّهُ قال: أيما شاطنٍ؛ لأَنَّهُ من "شَطَن يَشْطُنُ، فهو شاطن[٣].

والذي يتبين مِمَّا تقدّم أَنْ لا خلاف بين البصريّين والكوفيين في وزن (شَيْطَان)، وَإِنَّ النون أصلية لا زائدة، والذي حمل النحاة على نسبة زيادة النون إلى الكوفيين هو ما نقله ابن الأنباري في الزاهر؛ إذ ذكر الرأيين من غير أَنْ يرجح مذهبًا على آخر[٤]، وحذاق النحويين مجمعون على أصالة النون في (شَيْطَان)، وعلى تخطئة قراءة الحسن البصري (ﷺ) (الشياطون) بالجمع[٥].

وذكر ابن فرحون[٦] أَنَّ (شَيْطَان) وزنه(فَيْعَال) عند البصريين؛ لأن النون فيه أصلية، وأصله(شَطَن) بِمَعْنى(بعد)[٧]، واستدلوا على ذلك بقولهم: (تَشَيْطَن)، وأَنَّ الحكم

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢٨٥/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ٨/ ١٧، اثر الاشتقاق في تحديد الوزن الصرفي (بحث): ٢٨٥.

(٢) ديوانه: ١٠٦، برواية مختلفة.

(٣) ينظر: جامع البيان: ١٠٩/١-١١٠.

(٤) ينظر: الزاهر: ٥٦/١، ٥٠/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٥/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٢/٣، ١٥٠، والتبيان: ٩٩/١، وائتلاف النصرة: ٩٣.

(٦) ينظر: العدة: ١٩٠/٣.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣ /٢١٨، ٣٢١/٤، والمقتضب: ١٣/٤، ومعاني القرآن للزجاج: ١١٥/١، والأصول في النحو: ٨٦/٢، وائتلاف النصرة: ٩٣، وروح المعاني: ١٥٩/١.

عليه بالأصالة هو الأصل ولا يوجد دليل على زيادتها، ويجمع على (فَيَاعِيل)؛ فتقول: (شَيَاطين)، ومِمَّا يؤيد مذهبهم ثبوت النون في شَطَنَ وشَاطِن وتَشَيطَنَ[١].

ويرى المستشرق براجشتراسر أَنَّ لفظة (شيطان) من الألفاظ التي لها أصول مشتركة بين اللغات السامية كالحبشية[٢].

وذهب الباحث: زياد محمد سلمان إلى أَنَّ شيْطَان اسم جنس جامد لم يشتق من غيره، وإنَّما اشتُقَّ غيرهُ منه؛ فقيل: تشيطن وتصاريفه[٣].

والذي أراه أَنَّ كلا الرأيين مقبول، وإَنَّ لكُلِّ رأي معنًى دال على (الشَيْطَان)؛ فيحتمل أَنْ يكون من شَطَن لبعده؛ لأَنَّهُ لا يُرى للناظرين ولا يقترب من المؤمنين، ويحتمل أَنْ يكون من شاط، وهو الحرق والهلاك، والله تعالى قد وعدهُ بذلك يوم القيامة ولا يترتب عليه حكم نحوي متعلق بالوزن سوى الصرف وعدم.

ثانيًا: التثنية:

التثنية: هي كل ما دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة الف ونون مكسورة في حالة الرفع، وياء ونون مكسورة في حالتي النصب والجر، ويشترط فيها صحة تجريدها من الزيادة، ولا يثنى إِلَّا ما كانا متفقين في اللفظ والمعنى فتقول في: زيد وزيد (الزيدان)، وتقول في: المراءة والمراءة (المرآتان)، وهو ضرب من ضروب الاختصار، ويشترط فيه جواز عطف أحدهما على الآخر، وقد يثنى ما كانا مختلفين في اللفظ والمعنى من باب

---

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١٧٤، والخلاف الصرفي في باب الأسماء الواردة في سورة البقرة (بحث): ٣٨٧.

(٢) ينظر: التطور النحوي للغة العربيّة: ٢٢٦.

(٣) ينظر: الخلاف الصرفي في باب الأسماء الواردة في سورة البقرة (بحث): ٣٨٧.

المجاز أو الغلبة كالأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، والعمرين لأبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) وغيرهما[١].

وقد تطرق معربو الحديث إلى بعض مشكلات التثنية اللغوية الواردة في بعض الأحاديث الشَّريفة فعالجوها وبينوا مذاهب النحاة فيها ومن هذه المسائل:

أ. تثنية المتفق في اللفظ والمختلف في المعنى وجمعهِ:

تقدّم أَنَّ التثنية يُشتَرَط فيها أَنْ يكون الاسمان متفقين في اللفظ والمعنى، وكذا بالنسبة للجمع، وقد أشار السيوطي في عقوده إلى جواز تثنية المتفقين في اللفظ وجمعه مع كونهما مختلفين في المعنى عند إيراده لقوله (ﷺ): **((الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ: فَيَدُ اللهِ الْعُلْيَا، وَيَدُ الْمُعْطِي الَّتِي تَلِيهَا، وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى))**[٢].

فنقل عن ابن الأنباري[٣] أَنَّهُ استدلّ بهذا الحديث على جواز تثنية المختلفين في المعنى وجمعه[٤].

وأصل المسألة أَنَّ ابن الأنباري وتبعه ابن مالك وأبو حيان أجازوا التثنية في المتفق في اللفظ المختلف في المعنى[٥]، ونقل ابن مالك عن المتأخرين منع تثنية هذا النوع وجمعه، ورده والأصح عنده الجواز لورود السماع به[٦]، واحتج ابن مالك على جواز ذلك من جهتي القياس والسماع:

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣٢٣/٤، ٣٢٦، والبديع في علم العربيّة: ٧٦/٢، واللباب: ٩٩/١، واللمحة في شرح الملحة: ١٨٦/١.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٢٩٥/٧، ٢٢٥/٢٥، و٤٦٧/٢٧.

(٣) ينظر: الزاهر: ١٩٨/٢.

(٤) ينظر: عقود الزبرجد: ٦١/٢.

(٥) ينظر: الزاهر: ١٩٨/٢، وشرح التسهيل: ٥٩/١، وشرح الكافية الشافية: ١٧٩٣/٤، والتذييل والتكميل: ٢٣٥/١، وارتشاف الضرب: ٥٥٦/٢.

(٦) ينظر : شرح التسهيل: ٥٩/١.

أما جهة القياس فأَنَّ أصل التثنية والجمع العطف، وهو في القبيلين جائز باتفاق، والعدول عنه للاختصار، وقد أُثر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياسًا(١)، واستدل أيضًا بأَنَّهُ يجوز الجمع بين المختلفين في المعنى في الإضمار، في مثل قولك: لي عين مالٍ وعين ماءٍ أُبِيْحُهُما للضيف، فكما جاز الجمع في الإضمار جاز الجمع بينهما في الإظهار، بشرط أمن اللبس(٢).

وأَمَّا من جهة السماع فاحتج بما ورد من قول النبيّ (ﷺ) المتقدم في ((**الأيدي ثلاث**)) فذكر أنَّه (ﷺ) عبر بـ(الأيدي) عن (يد الله)، وعن (يد المعطي)، والسائل للاشتراك اللفظي بينهما دون المعنوي، واحتج أيضًا بقوله تبارك وتعالى: ﴿نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ﴾ [البقرة، من الآية: ١٣٣]، وبقول العرب: خِفَّة الظهر أحد اليسارين، والقَلم أحد السِّنانين، والخال أحد الأبوين وغيرها(٣).

وجوّز بن عصفور تثنية المتفقين في اللفظ والمختلفين في المعني، بشرط أَنْ يكونا متفقين في المعني الموجب للتسمية، ومثال ما اتفقا في اللفظ، واختلفا في المعني، قولهم: الأحمران في الذهب والزعفران(٤).

في حين ذهب جمهور اللغويين إلى منع تثنية المختلفين في المعنى، المتفقين في اللفظ، فلا تثنى لفظ (العين) مثلًا إذا قصد بها معنيان مختلفان، كالعين الباصرة، والنقد ولابُدّ حينئذٍ من العطف(٥)، ومنعوا كذلك تثنية المشترك في اللفظ مثل (العين)، فإِنَّهُ يجوز تثنيتها إذا أريد بهما مثلًا عينان باصرتان، أَمَّا إذا كانا من قبيل المشترك وأُريد بها

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٦٠.٥٩/١، واثر ابن مالك في الدراسات الصرفية (رسالة): ٢٩٩.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٧٩٣/٤.
(٣) ينظر: الأمالي للقالي: ٥٦/٢، و شرح التسهيل: ٦٠/١، وشرح الكافية الشافية: ١٧٩٣/٤.
(٤) ينظر: المقرب: ٤٠/٢، والتذييل والتكميل: ٢٣٥/١.
(٥) ينظر: المقتضب: ٣٢٦/٤، والأصول في النحو: ١٨٥/١، وارتشاف الضرب: ٥٥٥/٢.

العين الباصرة وعين الماء أو الشمس، أو نحو ذلك، فإنَّه لا يقال: عينان؛ ولكن يؤتى بالعطف بين اللفظين، وَعَدَّ ابن أبي الربيع تثنية المتفق في اللفظ والمختلفين في المعنى من كلام المولدين(١).

والذي أميل إليه ما ذهب إليه ابن الأنباري وابن مالك ومن تبعهما من جواز تثنية المتفقين في اللفظ المختلفين في المعنى وجمعهِ؛ لورودهِ في النقل الصحيح بكثرة بحيث لا يمكن رد كل ذلك وتأويله وهو جائز من جهة القياس فلا ضرورة إلى هذه الاستدلالات والتأويلات بل هو جائز وأن كان جوازه على قلة.

ب. دلالة المفرد على المثنى:

قد يدلّ المفرد على المثنى حُكيَ هذا عن العرب كثيرًا، ومنه ما أورده معربو الحديث من قول أُمِّ عَطِيَّةَ (رضي الله عنها): ((**أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الحُيَّضَ يَوْمَ العِيدَيْنِ**))(٢).

فذكر ابن مالك وتبعه ابن العجمي والسيوطي أَنَّ في هذا الحديث توحيدًا (لليوم) المضاف إلى (الْعِيدَيْنَ)، وهو في المعنى مثنًّى، ولو رُوِيَ بلفظ التَّثنية على الأصل، وبلفظ الجمع لِأُمْن اللَّبس، ولجاز، وذكروا فيه وفي أمثالهِ ثلاثةُ أوجه(٣):

الأوّل: الأفراد كما روي في صفة وضوء النبيّ (صلى الله عليه وسلم): ((ومسح أذنيه باطنهما وظاهرهما))(٤)، ويُحمل عليه ما حكاه الفَرَّاء عن العرب: ((أَكَلْتُ رَأْسَ شَاتَيْنِ))(٥)، والأصل فمسح أذنيه ظاهريهما وباطنيهما، والأصل في ما حكاه الفَرَّاء أكلت رأسي

---

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٢٤٦/١.

(٢) صحيح البخاري: ٨٠/١.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ١١٥، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٢٩٦، وعقود الزبرجد: ٢٧٢/٣،

(٤) مسند الإمام أحمد: ٥٦٧/٤٤، والسنن الكبرى: ١٠٠/١، برواية مختلفة.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٣٠٨/١.

شاتين، وَمِمَّا يؤيد ما حكاه الفَرَّاء عن العرب ما رواه ابن عباس(رضي الله عنهما) عن النبيّ (ﷺ) أنه: **((سَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا))**[١].

إذ جاز إفراد المضاف المثنى معنى إذا كان جزءًا ما أُضيف إليه من دليل اثنين، وجمعه أجود، والتثنية مع أصالتها قليلة الِاسْتِعْمَال، فإنْ لم يكن المضاف جزءِ ما أُضيفَ إليه فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية نحو: سَل الزيدان سيفيهما، فإنْ أمن اللبسُ جاز جَعْل المضاف بلفظ الجمع، وفي ((يعذبان في قبورهما)) شاهد على ذلك.

الثاني: التثنية ومنه قول الشاعر[٢]:

فَتَخَالَسَـــا نَفْسَـــيْهِمَا بنوافـــذٍ كَنَوافِـــذِ الْعُـــبطِ الَّتِـــي لَا تُرقَـــعُ

إذ ثنى المضاف إلى ما يتضمنه المثنى والأصل فيه الإفراد ثمَّ الجمع[٣].

الثالث: ما ورد بلفظ الجمع ومنه قول النبيّ (ﷺ): **((إِزْرَةُ الْمُـؤْمِنِ إِلـى أَنْصَـافِ سَاقَيْهِ))**[٤]، والأصل إلى نصفي ساقيه.

وحاصل ما في المسألة أَنَّ مذهب الفَرَّاء ومن وافقه من البصريين جوزوا إفراد المضاف المثنى إذا كان جزءً ما أضيف إليه بقصد الخفة نحو: جدعت أنف العمرين، وما أحسن وجه المحمدين[٥]، قال الفَرَّاء: ((ويَجوز فِي الكلام أن تَقُولُ: ائتني برأس شاتين، ورأس شاة. فإذا قلت: برأس شاة فإنَّما أردت رأسَيْ هَذَا الجنس، وَإِذَا قلت برأس

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٤٤٣/٣، وصحيح البخاري: ١٧/٨.

(٢) ينظر: هو أبو ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ٢٠/١.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ١١٥، وعقود الزبرجد: ٢٧٢/٣.

(٤) مسند الحميدي: ٨/٢، والسنن الكبرى: ٤٣٧/٨.

(٥) ينظر: تفسير البسيط: ٣٦٨/٧، وارتشاف الضرب: ٥٨٢/٢، والتذييل والتكميل: ٧٠/٢ .٧١، وتمهيد القواعد: ٤٨٤٩/٩.

شاتين فإنك تريد بِهِ الرأس من كل شاة))[١]، ووصف أبو حيان هذا المذهب بـ (قليل جدًّا) فقصرهُ على السماع[٢]

ج. تثنية حمى على حموان:

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ المقصور الثلاثي إذا كان مضموم الأول أو مكسور يثنى بالياء، سواءٌ أكانَّ من ذوات الياء أم من ذوات الواو، إِلَّا لفظتين شذتا وهما: (حمى ورضى)؛ فإنَّ العرب تثنيهما بالياء والواو[٣]، في حين ذهب البصريون إلى أَنَّ الثلاثي إِنْ كانت ألفه منقلبة عن (واو أو ياء) عند التثنية ردت إلى أصلها نحو: عصوان ورحيان[٤]، وقد نقل ابن فرحون بعض الألفاظ التي سمع فيها الشذوذ في التثنية عند العرب منها(حِمَى) في قول رَسُولَ اللَّهِ(ﷺ): ((....**لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ...**))[٥].

و(الحمى) مصدر بمعنى (محمي)، وتثنية (حمى) على الأصل (حميان) ذكر ذلك ابن فرحون، ونسبَ إلى الكسائي تبعا لأكثر النحاة أَنَّهُ سمع الْعَرَب يقولون: فِي حِمىً حِمَوَان بـ(الواو) وَفِي رِضا رَضَوان، وزعم أنَّ هذا على الْقيَاس[٦]، وشذ أيضًا في رحى(رحوان) وهي لغة قليلة[٧].

---

(١) معاني القرآن : ٣٠٨/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٧٠/٢-٧١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٩٨/٣، وارتشاف الضرب: ٥٦٥/٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٤١/١، وارتشاف الضرب: ٥٦٤/٢، وشذا العرف: ٨٢.

(٥) مسند الإمام أحمد: ٣٢٠/٣٠، وصحيح مسلم: ١٢١٩/٣.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٣٨/٤، والمخصص: ٤٢٨/٤، وشرح المفصل: ١٩٩/٣، ومنهج الكوفيين في الصرف (أطروحة): ٣٨٠/٢.

(٧) ينظر: العدة: ٤٢٥/٣، ولم أقف على رأيه هذا في معانيه.

والراجح أَنَّ تثنيته حمى على حميان؛ لأَنَّهُ من باب: فتى، ورَحًا؛ مِمَّا لامُه ياء، وإِنْ كان قد جاءت لغةٌ شاذة في تثنية رَحًى، قالوا فيها: رَحَوَان على لغة من قال: رَحَوْتُ بالرَّحى، وهي لغة قليلة جدًا(١).

و لا إشكال في تثنية (حمى) على حميان؛ لأَنَّ أصل الألف فيها (ياء) بدليل قولهم: (محمي) و(محمية) وهو موافق للقاعدة الصرفية التي خلاصتها أَنَّ الألف إذا كانت أصلها (ياء) ردت إلى أصلِها، وأَمَّا ما حكاه الكسائي فهو نادر وشاذ لا يقاس عليه، وفيه مخالفةٌ لإجماع الصرفين ولم أجد من يؤيد مذهبه، فضلًا عن أَنَّهُ لم يحتج بشاهد فصيح إلا ما نقله عن بعض العرب في تثنية بعض الألفاظ التي أصلها(ياء) بقلبها(واو) في حمى، ورحى، ورضى. والله أعلم.

ثالثًا: بنية الجموع:

من المعروف أَنَّ الجموع على ثلاثة أنواع وأكثرها سعة وأوزان جموع التكسير، وهي على نوعين قلة وأوزانها: أفعُل، وأفعال، وفِعلة، و أفعلة، وكثرة ويُعنى بها كل جمع تكسير خرج عن أوزان القلة(٢)، ونقل لنا معربو الحديث بضعةً من مذاهب الكوفيين في جموع التكسير، ومن الأوزان والألفاظ التي ذكروا مذاهبهم فيها:

أ. جمعَ أَشْيَاءَ:

فصّلَ ابن فرحون وابن العجمي القول في أصل (أَشْيَاءَ) ووزنها، تفصيلًا يغني عن الرجوع إلى المصادر الصرفية، فذكرا أَنَّها لا تنصرف للتأنيث اللازم عند إعرابهما

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٤١/١، وارتشاف الضرب: ٥٦٤/٢.

(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ١٠٨/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٦٦/١، وارتشاف الضرب: ٤٠٥/١.

لقول أبي مُوسَى الأشعري (ﷺ) إنَّ النبيّ (ﷺ): ((**سُئِلَ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا، فَلَمَّا أُكْثِرَ عَلَيْهِ غَضِبَ**))(١).

وأصلها عند الكسائي، وأبي حاتم(شَيْء)، ووزنها (فَعْل)، ثمَّ جمعت على (أَشَيْاء)، فصارت على زنة (أَفَعْال)(٢)، والظاهر أَنَّ الكسائي وأبا حاتم حملا (أَشَيْاء) على ظاهر لفظها تشبيهًا لآخرُها آخَرَ حَمْرَاءَ، فجعلاها على زنة (أَفَعْال) جمعًا لشيء، مثل فَرْخ وأفراخ(٣)، وإنَّما تركوا صرفه؛ لكثرة الِاسْتِعْمَال ؛ ولأَنَّها شبهت بـ(فعلاء)، وهذا المذهب هو الراجح عند السخاوي؛ لأَنَّ (فَعْل) يجمع على(أَفَعْال)، مثل سيف وأسياف(٤)، وهذا المذهب مردود عند أغلب الصرفيين المتقدمين والمتأخرين(٥).

واستبعده العكبري بشدة ، وحجته أَنَّ كثرةَ الِاسْتِعْمَال لَا تُوجِب منعَ الصَّرفِ عِنْد الْجَمِيع(٦).

ثمَّ ذكر ابن فرحون وتبعه ابن العجمي مذهب الفَرَّاء، والأخفش، وهو أَنَّ (أشياء) جمعت على (أَفْعِلاء)، والأصل (أَشَيْئاء)(٧)، فَحُذفت منه الهمزة التي هي لام الكلمة

---

(١) صحيح البخاري: ١/٣٠.

(٢) ينظر: العدة: ٣/١٠٦، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ١/١٧٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢١٢، والممتع الكبير في التصريف: ٣٢٩، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ١/١٧٥.

(٤) ينظر: سفر السعادة: ١/٦٩.٦٨.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/٣٢١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/٢١٢، والمنصف: ٢/٩٦، وشرح الملوكي: ٣٧٩.

(٦) ينظر: اللباب: ٢/٣٦٧، والاحتمال الصرفي في شروح الشافية (رسالة): ٤٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٢١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/٢١٢، والإنصاف: ٢٦٧٠، والممتع الكبير في التصريف: ٣٢٩: ٢/٢١٢، ولم أقف على رأي الأخفش في معانيه .

لكثرتها، ووزنه (أَفْعَاء)، كما جمع لَيِّن على أَلْيِناء[١]، واحتج الفَرَّاء لمذهبه هذا بأَنَّ (أشياء) أصلها (شيّئ) مثل شيّع، فقالوا في جمعه (أشيئاء) على (أفعلاء)، كما قالوا في جمع لين على (ألياناء)، إِلَّا أنَّهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلبًا للتخفيف ؛ لتقارب الهمزتين؛ لأَنَّ الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ، وهو من جنس الهمزة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فكأَنَّهُ قد اجتمعت فيه همزتان، وذلك مستثقل في كلامهم[٢].

ويرى الباحث (مؤمن بن صبري) أَنَّ الأخفش هو المؤثر في الفَرَّاء في هذه المسألة، ويظهر ذلك من مخالفة الفَرَّاء لشيخه الكسائي فيها، ورأي الفَرَّاء هذا مدون في معانيه الذي ألّفه بعد قدوم الأخفش إلى بغداد، وأفاد منه[٣].

أَمَّا الخليل، وسيبويه فذكرا أَنَّ (أَشَيْاء) على زنة ((فَعْلاء)) اسْم جنْس مثل حَلْفاء وقَصْبَاء، على زنة (لَفْعَآءَ)، مقلوبة عن(فَعْلاء)؛ إذِ الأصلُ (شَيْئاء) من مادة (شَيء)، فقدمت لامُ الكلمة على موضع الفاء؛ لاستثقال اجتماع همزتين ليس بينهما إِلَّا الألف[٤]، ودليلهما جمع (أشياءَ) على أشاوى، وأَشَايَاه[٥]، وأشياء اسمٌ جمع أصله: فعلاء شيئاء، فاستُثقلت الهمزتان، فقُلِبت الهمزة الأولى، إلى أوّل الكلمة، فجُعِلت لَفْعَآءَ[٦]،

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢١/١، والعدة: ١٠٦/٣، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ١٧٥/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٣٢١/١، والإنصاف: ٦٧٠/٢.

(٣) ينظر: منهج الكوفيين في الصرف (أطروحة): ٢٨٣.

(٤) ينظر: العين: ٢٩٦/٦، والكتاب: ٣٨٠/٤-٣٨١، والعدة: ١٠٦/٣، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ١٧٥/١ مادة (شيء).

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢١٢/٢.

(٦) ينظر: العين: ٢٩٦/٦ مادة (شيء).

والظاهر أَنَّ الخليل وسيبويه لم يحمِلا (أشياء) على ظاهرها، فيجعلانِ وزنها (أفعال)؛ لأَنَّهما رأياها نكرة غير مصروفه، والهمزة للتأنيث[١].

وأغلب العلماء رجحوا مذهب الخليل وسيبويه واختاروهُ؛ لخلوه من التكلف، وليس فيه إلَّا القلب، وهو كثير في كلامهم، وإنَّ مذهب الكسائي أسهل وأبعد عن التكلف ، مع أَنَّهُ لم يكن غافلًا عن منع أشياء من الصرف؛ إذ علله بالتشبيه بـ(فَعْلاء)، وهذه العلّة جائزة ولطالما عَوَلَ عليها الصرفيون في مصنفاتهم[٢].

ب. (فُعَل) و(فِعَل) من جموع القلة:

مِمَّا أضافه الكوفيون إلى أبنية جموع القلة (فُعَل) و(فِعَل)، ومِمَّا جاء على مذهبهم هذا قول عَائِشَةَ (رضي الله عنها) أَنَّ رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): ((**كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الجَنَابَةِ، بَدَأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي المَاءِ، فَيُخَلِّلُ بِهَا أُصُولَ شَعَرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاَثَ غُرَفٍ بِيَدَيْهِ...**))[٣].

فذكر ابن مالك أَنَّ حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة في التذكير، والتأنيث أَنْ يضاف إلى أحد جموع القلة الستة، والجمع بالألف والتاء، فإِنْ لم يجمع المعدود بأحد هذه الستة جيء بدله بالجمع المستعمل كقولك: ثلاثة سباع[٤]، ومنه قول أم عطية (رضي الله عنها): ((**أَنَّهُنَّ جَعَلْنَ رَأْسَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)، ثَلاَثَةَ قُرُونٍ**))[٥].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣٠/١، والطراز في الألغاز: ٨١.

(٢) ينظر: منهج الكوفيين في الصرف (أطروحة): ٢٨٥.

(٣) موطأ مالك: ٦١/٢، ومسند الإمام أحمد: ٣٠١/٤٠، وصحيح البخاري: ٥٩/١: برواية مختلفة.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ١٤٩.

(٥) صحيح البخاري: ٧٥/٢.

فإنْ كان للعدد جمع قلة، وأضيف إلى جمع كثرة لم يُقس عليه، كقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة من الآية: ٢٢٨]، فأضيف(ثلاثة) إلى (قروء) وهو جمع كثرة[١].

وَأَمَّا قول النبيّ (ﷺ): ((يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ))[٢]، فهو وارد على مقتضَى القياس؛ لأَنَّ الجمع بالألف والتاء جمع قلة[٣].

وَأَمَّا قول عائشة (رضي الله عنها): ((ثم يصب على رأسه ثلاث غُرف))[٤]، فالقياس عند البصريين أن يقال: ثلاث غرفات؛ لأن الجمع بالألف والتاء جمع قلة، والجمع على (فُعَل) عندهم جمع كثرة[٥].

ونقل ابن مالك والسيوطي عن الكوفيين[٦] أَنَّهم يخالفونهم، فيرون أَنَّ (فُعَل) و(فِعَل) من جموع القلة، ويعضِّد قولَهم قوله تَعَالَى: ﴿فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾ [هود من الآية:١٣]، ويعضد قولهم في(فِعَل)، قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص من الآية: ٢٧]،فإضافة (ثلاث) إلى (غرف)، و(عشر) إلى (سور)، و(ثماني) إلى (حجج) مع إمكان الجمع بالألف والتاء دليل على أَنَّ (فعَل) و(فِعَل) جمعا قلة؛ للاستغناء بهما عن الجمع بالألف والتاء[٧].

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ١٤٩.

(٢) مسند الإمام أحمد: ١٤٣/٢٣.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ١٥٠.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٨٩/٢، والأصول في النحو: ٤٤٠/٢، وشواهد التوضيح: ١٥٠، وعقود الزبرجد: ٩٧/٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧٠/٣، وارتشاف الضرب: ٤٠٦/١.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح: ١٥٠، وعقود الزبرجد: ٩٧/٣.

والخلاصة أَنَّ كون وزني (فُعَل) و(فِعَل) عند الفَرَّاء من جموع القلة أمر صحيح يعضده ما نقله ابن مالك من شواهد فصيحة، وأَنَّ (ثلاث غرَف) إنْ وجه على مذهب البصريين فهو ملحق بقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة من الآية: ٢٢٨]، وإنْ وجه على مذهب الكوفيين فهو وارد على مقتضى القياس(١).

ونسب الرضي إلى الفَرَّاء القول بأوزان أُخر، عدّها من جموع القلة ، وهي أبنية لجموع الكثرة عند الجمهور(٢)، ولم أجد في كلام الفَرَّاء سوى هذا النصّ الذي يفيد بأَنَّ (فُعَل) بضم الفاء، وفتح العين، من جموع القلة قال: في قوله تعالى: ﴿مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات من الآية: ٤]: ((وجْه الكلام أن تضم الحاءَ والجيم، وبعض العرب يَقُولُ: الحُجَرات والرُّكَبات وكُلّ جمع كأنْ يُقال فِي ثلاثةٍ إلى عشرةٍ: غرف، وحجر، فإذا جمعته بالتاء نصبت ثانية؛ فالرفع أجودُ من ذَلِكَ))(٣).

وَأَمَّا البصريون فذهبوا إلى أَنَّ غرفة على وزن (فُعْلَة) وتجمع على (فُعُلاتٍ) في نحو: (وغُرفَةٍ) و(غُرُفاتٍ)، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [سبأ من الآية: ٣٧]، وهي جمع كثرة(٤)، ويتجلى ذلك بوضوح من قول سيبويه: ((وَأَمَّا ما كانَ فُعلةً فإنَّك إذا كسرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحرَّكت

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ١٥٠، و تسهيل الفوائد: ٢٦٨.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٦٨، وشرح الرضي على الكافية: ١٩١/٢، وجهود الفَرَّاء الصرفية (رسالة): ٢١٦، ومنهج الكوفيين في الصرف (أطروحة): ٤٠٣/٢.

(٣) معاني القرآن: ٧٠/٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٨٩/٢، والأصول في النحو: ٤٤٠/٢، إعراب القرآن للنحاس: ٢٤٠/٣، واللمع في العربيّة: ١٨١/١، والدرس الصرفي عند ابن جني (رسالة): ٥٠.

العين بضمة، وذلك قولك: رُكبةٌ ورُكباتٌ، وغرفةٌ وغُرفاتٌ))[١]، ومنع أبو حيان أَنْ يكون (فُعَل) من جموع القلة، نحو: ظُلَم، ولا (فِعَل) نحو: (سِدَر)، ولا (فِعَلَة) نحو: قِرَدَة، خلافًا للفرّاء، بل عدهن جموع كثرة[٢].

إذن فإنَّ بعض ما نُسِبَ إلى الفَرَّاء من أبنية الجموع يعضده السماع، والحقيقة أَنَّ الفَرَّاء لم يزد في معانيه من جموع القلة سوى (فُعَل) كـ غُرَف، وحُجَر، وما نسب إليه من أوزان فلم تثبت صحة النقل عنه.

ت. جمع حَلْقَة على حِلَقٌ و حَلَقٌ:

(حِلَقٌ) بكسر الحاء وفتح اللام و(حَلَقٌ) بفتحهما، جمع(حَلْقَة) على وزن(فَعْلَةٍ)[٣]، وهو جمعٌ على غير قياس[٤]؛ فخففوا في الواحد أذ ألحقوه الزيادة وغيّروا المعنى كما فعلوا ذلك في الإضافة وهو قليل، ومثله: (شجرة) و(شجر)، (عنبة) و(عنب)، و(إبرة) و(إبر)[٥].

وقد ذكر السيوطي هذه اللفظة وأشار إلى مفردها، وجمعها، واللغة الفصيحة فيها عند إعرابه لقول رَسُولَ اللهِ (ﷺ): **((إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ، فَارْتَعُوا، قَالُوا: وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: حِلَقُ الذِّكْرِ))**[٦].

---

(١) الكتاب: ٥٧٩/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٠٦/١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٤٤٢/٢، وإسفار الفصيح: ٨٧٣/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٦٢/١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣١٤.٣١٣/٤، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٧٥/٤.

(٦) مسند الإمام أحمد: ٤٩٨/١٩.

فـ(حِلَق) بكسر الحاء وفتح اللام، جمع (حَلْقة)، مثل: قَصْعة وقصَع[١]، وقيل بفتحها على غير قياس[٢]، ومفردها (حَلَقة) والجمع (حَلَق) بفتح العين واللام، ونقل السيوطي عن ثعلب: أَنَّ اللغويين كلّهم يجيزونه على ضعفه[٣].

وَقَدْ حَكَى سِيبَوَيْهِ فِي الحَلْقة فَتْحَ اللَّامِ ووصفه بأَنَّهُ قليل؛ إذ قال: ((قد قالوا: حَلَقٌ وفَلَكٌ، ثمَّ قالوا: حَلقةٌ وفَلكةٌ، فخفَّفوا الواحد حيث ألحقوه الزيادة وغيَّروا المعنى، كما فعلوا ذلك في الإضافة وهذا قليلٌ))[٤].

وحكى يونُس: (حَلَقَةٌ) في الواحد، بفتح الحاء واللام، والجمعُ: (حَلَقٌ) بالتحريك أَيضًا[٥].

وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: حَلْقة الْبَابِ وحلَقته، بإسكان اللَّامِ وَفَتْحِهَا[٦]، وقال الأصمعي: الجمع (حِلَقٌ) بكسر الحاء وفتح اللام كَـ(بدْرَةٍ و بِدَرٍ)، و(قَصْعَةٍ وقِصَع)[٧].

رابعًا: الاشتقاق:

أ. اشتقاق البتة:

البَتُّ: القطع المُستَأصِلُ، يُقال: بَتَتُّ الحَبلَ فانْبَتَّ؛ أي قطعتُه، والبَتَّةُ اشتِقاقُها من القَطع[٨]، ويقال لا أفعله (بَتَّةً) ولا أفعله(البَتَّةَ)، لكُلّ أمْرٍ لا رَجْعَةَ فيه، ونصبه على المصدر[٩].

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٢٦/١، وعقود الزبرجد: ٢١٧/١.

(٢) ينظر: الصحاح: ١٤٦٢/٤ مادة (حلق).

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٦٢/١، وعقود الزبرجد: ٢١٧/١.

(٤) الكتاب: ٥٨٣/٣-٥٨٤.

(٥) ينظر: الصحاح: ٤/ ١٤٦٣مادة (حلق).

(٦) ينظر: لسان العرب: ٦١/١٠ مادة (حلق).

(٧) ينظر: الصحاح: ١٤٦٣/٤مادة (حلق)، وشرح المفصل: ٦٢/١.

(٨) ينظر: العين: ١٠٩/٨، وتهذيب اللغة: ١٨٣/١٤، ولسان العرب: ٦/٢ مادة (بتَّ).

(٩) ينظر: الصحاح: ٢٤٢/١ مادة (بتَّ).

أختلفَ في أصلها أهي مشتقةٌ من المصدر؟ أم من الفعل؟ أم من غيرهما؟ على أقوال: كثر البحث فيها؛ ولا أرى ضرورة لتكرارها هنا(١).

وقد تطرق معربو الحديث إلى أصل اشتقاقها عند إعرابهم لقول رُكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ (ﷺ)، لرَسُولَ اللَّهِ (ﷺ): ((**إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ...**))(٢).

فنقل اليفرني عن سيبويه أَنَّ (البَتَّةُ) مَصْدَر لَا يُسْتَعْمَل إِلَّا بالألِفِ واللامِ(٣)، وَنقل عن الفَرَّاء أَنّهُ يُسْتَعْمَلُ مُعَرَّفًا وَمُنكَّرًا(٤).

نُسب اليفرني إلى الفَرَّاء وَحْدَه جواز أنَّ يقال: (بتَّة) من دون(أل) (٥)، والظاهر أن هذا الرأي انفرد به الفَرَّاء من دون سائر الكوفيين، وأوّل من نُسِبَ هذا الرأي إليه ابن الأنباري(٦)، ونقل أكثر اللغويين أَنَّهُ سُمع عن العرب لفظ (بتَّة) من غير(ال)، وذلك كما في قولهم: طلَّق امرأته ثلاثًا بتَّة؛ أي لا رجعة فيه(٧).

وهذا المذهب صوبه الجوهري وحكاها بالتنكير والتعريف إذ قال: ((لا أفعله بَتَّةً ولا أفعله البَتَّةَ، لكل أمْرٍ لا رَجْعَةَ فيه، ونصبه على المصدر))(٨)، والذي يقوي مذهب الفَرَّاء والجوهري أيضًا أَنَّ ابن الأثير روى الحديث بتنكير البتة؛ إذ قال: ((وَمِنْهُ الْحَدِيثُ

---

(١) ينظر: إسفار الفصيح: ١٦٥/١، والمفتاح في الصرف: ٦٢، والممتع الكبير في التصريف: ٤٤.
(٢) مسند الشافعي: ١٠٣/٣، وسنن الترمذي: ٤٧١/٢، والسنن الكبرى: ٣٠٥/١٠.
(٣) ينظر: الكتاب: ٣٧٩/١.
(٤) ينظر: الزاهر: ٥٢/٢، والتعليق على الموطأ: ٢٧/٢، والاقتضاب: ١٢٠/٢.
(٥) ينظر: الاقتضاب: ١٢٠/٢، ولم اقف على رأيه هذا في معانيه.
(٦) ينظر: الزاهر ٥٢/٢، وتقويم اللسان: ٨٢، وشمس الدِّين الكرماني وجهوده النحوية والصرفية (رسالة): ٤٩٥.
(٧) ينظر: مقاييس اللغة: ١٩٥/١مادة (بتَّ)، والغريبين في القرآن والحديث: ١٣٧٤/١، والمسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٥١٣.
(٨) الصحاح: ٢٤٢/١ مادة (بتَّ).

((طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَتَّةً))؛ أَيْ قَاطِعَةً، وصدَقةٌ بتّة أَيْ مُنْقَطِعة عَنِ الْإِمْلَاكِ، يُقَالُ بَتَّة والبَتَّة))[١].

في حين ذكر سيبويه وأصحابه أَنَّ الْبَتَّةَ معرفة لا تستعمل إلَّا بـ(الألف واللام) ولا يصح حذفها[٢]، ووافقه ابن سيده من اللغويين وخطأ من قاله بالتنكير ولم يجز فيه إلَّا التعريف[٣]، ونسب الصفدي تنكيرها إلى العامة وعده من اللحن[٤].

أَمَّا المحدثون فأجازوا التعريف والتنكير فيها، وكلتا اللفظتين على مستوى واحد من الفصاحة عندهم، فمن جوّز التعريف تمسك بقول سيبويه، ومن جوّز التنكير تمسك بما ورد بالحديث الشريف ، وكلاهما صواب من جهة نظرهم، وهمزة (البتة) يمكن أَنْ تكون قطعًا أو وصلًا[٥].

خامسًا: الإعلال:

هو تغيير حرف العلة للتخفيف، أو هو التغيير الصرفي الذي يعتري حرف العلة اجتنابًا للثقل أَو التعذر بقلبه، أَو إسْكانه، أَو حذفه[٦]، وحروف العلّة جوفية هوائية، وليس لها حيز محدد تخرج منه، وإنَّما مخرجها من تجويف الحلق والفم، فكُلّ إعلال

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٩٣/١.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣٧٩/١، وشمس الدِّين الكرماني وجهوده النحوية والصرفية (رسالة): ٤٩٥.
(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٦/٥ مادة (بتَّ).
(٤) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ١٤٨/١.
(٥) ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ١٧٣/١.
(٦) ينظر: المنصف: ٢٨٦، وإسفار الفصيح: ١٩٣/١، وشذا العرف: ١٢١-١٢٢، والموجز في قواعد اللّغة العربيّة: ٤٠٨، وتداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم: ٢٨٣/١.

يُقال لَهُ إبدال وليس عكْسَ[١]، وحَظي الإعلال بعناية بالغة من لدن اللغويين القدامى والمحدثين[٢].

وقد تطرق معربو الحديث إلى الإعلال بوصفه ظاهرةً صرفيةً بارزة، فقد عدّه الصرفيون مظهرًا من مظاهر التحول عن الأصل، ومن الألفاظ التي أوردها المعربون في مصنفاتهم:

أ. أصل الهمزة في (أَوَّلَ):

وهي من المسائل الصرفية التي اختلف في أصل وضعها، وفصّلَ السيوطي مذاهبهم فيها عند إعرابِهِ لقَول رَسُولُ اللهِ (ﷺ): **((أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ))**[٣].

على أقوال: الأوّل: مذهب الكوفيين وهو أنَّ أصل أَوَّلَ (فَوْعَل) مِنْ (وَأَلَ . يَئِلُ) إذا نجا؛ فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، فالأصل (أَوْأَلُ)، فخُفِّفت الهمزة بأنْ أبدلت واوًا فصارت (أوول)، ثمَّ أدغمت الأولى في الثانية فصارت (أَوَّل)[٤]، وهذا مذهب الفَرَّاء من الكوفيين، حكاه ابن جني عنه، ورده وحجته أَنَّهُ لو كان في الأصل (أوْأَل) لجاز أَنْ يجيء على أصله، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا، ومنع أَنْ يكون (أَوَّل) مخففًا من (أَوْأَلُ)، ولو خُفف لقيل: (أَوَلٌ)، كما يُقال في: مَوْءَلة: مَوَلة[٥].

---

(١) ينظر: العين: ٥٧/١، والإعلال في موطأ الإمام مالك (رسالة): ١٠.

(٢) ينظر: الإعلال والإبدال عند اللغويين دراسة صوتية صرفية (أطروحة): ١٥.

(٣) مسند الإمام أحمد: ١٩٢/٦، وصحيح البخاري: ١١١/٨.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٩/١، والممتع الكبير في التصريف: ٢٢١، وائتلاف النصرة: ٨٥، وعقود الزبرجد: ١٠٠/٢، وآراء سيبويه النحوية والصرفية في كتاب الفريد(أطروحة): ٢٩٥.

(٥) ينظر: المنصف: ٢٠٢/٢، ومنهج الكوفيين في الصرف (أطروحة): ٢٩٢/١، ولم أقف على رأيه هذا في معانيه.

ورجح هذا مذهب النحاس، والزبيدي، ووصفاه بالمذهب الصحيح والأحسن[١]، واختاره الأزهري أيضًا[٢].

الثاني: أَنَّ أصل (أَوَّلَ) من (آل يَئُولُ) إذا رجع، وأصله: (أَأْوَلُ) بهمزتين، واستعماله مع (من) مبطلٌ؛ لكونه (فوعلا)[٣].

وهذان المذهبان ردهما العُكبري بقوله: ((وكلا الْقَوْلَيْنِ خَطأ؛ لأَنَّ حُكْمَ الهمزةِ السَّاكنةِ الواقعةِ بعد هَمْزَةٍ مفتوحةٍ أَنْ تُقْلَبَ ألفًا، مثل: آدم وحكَم الهمزةِ المفتوحةِ إذا أريدَ تخفيفُها أَنْ تُنقَل حركتُها إلى مَا قبلَها فأمَّا أنْ تُبْدَلَ (واوًا) فَلَا، فَإِنْ قيلَ: الإبدالُ هُنَا شاذّ كَمَا أَنَّ دَعْوى كونِ الْفَاء وَالْعين وَاوِين شاذٌّ قيلَ عَنهُ جوابان، أَحدهمَا: أَنَّ كونَ الْفَاء وَالْعين هُنَا من مَوْضعٍ وَاحِد ليسَ من الشاذِّ؛ لأَنَّ الهمزةَ هُنَا قبلهمَا؛ وبسببِ ذَلِك لزمَ الإدغامُ فَلم يلْزم الثّقل المحذورُ، وَالثَّانِي: أَنَّ شذوذَ التكرير أقربُ من شذوذ الْإِبْدَال))[٤].

وممن ردّ قولي الكوفيين من المحدثين الباحث: عبد الرزاق بن فرج الصاعدي من وجهين: أحدهما: مخالفتهم للقياس في تخفيف الهمزة؛ إذ القياس في تخفيفها أَنْ تُلقى حركتُها على السَّاكن قبلها، وتحذف.

وثانيهما: إنَّ استعمال (أوَّل) متلوٌ بـ(مِنْ) يردُّ قولهم؛ إذ إنَّ (فَوْعلًا) لا يستعمل مع (مِنْ)؛ فلا يُقال: (فَوْعل) منهُ؛ ولكن يقال: (أفْعَل) منه[٥].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٩/١، وائتلاف النصرة: ٨٦.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ٣٢٨/١٥.

(٣) ينظر: عقود الزبرجد: ١٠٠/٢.

(٤) اللباب: ٢٣٦/٢.

(٥) ينظر: تداخل الأصول اللغوية: ٣١٤/١.

والثالث: ما نقله عن الرضي[١] أَنَّ مذهب البصريّين[٢] في (أَوَّلَ) أَنْ تكون على وزن (أَفْعَل)، والهمزة فيه مزيدة وفاءه وعينه واوان، وأصلها من تركيب (أَوَوَلَ) كـ(دَدَن، وكَوْكَب)، ولم يستعمل هذا التركيب إِلَّا في (أَوَّلَ) ومتصرفاته[٣]؛ قال سيبويه: ((أوّل فهو(أفعل) يدلُّك على ذلك قولهم: هو أوّل منه، ومررت بأوّل منك))[٤]، ودَلِيله قَوْلهم فِي الْجمع أَوَائِل[٥]، ومِمَّا يدلّ على أَنَّها أَفْعَل الَّتِي للتَّفضيل لحوقها (من) نَحْو قَوْلك هَذَا أوَّل من هَذَا وَلَا يجوزُ أَنْ تكونَ (فَوْعَلًا) وَلَا (فعّلًا)؛ لأَنَّ هذَيْن البناءَين ليسَا للتفضيل[٦]، والدليل الآخر أيضًا قولهم في التَّأنيث: (الأولى)، فهو بمنزلة (الأَفْضَلِ) و(الفُضْلَى) فالأُولى (فُعْلَى) وهي في الأصل (وُوْلَى)؛ فأُبدِلت الواو همزةً، ويدلّ على ذلك ترك الصَّرف وأفعلُ مِمَّا لا ينصرف، وبحثوا عن فعله، فلم يجدوه فقالوا: لا يتصرَّف منه فعل؛ لأَنَّ فاءه وعينه واوان؛ فلو قالوا فيه: (فَعَلَ يَفْعَلُ) لحدث هناك شيئان يتدافعان[٧].

وذهب ابراجشتراسر مذهبًا قريبًا من هذا، إذ يرى أَنَّ الأصل في (أوّل) أَنْ تصير على (آول)؛ لأنَّ الأصل فيها (أَأْول)، كما أَنَّ (أَأْو) صارت (آو)؛ لكنهم شذوا عن القاعدة؛ فعوضوا عن مدِّ الحركة بتشديد الحرف الذي بعدها (الواو)؛ فصارت (أوّل)[٨].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٦٠/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٩٥/٣، والمقتضب: ٢٢٣/١، ومشكل إعراب القرآن: ٩١/١، و التبيان: ٥٧/١.

(٣) ينظر: عقود الزبرجد: ١٠٠/٢.

(٤) الكتاب: ١٩٥/٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٢٠٢/٢.

(٦) ينظر: اللباب: ٢٣٦/٢.

(٧) ينظر: دستور العلماء: ١٤١/١، وتداخل الأصول اللغوية: ٣١٢/١.

(٨) ينظر: التطور النحوي للغة العربيّة: ٤٠، والخلاف الصرفي في باب الأسماء الواردة في سورة البقرة (بحث): ٤١٤.

ب. قلب الواو ألف في (أُنَاس):

من مظاهر الإعلال الحذفُ، ونعني به: حذف أحد حروف المد؛ لعلة تصريفية ما ومن ذلك اختلافهم في أصل كلمة (ناس)، وقد أشار إلى هذا الخلاف ابن فرحون حينما ساق قول عَائِشَة (رضي الله عنها): **((خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ(ﷺ)، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ (ﷺ) بِالنَّاسِ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ...))**[(١)].

فذكر أَنَّ (النَّاسَ): اسْمُ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لفظهِ، ومَادَّتَهُ عند الكسائي (نُونٌ – وَاوٌ – سِينٌ)، ولَيْسَ فِي الْكَلِمَةِ حَذْفٌ، قُلبت واوها ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وهو مُشتق من (النوس) بمعنى(الحركة)[(٢)]، وقيل: مادته (نون . سين . ياء)، مِن(نسي)، ثمَّ قُلِب فصار: (نَيَسَ)، ثمَّ قلبت الياء ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها[(٣)]، وذكر الكسائي عند تفسيره لقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [البقرة من الآية: ٨] أَنَّ فيها لغتين (نَاسَ) و(أُنَاسٌ) ليست إحداهما أولى من الأخرى، يدلّ على ذلك أَنَّ العرب تصغّر (ناسا) على (نويسا)، ولو كان ذلك الأصل؛ لقالوا: (أُنَيس)[(٤)]، ونسب ابن الشجري إلى الكسائي أنَّ تحقير(نَاسَ) عنده (نُوَيْسٌ)، كـ(بويب)، ولو كان أصله (فعال)؛ لقيل في تحقيره: (أُنَيس)، كما يُقال في تحقير غراب: غريب[(٥)].

وَمَادَّتُهُ عند سيبويه والفَرَّاء وجمهور البصريين (هَمْزَةٌ، وَنُونٌ، وَسِينٌ)[(٦)]، وقد حذفت الفاء

---

(١) موطأ مالك: ٢٣٦/١، ومسند الإمام أحمد: ٢١٤/٢٤، وصحيح البخاري: ٣١/٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للكسائي: ٦٢، وإعراب القرآن وبيانه: ٣٠/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٢٤/١، والعدة: ١٥٣/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٨٤/١، ٨٥، والعدة: ١٥٤/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٦٢.

(٥) ينظر: آمالي ابن الشجري: ١٩٣/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤٥٧/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٩/١، والبحر المحيط: ٨٥/١، والعدة: ١٥٣/٢، ولم أقف على رأيهم هذا في معانيه.

منه، وجعلت ألف (فعال) بدلًا منها؛ فقيل: (ناس) وزنه (عَالْ) مثال عدة وزنة علة[١]، حُذِفَتْ هَمْزَتُهُ، وَهِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ، وَجُعِلَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَالْعِوَضِ مِنْهَا؛ فَلَا يَكَادُون يسْتَعْمَلونه إِلَّا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَالْأَلِفُ فِي النَّاسِ عَلَى هَذَا زَائِدَةٌ وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ(الْأُنْسِ)[٢]، وجاء على هَذَا الْأَصْلِ قَولَه تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾[الإسراء من الآية: ٧١]، ورجح ابن الشجري ما ذهب إليه البصريون والفَرَّاء؛ لورود السماع به[٣].

والذي يؤيد مذهبهم هذا أَنَّ الأصل في لفظة ((نَاس)) أنْ تكون على (أُنَاس) ما ذكره براجستراسر من أَنَّ هذه اللفظة تُعَدُّ من الألفاظ المشتركة بين اللغات السامية[٤].

والذي أراه أَنَّ (نَاسَ) و(أُنَاس) لغتان فصيحتان ورد بهما التنزيل المبارك، والكلام الفصيح والمشهور كما نقله اللغويون، فكلا الاستعمالين فصيح صحيح ورد به السماع والقياس يؤيد دعوى صحة اللغتين، والله أعلم.

والظاهر أَنَّ عنايتهم بالظواهر الصرفية أكثر من عنايتهم بالظواهر الصوتية؛ وذلك راجعٌ إلى أَنَّ المعربين حينما يعربونَ هذه الكلمة، أو تلك يُعرجون على وزنها، إنْ كان فيه خلاف أو على أصلّ اشتقاقها، وقد يرجحون بين المشتقات كُلّ ذلك من أجلِّ بيان المعنى النحوي وتوضيحٌ للمعنى الإجمالي للحديث الشَّريف؛ لأَنَّ معناهُ قد لا يتجلى إلَّا بمعرفةِ الصيغ الصرفية وأصول اشتقاقها، وقد كان مذهب الكوفيين حاضرًا في أكثر ما نقلوه من مسائل صرفية.

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢٨٧/٢، و أمالي ابن الشجري: ١٩٣/٢، واللباب: ٣٦٣/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٩٦/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٢٤/١.

(٣) ينظر : آمالي ابن الشجري: ١٩٣/٢.

(٤) ينظر: التطور النحوي للغة العربيّة: ٢٠٨، والخلاف الصرفي في باب الأسماء الواردة في سورة البقرة (بحث): ٤٠٥.

المبحث الثاني

المسائل الدلالية المعجمية

توطئة:

كثيرًا ما وجدنا معربي الحديث يفصّلون القول في دلالات الألفاظ الشَّريفة التي يرون فيها نوعًا من الإبهام أو الغموض، ولم يترددوا في تفسير كثير منها بما ورد في المعاجم العربيّة، وقد يستعينون بما نُقِل عن أَئمة الكوفيين المتقدمين بوصفهم شافهوا الأعراب، واتسعوا في النقل عنهم كالكسائي والفَرَّاء، وأكثروا من النقل عن ابن الأنباري في كتابهِ الزاهر، ومرويات اللحياني وثعلب، وكان الليفرني أكثر المعربين اعتدادًا بالجانب المعجمي اللغوي؛ فجاء كتابهُ الموسوم (الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب) معجمًا لدلالات ألفاظ الحديث الشَّريف التي رواها مالك ابن أنس (رضي الله عنه) في الموطأ ، إذ كان المعربون يذكرون التطور الدلالي الحاصل في اللفظة أحيانًا، وقد ينبهون على أَنَّ هذه اللفظة إسلامية، وقد يستقصون دلالات اللفظة، ويبينون المعنى الذي أراده المصطفى (صلى الله عليه وسلم) إلى غير ذلك من مظاهر عنايتهم بلغة الحديث الشَّريف، وليس هذا بغريب؛ إذ إنَّ لغته (صلى الله عليه وسلم) تلي القرآن الكريم في الفصاحة والبلاغة، والحديث عن طرائق التفسير اللغوي للكوفيين في كتب المعربين يطول اسْتقصاؤه، وسأذكر نماذجًا منه؛ لعلي أُبين بوساطتها عناية المعربين بآراء الكوفيين المعجمية وطريقة نقلهم عنهم من ذلك:

أ. أُحْصِرَ:

حَصَرَ: الْحَاءُ وَالصَّادُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، حَصَرَ يَحْصُرُهُ حَصْرًا: وحَصِرَ؛ أي عَيَّ فلم يَقْدِر على الكلام، وحصر صدر المرء: أي ضاق عن أمرٍ حَصَرًا(١)، وأصل الحصر عند العرب الحبس والضيق، واحتباس الحَدَث، والأسر، ومن ذلك قولهم: قد حَصِرَ الرجلُ معناه: قد احتبس عليه الكلام وضاق مخرجه ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء من الآية: ٩٠]؛ أي: قد ضاقت صدورهم(٢).

ويُقال للملك: حَصِير؛ لأَنَّهُ محجوب محبوس، ويُقال: قد غَضِبَ الحصيرُ على فلان: إذا غضب عليه الملك، والحصير: الحبس، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء من الآية: ٨] معناه: سجنًا وحبسًا(٣).

وقد تطرق اليفرني وابن العجمي إلى دلالات هذه اللفظة عند إعرابهما لقول مَالِكٌ بن أنس (رضي الله عنه): **((فَهذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا، فِي مَنْ أُحْصِرَ بِعَدُوٍّ، كَمَا أُحْصِرَ النَّبِيّ (صلى الله عليه وسلم)، وَأَصْحَابُهُ، قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا مَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ، فَإِنَّهُ لاَ يَحِلُّ دُونَ الْبَيْتِ))**(٤).

وقد توسع اليفرني ابن العجمي في نقل مدلولات اللفظة عن المعاجم، وذكرا أَنَّ المشهور منها عند أهل اللغة أَنْ يقال للرجل الذي يمنعه الخوف أو المرض من

---

(١) ينظر: العين: ١١٣/٣، ومعجم ديوان الأدب: ٢٣٢/٢، وتهذيب اللغة: ١٣٥/٤، والصحاح: ٦٣٠/٢، ومقاييس اللغة: ٧٢/٢ مادة (حصر).

(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ٥١٤/١، والزاهر: ٤١٩/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٤٣/٣ مادة (حصر).

(٣) ينظر: الزاهر: ٤١٩/١.

(٤) موطأ مالك: ٥٢٦/٣.

التصرف: أُحْصِرَ فهو مُحصر[١]، وعلى هذا خرج قول ابن عبّاس (رضي الله عنهما): ((**لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ الْعَدُوِّ**))[٢]، ولم يقل: لا إحصار، وحصر وأحصر بمعنى واحد في المرض والعدو، واحتج من قال بهذا بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة من الآية: ١٩٦]، ثمَّ نقل اليفرني وابن العجمي عن الفَرَّاء[٣] أَنَّهُ لو قيل في الذي قد منعه المرض والخوف: (حُصِرَ)؛ لأَنَّهُ بمنزلة الذي قد (حبس) لجاز، ولو قيل للذي حبسه العدو: (أُحصِرَ) لجاز أَنْ تجعل حابسه بمنزلة المرض والخوف اللذين يمنعانه من التصرف[٤]، ويتضح من هذا أن الفراء يفرق بين (أُحصر) والحبس، فـ(أُحصر) تأتي من مرض، وهي بخلاف الحبس والسجن اللتان يأتيان من القهر، واحتج له اليفرني بقوله : ((وأهل المدينة يجعلون الإحصار من عدو))[٥].

ومن معاني الإحصار أن يَحصُرَ الحاجَّ عن بُلوغ المنَاسِك لمَرَض أو عَدُو[٦].

وقد تطورت هذه اللفظة وأصبحت تدل على دلالات أخرى في العصر الحديث منها: حَصْر السُّلطات: الانفراد بها، وحَصْر الإرْث: تعيين الأشخاص الذين يحقّ لهم وراثة المتوفَّى، حَصْر الأسعار: تجميدها ووقف ارتفاعها، وحَقٌّ حَصْرِيٌّ: محصور بواحد لا غير، أو مجموعة واحدة وبعض المعلومات العسكرية حصريّة؛ أي سريّة للغاية[٧].

---

(١) ينظر: الاقتضاب: ٤٠٠/١، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٨٤/٢.

(٢) مسند الشافعي: ٢/ ٢٤٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١١٨/١.

(٤) ينظر: الاقتضاب: ٤٠٠/١، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٨٤/٢.

(٥) الاقتضاب: ٤٠١/١.

(٦) ينظر: العين: ١١٣/٣ مادة (حصر).

(٧) ينظر: معجم اللغة العربيّة المعاصرة: ٥٠٧/١.

ب. الصلاة:

الصَّادُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ وألفَها واوٌ، وجَمعها صَّلَوات، وتثنيتها صَلَوان، ولما تحركت الواو، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، وأصلها (صلا)، ووزنها(فَعَلَة)(١)، و(الصَّلا): الْعظم الَّذِي فِيهِ مَغْرِز عَجْب الذَّنب، وَهُوَ آخر مَا يبْلى من الْإِنْسَان(٢).

وأَصلُها فِي اللُّغَةِ التَّعْظِيمُ، وسُمِّيت كذلك؛ لما فيها من تعظيم الرَّبِّ تَعَالَى وَتَقَدُّسه(٣)، وقد تحدث اليفرني عن دلالات اللفظة الجديدة التي اكتسبتها عند ظهور الإسلام حينما ذكر قوله(ﷺ): ((**الْمَلاَئِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلاَّهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ...**))(٤).

فنقل عن ابن الأنباري : أَنَّ الصلاة في كلام العرب على ثلاثة معان:

الأوّل: الَّتِي جَاءَ بِهَا الشَّرْعُ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَسَائِرِ حُدُودِ الصَّلَاةِ، وعليه قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، الثاني: بمعنى: الترحم، وعليه قوله تعالى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة من الآية: ١٥٧]، والثالث: الدعاء، ومنه الصلاة على الميت، وعليه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[التوبة من الآية: ١٠٣](٥).

---

(١) ينظر: العين: ١٥٣/٧ مادة (صلو).

(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ٨٩٨/٢، ولسان العرب: ٤٦٦.٤٦٥/١٤، وألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري دراسة دلالية (أطروحة): ٢٠٤ مادة (صلو).

(٣) ينظر: لسان العرب: ٤٦٦/١٤ مادة (صلو).

(٤) موطأ مالك: ٢٢٢/٢، ومسند الإمام أحمد: ٢٧٢/١٣، وصحيح البخاري: ٩٦/١.

(٥) ينظر: الزاهر:٤٤/١، ومقاييس اللغة: ٣٠٠/٣، والمخصص: ٥٥/٤، والاقتضاب: ١٩١/١، ولسان العرب: ٤٦٦/١٤ مادة (صلو).

والصّلاة من الألفاظ التي تطور معناها بعد مجيء الإسلام من الخصوص إلى العموم، فبعدما كانت تدل على الدعاء الذي هو (جزء من كل) صارت تدلّ على الكل المتألّف من الرّكوع والسجود والتكبير والدعاء[١].

ت. الغدق:

الْغَيْنُ وَالدَّالُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى غُزْرٍ وَكَثْرَةٍ وَنَعْمَةٍ، مِنْ ذَلِكَ الْغَدَقِ، وَهُوَ الْغَزِيرُ الْكَثِيرُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا ١٦﴾ [الجن من الآية: ١٦]، وعينٌ غَدِقةٌ، وقد غَدِقَتْ، ومطر مُغْدَوْدِقٌ؛ أي: كثير[٢]، والغَدَق: كَثْرَة المَاء والنّدى والنبت يُقَال: مَكَان غَدِقٌ ومُغْدِق: كثير المَاء وغدِقتِ العَيْنُ: فاضت وكثُر ماؤها[٣]، وقد تطرق اليفرني إلى دلالتها عند إعرابه لقول رَسُولَ اللهِ (ﷺ): **((إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةً، ثُمَّ تَشَاءَمَتْ[٤]؛ فَتِلْكَ عَيْنٌ غُدَيْقَةٌ[٥]))**[٦].

فذكر عدّة معان للفظة منها: كثيرة الماء[٧]، ونقل عن ابن الأنباري[٨]أنَّ (الغدق): المطر الكثير القطر، وقد يكون تصغيره أريد به التعظيم[٩].

---

(١) ينظر: ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري (أطروحة): ٢٠٥.

(٢) ينظر: العين: ٣٥٣/٤، ومقاييس اللغة: ٤١٥/٤ مادة (غدق).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: ٦٧٠/٢، والصحاح: ١٥٣٦/٤ مادة (غدق).

(٤) تَشَاءمَتْ: أَيْ أخَذت نحوَ الشَّام، ينظر: الغريبين في القرآن والحديث: ٩٦٦/٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/ ٤٣٧.

(٥) غديقة: أَي كَثِيرَة المَاء، ينظر : الفائق في غريب الحديث: ٤٢٩/٣.

(٦) موطأ مالك: ١٢٢/١.

(٧) ينظر: الاقتضاب: ٢٢٣/١.

(٨) ينظر: الزاهر: ٣٢٨/٢.

(٩) ينظر: الاقتضاب: ٢٢٤/١.

وهذه اللفظة من الألفاظ التي تطورت دلالتها في العصر الحديث وأصبحت تدلّ على معان جديدة ومنها : غدِقَ العيشُ: اتَّسع ورغد، وغدِق عيشُه بعد موسم زراعيّ ناجح، وغدِقتِ الأرضُ كثُر فيها الماء، وغدِق الوادي غدِق عليه فائضُ نعمتِه، أغدق عليه العطاءَ أو النِّعمَ: أجزلها، أفاضها وأسبغها عليه، أغدقتِ المرأةُ قناعَها على وجهها: أرسلته، غيدق الرجلُ: فاض لعابُه[١].

ث. أَنظِرْ بمعنى انتظر:

أنظرَ يُنظر، إنظارًا، فهو مُنظِر، و(النَّظَرُ): الِانْتِظَارُ يُقَالُ: نَظَرْتُ فُلَانًا وانْتَظَرْتُه بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَعليه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد من الآية: ١٣][٢]، قال الزجاج: ((أنْظِرُونا) بقطع الألف و وصلها، فمن قال: (انْظُرُونَا) فهو من نظر ينظر، معناه انتظرونا، ومن قال: (أنْظِرُونا) بالكسر فمعناه أَخِّرونا))[٣]، وقيل إنَ مَعْنَى(أنْظِرونا) انتظرونا أيضًا))[٤].

و(الإنظار): معناه التأْخير والإمهال[٥]، وعليهَ قَوله جلّ وعزّ: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[البقرة من الآية: ٢٨٠]؛ أَي إنظار وإمهال، وأَنْظَره: أخَّره، وعليه قَولَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قَالَ أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ ﴾[الأعراف: ١٤]؛ أَي أخِّرني[٦].

---

(١) ينظر: معجم اللغة العربيّة المعاصرة: ١٥٩٧/٢.

(٢) ينظر: العين: ١٥٦/٨، وتهذيب اللغة: ٢٦٥/١٤، ولسان العرب: ٢١٦/٥، ومعجم اللغة العربيّة المعاصرة: ٢٢٣١/٣ مادة (نظر).

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١٢٤/٥.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٥/١٤، ولسان العرب: ٢١٩/٥ مادة (نظر).

(٥) ينظر: العين: ١٥٦/٨، وتهذيب اللغة: ١٤/ ٢٦٥ مادة (نظر).

(٦) ينظر: تاج العروس: ٢٤٩/١٤ مادة (نظر).

وقد أشار اليفرني إلى دلالات هذه الكلمة عند الكوفيين حينما أعرب قول عَبْدِ اللهِ بْنِ بُحَيْنَة (ﷺ): **((صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ(ﷺ) لم رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ. فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ. فَلَمَّا قَضَى صَلاَتَهُ، وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ ...))**[١].

فذكر أَنَّ معنى قوله: ((ونظرنا تسليمه))؛ أي: انتظرنا، يقال: نظرت الشيء نظرًا: انتظرته، هذه هي اللغة الفصيحة، وفي القرآن: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة من الآية: ٢١٠][٢].

وقد نقل اليفرني عن الفَرَّاء[٣] أَنَّ العرب تقول: أنظرني، وهم يريدون: انتظرني قليلًا[٤]، واحتج الفَرَّاء بقراءة يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة [٥]: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد من الآية: ١٣] بفتح الألف والقطع، وأنشد لعمرو بن كلثوم[٦]:

أَبــا هِنــدٍ، فَــلا تَعْجَــلْ عَلَينــا وَأَنْظِرْنــا نُخَبِّــرْكَ اليَقينَــا

فمعنى أنظرنا: انتظرنا قليلًا، كما تقول للرجل: اسمع مني حتى أخبرك[٧].

وقد أضاف الخليل من قبل معنى آخر لها وهو الِاسْتِمَاع بقوله: ((انظُرني يا فلانُ؛ أي استَمِعْ إليَّ))[٨]، ونقل ابن سيدة عنه أنَّه أحتج بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

---

(١) موطأ مالك: ١٣٣/٢، ومسند الإمام أحمد: ١٤/٣٨، وصحيح البخاري: ٦٧/٢.

(٢) ينظر: الاقتضاب: ١١٨/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١٣٣/٣.

(٤) ينظر: الاقتضاب: ١١٨/١.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ٦٢٥، ومعاني القراءات: ٥٤/٣-٥٥.

(٦) ديوانه: ٧١.

(٧) ينظر: الاقتضاب: ١١٩/١.

(٨) العين: ١٥٦/٨ مادة (نظر).

ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٠٤﴾ [البقرة، الآية ١٠٤] على هذا المعنى(١).

أَمَّا المحدثون فاتسعت دلالتها عندهم فأصبحت تدلّ على معانٍ جديدةٍ منها: ناظره: صار له نظيرًا، وهذا الجيش يناظر ذاك؛ أي يقابله، وتناظرت النخلتان: نظرت أنثاهما إلى الفحال فلم ينفعها تلقيح حتى تلقح منه، والنظر: الفكر في شيء تقدره وتقيسه، والأمر تنظر فيه وتختاره، والنظرة: الهيبة، والناظر والناظور: الناطور، والناظر: من يتولى إدارة أمر، كناظر الداخلية وناظر التجارة وهو (مولد)، والنظور: الذي لا يغفل النظر إلى من أهمه أو فيما أهمه، والنظار: الفراسة؛ يُقال: ما أخطأت نظارتي(٢).

ج. السلام:

السين، واللام، والميم أصلٌ، والسَّلمُ: دلوٌ مُستْطيلٌ له عُروةٌ واحدةٌ، وجمعُه: سِلام، والسَّلمُ: لَدْغُ الحية، والملدوغ يُقالُ له: مَسْلُوم، وسَليم، فَأَمَّا السَّلِيمُ: فهُوَ اللَّدِيغُ، وفي تَسْمِيَتِهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أُسْلِمَ لِمَا بِهِ، وثانيهما: أَنَّهُمْ تَفَاءَلُوا بِالسَّلَامَة(٣)، والسِّلام: الحِجارة، والسَّلام يكون بمعنَى السَّلامة(٤)، وقد تطرق اليفرني إلى معنى السَّلام عند إعرابه لقول رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): **((إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ))**(٥).

فنقل عن ابن الأنباري(٦) أَنَّهُ قَسَّمَ (السلام) في كلام العرب على أربعة أقسام:

---

(١) ينظر: المخصص: ٩/٤ مادة (نظر).

(٢) ينظر: معجم متن اللغة: ٤٨٩/٥.٤٩٠.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة: ٩٠/٣٠، وتاج العروس: ٣٧٠/٣٢ مادة (سلم).

(٤) ينظر: العين: ٢٦٥/٧ ، وجمهرة اللغة: ٨٥٨/٢ ، ومقاييس اللغة : ٩٠/٣٠ مادة (سلم).

(٥) مسند الإمام أحمد: ٣٥/٧، وصحيح البخاري: ١٦٦/١.

(٦) ينظر: الزاهر: ٦٤/١.

الأوّل: بمعنى التسليم كقولك: سلمت على الرجل سلامًا؛ أي: سلمت عليه تسليمًا، منه قول الشاعر[١]:

فقُلْتُ السَّلامُ، فاتَّقَتْ مِنْ أَمِيرها فَما كَانَ إِلَّا وَمْؤُها بالحَواجِبِ

والثاني: أَنْ يكون المراد به الله عَزَّ وَجَلَّ، وعليه قوله تعالى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ﴾ [الحشر من الآية: ٢٣]، قيل مَعْنَاهُ ذُو السَّلامَة أَي من كل عيب وَنقص[٢].

والثالث: يكون السلام: جمع سلامة، والرابع: يكون السلام بمعنى شجر العظام، وواحدها: سَلامة[٣].

وكانت العرب في الجاهلية يحبون أن يقول أحدهم لصاحبه: أنعم صباحًا، وعم صباحًا، وأبيت اللعن، ويقولون: سلامٌ عليكم ؛ فكأَنَّهُ علامة المسالمة، وَأَنَّهُ لا حرب هنالك، ثمَّ جاء الله بالإسلام فأمرهم بالاقتصار على السلام، وأُمروا بإفشائه[٤].

ح. الصَوَمَ:

الصَّادُ وَالْوَاوُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى إِمْسَاكٍ وَرُكُودٍ فِي المَكَانِ[٥]، وهو من صَامَ – يَصُومُ – صَوْمًا – وصِيَامًا، (بالكَسْر)، وصام: إذا (أَمْسَك) هَذَا هو الأصل اللُّغَوي

---

(١) البيت مجهول القائل ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٠/١، وكتاب الأفعال: ٢٢٥/٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٨٦/١٠

(٢) ينظر: الزاهر: ٦٤/١، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٢١٧/٢، والإبانة في اللغة العربيّة: ٢١١/٣.

(٣) ينظر: الزاهر: ٦٤/١-٦٥-٦٦، والاقتضاب: ١١٥/١، والإبانة في اللغة العربيّة: ٢١١/٣.

(٤) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث: ٩٢١/٣.

(٥) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٣٢٣/٣ مادة (صوم).

للصَّـوْم[١]، وكُـلّ شَـيْء سَـكَنَت حركتـه فقـد صَـامَ يَصُـوم صَـومًا[٢]، ووردت لفظـة الصيام ومشتقاتها في الشعر العربي، قبل نزول القرآن، بمعانيها المختلفة منها قول النَّابِغَة[٣]:

خيـلٌ صِـيامٌ وخيـلٌ غيـر صـائمةٍ تَحـت العَجـاج وخيـلٌ تعلُـكُ اللُّجُمـا

وَفِي الشَّرْعِ الصَّوْمُ: تَرْكُ الأكلِ أوتَرْكُ الكلام، وكل مُمْسك عَن طَعَام أَو كَلَام فَهُوَ (صَائِم)، وعليه قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾[مريم من الآية: ٢٦]؛ أي صمتا[٤].

والظاهر أَنَّ هذه اللفظة من الألفاظ التي أصابها التطور الدلالي في الإسلام فصار معناها الإمساك، وقد تحدث اليفرني عن دلالتها عند إيراده لقوله (ﷺ): **((الصِّيَامُ جُنَّـةٌ، فَـإِذَا كَـانَ أَحَـدُكُمْ صَـائِمًا، فَـلاَ يَرْفَـثْ، وَلاَ يَجْهَـلْ، فَـإِنِ امْـرُؤٌ قَاتَلَـهُ، أَوْ شَاتَمَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ، إِنِّي صَائِمٌ.....))**[٥].

فذكر أَنَّ الصيام في اللغة بمعنى الإمساك مطلقًا، فسمى الإمساك عن الكلام صومًا، والصوم أيضًا في اللسان الصبر، ثمَّ نقل عن ابن الأنباري[٦] أنَّ الصوم سمي صبرًا؛ لأَنَّهُ حبس النفس عن المطاعم والمشارب والشهوات، وشهر الصبر هو شهر رمضان، وقد يسمى الصائم: سائحًا، وعليه قوله تعالى: ﴿السَّائِحُونَ

(١) ينظر: تاج العروس: ٥٢٨/٣٢ مادة (صوم).
(٢) ينظر: العين: ١٧١/٧، وجمهرة اللغة: ٨٩٩/٢، والمخصص: ٥٩/٤ مادة (صوم).
(٣) ديوانه: ٢٤٠.
(٤) ينظر: العين: ١٧١/٧، والمخصص: ٥٨/٤، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: ١١٥، ولسان العرب: ٣٥٠/١٢، والكليات: ٥٤٣ مادة (صوم).
(٥) موطأ مالك: ٤٤٥/٣، ومسند الإمام أحمد: ٤٨٠/١٣.
(٦) ينظر: الزاهر: ٢٠١/٢.

ٱلرَّٰكِعُونَ﴾ [التوبة من الآية: ١١٢]، يعني الصائمين، وقوله جل شأنه: ﴿قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ﴾ [التحريم من الآية: ٥][١].

ثمَّ تطورت هذه الدلالة عند بزوغ الإسلام وصار معناها عند الفقهاء: ترك الأكل والشرب والوطء من زمان الصبح إلى المغرب مع النّيّة [٢].

الخلاصة أَنَّ العرب لم تعرف الصيام بمعناه الذي جاء به الإسلام، وإنَّما عرفته بالسكون، والثبات، والإمساك؛ فتطوّر المعنى الجديد للصيام وهو الإمساك عن الطعام، والشراب، والشهوات، وزادت الشريعة النية، وجُعِلَ رُكنًا من أركان الإسلام، وفي شهر محدد ألا وهو شهر رمضان[٣].

خ. القنوت:

الْقَافُ وَالنُّونُ وَالتَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وهو من: قنَتَ – يَقنُت – قُنُوتًا، و(القُنوتُ): الإمساكُ عَنِ الْكَلَامِ، وقَنَتَتِ المرأة لزوجها؛ أي أطاعته[٤]، وقيل: القانتُ: المُطيع، والقانِتُ: الذَّاكِرُ لِلَّهِ تَعَالَى، وعليه قوله عَزَّ وَجَل: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾ [الزمر من الآية: ٩][٥].

وقد أجمل ابن منظور معاني القنوت على النحو الآتي وهي : الطاعةِ، والخُشوع، وَالصَّلَاةِ، وَالدُّعَاءِ، وَالْعِبَادَةِ، وَالْقِيَامِ، وَطُولِ الْقِيَامِ، وَالسُّكُوتِ[٦].

---

(١) ينظر: الاقتضاب: ٣٤٣/١، ولسان العرب: ٤٣٩/٤.

(٢) ينظر: العين: ١٧١/٧، والمعجم الوسيط: ٥٢٩/١، ومعجم لغة الفقهاء: ٢٧٨.

(٣) ينظر: المزهر: ٢٣٦/١، والمعجم الوسيط: ٥٢٩/١.

(٤) ينظر: العين: ١٢٩/٥، ومقاييس اللغة: ٣١/٥ مادة (قنَتَ).

(٥) ينظر: لسان العرب: ٧٤/٢ مادة (قنَتَ).

(٦) المصدر نفسه: ٧٣/٢.

وهي من الألفاظ الإسلامية المستجدة، وقد نبه اليفرني على ذلك، ونقل رأي ابن الأنباري في معناها عند إعرابه لقول النَّبِيّ (ﷺ) عندما سأله رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: **((طُولُ الْقُنُوتِ))**[١].

فذكر نقلًا عن ابن الأنباري أَنَّها ترد على أربعة معان:الأوّل: بمعنى الطاعة وعليه قوله تعالى:﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[البقرة من الآية: ١١٦،والروم ٢٦]بمعنى كل له مطيعون، والثاني: بمعنى القيام: وعلى هذا المعنى ورد الحديث المتقدم، والثالث: بمعنى السكوت، وعليه قوله تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة من الآية: ٢٣٨]؛ أي ساكتين، والرابع: بمعنى الأخذ بالدعاء، ونقل عن بعضهم معنا خامسًا وهو الصلاة؛ مستدلًا بقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا﴾ [الزمر من الآية: ٩]؛ أي: مصليًا[٢].

وفِي الشريعة أنَّ (الْقُنُوت) بمعنى الدُّعاءُ فِي الصَّلَاة[٣]، وَقِيلَ: إِطالةُ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وعليه قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨][٤].

والخلاصة أنَّ القنوت يُعَدُّ من المصطلحات الإسلامية التي صنعها القرآن الكريم وخصها بمعنى انقياد العبد لأوامر بارئه، والابتعاد عن نواهيه، وخضوعه بالكامل له والإحساس بتمام عبوديته له عَزَّ وَجَلَّ[٥]، وَ مصطلح القنوت ليس مخصوصًا بالإنسان

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٢٦٧/٢٢، و٣٨١/٢٣.

(٢) ينظر: الزاهر: ٦٨/١، ومعجم ديوان الأدب: ١٠٢/٢، والاقتضاب: ١٨٨.١٨٧/١.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ٦٥/٩، ولسان العرب: ٧٣/٢، ومعجم لغة الفقهاء: ٣٧١ مادة (سَكَنَ).

(٤) ينظر: تاج العروس: ٤٥/٥، ومعجم اللغة العربيّة المعاصرة: ١٨٦١/٣ مادة (سَكَنَ).

(٥) ينظر: التطور الدلالي لألفاظ أركان الإسلام (رسالة): ١٨٤.

فحسب، بل هو صفة لكل المخلوقات وعليه قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ١١٦﴾ [البقرة: ١١٦]؛ أَي مطيعون(١).

د. مِسْكِين:

السِّينُ، وَالْكَافُ، وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَّرِدٌ، يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الِاضْطِرَابِ وَالْحَرَكَةِ، ومعناه في كلام العرب الذي سكَّنه الفقر؛ أي قلل حركته، واشتقاقه من السكون، ويُقال: قد تمسكن الرجل، وتسكن إذا صار مسكينًا(٢)، وَقيل: الْمِسْكِين من لَا شَيْء لَهُ يَكْفِي عِيَاله' وَالْأُنْثَى: مسكينة، وَالْجمع: مَسَاكِين(٣)، والمَسْكِين بفتح الميم نَادِرٌ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهم (مَفْعيل) وَالْجمع: مَسَاكِين، وهي لُغَةٌ لبَني أَسَدٍ، حَكَاها الكِسائيّ(٤).

الْمِسْكِين من الألفاظ التي أصابها التطور والسعة في الدلالة بعد مجيء الإسلام وكثر الخلاف في مدلولاتها بين اللغويين، وقد أسهب اليفرني في ذكر هذا الخلاف ونقل أدلة كُلّ فريق منهم عند إعرابه لقول رَسُولَ اللهِ (ﷺ): **((السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمِسْكِينِ، كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ كَالَّذِي يَقُومُ اللَّيْلَ، وَيَصُومُ النَّهَارَ))**(٥).

فمن معانيها التي ذكرها : المحتاج الذي ليس به زمانه، وفرّقَ بينه وبين الفقير؛ فذكر أَنَّ الفقير: الذي لا يسأل الناس، والمسكين: الذي يسأل، ونقل عن الضحاك أَنَّ الفقراء: من المهاجرين، والمساكين: من الأعراب(٦).

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٣٨/٦ مادة (سَكَنَ).
(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ١٠٣/٩، ومقاييس اللغة: ٨٨/٣ مادة (سَكَنَ).
(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٧٢٠/٦.٧٢١.
(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٠٠/٣٥، ولسان العرب: ٢١٤/١٣.
(٥) مسند الإمام أحمد: ٣٤٦/١٤، وصحيح البخاري: ٦٢/٧.
(٦) ينظر: الاقتضاب: ٣٠٣/١.

ونقل عن ابن عبّاس (رضي الله عنهما): أَنَّ الفقراء: من المسلمين، والمساكين: من أهل الذمة، والذي يظهر أَنَّ لفظة (المسكين) من الألفاظ التي تصرفت فيها الشريعة، كالأيمان، والصلاة، والوضوء، والأذان[١].

وراح اليفرني يفصل آراء اللغويين في الفرق بين دلالتي الفقير والمسكين وناقش كُلّ مذهب من المذاهب بالدليل والحجة، ويمكن لي أَنْ أُجملها على مذهبيين، الأوّل: ما نقله عن يونس بأَنَّهُ قال لأعرابي: أفقير أنت؟ قال: لا والله، بل مسكين؛ أي: أنا أسوأ حالًا من الفقير، واحتج لمذهبه هذا أيضًا بقول الشاعر[٢]:

أَمّا الفقيرُ الَّذِي كانتْ حلوبتُهُ وَفْقَ العيالِ فلَم يُتْرَكْ له سَبَدُ

فأخبر أَنَّ لهذا الفقير حلوبة[٣]، وهذا الرأي هو أصح الأقوال عند اليفرني، وهو الراجح عنده[٤].

وردّه ابن الأنباري؛ وحجته أَنَّ الذي احتج به يونس يجوز أَنْ يكون معناه: لا والله، بل أنا أحسن حالًا من الفقير، وأَمَّا البيت الذي احتج به يونس فليست له فيه حجة، فيحتمل أَنْ يكون معناه كانت لهذا الفقير حلوبة فيما مضى، وليست له في هذا الحال حلوبة[٥].

والآخر: ما نقله عن الأصمعي، وابن الأنباري، وهو أَنَّ المسكين الذي له البلغة من العيش، والفقير: الذي لا شيء له، وهو قول الفقهاء من الكوفيّين؛ وحجتهم قوله تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ ﴾ [الْكَهْف من

(١) ينظر: الاقتضاب: ٣٠٤/١.
(٢) الراعي النميري ديوانه: ٩٠.
(٣) ينظر: الزاهر: ١٢٧/١، وتهذيب اللغة: ١٠٢/٩، والصحاح: ٧٨٢/٢ مادة (سَكَنَ).
(٤) ينظر: الاقتضاب: ٣٠٥/١.
(٥) ينظر: الزاهر: ١٢٩.١٢٨/١.

الآيـــة: ٧٩]، وقولـــه ســـبحانه أيضًـــا: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ [البقرة من الآية: ٢٧٣] فهذه الحال التي أخبر بها – تبارك وتعالى – عن الفقراء هي دون الحال التي أخبر بها عن المساكين(١).

وردّ اليفرني هذا المذهب، وحجته أَنَّ الآية المباركة تحتمل تأويلين:

أحدهما: أَنَّ السفينة ليس فيه دلالة على أَنَّها كانت ملكًا للمساكين، وليس من شرط الإضافة أَنْ يراد بها الملك في كل موضع، فالعرب تضيف الشيء إلى الشيء وتنسبه إليه؛ لما بينهما من الملابسة والمجاورة، يقولون: هذا الباب للدار، وهذه الدابة لفلان السايس، فيجوز أَنْ يكون الله تعالى نسبها إليهم؛ لأَنَّهم كانوا يتولون أمرها، وقد قال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦] ولا مقام لله(٢).

والتأويل الآخر: أَنْ يكون الله سماهم مساكين على جهة الترحم الذي استعملتهُ العرب في قولهم: مررت بزيد المسكين، يسمونه مسكينًا إشفاقًا وتحننًا، وليس مسكينًا حقيقة(٣).

والذي نراه أَنَّ معنى المسكين هو شدة القرار بالتسليم أو لقلة الحيلة والعجز ونحوهما، واليهود: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة من الآية: ٦١] وهم أكثر أهل الأرض مالًا؛ فليس الخلو من المال من أصل معنى المسكنة، وَأَمَّا الفقير فهو

---

(١) ينظر: الزاهر: ١٢٨/١، وتهذيب اللغة: ١٠٣/٩، والصحاح: ٧٨٢/٢، والمخصص: ٤٥٣/٣، ولسان العرب: ٢١٥/١٣ مادة (سَكَنَ).

(٢) ينظر: الاقتضاب: ٣٠٦/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٧/١.٣٠٨.

أصلًا الخالٍ من المال، وقد تكون عنده صلابة السعي والكدح، وإنْ بقيت به حاجة إلى الصدقة؛ لأَنَّ حاجاته أكثر مِمَّا يكسبه، أَمَّا المسكين ففيه استكانة واستسلام(١).

ذ. الْفَيْءَ:

الْفَاءُ وَالْهَمْزَةُ مَعَ مُعْتَلٍّ بَيْنَهُمَا، كَلِمَاتٌ تَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ(٢)، وهو في الأصل: مصدر فاء يفيء فيئًا، والجَمْعُ (أَفْيَاءٌ) وَ(فُيُوءٌ)، وهو الموضع الذي تكونُ فيه الشَّمْسُ ثمَّ تزولُ عنه ويقال له: (فَيْء)؛ لأنّه رَجَعَ إلى مِثْلِ الحالِ التي كانَ عَلَيْها قَبْلَ أَنْ تَقَعَ عليه الشَّمْس(٣)، ويُقالُ لِمَا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ شَمْسٌ: (ظِلٌّ)(٤)، والظل أعم من (الفيءُ)؛ فكُلّ ظِلٌّ (فَيْء)، وليس كُلّ فَيْء (ظِلٌّ)(٥)، وَكُلُّ رُجُوعٍ فَيْءٌ؛ وعليه قَولَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات من الآية: ٩]؛ أَيْ تَرْجِعَ.

والفيء: غنائم المشركين والفعل منهُ (أفاء)، وعليه قول الله جل وعزّ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [الحشر من الآية: ٧](٦).

وقد تطرق ابن فرحون إلى دلالة (الْفَيْءَ) عند ابن السكيت عندما أعرب قول إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ(رضي الله عنهما): **((كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ (ﷺ) الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَرْجِعُ وَمَا لِلْحِيطَانِ فَيْءٌ يُسْتَظَلُّ بِهِ))**(٧)

---

(١) ينظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم: ١٠٤٤/٢.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة: ٤٣٥/٤ مادة (فَأَّ).

(٣) ينظر: الإبانة في اللغة العربيّة: ٦٤٩/٣، وتاج العروس: ٣٥٤/١ مادة (فَأَّ).

(٤) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٢٨، والإبانة في اللغة العربيّة: ٦٤٩/٣ مادة (فَأَّ).

(٥) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٣٥، والفروق اللغوية عند الراغب الاصفهاني في كتابه المفردات (رسالة) : ١٠٢.

(٦) ينظر: العين: ٤٠٧.٤٠٦/٨، ومجمل اللغة: ٧٠١/١ مادة (فَأَّ).

(٧) مسند الإمام أحمد: ٣٣٨/١، وسنن ابن ماجه: ٣٥٠/١ برواية مختلفة.

فذكر أنَّ(الفيء) مخصوص بـ(الظِّلّ بعد الزّوال)، فإن أُطلِق على مُطلق الظلِّ فمجاز، لأنه من: (فاء الفيء)، إذا(رجع)، وذلك فيما بعد الزّوال، وسُمِّي فيئًا لرجوعه من جانب إلى جانب[١]، ونقل عن ابنُ السّكيت[٢] قوله: (الظّلّ)(ما نسخته الشمس)، و(الفيء): (ما نسخ الشمس)، وجمعه: (أفياء)، و(فيوء)[٣].

والخلاصة أنَّ الفَيْءُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مُنحصرٌ في ثَلَاثَةِ مَعانٍ مردها إلى أَصل وَاحِدٍ وَهُوَ الرُّجُوعُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي المُولِين مِن نسائهم: ﴿ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ ﴾[البقرة من الآية: ٢٢٦]، والفَيْءُ: الغَنِيمةُ، والخَراجُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [الحشر من الآية: ٧]، قولُه تَعَالَى: ﴿فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات من الآية: ٩][٤].

ر. **يُشاك:**

والشِّينُ وَالْوَاوُ وَالْكَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خُشُونَةٍ وَحِدَّةِ طَرَفٍ فِي الشَّيْءِ[٥]، والجمع (شَوَكَ)، ومفرده (الشَّوْكةُ)، وهو النَّبَات: المَعْرُوف، وشجرة شائكة ومُشيكةٌ؛ أي: ذات شَوْك[٦].

---

(١) ينظر: العدة: ١١٨/٢.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٢٨ مادة (فَأَّ).

(٣) ينظر: العدة: ١١٩/٢.

(٤) ينظر: لسان العرب: ١٢٦/١ مادة (فَأَّ).

(٥) ينظر: مقاييس اللغة: ٢٢٩/٣مادة (شَوَكَ).

(٦) ينظر: العين: ٣٨٩/٥، وجمهرة اللغة: ٨٧٨/٢، ومجمل اللغة: ٥١٦/١ والمحكم والمحيط الأعظم: ١١٩/٧مادة (شَوَكَ).

وقد وردت هذه اللفظة في قول رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): **((مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ المُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا))**[١].

فنقل السيوطي عن الكسائي أنَّ معنى شُكْتُ الرجل أَشوكُهُ؛ أي أدخلتُ في جسده شَوْكَةً، وشيك هو يشاك[٢].

قال ابن السكيت: ((هذه شجرةٌ شاكَةٌ، أي كثيرة الشَوْكِ))[٣]، ويُقال: شاكَتْهُ الشَوْكَةُ إذا دخلَتْ في جسده[٤].

وقد كثرت الأقوال التي نقلها معربو الحديث في تبيان مدلولات ألفاظ الحديث الشَّريف عن الكوفيين، وأكثر من عني بالنقل عنهم: محمد عبد الحق الليفرني؛ فكان كثيرًا ما يتعقب دلالات الحديث الشَّريف، ويذكر ما أصاب هذه اللفظة من تطور دلالي، أو تخصيص، أو تعميم، أو انحطاط، أو رقي، ويشير إلى أصلها قبل الإسلام، والتغيير الذي أصابه بعد مجيئه، وكان يذكر فضلًا عن مذاهب الكوفيين مذاهب اللغويين الآخرين، ويرجح بينها ، ويصحح ما يراه موافقًا للنقل والقياس، وقد اقتصرت بالإشارة إلى طائفة منها؛ من أجل بيان وجهة نظر معربي الحديث من معاني المفردات، ودلالاتها عند الكوفيين، وقد نقلوا عن الأوائل منهم الذين شافهوا العرب كالفَرَّاء والكسائي وأكثر من النقل عن الزاهر لابن الأنباري؛ بوصفه أول من كتب معجمًا في أسماء الناس، ومعانيهم، وكان لابن السكيت المشهور برواياته للفصيح والغريب نصيبٌ لغويٌ لا بأس به في كتب المعربين.

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٣٧٨/٤١، وصحيح البخاري: ١١٤/٧، وصحيح مسلم: ١٩٩٢/٤.

(٢) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٤٢/٣، ولم أجده في معانيه.

(٣) إصلاح المنطق: ٢٦٧مادة (شَوَك).

(٤) ينظر: الصحاح: ١٥٩٥/٤ مادة (شَوَكَ).

الفصل الثاني
آراء الكوفيّين في الأساليب والتراكيب

المبحث الأول

آراؤهم في الأساليب النحوية

توطئة:

الأساليب النحوية من المصطلحات التي استعملها المحدثون؛ لذلك نجد تردد هذا المصطلح كثيرًا في مصنفاتهم، أَمَّا القدماء فلم يستعملوا هذا المصطلح للتعبير عن تلك المعاني، بل كانوا يذكرونَ مصطلحًا آخر وهو (معاني الكلام)[١]، وهو يعبر عمّا ينتج عن ائتلاف الكلام بصيغ مختلفة من معانٍ أساسية أو ما يتفرع عنها من معانٍ فرعية يدلّ عليها القرآن الكريم وسياق الكلام[٢].

وَتُعَدّ الأساليب النحوية من الأساسياتِ الضرورية في اللّغة العربيّة بوصفها تُسهم في تيسير عملية القراءة والكتابة[٣].

وتختلف الأساليب النحوية فيما بينها تبعًا لاختلاف الأدوات الداخلة على الجمل، وهذه الأدوات إذا دخلت على التراكيب، أو الجمل غيّرت من معناها الأصليّ إلى معنى آخر[٤].

ولاشكَ أَنَّ النبيّ (ﷺ) كانَّ بارعًا في استعمال الصيغ والأساليب، وكانت عنايةُ معربي الحديث بفنون الأساليب النَّحوية في التراكيب النبوية واضحةً في مصنفاتهم، وكانت للكوفيينَ بصماتٌ واضحةٌ في ما يتعلق بفهم الأسلوب النَّحويّ، وبيان مدلولاتهِ، وقد تكفلَ المعربونَ بنقل طائفةٍ من آرائهم حول الأساليب يمكن دراستها على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: أدب الكاتب: ١٢، والمقتضب: ١٧٥/٤.

(٢) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النَّحوية: ٣٦٥.

(٣) ينظر: الأساليب النحوية غير المتصرفة في العربيّة (بحث): ٤٩٤.

(٤) ينظر: دلالة الأساليب النحوية عند الفرّاء في كتابه معاني القرآن (بحث): ٨٦، ١٠٩.

أ. توكيد النكرة:

من آراء الكوفيين التي أشار إليها اليفرني إجازتهم توكيد النكرة بشرط أَنْ تكون محدودة، عند إعرابه لقول رجل فِي إِمَارَةِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ (رضي الله عنهما): **((أَعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ، كُلَّهُمْ جَمِيعًا))**[١].

فنبّه على أنَّ في هذا الحديث توكيدًا للنكرة (رَقِيقًا) بـ(كُلَّهُمْ)، و(أجمعين) على مذهب الكوفيين؛ لأنَّهم أَجَازَوا تَأْكِيدَ النكِرَةِ إِذَا كَانَتْ مَعرُوْفَةَ المِقْدَارِ كَقَوْلِكَ: (قَبَضْتُ دِرهمًا كُلَّهُ)، و(دِرهمَينِ كِلَيهِمَا)، وَلَم يُجِيزُوا (قَبَضتُ دَرَاهِمَ كُلَّها)؛ لأنَّها مَجْهُوْلَةُ المِقْدَارِ[٢].

وهذا المذهب نسب إلى الكوفيين والأخفش؛ فنُقل عنهم أنَّهم يُجوزون توكيد النكرة بغير لفظها مطلقا[٣]، وحجتهم النقلُ والقياسُ: فمن النقل قول الشاعر[٤]:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

وقول الآخر[٥]:

قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

ومن القياس كون اليوم مأقتًا فيجوز أَنْ يُقعدَ في بعضهِ، والليلة مؤقتة يجوز أَنْ يقام في بعضها أيضًا؛ فإذا قلت (قعدت يوما كلُّهُ، وقمت ليلة كلَّهَا) صح معنى التوكيد[٦].

---

(١) موطأ مالك: ١١٢٥/٥.

(٢) ينظر: الاقتضاب: ٣٢٨/٢.

(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٥/١، وشرح التسهيل: ٢٩٥/٣، وائتلاف النصرة: ٦١، والتصريح بمضمون التوضيح: ١٣٨/٢، ولم أجده في معانيه.

(٤) البيت مجهول القائل: ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٥/١، والإنصاف: ٣٧١/٢، وشرح التسهيل: ٢٩٥/٣.

(٥) البيت مجهول القائل: ينظر: المفصل: ١٤٧/١، وأسرار العربيّة: ٢١٢/١، وخزانة الأدب: ١٨١/١.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٣٧٢/٢.

وأيد ابن مالك مذهبهم هذا؛ لكنه اشترط أَنْ تكون النكرة محدودة لا مطلقة[١].

وعدّه ابنه بدر الدين مذهب الكوفيين أولى بالصواب؛ لموافقته للسماع والقياس؛ وَلأَنَّ في توكيد النكرة المحدودة فائدة[٢].

ونسب اليفرني إلى البصريّين أنَّهم لا يجيزون تأكيد النكرة بغير لفظها على الإطلاق، ونقل الأجماع عنهم على جواز تأكيدها بلفظها نحو: (جاءني رجلٌ رجلٌ)، و(رأيت رجلًا رجلًا)، و(مررت برجلٍ رجلٍ)[٣]، واحتجوا على مذهبهم هذا بعدّة أوجه: أحدها: إنَّ النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغي أَنْ لا تفتقر إلى تأكيد؛ لأنَّ تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه، ثانيها: إنَّ النكرة تدلّ على الشيوع والعموم، والتوكيد يدلّ على التخصيص والتعيين، وكُلّ واحد منهما ضِدُّ صاحبهِ؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدًا له، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصًا، وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضد ما وضع له، ثالثها: إنَّ التوكيد يشبه النعت، وقد تقرر أَنَّ ألفاظ التوكيد معارف، فكما لا تنعت النكرة بالمعرفة، فكذلك لا تؤكد بها[٤].

والظاهر أنَّ اليفرني يؤيد مذهب البصريّين بجعله (كُلُّهُم) في الحديث الشريف بَدَلًا مِنَ الرَّقِيقِ لَا تَأْكِيدًا، وحجته أنَّ (كُلًّا) قَدْ تُسْتَعمَلُ فِي كَلامِ العَرَبِ غَيرُ تَابِعةٍ لِمَا قَبْلَهُا عَلَى مَعْنَى التأْكِيدِ، فَيُقَال: كُل القَوْمِ ذَاهِبُوْنَ، وَجَاءَنِي كُلُّ القَوْم، فتُسْتَعمَلُ اسمًا غَيرَ تَابعةٍ يُبْتَدَأُ بِهِ، وَتليها العَوَامِلَ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٨٠/٥، وشرح التسهيل: ٢٩٦/٣.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٦٠/١.

(٣) ينظر: الاقتضاب: ٣٢٨/٢، وتسهيل الفوائد: ١٦٥، وشرح التسهيل: ٢٩٦/٣، والمقاصد الشافية: ١٨/٥.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٣٧٢/٢، وموقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريّين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية(رسالة): ٢٧٣.

مُحۡضَرُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾[يس الآية: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴿٩٥﴾ ﴾[مريم الآية: ٩٥].

ومع أنَّه رجح مذهب البصريّين ووجه الحديث الشريف وفقًا لمذهبهم غير أنه لم يخطئ مذهب الكوفيين إذ أجاز أن تكون كلهم تأكيدٌ لرقيق؛ لأنَّ قوله: (له) في موضع الصفة لرقيق، والنكِّرَةُ إِذَا وُصِفَتْ قَرُبَتْ مِنَ المَعرِفَةِ[١].

والذي نميل إليه أَنَّهُ لا ضرورة تدعو إلى عدم القول بجواز توكيد النكرة المحدودة؛ لأَنَّ في توكيدها فائدة فإذا قلت قمت ليل كُلّه؛ فذلك يعني أنَّك لم تترك منه شيء، وهذا المذهب اجازه حذاق النحاة وفي طليعتهم ابن مالك وولده بدر الدين فضلًا عن ورود السماع به نظما ونثرا.

ب. حذف حرف النداء مع اسم الجنس:

من المسائل المتعلقة بالحذف عند الكوفيين حذف حرف النداء مع اسم الجنس، وأشار إليه السيوطي عند إعرابه لقوله: (ﷺ) مترحمًا على سيدنا موسى (عليه السلام): **((ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ))**[٢].

فذكر أنَّ (حَجَرُ) بضمّ الراء منادى مفرد، حذف منه حرف النداء على مذهب الكوفيين، ونظيره قولهم: (أطْرِقْ كرا)[٣]، والقياس: أَنْ لا يحذف مع النكرات ولا مع المبهم[٤].

ونقل عن ابن مالك أنَّ الكثير عدم حذف الحرف مع اسم الجنس المعين، إلَّا أنَّهُ صرح بجواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس في الكلام الفصيح، وجعل منه تأييدًا لمذهب الكوفيين قول النبيّ (ﷺ) السابق، وكقوله (ﷺ): **((اشتدي أزمةُ تنفرجي))**[٥]،

---

(١) ينظر: التعليق على الموطأ: ٨٣/٢، والاقتضاب: ٣٢٨/٢.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٥٠٧/١٣، وصحيح البخاري: ١٥٦/٤.

(٣) ينظر: جمهرة الأمثال: ١٩٤/١، ومجمع الأمثال: ٤٣١/١-٤٣٢.

(٤) ينظر: عقود الزبرجد: ٧٤/٣.

(٥) ينظر: مسند الشهاب: ٤٣٦/١.

وقوله (ﷺ) عندما كَانَ يُرَقّصُ الحَسن والحُسين ((عليهما السلام)): ((**حُزُقَّةٌ**[١] **حُزُقَّه تَرَقَّ عَيْنَ بَقّهْ**[٢]))[٣]، والأصل ويا حجر، ويا أزمة، يا حزقة، فحذف حرف النداء[٤].

والشواهد الفصيحة الدالة على حذف حرف النداء مع اسم الجنس كثيرة، وفي هذه الأحاديث الشريفة غِنى عن غيرها من الشواهد نثرًا ونظما[٥].

واضطرب كلام ابن مالك حول هذه المسألة ، فتارة يؤيد الكوفيين ويذهب مذهبهم، وتارة يذكر أنَّ حذف حرف النداء يكون ملازمًا مع اسم الجنس كثيرًا في كلامهم، وتارة يذكر أنَّ حذفه متوسط بين القلة والكثرة، وتارة يذكر أنَّ حذفه قليل[٦].

وممن وافق مذهب الكوفيين من البصريّين الأشموني فذكر أنَّ من الإنصاف القياس على الحذف مع اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا[٧].

وأَمَّا البصريّون فقد منعوا هذا وعدهُ شاذًّا لا يقاس عليه، وحجتهم أنَّ حرف النداء لا يحذف إِلَّا مع العلم المضموم والمضاف[٨]، قال ابن السراج: ((وإِنْ شئت حذفتهن

---

(١) ينظر: الحُزُقَّةُ: الضَّعِيفُ المُتَقَارب الخَطْى مِنْ ضَعْفه، وَقِيلَ القَصِير العظِيم البَطْن، فذِكْرُها لَهُ عَلَى سَبِيلِ المُدَاعبة والتَّأنِيس لَهُ (ﷺ)، وينظر: الفائق في غريب الحديث: ٢٧٨/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٧٨/١.

(٢) ينظر: وعَيْن بَقَّة: كِنَايَةٌ عَنْ صِغَر الْعَيْنِ، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٧٨/١.

(٣) ينظر: الفائق في غريب الحديث: ٢٧٨/١، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٢١١/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٧٨/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩١/١، وشرح التسهيل: ٣٨٧/٣، وعقود الزبرجد: ١٢٧/٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٩١/٣، والمقاصد الشافية: ٢٤٧/٥، وشرح الأشموني: ١٨/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٦/٣، وشرح عمدة الحافظ: ١٩٤/١ـ١٩٥، وشرح الكافية الشافية: ١٢٩٠/٣.

(٧) ينظر: شرح الأشموني: ٢٠/٣.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٨٢/٢، اللمع في العربيّة: ١٠٨، وارتشاف الضرب: ٢١٨٠/٤، وتوضيح المقاصد: ١٠٥٤/٢، وعقود الزبرجد: ١٢٧/٣.

كلهن استغناءً إلَّا في المبهم والنكرة؛ فلا يحسن أَنْ تقول: هذا وأنت تريد: يا هذا ولا رجل وأنت تريد: يا رجل))[١].

وقاس الرضي عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس على عدم حذف (ال) التعريف مع المتعرف بها إذ قال: ((ألا ترى أَنَّ لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف؛ إذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب))[٢]، واحتج البصريّون على عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس بأنَّ بأنَّ حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، فحقه أَلَّا يحذف، كما لم تحذف الأداة واسم الإشارة في معنى اسم الجنس، فالأصل أَنْ يجري مجراه في امتناع الحذف[٣].

واتفق مع ما ذهب إليه الدكتور حميد حمزة الفتلي من أَنَّ حذف حرف النداء جائز في اسم الجنس كما هو جائز في غيره من المناديات؛ فما ورد منه بغير حرف النداء من أسماء الجنس أو النكرات كثير، يمكن القياس عليه ولا يمكن تجاهله؛ لكن إثبات حرف النداء أولى؛ لأنَّ حذفها رُبّما يؤدي إلى اللبس؛ إذ لو قلت: يا هذا وحذفت حرف النداء للتبس الخبر بالإنشاء[٤].

ويرى الدكتور مهدي الشمري أَنَّ الأصل في النداء أَنْ يكون بغير حرف؛ لأنَّك تنادي الشخص أَوَّلًا من دون حرف نداء، ثمَّ لبعده أو للفت انتباهه تستعمل حرف النداء،

---

(١) الأصول في النحو: ٣٢٩/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٢٦/١.

(٣) ينظر: علل النحو: ٣٤٨، وشرح ابن الناظم: ٤٠٣، ومع أنَّ البصريّين أغلبهم نقلوا مذهب الكوفيين الكوفيين هذا إلا أنَّني لم أقف عليه فيما بين يديه من مصادرهم.

(٤) ينظر: العلل النحوية (دراسة تحليلية في شروح الألفية مطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري) (أطروحة): ٢٥٩-٢٦٠.

وما حرف النداء إلَّا مقطعٌ صوتيٌّ، والمدّ به للفت عناية المنادى فيتألف منهما؛ أي الحرف والمنادى جملة النداء[١].

والذي يفهم من كلام الباحث أنَّه يُجيزُ حذف حرف النداء مع اسم الجنس وغيره مطلقًا، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من جواز قبول مذهب الكوفيين وتبنيه؛ لورود السماع به كثيرًا في الكلام الفصيح كما يجوز القياس عليه؛ لأنَّ الحذف في النداء كثير ولا حجة لما انمنع حذفه، وإنَّ كانَّ عدم الحذف مع اسم الجنس أكثر من الحذف.

ت.حذف حرف النداء مع اسم الإشارة:

ومن آراء الكوفيين المتعلقة بحذف حرف النداء مذهبهم في جواز الحذف مع اسم الإشارة ذكر ذلك معربو الحديث، ونبهوا على مذهبهم عند إعرابهم لقوله (ﷺ): **((وَبَيْنَمَا رَجُلٌ فِي غَنَمِهِ إِذْ عَدَا الذِّئْبُ، فَذَهَبَ مِنْهَا بِشَاةٍ، فَطَلَبَ حَتَّى كَأَنَّهُ اسْتَنْقَذَهَا مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ هَذَا: اسْتَنْقَذْتَهَا مِنِّي، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ، يَوْمَ لاَ رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ ذِئْبٌ يَتَكَلَّمُ))**[٢].

فأجازوا في (هذا) ثلاثةُ أوْجُه: الأول: أنْ يكُون (هذا) في مَوْضع نَصْب على الظَرْفيّة، مشَارًا به إلَى (اليوم)، والأصْلُ: (هذا اليوم استنقذتَها مني).

والثاني: أَنْ تكُون (هذا) في مَوضع نَصْب على المصدَريّة، والأصْلُ: (هذا الاستنقاذ استنقذتها مني)[٣].

والثالث: أجازوا في (هذا) أَنْ تكون مُنَادَى؛ حُذِف منه حَرْفُ النداء على مذهب الكُوفيين[٤]، ورجح هذا المذهب معربو الحديث، ووصفوه بالمذهب الأصح لوروده في

---

(١) ينظر: التخريج اللفظي والمعنوي للجملة العربيّة (بحث): ٢٦٠.

(٢) صحيح البخاري: ١٧٤/٤.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٦٧، والعدّة: ٣٥١/١، وعقود الزبرجد: ٥٧/٣، والكاشف عن حقائق السنن: ٣٨٦٧/١٢، وعُمدة القاري: ٥٧/١٦، وإرشاد الساري: ١٧٤/٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣٦٣/١، وتوضيح المقاصد: ١٠٥٤/١، وشرح الأشموني: ١٩/٣، وحاشية الصبان: ٢٠٢/٣.

الكَـلام الفَصـيح كثيـرًا، وجعلـوا منـه قولـه تعـالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة من الآية: ٨٥]، والمراد (يا هؤلاء)، وجعلوا منه قول ذي الرمة[١]:

إذَا هَمَلَـتْ عَيْنِـي لَهَـا قَـالَ صَـاحِبي بِمِثْلِـكَ هَـذَا لَوْعَـةٌ وَغَـرَامُ

والتقدير يا هذا، و قول الآخر[٢]:

ذَا ارْعِـوَاءً فَلَـيسَ بَعْـدَ اشْـتِعَالِ الـرْ أْسِ شَـيْبًا الـى الصِّـبَا مِـنْ سَـبِيلِ

أي (يا ذا) وحذفها جائز مع اسم الإشارة[٣].

ومَنَعَه البصريّون[٤] قال سيبويه: ((ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأَنَّ الحرف الذي ينبَّه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من أيُّ حين حذفته، فلم تقل يا أيها الرجل ولا يا أيهذا))[٥].

وتأول البصريّون شواهد الكوفيين، فذكروا أَنَّ ((هَٰٓؤُلَآءِ)) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾، [البقرة من الآية: ٨٥]بمعنى: (الذين) وهي خبر انتم، وتقتلون صلتهُ، أو هو اسم إشارة خبر (انتم)، وتقتلون حال، وحملوا شواهد الكوفيين الشعرية على الشذوذ أو الضرورة[٦].

والذي أخلص إليه أنَّ القول في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة كالقول في حذفهِ مع اسم الجنس؛ ذلك أنَّ السماع يؤيدهُ والقياس يعضدهُ، فلا أرى موجبًا لردّهِ

---

(١) ديوانه: ٥٦٣.

(٢) البيت مجهول القائل، ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٢٩٢/٣، وشواهد التوضيح: ٢٦٦، وشرح الأشموني: ١٩/٣.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٦٦، والعدّة: ٣٥١/١، وعقود الزبرجد: ٥٧/٣.

(٤) ينظر: كتاب: ٢٣٠/٢، والمقتضب: ٢٥٨/٤، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٠٩/٢.

(٥) كتاب: ٢٣٠/٢.

(٦) ينظر: التسهيل: ١٧٩، وشرح التسهيل: ٣٨٥/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤٢٦/١، والتصريح والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٠٩/٢، والمسائل النحوية والصرفية في كتاب الواسطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني (رسالة): ١٣٠.

وتأويلهِ كما فعل البصريّون، والصواب أَنَّ جواز الحذف مقبول وإِنْ كان أقلَ من ثبوته، والشواهد النثرية والشعرية تؤيد صحة ما ذكرناه، والله أعلم.

ث. أصل الميم في اللهم:

من آراء الكوفيين المشهورة التي أشار إليها ابن فرحون المدني في عدته أصل الميم في (اللهم)، ذكر ذلك عند إعرابه لعدة أحاديث[١] منها قول النبيّ (ﷺ) وهو يعلم الناس كيفية الصلاة عليه: **((قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللهم بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ))**[٢].

فنقل عنهم أَنَّ الميم المشدّدة في (اللهم) ليست عوضًا من (يا) التي للتنبيه، وأصلها عند الفرّاء ((يا الله أمنا بخير))[٣]، ومعنى كلامه أَنَّ (اللهمَّ) مركبة من قولهم: (يَا أله أمنا بِخَير)؛ ولكثرتها في الكلام امتزجت، بعد أَنْ حُذفت الهمزة من (أم) تخفيفًا، ونُقِلت حركتها إلى ما قبلها، أي إلى الهاء من (الله)، فصارت(اللهمَّ) [٤]، ودليلهم على أنَّ الميم ليست عوضًا عن حرف النداء أنَّ العرب جمعوا بينهما في الشعر قال الشاعر[٥]:

إِنَّـــي إِذا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا أَقُـــولُ: يَـــا اللَّهُـــمَّ، يـــا اللَّهُمَّـــا

فجمع بين الميم و(يا) ولو كانت الميمُ عوضًا من (يا) ما جاز أن يجمع بينهما؛ لأنَّ العوض والمعوَّض لا يجتمعان[٦].

---

(١) ينظر: العدّة: ١/١٣٣، ٢/٤٠، ٢/٦٠٥.

(٢) موطأ مالك: ٢/٢٣٠.

(٣) ينظر: العدّة: ١/١٣٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢٠٣، وعلل النحو: ١/٣٤٤، والإنصاف: ١/٢٧٩.

(٥) البيت نسب إلى أبي خراش الهذلي: شرح أشعار الهذليين: ٣/١٣٤٦.

(٦) ينظر: علل النحو: ١/٣٤٤، والإنصاف: ١/٢٨١.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أَنَّ ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الجمع بين ((الميم)) و((يا)) في اللهُمَّ مقبولٌ إذا صح كون الميم في اللهُمَّ للجمع المقصود به التعظيم[١]، وقد يُستعمل بـ (اللام)، فيُقال: (لاهُم) بحذف الألِف واللام[٢].

وعرج ابن فرحون على مذهب البصريّين فذكر أنَّ الأصل في (اللهم) مُنَادَى عندهم ، و(الميم) عِوَضٌ عن حَرْف النّداء(يا) المحذوفة[٣]، واحتج البصريّون على مذهبهم هذا فذكروا أنَّك لا تقول: (غفر اللهم لزيد) كما تقول: (غفر الله لزيد)، وإنَّما تقول: (اللهم اغفر لنا اللهم اهدنا)[٤]، واحتجوا أيضًا بأنَّ الميم حرفان و (يا) حرفان، ويستفاد من قولك (اللهمَّ) ما يستفاد من قولك (يا ألله) وقد دلَّ ذلك على أنَّ الميم عوض من (يا)؛ لأنَّ العوض ما قام مقام المعوض، وههنا الميم قد أفادت ما أفادت (يا) فدلَّ على أنَّها عوض منها، ولا يجوز الجمع بَينهمَا إِلَّا في الضرورة[٥].

يبدوا لي أنَّ ما ذهب إليه الفرّاء مستبعد ولا يخلو من التكلف؛ إذ لا يوجد دليل على حذف الهمزة من لفظة ((اللهم))، وورود هذه اللفظة في القرآن الكريم لا تدلّ على المعنى الذي ذهب إليه، والذي أراه أقرب إلى المنطق اللغوي هو ما ذهب إليه البصريّون بجعلهم الميم عوض عن حرف النداء المحذوف والعرب تحذف كثيرًا في كلامها للتخفيف[٦]، والفرّاء قاس تركيب قول العرب (هلمَّ) على تركيب (اللهمَّ) والله أعلم.

---

(١) ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٢٣، والخلاف النحوي في كتاب قواعد المطارحة لابن إياز البغدادي(بحث): ١٩.

(٢) ينظر: العدّة: ١/١٣٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/٢٥، والمقتضب: ٤/٢٣٩، وحروف المعاني والصفات: ١/٧٤، واللامات: ١/٩٠، وشرح كتاب سيبويه: ١/٦١، والخصائص: ١/٢٦٦، العدّة: ٢/٤٠، وعقود الزبرجد: ١/٢٩٩.

(٤) الأصول في النحو: ١/٣٣٨، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١/٣٤٢.

(٥) ينظر: اللمع في العربيّة: ١/١١٣.

(٦) ينظر: علل النحو: ١/٣٤٤، والإنصاف: ١/٢٧٩.

ج. العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض:

من المسائل التي كثر البحث فيها العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، والذي أثار الجدل بين النحاة قراءة حمزة بن حبيب الزيات من السبعة(١) لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء من الآية: ١] بخفض (الأرحام) من غير إعادة الخافض(٢)؛ إذ تعرض معربو الحديث إلى هذه المسألة واستشهدوا لها بما ورد من أقوال شريفة، فذكر ابن مالك بعد ما ساق قول رسول الله (ﷺ): **((إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا))**.

روي هذا الحديث في صحيح البخاري برفع لفظة(اليهودُ)(٣)، ولم أجد أحدًا روى لفظة(اليَهُودِ) بالجر غير ابن مالك ومن تبعه بالعطف على ضمير المجرور من غير إعادة الجار على مذهب الكوفيين، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونسَ وقطربًا والأخفش(٤)، ذكر ابن حجر أنَّه يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِعْطَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِعْرَابَهُ ، وذكر أَنَّهَ وَجَدْهُ مَضْبُوطًا فِي أَصْلِ أَبِي ذَرٍّ بِالنَّصْبِ وَهُوَ مُوَجَّهٌ عَلَى إِرَادَةِ الْمَعِيَّةِ(٥).

والحقيقة أنَّ ما نسبه ابن مالك إلى الأخفش خلاف لما صرح به في معانيه قال: في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء من الآية: ١] ((والأَرْحَامَ منصوبة؛ أي: اتقوا الأَرْحامَ، وقال بعضهم: (والأَرْحامِ) جرّ، والأوَّلُ أحسن لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور))(٦)، والظاهر أنَّ الأخفش

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦، والحجة للقراء السبع: ١٢١/٣.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٢/١، والعدّة: ٤٥٧/١.

(٣) صحيح البخاري: ٩٠/٣.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ١٠٧، والكاشف عن حقائق السنن:٣٩٦٤/١٢، وفتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٤٧/٤، ، وعقود الزبرجد : ١٨/٢، و إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:٤/ ١٣٢.

(٥) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٤٧/٤.

(٦) معاني القرآن: ٢٤٣/١.

يفاضل بين القراءتين ويرجح قراءة النصب؛ لأنَّهُ يمنع العطف على المجرور من غير تكرار الخافض.

وأيد ابن مالك فقد أيد صراحةً مذهب الكوفيين وردّ مذهب البصريّين وحججهم، فذكر أنَّ الجواز أصح من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين وصحةِ استعماله نثرًا ونظما[١]، واستدل على تجويز مذهب الكوفيين بقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة من الآية: ٢١٧]، فجرَّ (المسجد) بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على (سبيل)؛ لاستلزامه العطف على الموصول وهو (الصد) قبل تمام صلته؛ لأَنَّ (عن سبيل) صلة له؛ إذ هو متعلق به، و(كفر) معطوف على (الصد)، فإنْ جُعل المسجد معطوفًا على (سبيل) كان من تمام الصلة للصد، و(كفر) معطوف عليه، فيلزم من العطف على الموصول قبل تمام الصلة، وهو ممنوع بإجماع[٢]، ومن شواهده[٣] في تجويز المسألة ما نقله من قول عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ (ﷺ) لِلرُّكْنِ: **((فَمَا لَنَا وَلِلرَّمَلِ إِنَّمَا كُنَّا رَاءَيْنَا بِهِ المُشْرِكِينَ وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ))**[٤].

والمسألة قد أشبعت بحثًا؛ فلا حاجة لتكرار ما قيل هنا[٥].

والحقيقة أَنَّ كثيرًا من النحاة وهموا في نسبة تجويز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض إلى الفرّاء، والذي ورد في معانيه يوافق ما ذهب إليه

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ١٠٧، والعدّة: ٣٧/٢.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح: ١١١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٩، وعقود الزبرجد: ١٨١/٢.

(٤) صحيح البخاري: ١٥١/٢.

(٥) ينظر: الخلاف النحوي في المقتصد (رسالة): ٤٢٤/٢.

سيبويه وهذا يتجلى بوضوح في قوله وهو يتحدث عن قراءة حمزة: ((وفيه قبح؛ لأَنَّ العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض ، وقد قال الشاعر[١] في جوازه:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفَنا وَمَا بَينَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

وإنَّما يجوز هذا فِي الشعر لضيقه))[٢]، فالفرّاء جوزه في الشعر للضرورة، ومنعه في النثر ووصفه بالقبح. وإلى هذا المذهب ذهب المبرد من البصريّين، وعده قبيحًا يجب أَنْ لا يحمل عليه القرآن الكريم وجائز عنده في ضرورة الشعر[٣].

ووصفه الطبري بأنَّه غير فصيح في كلامِ العرب؛ لأَنَّها لا تَنسُق بظاهر على مكني في الخفض[٤]، في حين أَنَّ البصريّين يمنعون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[٥].والذي أخلص إليه أنَّ العطف على المجرور مع إعادة الخافض الشائعٌ مستعملٌ في القرآن الكريم ، وكلام العرب، فلا يمكن ردهُ ، وقبوله أولى من وصفه بالقبح، ورفضه ، وردُ قراءة سبعية لا يجوز إنكارها والطعن بها، وفي الوقت نفسه طعن بما ورد في كلام النبيّ (ﷺ) وكلام العرب الفصحاء وقبول هذه القاعدة بشواهدها أولى من التأويل ولعل الذي دفع البصريّين ومن والاهم إلى منع العطف على المجرور من غير إعادة الخافض هو شِدّة اتصال الضمير المجرور بالجار، حتّى صَار كالكَلمة الواحِدة؛ فلم يجُز العَطفُ عليه من غير إعادة الخافض؛ لأَنَّهُ يشبه العطف على بعض الكلمة.

---

(١) البيت لمسكين الدارمي ديوانه: ٥٣.

(٢) معاني القرآن: ٢٥٢/١.٢٥٣.

(٣) ينظر: الكامل في اللّغة والأدب: ٣٠/٣.

(٤) ينظر: جامع البيان: ٥١٩/٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٨١/٢، والمقتضب: ١٥٢/٤، والأصول في النحو: ٧٩/٢.

ح. العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فاصل:

أشار ابن مالك وتبعه ابن فرحون إلى مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ولا توكيد، وايدا مذهبهم ببضعة أحاديث شريفة[١] منها ما ذكره ابن مالك من قول الإمام علي ابن أبي طالب (عليه السلام): ((كنت أسمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ))[٢].

وقول عمر (رضي الله عنه): ((كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ))[٣].

فذكر ابن مالك أنّ هذين الحديثين وأشباههما قد تضمنت صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصولٍ بتوكيد أو غيره، وهو مِمَّا لا يجيزه النحويون في النثر إلَّا على ضعف، ويزعمون أَنَّ بابهُ الشعر، وصحح هذا المذهب وجوزه في النثر والنظم، فمن النثر جعل منه قوله تعالى: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام من الآية: ١٤٨]؛ فإنَّ واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين، ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به؛ لأَنَّها بعد العاطف؛ وَلأَنَّها زائدة؛ إذ المعنى تام من دونها[٤].

ويبدو أنَّ ابن مالك سار على مذهب الكوفيين في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح و جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في سعة الكلام، وقد نقض رأيهُ في شرح التسهيل؛ إذ ضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره[٥].

---

(١) ينظر: العدّة: ٣٠١/١، و٢٦٧/٢.

(٢) صحيح البخاري: ٩/٥.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٣/٣.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ١٧٤، والعدّة: ٢٦٧/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٢/٣.

وأصل المسألة أنَّ الفرّاء ومن وافقه جوزوا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل في اختيار الكلام، نحو: (قُمْتُ وزيدٌ)(١)، قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾[المائدة من الآية: ٢٤]((ولو ألقيت (أنت) فقيل: اذهب وربك فقاتلا كَانَ صوابًا؛ لأنه فِي إحدى القراءتين(٢)﴿يَرَىٰكُمۡ وَقَبِيلُهُۥ﴾ [الأعراف من الآية: ٢٧]، بغير (هُوَ)، وهي بهو، وفَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ أكثر فِي كلام العرب؛ وذلك أَنَّ المردود عَلَى الاسم المرفوع إِذَا أُضْمِرَ يكره؛ لأَنَّ المرفوع خفيّ فِي الفعل))(٣).

والظاهر أنَّ الفرّاء يُجيز هذه المسألة من غير شرط ولا قيد ويطلق جوازها في النثر قبل الشعر، وأصل الجواز عنده أنَّه قاسه على عطف المستتر من غير فصل ولا توكيد، فإنْ كان هذا جائزًا باتفاق فينبغي أَنْ يُجَوَّزَ ذلك أيضًا، وهو عنده جائز في القياس والسماع، واستدل على العطف على الضمير المرفوع المستتر من غير فصل ولا توكيد بقوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٧﴾[النجم من الآية: ٦، ٧]، فأضمر الاسمَ فِي استوى، وَرَدَّ عَلَيْهِ هُوَ، وَأكثرُ كلام العرب أَنْ يقولوا: استوى هُوَ وَأبوه وَلا يكادُون يقولون: استوى وَأبوه، وَهو جائز، لأن فِي الفعل مضمرًا(٤).

في حين أنَّ البصريّين يمنعون العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وقصروا جوازه على الضرورة في الشعر فقط وعدّوه في النثر قبيحًا(٥)، وفي ذلك يقول سيبويه: ((أنّك لو قلتَ: اقْعُدْ وأخوك كان قبيحًا حتَّى تقول: أنتَ؛ لأَنَّهُ

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ٣٠٤/١، وجامع البيان: ٥٠٠/٢٢، والإنصاف: ٣٨٨/٢، وشرح التسهيل: ٣٧٤/٣، وشواهد التوضيح: ١٧٣، والبحر المحيط: ١٠/١٠.

(٢) قراءة اليزيدي ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ٣٤، ومعجم القراءات: ٢٩/٣.

(٣) معاني القرآن: ٣٠٤/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥/٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٧٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٤/١، وشرح كتاب سيبويه: ١٤٤/٣، وعلل النحو: ٣٢٠، والخصائص: ٣٨٨/٢، والمقاصد الشافية: ١٥٣/٥، وتوضيح المقاصد: ٦٦٥/٢.

قبيحٌ أَنْ تَعطف على المرفوع المُضْمَرِ))[١]، وقال في موضع آخر أيضًا: ((ولا يُعْطَفُ على المرفوع المضمَر إلاَّ في الشعر، وذلك قبيح))[٢]، وعندهم أنَّ المرفوع إذا أريد العطف عليه وجب الآتيان بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة من الآية: ٣٥]، تقديره: (ولتسكن زوجك)[٣].

والبصريّون ليسوا محقين في تقبيح العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل، وقصرهم إياه على الضرورة ؛ لوروده في القرآن الكريم ،فلا حاجة تدعونا إلى رد هذه القاعدة وإنكارها أو اللجوء إلى التأويل والتقدير، وأَمَّا في الشعر فقد ورد فيه الفصل كثيرًا في مواضع كثيرة تدعونا إلى القول مطمئنين بأنه ليس مقصورًا على الضرورة.

والخلاصة أَنَّ الفصل بالضمير هو الأكثر الشائع وعدم الفصل جائز وفيه شواهد كثيرة نثرية وشعرية وتلقفها أئمة الكوفيين بالقبول.

واتفق مع ما ذهب إليه الباحث علي محمد أحمد من أنَّ العطف على الضمير المتصل يكثر في اللّغة بعد توكيده، إلَّا أنَّ ذلك لا يحجب ورود العطف عليه في اللّغة بغير توكيد؛ فالكثرة لا تعني رفض ما سواها، ولعل في إجازة ذلك ما ييسر الاستعمال المعاصر للغة العربيّة، وتقريبها بأساليبها السليمة من مستعمليها المعاصرين، من غير إخلال بها أو بأنماط جملها[٤]، ولا مانع من الأخذ بمذهب الكوفيين لان الاستعمال اللغوي يجيزه، مع مراعاة أن الأولى هو ما كثر في كلام العرب[٥].

---

(١) الكتاب: ٢٩٨/١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٨/١.

(٣) ينظر: الخلاف في المقتصد (رسالة): ٤١٧/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢١/٢.

(٥) ينظر: وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ١٥٢.

المبحث الثاني

آراؤهم في الأسماء:

توطئة:

التركيب الاسميّ، أو ما يُعرف بالجملة الاسمية يتكون من (المسند والمسند إليه)، أمَّا المسند فيمكن أنْ يكون اسمًا، أو فعلًا، وأمَّا المسند إليه فلا يكون إلّا اسمًا، والمسند والمسند إليهِ هما الأساس الذي تُبنى عليهِ الجملة الاسمية، كما نص على ذلك النَّحاة(١).

والتراكيب الاسمية مَوْضُوعَة للدلالة على الثُّبُوت مُجَردةً من قيدّ التجدد والحدث؛ فَنَاسَبَ أَنْ يُقْصد بهَا الدَّوَام والثبات بِقَرِينَة الْمقَام ومعونته(٢).

وهي لا تشتمل على معنى الزمان، وإنَّما تصف المسند إليه بالمسند، ولا تُشير إلى الحدثِ، ولا إلى الزمنِ، فإذا أردنا أنَّ نضيف عنصرًا زمنينًا إلى معنى هذه الجملة جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال(٣).

وتنوعت تراكيب الجملة الاسمية؛ فمنها ما يبدأ بأحد المعارف الستة، ومنها ما يُقيد بفعلٍ ناسخٍ، وقد يُسوغ بالابتداء بالنكرة لسبب من الأسباب(٤)، ومن أنماط التراكيب الاسمية عند الكوفيينَ الواردة في كتب إعراب الحديث الشريف ما يأتي:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٣/١، ومغني اللبيب: ٤٩٢.

(٢) ينظر: الكليات: ٤١٧.

(٣) ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ١٩٣.

(٤) ينظر: أنماط التركيب القرآني (دراسة في سور آل حم) (رسالة): ٢٥.

أ. (الذال) وحدها اسم إشارة:

من المعروف أَنَّ أسماء الإشارة نوعٌ من أنواع المعارف، وكلها مبنيّة ما خلى (هاتان وهذان)، وهذا اسم إشارة للقريب أجمع النحويون على ذلك، وذهب الكوفيون إلى أنَّ (الذال) وحدها اسم إشارة وألفه زائدة نقل ابن فرحون مذهبهم هذا حينما أعرب قول أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ (ﷺ) أنَّه رأى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: **((يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ، وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الجَانِبِ))**[١].

فذكر أنَّ (ذا) من أسماء الإشارة، ثُنائيٌ لَفْظًا، ثُلاثيٌ وَضْعًا: لقولهم في التصغير: (ذَيَّا)[٢]، ونسب إلى الكوفيين[٣] والسّهيلي[٤] القول: بأَنَّهُ على حَرْفٍ واحد وَضْعًا، وأَلِفه زائدة لقولهم: (ذه أمة الله)، ورده وحجته أنَّ (الهاءَ) بَدَلٌ من (الياء)، وبُني لشبهه بالحرْف لَفْظًا ومَعْنى، وهذا الاسم فيه دلالة على قُرْب المشَار إليه[٥].

وهذا الذي نسبه ابن فرحون إلى الكوفيين[٦] مذهبٌ صرح به ابن الأنباري نقلًا عن هشام، فذكر أنَّ كسرة الذالِ علامةُ التأنيثِ، والاسمُ الذالُ، و(ها) دخل للتنبيه، والهاء التي بعد الذال تكثيرٌ للاسم[٧]، وصرح ابن الأنباري في موضع آخر بأن (الذال) وحدها اسم من (هذا) و زيدت عليها الألف تكثيرًا له لأن الاسم لا يكون على حرف واحد، ودخلت (ها) للتنبيه[٨].

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٣٧٩/٢٠، وصحيح البخاري: ١٥١/٢، وصحيح مسلم: ٤٨٨/١.

(٢) ينظر: العدّة: ٤٣٧/١.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث: ٢٠٤/١، والإنصاف: ٥٥١/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ١٤/١، وائتلاف النصرة: ٦٥.

(٤) ينظر: نتائج الفكر: ١٧٧/١.

(٥) ينظر: العدّة: ٤٣٧/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٧/١.

(٧) ينظر: المذكر والمؤنث: ٢٠٤/١.

(٨) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء: ١٣٨/١.

وذكر الفرّاء: الهاء التي بعد الذال بدل من الياء في هذي[١].

ووافق السهيلي مذهب الكوفيين في عدّهم الذال وحدها اسم إشارة، واستدل على ذلك بسقوطها في تثنية المؤنث[٢].

ونقل العكبري كذلك استدلالهم بِقَوْلِهِمْ: ذِهِ أَمَةُ اللَّهِ ورد عليهم بقولهِ: ((وَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا الِاسْمَ اسْمٌ ظَاهِرٌ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ ظَاهِرٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ حَتَّى يُحْمَلَ هَذَا عَلَيْهِ، وَيَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي التَّصْغيرِ: ذَيَّا فَرَدُّوهُ إِلَى الثُّلَاثِيِّ، وَالْهَاءُ فِي ذِهِ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ فِي ذِي))[٣].

وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون والسهيلي رده البصريّون ونقضوه وحجتهم قولهم في التحقير: (ذَيَّا)؛ فأردوه إلىَ أصله، وأما ذَهابُ ألفه في التثنية؛ فلم يكن لِما ذكروه من الاستغناء عنه بحرف التثنية، إنَّما حذفُه لالتقائه مع حرف التثنية؛ فحُذف لالتقاء الساكنين، ولم يقلبوه كما قبلوه في (رَحَيان)؛ لبُعده من التمكن، وعدمِ تصرُّفه[٤].

والذي أجمع عليه البصريّون أنَّ (الذال) وحدها ليست اسم إشارة وإنَّما هو اسم مركب من (الذال) والألف والـ(ها) قبله للتنبيه[٥]، وحجتهم أَنَّ (ذا) كلمة منفصلة عن غيرها؛ فلا يجوز أَنْ تُبْنَى على حرف واحد؛ إذ لا بُدّ من الابتداء بحرف والوقوف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أَنْ يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا، وذلك محال؛ فوجب أَنْ يكون الاسم في (ذا) الذال والألف معًا[٦].

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث: ٢٠٤/١، وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ٢٢١.

(٢) ينظر: نتائج الفكر: ١٧٧/١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١٤/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٤٣/٤، وشرح المفصل: ٣٥٣/٢، والخلاف النَّحويّ في كتب إعراب القرآن(أطروحة): ٣٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٨٥/٣، والمقتضب: ٢٧٥/٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ٦٨/١، والإنصاف: ٥٥١/٢.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٥٥٣/٢.

وما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح عند المحدثين ذكرَ الدكتور مهدي المخزومي إنَّ اسم الإشارة في الحبشية والعبرية مؤلف من صوت ساكن، وصوت لين، كما هو في العربيّة، و رُبَّما أيد الكوفيين في ذهابهم إلى أَنَّ الذال وحدها هي اسم الإشارة؛ لأنَّ صوت اللين لا يعني أكثر من أنَّه حركةُ الذال ممطولة، وحركة الذال هنا لازمة للاستعانة بها على النطق بالذال؛ لأَنَّ الصوت الساكن مما يعسُرُ النطقُ به وحده، فلا بُدّ إذن من الاستعانة بالحركة، ثمَّ مُطلت هذه الحركةُ، حتى أصبحت ألفًا، ولذلك حُذفت في الصيغة التي وضعت للمثنى، فليس هنا من حاجة إليها؛ لاعتماد الذالِ حينئذٍ على الألف والنون بعدها(١).

وقال براجشتراسر: و هذا يقابلها بالعبرية: (hazze) وكلاُهما مركّب من الهاء والذال، غير أنَّ (ha) في العبرية آلةُ التعريف، وتلحقُ باسم الإشارة، إذا كانت تأكيدًا لاسم آخر(٢)، وهذان القولان يقويان رأي الكوفيين.

وعند الرجوع إلى أصل وضع الكلمات في العربيّة نجد أَنَّ الحق مع ما أجمع عليه البصريّون، ذلك أَنَّهُ لا يوجد اسم في العربيّة يتشكل من حرف واحد أو حرفيين، وإنَّما أقل الكلمات عندهم أَنْ تتشكل من ثلاثة أحرف فضلًا عن ذلك، فإنَّ قاعدة التصغير ترد الأشياء إلى أصولها وعند تصغير (ذا) تقلب ألفه إلى (ياء)؛ مِمَّا يدلّ على أصالة الألف في اسم الإشارة، وهذه الألف نجدها ملازمة لهذا وحدها؛ فهي موجودة في (ذالك)، و(هنا)، و(هنالك)؛ مِمَّا يدلّ على عدم زيادة الألف، وما ذكره المحدثون فلا شكَّ أنَّ فيه نوع من التكلف والتأويل.

---

(١) ينظر: مدرسة الكوفة: ٩٨.

(٢) ينظر: التطور النَّحوي للغة العربية: ٨٤.

ب. وقوع ألفاظ الإشارة أسماء موصولة:

من الآراء التي انفرد بها الكوفيون إجازتهم وقوع أسماء الإشارة موقع الأسماء الموصولة، ونبه السيوطي على مذهبهم هذا عند إيرادهِ لقول هِرَقْل الروم في وصف النبيّ (ﷺ): **((هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ))**(١).

فوجه قول هِرَقْل الروم: (مُلك هذه الأمة)على أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين، فإنَّهم يجوزون استعمال الإشارة بمعنى الموصول فيكون التقدير: الذي يملك، من غير حذف، وجعلوا منه قول يزيد بن المفرغ(٢):

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي: هذا الذي تحملينه طليق(٣).

فأجازَ الكوفيونَ ومن تبعهم بناءً على هذا الشاهدِ وأمثالهِ أَنْ تقع جميعُ أسماء الإشارة موقع الأسماء الموصولة نحو: ((هذا قال ذاك زيد)) أي: ((الذي قال ذاك زيد)) وجعلوا منه قاله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة من الآية: ٨٥]، والتقدير عندهم: ثمَّ أنتم الذين تقتلون أنفسكم، سواء وقعت بعد (ما) أم (من) أم لم تقع بعدهما(٤)، قال الفرّاء: ((والعرب قد تذهب (بهذا وذا) إلى معنى (الَّذِي) فيقولون: ومن ذا يقول ذاك؟ فِي معنى: من الَّذِي يقول ذاك؟...))(٥)، وذكر في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه من الآية: ١٧]أنَّ معنى: (تلك) هذه أي: وما هذه

---

(١) صحيح البخاري: ٨/١.

(٢) ديوانه: ١٧٠.

(٣) ينظر: عقود الزبرجد: ٣٧٨/٢.

(٤) ينظر: جامع البيان: ٢٩٢/١٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٦٧/١، وبحر العلوم: ٣٩٢/٢، والإنصاف: ٥٨٩/٢، واللباب: ١٢٠/٢، وشرح المفصل: ٤٣٠/٢، والمقاصد النحوية: ٤١١/١.

(٥) معاني القرآن: ١٣٨/١-١٣٩.

بيمينك يا موسى، وقوله: (بيمينك): في مذهب صلة لـ (تلك)؛ لأنّ (تلك وهذه) توصلان كما توصل الذي ، وتبعه الطبري[١].

ونسب ابن السراج هذا المذهب إلى الكسائي بقوله: ((وقال الكسائي: ويكون (ذا) في موضع (الذي)، فتقول: ضربت هذا يقوم وليس بحاضر، تريد: الذي يقوم))[٢].

في حين نسب ابن يعيش هذا المذهب إلى ثعلب بقوله: ((ومن ذلك ما قاله ثَعْلَب في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة من الآية: ٨٥]إنَّ هؤلاء بمعنى (الذين)، والمراد: الّذين تقتلون أنفسكم))[٣].

في حين ذهب سيبويه ومن تبعه من نحاة البصرة إلى أنّ أسماء الإشارة لا تأتي بمعنى الأسماء الموصولة؛ ولكنّهم أجازوا ذلك في (ذا)، وحدها على شرط أَنْ تكون مسبوقة بـ (ما)، أو (من) إذا لم تكن زائدة[٤]، قال سيبويه: ((وليس يكون كالذي إلَّا مع ما ومَن في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف الاستفهام، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد. أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ))[٥].

ويميل الدرس اللغوي الحديث إلى ترجيح مذهب الكوفيين من ناحية طبيعة اللّغة قال المستشرق الألماني برجشتراسر: ((ونحن نقتصر هنا على المألوف الكثير الوجود من أسماء الإشارة، ونضيف إليها الاسم الموصول فإنَّهُ في الأصل من أسماء الإشارة أيضًا))[٦].

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١٧٧/٢، وجامع البيان: ٢٩٢/١٨.

(٢) الأصول في النحو: ١٥٨/١.

(٣) شرح المفصل: ٤٣٠/٢، ولم أقف على رأيه في مجالسه.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٥٨٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣/٣-٢٤، وائتلاف النصرة: ٨١، وشرح المفصل: ٤٣١/٢، والمسائل الخلافية النحوية في شروح الألفية (رسالة):: ٨٥.

(٥) الكتاب: ٤١٦/٢-٤١٧.

(٦) التطور النحوي للغة العربيّة: ٨٣.

ت. الحال السادة مسد الخبر:

يحذف الخبر في مواضع فصل النحاة القول فيها(١)، ومنها أَنْ يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال لا تصلح أَنْ تكون خبرًا عن المبتدأ، واختلفوا في محل تقدير هذا الخبر في نحو: (ضربي زيدًا قائمًا)، و(أكثر شُربي السويق(٢) ملتوتًا(٣))، و(أخطب ما يكون الأميرُ قائمًا)، اختلافًا كثيرًا وكَثُرتِ التعقباتُ والردود حولِ كلِ مذهب من مذاهبهم(٤)، ويمكن لي أَنْ ألخص مذاهبهم على النحو الآتي:

الاول: نُقل عن الكسائي، والفرّاء، وهشام، وابن كيسان، أنَّ الحال بنفسها هي الخبر، لا سادة مسده(٥)، ونُقل عن الكسائي أيضًا أجازته وقوع الحال جملةٍ اسميةٍ تسد مسد الخبر سواءٌ أكانت مصدرة بالـ(واو) أم بغيرها، ونُقل عن الفرّاء أجازته ذلك بشرط أَنْ تكون مصدرة بالـ(واو)(٦).

الثاني: مذهب سيبويه ومن تبعه من نحاة البصرة وهو أنَّ تَجعل إعراب (ضربي، وأكثر، وأخطب) مبتدئات والمنصوبات بعدها حالًا سدت مسد الخبر للمبتدأ، والتقدير: ضربي زيدا إذا كان قائما، فالمبتدأ (ضربي) وخبره (إذا وكان تامة)(٧)، وحجتهم أنَّها لو كانت ناقصة لكان خبرها قائمًا، ولو كان خبرها لجاز أَنْ يعرف، ولامتنع أَنْ تقع موقعه

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٩٠/١، أمالي ابن الحاجب: ٧٨٣/٢.

(٢) السَّوِيق مَا يُتَّخذ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ والسَّوِيق الْخَمْرُ، ينظر: لسان العرب: ١٧٠/١٠مادة (لَتَّ).

(٣) معناه: لَتَّ السَّوِيقَ أَي بَلَّه، ينظر: المصدر نفسه: ٨٣/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٣٦١/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٢٢/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٩٣/٣، والأشباه والنظائر: ٢٨٢/٨، لم أقف على آرائهم في مصنفاتهم مصنفاتهم التي بين يدي.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٠٦/٣، والساد مسد غيره في النحو العربيّ(رسالة): ١٣٧.

(٧) ينظر: الكتاب: ٤٠٠/١، ٤١٩، والأصول في النحو: ٣٦٠/٢، والإيضاح العضدي: ٣٤/١، والبديع في علم العربيّة: ٩٢/١، وآمالي ابن الشجري: ١٠٥/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٤١٢/١.

الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال؛ ولكن العرب التزمت تنكيره، وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، فعُلِمَ أنَّه حال لا خبر(١).

الثالثُ: ذهب الأخفش وابن مالك وابن هشام وغيرهم إلى تقدير الخبر بمصدر مضاف محذوف إلى صاحب الحال فالتقدير عندهم في نحو: (ضربي زيدًا قائمًا) (ضربي زيدًا ضربه قائمًا)، فضربي مبتدأ، وضربه خبر، وقائمًا منصوب بـ(ضربه) وهو مصدر مضاف إلى صاحب الحال المفعول، وفاعله ضمير المتكلم محذوفا(٢)، ووصف ابن مالك هذا المذهب بـ أجود الأقوال؛ لأنَّهُ أقل حذفًا مع صحة المعنى، فكان أولى(٣)، أولى(٣)، وعده ابن هشام أولى من تَقْدِير الْبصريّين؛ لِأَنَّ فيه تقديرين، وقدروا خَمْسَة محذوفات والتَّقْدِير من اللَّفْظ أولى(٤).

الرابع: مذهب ابن دستوريه وهو أنَّ فاعل المصدر الواقع مبتدأ يغني عن الخبر إغناء الفاعل المرفوع بالوصف نحو: أقائمٌ الزيدان، وذكر ابن مالك أنَّ الضعف في هذا المذهب بَيِّن؛ لأنَّه لو صح لصح الاقتصار على المصدر والفاعل، كما يصح الاقتصار على الوصف وفاعله، فكان يقال: ضربي، فيحسن السكوت عليه؛ لأَنَّ فيه معنى ضربت، كما يحسن السكوت على: أقائم الزيدان؟ لأن فيه معنى: أيقوم الزيدان؟ وفي امتناع ذلك، وجواز هذا، دليل على فساد القول بتساويهما(٥).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٨/١، والمسائل الخلافية في شرح التسهيل (أطروحة): ٢١٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٩٠/٣، وارتشاف الضرب: ٢١١/١، وتوضيح المقاصد: ٤٨٩/١، ومغني اللبيب: ٨٠٢، وحاشية الصبان: ٣٢٣/١، والدرس النحوي في شواهد التوضيح((بحث)): ١٦٩٣، ولم أجده في معاني الأخفش.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٠/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٨٠٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨١/١، والمسائل الخلافية في شرح التسهيل (أطروحة): ٢١٤.

الخامس: مذهب ابن كيسان والجرمي والأعلم وتبعهما أبو حيان والسيوطي وهو أنَّ الحال سدت مسد الخبر كالظرف؛ كأَنَّكَ قلت: ضربي زيدًا في حال كونه قائمًا، وتكون الحال مُغنيةً عن الخبر لشبهها بالظرف(١).

وقد ورد هذا التركيب أعني وقوع الحال موقع الخبر في عدّة أحاديث نقلها ابن مالك والسيوطي، وفصلا القول في الخلاف بين النحاة وعرضا مذاهبهم، ولم تقتصر الأمثلة في الحديث الشريف على وقوع الحال مفردًا، بل أوردا أحاديثًا ورد فيها وقوع الحال جملة سدت مسد الخبر ومنها قول بعض الصحابة (ﷺ): **((كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النبيّ (ﷺ) عَاقِدِي أُزُرِهِمْ عَلَى رِقَابِهِمْ كَهَيْئَةِ الصِّبْيَانِ))**(٢).

وقول صاحبة المزادتين (رضي الله عنها): **((عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةَ، وَنَفَرُنَا خُلُوفًا))**(٣).

فذكر ابن مالك وتبعه السيوطي أن (عاقدي أزْرهم) و(خُلُوفا) منصوبان على الحال، وهما حالان سدتا مسد الخبرين المسندين إلى (هم) و(نفرنا)، وتقدير الحديث الأول: وهم مؤتزرون عاقدي أُزرهم، وتقدير الحديث الثاني: ونفرنا متروكون خُلُوفًا(٤).

ونظير هذين الحديثين قراءة الإمام علي ابن أبي طالب (عليه السلام): ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف من الآية: ٨] بنصب (عصبة) على الحال، وتقديرها: (ونحن معه عصبة)، أو: (ونحن نحفظه عصبة)(٥)، وعد ابن مالك هذا النوع، شاذًا لا يكاد يستعمل، وحمل عليه قول الزباء (٦).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨١/١، وارتشاف الضرب: ١٠٩٣/٣، والتذييل والتكميل: ٢٩٠/٣، والمقاصد الشافية: ١٢٢/٢، وهمع الهوامع: ٤٥/٢.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٤٦٨/٣٧، وصحيح البخاري: ٨١/١.

(٣) مسند الإمام أحمد: ١٣٠/٣٣، وصحيح البخاري: ٧٦/١.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ١٧٠/١، وعقود الزبرجد: ٣٨٩/١.

(٥) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ٦٢، والبحر المحيط: ٢٤٢/٦.

(٦) ينظر: الديباج: ١١١، وشرح مقامات الحريري: ٢٣٢/٢، والمقاصد النحوية: ٧٥/١.

مَـــا لِلْجِمَـــالِ مَشْـــيُهَا وَئِيـــدًا أَجَنْـــدَلًا يَحْمِلْـــنَ أَمْ حَدِيـــدًا

واختار ابن مالك والسيوطي أَنْ يكون الوجه الجيد الرفع بمقتضى الخبرية، والاستغناء عن تقدير خبر، وإنما يحسن سدً الحال سد الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبرًا(١).

ومن ورود الحال جملة اسمية سادة مسد الخبر ما نقله السيوطي من قول الرسول (ﷺ): **((أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجد...))**(٢).

فقوله (ﷺ): (وَهُوَ سَاجد) جملة اسمية حال سدت مسد الخبر سُبِقت بالرابط (الواو)، وهذا هو مذهب الكوفيين إلا الكسائي وتبعهم الزمخشري إلى لزوم وجود الواو في الجملة الاسمية الحالية، وحجتهم في ذلك عدم مجيء الجملة الاسمية الحالية في كلام العرب خالية منها إلا شذوذا(٣).

في حين جوز سيبويه والكسائي تجردها من الواو، لوقوعها موقع خبر المبتدأ(٤).

وجوز ابن مالك في التسهيل الوجهين الاقتران بالـ(الواو) وعدمه إلَّا أنَّهُ جعل اقتران الجملة بالواو أكثر، واستشهد بعدة آيات قرآنية منها قوله تعالى: ﴿**خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ**﴾ [البقرة من الآية: ٢٤٣]، فضلًا عن غيرها من الشواهد الشعرية والنثرية(٥).

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ١٧١/١، وعقود الزبرجد: ٣٩٠/١.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٢٧٤/١٥، وصحيح مسلم: ٣٥٠/١.

(٣) ينظر: المفصل: ٩٢/١، والمقاصد الشافية: ٥٠٥/٣، وارتشاف الضرب: ١٦٠٦/٣، وموقف الشاطبي من مسائل خلاف اللغوي بين البصريّين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية (رسالة): ١٨٦.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٩١/١، وشرح التسهيل: ٣٦٢/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٠٤/٣، وعقود الزبرجد: ٤٥٨/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٢/٢، وأوضح المسالك: ٢٨٧/٢، وجامع الدروس العربيّة: ١٠١/٣، وضياء السالك: ٢٣٧/٢.

يرى الشاطبي أنَّ أكثر مجيء الجملة الاسمية الواقعة حالًا مقترنةً بالواو على وفق المسموع عن العرب، إلَّا إنّهُ أورد كثيرًا من الشواهد الشعرية والنثرية الدالة على جواز مجيء الجملة الاسمية حالًا من دون اقترانها بالواو(١).

وقد فَصَّلَ السيوطي القول في مذاهب النحاة المتقدم ذكرها(٢)، ومع تفصيلهِ لأقوالهم، إلَّا إنَّهُ لم ينتصر لمذهبٍ على آخر.

واتفق مع ما ذهب إليه الباحث فتحي بيومي حمودة الذي ذهب إلى أَنَّهُ لا داعي إلى التكلف الذي ذهب إليه النحاة إلى درجة أَنَّ السيوطي قال: ((وَهَذِه الْمَسْأَلَة طَوِيلَة الذيول كَثِيرَة الْخلاف وَقد أفردتها قَدِيما بتأليف مُسْتَقل))(٣)، وكما قال بعض النحاة: إنَّ الفاعل في قولك: ((ضربي زيد قائما)) حال سدت مسد الخبر، وليس هناك حاجة إلى هذا الخلافات والاعتراضات(٤).

ث.رفع الفاعل بالظرف والجار والمجرور:

أشار ابن فرحون المدني إلى مذهب الكوفيين في رفع الفاعل بالظرف والجار والمجرور عندما أعرب قوله (ﷺ): ((**إِنَّمَا الأَعْمالُ بِالنِّيَّاتِ...، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ الى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إلى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إلى مَا هَاجَرَ إلَيْهِ**))(٥).

فذكر أن مذهَبَ الكُوفيين إعمال الظّرف والجار والمجرور وإن لم يعتمد، فرفعوا بهما بغير شَرطٍ، فأعْمَلوا (لكُلّ امْرئ) مَثَلا في (مَا نَوَى)، وأعْرَبُوه فَاعِلًا به، وأَبَى ذلك سيبويه(٦)، إلا إذا وَقَعَت صفَة لموصُوف أو صِلَة لموصُول أو حَالًا لذي حَال أو خَبرًا

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥٠٦/٣، والخلاف النحوي في المقتصد (رسالة): ١٨٨/٢.

(٢) ينظر: عقود الزبرجد: ٤٥٨/٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٣٩٥/١.

(٤) ينظر: ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: ١٧٠.

(٥) مسند الإمام أحمد: ٣٩٣/١، وصحيح البخاري: ٣/٧، وصحيح مسلم: ١٥١٥/٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٨٨/٢.

لذي خَبر، إذا ثبت ذلك: فاعْلم أنَّ مَا لـ (كُلّ) إذا أُضيفَت إلى نَكِرَة من خَبر أو ضَمير أو غيرهما يجيء على وِفْق المضَاف إليه، كقَوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران من الآية: ١٨٥][١].

وأجرى الكوفيون وفي طليعتهم الفرّاء الجار والمجرور مجرى الفعل في رفع الفاعل على تقدير وجود فعل محذوف تقديره (حلَّ)، نحو قولك (أمامك زيد)، و(في الدار عمرو) ، و التقدير حلّ أمَامَكَ زيد، وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل[٢].

فذكر الفرّاء في إعراب قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة من الآية: ٧]انقطع معنى الختم عند قوله: (وَعَلى سَمْعِهِمْ)، ورُفِعت (الغشاوة) بـ (عَلى)[٣]، وذكر في إعراب قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب من الآية: ٢٣]، أنَّ (رجال) ارتفعت بـ(من)[٤]، وهذا المذهب تبناه ابن الأنباري إذ ذكر في إعراب قول طرفة [٥]:

تَرَى جُثْوَتَينَ مِنْ تُرابٍ عَلَيهِما صفائحُ صُمٌّ مِن صَفِيحٍ مُنَضَّدِ

إنَّ الصفائح ارتفعت بـ(على)[٦].

---

(١) ينظر: العدّة: ٤٥/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١٣/١،والإنصاف: ٤٤/١-٤٥، وإعراب لامية الشنفري: ١٣٢/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٦٧/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١٣/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٠/٢.

(٥) ديوانه: ٢٦.

(٦) ينظر: شرح القصائد السبع: ١٠٢.

في حين ذهب البصريّون وفي طليعتهم سيبويه إلى أنَّ الظرف والجار والمجرور لا يرفعان الاسم إذا تقدم عليهما، وإنَّما يرتفع بالابتداء أخرت الظرف أم قدمته[١]، وحجتهم أنَّك إذا أدخلت (إنَّ) نصبت الاسم ، وإنَّ كان قبله ظرفًا كقولنا: في الدار زيدٌ، فلو كان في الدار يرفع زيدًا قبل دخول (إنَّ) ما غيرتها عن العمل[٢].

والراجح والصحيح وهو الذي ذكره سيبويه واتبعه جمهور النحاة أَنَّ الاسم يعرب مع الظرف أو الجار والمجرور مبتدأ سواء أكان متقدمًا أم متأخرًا، ويكون الظرف أو الجار والمجرور متعلقًا بخبر محذوف، ولا صلة لهما بالفعل في الأسماء، وأَنَّهما باقيان على ما هما عليه من الدلالة على الظرفية[٣].

ج. إعراب الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية:

الأصل في (إنْ) الشرطية أنْ يليها فعلًا ماضيًا أو مضارعًا، وقد يأتي الاسم بعدها مرفوعًا، وتحدث ابن فرحون عن وجهة نظر الكوفيين في إعراب هذا الاسم أعني المرفوع الواقع بعد (إنْ) حينما أعرب قوله (ﷺ): ((**إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخر أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَعْضِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللهِ (ﷺ) فِيهَا فَقُولُوا: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ...**))[٤].

فقد وهم حينما نسب إليهم انَّهم يعربون (أحدٌ) مبتدأ وجملة ترخص في موضع رفع خبر، والفاء في قوله: (فقُولُوا) واقعة في جملة جواب الشرط[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٨٨/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٤١٤/٢، والإنصاف: ٤٤/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤١٥/٢.

(٣) ينظر: آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ١٣٩.

(٤) مسند الإمام أحمد: ٢٩٤/٢٦، وصحيح البخاري: ٣٢/١، وصحيح مسلم: ٩٨٧/٢.

(٥) ينظر: العدّة: ٤٩٤/٢-٤٩٥.

ونسب السيرافي إلى الفرّاء القول بأنَّ (أَحَدٌ) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة من الآية: ٦]مرفوعٌ بالضمير الذي يعود إليه من ((اسْتَجارَكَ))؛ على أساس أَنَّهم يُجيزون تقديم الفاعل على فعلهِ، والسيرافي هو أوّل من وهم في نسبة إعراب الاسم المرفوع بعد (إنْ) مبتدأ إلى الكوفيين(١).

والحقيقة أَنَّ مذهب الفرّاء في معانيه يؤكد وهم السيرافي، وابن يعيش، وابن فرحون، ومن تبعهم في نسبة إعراب الاسم المرفوع مبتدأ إلى الكوفيين(٢).

فقد صرح في معانيه بخلاف ما نُسب إليه عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء من الآية: ١٧٦]؛ فـ(امْرُؤٌ) مرفوع بالفعل بعده و(هَلَكَ) عنده في موضع جزم، ونضيرها قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾]التوبة من الآية: ٦][٣]، والفرّاء في إعرابه لهاتين الآيتين الكريمتين لم يتعرض إلى إعراب الاسم المرفوع، وإنَّما تحدث عن الصيغة الزمنية المُفترضة بعد (إنْ) الشرطية.

والذي استنتجه الباحث حسن هادي عبد النبيّ من قول الفرّاء أَنَّهُ يعرب المرفوع بعد الأداة فاعل مرتفع بالفعل بعده حسن(٤).

وهذا الذي نسبوه إلى الفرّاء من إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) الشرطية مبتدأ هو مذهب الأخفش فجوزه في معانيه عند إعراب لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾]التوبة من الآية: ٦]، فذكر أنَّه ابتدأ بعد (إنْ) الشرطية، وعنده أنَّ ارتفاع أحدٍ على فعل مضمر يفسره المذكور بعده أقيس الوجهين؛ لأَنَّ حروف

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٢٠/١، وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ١٢٩.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٢٠/١، وشرح المفصل: ٢١٩/١، والعدّة: ٤٩٤/٢، وكتاب الفرّاء وأثره في المدرسة الكوفية: ١٦٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢٩٦/١.

(٤) ينظر: آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ١٢٩.

المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلَّا أنَّهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ(١).

وقد خطأ الزجاج مذهب الأخفش هذا في إجازتهُ إعراب هذا الاسم المرفوع مبتدأ، وحجته أنَّ الجزاءَ لا يتخطى ما يُرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده(٢).

وفي قول الأخفش أقيس الوجهين إشارة إلى مذهب البصريّين الذين يعربون الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية فاعلًا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير عندهم: وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، وإنْ هلك امْرُؤٌ هَلَك(٣)، قال سيبويه: ((واعلم أَنَّهُ لا ينتصب شيء بعد إنْ ولا يَرتَفِعُ إلاَّ بفعلٍ؛ لأَنَّ (إنْ) من الحروف التي يُبْنَى عليها الفعلُ، وهي (إنْ) المجازاةِ، وليست من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الأسماء؛ ليُبْنَي عليها الأسماء))(٤)؛ لأنَّهم لا يجيزون الفصل بين حرف الجزم والفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أَنْ يكون الفعل ههنا عاملا فيه؛ لأَنَّهُ لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه(٥).

والذي يتلخص من هذه المسألة أَنَّ المرفوعَ بعد (إنْ) الشرطية فيه ثلاثة أقوال:

الأوّل: إنَّهُ مبتدأٌ وهو مذهب الأخفش، وإنْ كان ارتفاعه بفعل محذوف أقيس الوجهين عنده.

الثاني: إنَّهُ فاعل لفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور بعده وهو مذهب البصريّين وهذا المذهب أكثر رواجًا.

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ٣٥٤/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٣١/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ٧٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٣١/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٤١٠/١، والإنصاف: ٥٠٤/٢، واللباب: ٥٧/٢، وشرح المفصل: ٢١٧/١.

(٤) الكتاب: ٢٦٣/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٥٠٤/٢، والخلاف النحوي في المقتصد(رسالة): ٥٦٣/٢.

الثالث: أَنْ يعرب فاعلًا مقدمًا للفعل المذكور بعده، وهذا هو مذهب الكوفيين ويبدو أَنَّ هذا الرأي هو الأيسر لما فيه من بُعدٍ عن التقدير والتأويل، وهو معتمد على ما جاء في اللّغة في حين اضطر البصريّون إلى التقدير والتأويل؛ من أجل اتّساق قواعدهم واقيستهم النحوية، وقد بالغوا في التقدير والتأويل حتى يسلم لهم الأصلُ الذي وضعوه؛ فزعموا أَنَّ بعد أداة الشرط فعلًا محذوفًا واجب الحذف[١]، ولا دليل على اختصاص حروف المجازاة بالأفعال من دون غيرها لوجود الاسم بعدها في شواهد فصيحة لا تُعدّ ولا تحصى[٢].

ح. إعراب ضمير الفصل المسمى عمادًا:

ضمير الفصل مصطلح بصريّ[٣] و يسميه الكوفيون عمادًا[٤]، والأصل فيه أَنْ يقعَ بين المبتدأ والخبر نحو: زيد هو المجتهد، أو بين الفعل الناسخ وخبرِهِ نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥٨﴾ [القصص من الآية: ٥٨]، أو بين معمولي (ظن وأخواتها) نحو: ظننت زيدًا هو القائم، واشترطوا فيه أَنْ يطابق ما قبله في الجنس، والعدد، والرتبة، ويشترط تعريف الجزأين الواقع بينهما[٥]، وقد تطرق ابن فرحون إلى هذا الضمير عند إعرابه لقوله (ﷺ) لأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (رضي الله عنه): **((قُلِ: اللهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ))**[٦].

---

(١) ينظر: نحو التيسير: ٥٩.

(٢) ينظر: خُطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربيّ: ٨٤، وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ١٣١.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٠٣/٤، وشرح المفصل: ٢٤٩/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١١٣/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٩٦/٢، والكافية: ١٦، وشرح التسهيل: ٣٢٦/١.

(٦) مسند الإمام أحمد: ١٨٧/١، وصحيح البخاري: ١٦٦/١.

فذكرَ ابن فرحون[١] أَنَّ في إعراب هذا الضمير خلافًا بين النحاة، فمنهم من يرى أَنَّهُ اسم وله محل من الإعراب، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين[٢]، ومنهم من يرى أَنَّ هذا الضمير حرف ولا محل له من الإعراب وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه[٣].

وفصل ابن فرحون القول في إعراب موطن الشاهد، وذكر فيه عدّة أوجه منها: أَنَّ في قوله (ﷺ): ((إنك أنت الغفور الرحيم)) (إنَّك) (إنَّ) واسمها، و(أنت) تأكيد للكاف، وموضعه نصب، ويحتمل أَنْ تكون مبتدأ؛ فموضعه رفع، وخبره (الغفور) و(الرحيم) خبر بعد الخبر عند من يقول بتعدّد الخبر، أو صفة للصّفة عند من يقول بجواز صفة الصفة[٤].

ويحتمل أَنْ تكون (أنت) فصلًا لا موضع له من الإعراب على رأي البصريّين، وله موضع عند الكوفيين، فعند الفرّاء موضعه على حسب الاسم قبله، وعند الكسائي على حَسب الاسم بعده[٥].

وفي كلام ابن فرحون هذا إشارة إلى الخلاف الدائر بين النحاة حول موقع هذا الضمير من الإعراب، فنَسب إلى الكسائي أَنَّ حكمه في الإعراب حكم ما بعده؛ لأنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد[٦]، واحتج الخوارزمي لمذهب الكسائي بقوله: ((أَنَّ ذلك الضمير

---

(١) ينظر: العدّة: ٥٦/٢.

(٢) ينظر: اللباب: ٤٩٦/١، وشرح التسهيل: ٣٢٦/١، والعدّة: ٥٦/٢، وضمير الفصل في العربيّة ودوره في أداء المعنى (بحث): ٢١٤، والمسائل الخلافية في شرح التسهيل (أطروحة): ١٢٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٩٠/٢-٣٩١، والأصول في النحو: ١٢٥/٢، والإنصاف: ٥٧٩/٢، وشرح التسهيل: ١٧٠/١، وضمير الفصل دراسة نحوية قرآنية(بحث): ٣٨٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢٤٩/١، وشرح التسهيل: ٣٢٦/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٥٧٩/٢، والكافية في علم النحو: ٣٣، وشرح المفصل: ٣٢٨/٢، والعدّة: ٥٦/٢. ٥٦/٢.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٥٧٩/٢، والتخمير: ١٦٢/٢، وشرح التسهيل: ١٦٧/١.

الضمير يكون مرتفعًا بالابتداء، والاسم المرفوع بعده مرتفعا بأنه خبر، ثمَّ إنَّ هذا المبتدأ والخبر هو خبر المبتدأ الأول))[١].

وأطلق الفرّاء على الضمير الذي يُفْصَلُ بين النعت والخبر اسم العماد[٢]، ونسب إليه أبو البركات أنَّ الضمير عنده اسم وله موضع من الإعراب، وأنَّه تابع لما قبله في الإعراب فهو توكيدٌ لما قبله[٣]، ووافقه ثعلب واحتج له بأنَّ الضمير جاء مؤكدًا لما قبله فيجب أَنْ يكون تابعًا لما قبله فيعرب بدلًا، أو عطف بيان، أو توكيدا[٤]، وردّ هذا المذهب ابن الحاجب، فمنع أَنْ يأتي توكيدًا ،وحجته أَنَّهُ لو كان تأكيدًا لم يخل إِمَّا أنْ يكون لفظيا وإِمَّا أنْ يكون معنويًا؛ فلم يصح أَنْ يكون لفظيًا؛ لأنَّ اللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه إِنْ كان ظاهرًا، ولا يصح أنْ يكون معنويًا؛ لأنَّ المعنوي محصور بألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها[٥].

والحقيقة أنَّهُ لا يوجد دليلٌ يؤكد مذهب الفرّاء في إعراب ضمير الفصل كما نسبه إليه أبو البركات الأنباري[٦]؛ إذ لم يقف الباحثون على ما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين، وكُلّ ما ذكره الفرّاء في معانيه أنَّهُ نزله منزلة الصلة، جاء تصريحه بهذا في بيان معنى قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال من الآية: ٣٢]

إذ قال: إِنْ جعلت (هو) اسمًا رفعت الحق بـ(هو)، وإِنْ جعلتها عمادًا بِمنزلة الصلة، نصبت (الحق)[٧].

---

(١) التخمير: ١٦٢/٢.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ٤٠٩/١.
(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٧٩/٢.
(٤) ينظر: مجالس ثعلب: ١٣٣، والخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاث (رسالة): ٨٤.
(٥) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب: ٤٧٠/١، وأمالي ابن الحاجب: ٨١٢/٢.
(٦) ينظر: الإنصاف: ٥٧٩/٢.
(٧) ينظر: معاني القرآن: ٤٠٩/١.

فضلًا عن أنَّ مصطلح (الصلة) عند الفرّاء ليس دقيقًا؛ لأنَّهُ يطلقه على الزائد الذي ليس له محل من الإعراب، وكذلك يطلقه على النعت وغيره؛ فهو مصطلح لم تستقر دلالته عنده(١).

في حين ذهب الخليل، وسيبويه، وابن مالك، ومن تبعهم من البصريّين إلى أَنَّهُ يسمى فصلًا؛ لأَنَّهُ يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم؛ ليخرج من معنى النعت كقولك: (زيد هو العاقل)، وهو اسم ولا موضع له من الإعراب؛ لأنه يشبه الحرف في كونه جاء لمعنى في غيره وهو الفصل بين النعت والخبر (٢)، وقد وضح سيبويه موقف البصريّين من جعل ضمير الفصل كالحرف لا محل له من الإعراب بقوله: ((وقد زعم ناسٌ أنَّه هو ها هنا صفة؛ فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه؛ فهو ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛ لأَنَّهُ ليس من مواضعها عندهم))(٣)، وقال في في موضع آخر: ((فصار هو وأخواتُها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا، في أَنَّها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر...))(٤)، وظاهر كلام سيبويه أَنَّهُ يحكم على ضمير الفصل بأَنَّهُ كاللغو لا محل له من الإعراب وتابعه المبرّد، وابن السراج، وجمهور البصريّين(٥)، وحجة سيبويه ومن تبعه على أنَّهم يرون أنه دخل لمعنى وهو الفصل بين

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢١/١، ٢٤٤/١، ٢٠٧/٣، والنحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء: ١٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٩٠/٢-٣٩١، والأصول في النحو: ١٢٥/٢، والإنصاف: ٥٧٩/٢، وشرح التسهيل: ١٧٠/١، وضمير الفصل دراسة نحوية قرآنية (بحث): ٣٨٣.

(٣) الكتاب: ٣٩٠/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٣٩١/٢.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٠٣/٤، والأصول في النحو: ١٢٥/٢، والإنصاف: ٥٧٩/٢، وائتلاف النصرة: النصرة: ٦٧، والخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاث(رسالة): ٨٣.

بين النعت والخبر؛ ولهذا سمّي فَصْلًا، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك، وتلك) وتثنّى وتجمع ولا حَظَّ لها في الإعراب[١].

والذي نستخلصه بعد كل ما تقدم من الخلاف بين النحاة أَنَّ مذهب الكوفيين في جعل هذا الضمير له موقع من الإعراب أحق بالإتباع، وأقرب إلى الصواب ذلك أنَّ الضمير اسم ولا بد للاسم أَنْ يكون له موقع من الإعراب، وإعرابه توكيدًا أليق بالجملة وبالدلالة، ومن زعم أَنَّهُ حرف فهذا يُفضي إلى القول بأَنَّ هذا الضمير مشترك بين الاسمية والحرفية؛ وهذا يؤدي إلى خرق أصلٍ من أصولهم وحذفهُ، وإقامة الجملة من دونهِ بدلالة تامة دليل على أنَّه توكيد وقد قُرئ في السبعة بإسقاط الضمير (هو)[٢] في نحو قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحديد من الآية: ٢٤]؛ إذن فالضمير له قيمة دلالية في الجملة، وقد كان الكوفيون أقرب إلى وصف الحقيقة اللغوية عندما أطلقوا عليه مصطلح العماد، أَمَّا أهل البصرة فقد راعوا فيه الجانب الشكلي وهو فصله بين المبتدأ والخبر[٣].

خ. إعراب الاسم الواقع بعد (لولا):

لولا أداة شرط غير جازمة وهي حرف امتناع الوجود ، ولا يليها إِلَّا اسمٌ صريحٌ ظاهر أعربه النحاة مبتدأ ، واختلفوا في عاملهِ، وكما اختلفوا في عاملهِ اختلفوا في حذف الخبر أعني خبر المبتدأ بعد (لولا) أهو واجب أم جائز، ونقل ابن فرحون مذاهب النحاة في رافع الاسم الواقع بعدها وحكم خبره عند إعرابه لقول أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ (ﷺ): **((اسْتَقْبَلْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِك (ﷺ) حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّأْمِ، فَلَقِينَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي**

(١) ينظر: الإنصاف: ٥٧٩/٢.

(٢) قرأ نافع وابن عامر و أبو جعفر بإسقاط الضمير (هو)، وقرأ الباقون بإثباته: ينظر: السبعة في القراءات: ٦٢٧، والمبسوط في القراءات العشر: ٤٣٠، والتذكرة في القراءات الثمان: ٥٨٢/٢.

(٣) ينظر: الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاث (رسالة): ٨٥.

عَلَى حِمَارٍ، وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الجَانِبِ يَعْنِي عَنْ يَسَارِ القِبْلَةِ فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ القِبْلَةِ، فَقَالَ: لَوْلاَ أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) فَعَلَهُ لَمْ أَفْعَلْهُ))[١].

فنصَّ على أنَّ (لولا) يلزم أَنْ يكون اسمٌ بعدها مرفوعٌ بالابتداء عند البصريّين[٢]، والخبر محذوف عند جمهورهم، خلافًا لأبي الحسن ابن الطراوة في جعله جملة الجواب خَبر[٣].

والكسائيُّ يرفع الاسمَ بفعل محذوف[٤]، والفرّاء يعرب الاسمُ الواقع بعدها مرفوعٌ بها، كارتفاع الفاعل بالفعل[٥]، نقل ذلك عنهما ابن فرحون[٦].

فقال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ [الفتح من الآية: ٢٥]: ((رفعهم بـ(لولا))[٧]، وقال في موضع آخر وهو يتحدث عن لولا ولوما: ((وهما ترفعانِ ما بعدهما))[٨].

وهذا المذهب نصّ عليه أبو بكر ابن الأنباري؛ قال في معرض إعراب قول الشاعر طرفة[٩]:

فَلَوْلَا ثُلَاثٌ هُنَّ مِنْ عِيشَةِ الْفَتَى وجَدِّكَ لَم أَحفِلْ متَى قام عُوَّدِي

---

(١) سبق تخريجه :١٠٦ من الرسالة.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٤٢/٢،والجنى الداني: ٥٩٩، ، وتوضيح المقاصد: ١٣٠٧/٣.

(٣) ينظر: العدّة: ٤٣٨/١.

(٤) ينظر: إعراب لامية الشنفري: ٨٩، وشرح التسهيل: ٢٨٣/١، والجنى الداني ٦٠١، ومُغني اللبيب: ٣٥٩، والتصريح بمضمون التوضيح: ٤٣١/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٤٠٤/١.

(٦) ينظر: العدّة: ٤٣٨/١.

(٧) معاني القرآن: ٤٠٤/١.

(٨) المصدر نفسه: ٨٥/٢.

(٩) ديوانه: ٢٥.

((والثلاث يرتفع بلولا، وهن مرفوع بمن))[١].

وحجة الفرّاء ومن وافقه من الكوفيين أنَّ (لولا) نابت عن الفعل الذي لو ظَهَرَ لرفع الاسمَ بعده؛ لأَنَّ التقدير في قولك: ((لولا زيد لأكرمتك)) لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلَّا أنَّهم حذفوا الفعل تخفيفًا، والذي يدلّ على أنَّ الاسم يرتفع بها من دون الابتداء أنَّ (إنَّ) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك (لولا أنَّ زيدًا ذاهب لأكرمتك) ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة؛ فلما وجب الفتح دلّ على صحة ما ذهبوا إليه[٢]، واحتجوا أيضًا على مذهبهم هذا بأنَّ (لولا) حرفٌ يختصُّ بالاسمِ فكانَ عاملًا فيه كسائرِ الحُروفِ المُختصَّةِ[٣]، واختار الرضي وابن الطراوة هذا المذهب[٤].

يتفق الكسائي مع الكوفيين على أَنَّ الاسم الواقع بعد لولا فاعل لا مبتدأ؛ ولكنه يخالفهم في رافع هذا الاسم؛ فهم يرون أَنَّ لولا نائبة عن الفعل، أما هو فيرى أَنّ الاسم مرفوع بفعل مقدر[٥].

والذي نراه ونسلِم به هو ما ذهب إليه سيبويه ، ومحققو النحاة من أهل البصرة من أنَّ الاسم بعد (لولا) ارتفع بـ الابتداء وليس بها.

د. العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر:

من المتعارف عليه عند النحويين أَنَّ (إنَّ) حرف توكيد ناصب للاسمِ رافع للخبر ،و أشار العكبري والسيوطي إلى مذهب الكوفيين في إعراب المعطوف المرفوع على اسمها قبل تمام الخبر عند إيرادهما لقول رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ (ﷺ): ((إنَّ جبريلَ أو ملكٌ جَاءَ

---

(١) شرح القصائد السبع: ١٩٤.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٦٢/١، وموقف الشاطبي من مسائل خلاف اللغوي بين البصريّين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية: (رسالة): ٢٢١.

(٣) ينظر: التبيين: ٢٤١/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٤/٢، والخلاف النحوي في المقتصد (رسالة): ٣٦٣.

(٥) ينظر: التبيين: ٢٣٩/١، والجنى الداني: ٦٠١/١، والمسائل الخلافية في شرح التسهيل (أطروحة): (أطروحة): ٢٢٦.

إِلَى النبيّ (ﷺ) فَقَالَ: مَا تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فِيكُمْ؟ قَالُوا: خِيَارُنَا، قَالَ: كَذَلِكَ هُمْ عِنْدَنَا خِيَارُنَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ))[١].

فذكرا أنَّ الحديث الشريف روي برفع (ملك) إلا أنَّهما رجحا النصبَ فيه عطفًا على اسْم (إِنَّ) ، ووصفاه بالرأي المستساغ الجيد، والظاهر أنَّ العكبري لا يستسيغ رواية الرفع؛ لأَنَّها مخالفةٌ لأصلٍ نحوي وهو أنَّ المعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب، ومع أنَّ العُكبريَّ وتبعه السيوطي اختارا رواية النصب غير أنَّهما لم يهملا رواية الرفع على الرغم من مخالفتها لأصل نحوي شائع وخرجاها على وجهين:

أَحدهمَا: أَنْ يكون (ملك) مُبْتَدأ والفعل (جَاء) بعده جملة في موضع رفع خَبر للمبتدأ، وَخبر (إِنَّ) مَحْذُوف دلّ عَلَيْهِ (جَاءَ) تَقْدِيره: إِن جِبْرِيل جَاءَ، أَو ملك جَاءَ.

وَثانيهما: إِنَّ يكونا خرَّجَاهُ على مَذْهَب الْكُوفِيّين فَهُم يجوزون الْعَطف على مَوضِع اسْم (إِنَّ)[٢].

ثمَّ أوردا حديثًا آخر روي برفع المعطوف على اسم (إِنَّ) قبل تمام الخبر وهو قول الرسول(ﷺ) ((إِنِّي وَإِيَّاك وَهَذَانِ وَهَذَا الراقد فِي مَكَان وَاحِد يَوْم الْقِيَامَة))[٣].

إلا إنَّهما جوزا فيه وجها آخر وهو أَنْ تكون (هَذَانِ) ارتفعت على لغة من يُجري المثنى بالألف في كل حال وحملا عليه قراءة حفص[٤] لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه من الآية: ٦٣][٥].

وَأَمَّا ما نسبه العكبري والسيوطي إلى الكوفيين في تجويزهم عطف المرفوع على اسم (إِنَّ) قبل تمام الخبر، فهو غير دقيق ولا يحمل على إطلاقه، وقد جوزه الكسائي

---

(١) مسند الإمام أحمد: ١٣٦/٢٥، برواية مختلفة.

(٢) ينظر: إعراب الحديث النبوي: ٢٣٠، وعقود الزبرجد: ٣٥٣/١.

(٣) مسند الإمام أحمد: ١٧٧/٢، برواية مختلفة.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات:٤١٩، ومعجم القراءات:٤٤٨/٥- ٤٤٩.

(٥) ينظر: إعراب الحديث النبوي: ١٥٣، وعقود الزبرجد: ١٣٥/٢.

وحده مطلقا[١]، ووافقه الأخفش من البصريّين إذ ذكر في توجيهِ إعراب ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾[المائدة من الآية: ٦٩]، أنَّها لما كان قبلها فعل شُبه في اللفظ بما يَجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو {الَّذِينَ هَادُواْ} أجراه عليه فرفعه به وان كان ليس عليه في المعنى[٢].

والبصريّون مجمعون على عدم جواز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر ،فيجب نصب المعطوف على كل حال، وما جاء على هذا فإنَّهُ محمول على التقديم والتأخير[٣]، ووصف سيبويه من عطف المرفوع على اسم (إنَّ) بالغلط وخرج الرفع على الابتداء والخبر محذوف وحمل قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [المائدة من الآية: ٦٩] فالآية جاءت على التقديم والتأخير؛ كأَنَّهُ ابتدأ على قوله (والصابئون) بعدما مضى الخبر[٤].

وقد سار على مذهبهم هذا الفرّاء فلم يُجوز عطف المرفوع على اسم (إنَّ) مطلقًا، وإنَّما اشترط أَنْ يكون اسمها مبنيًا، ووصفه بالملازم لجهة واحدة في البناء وأَمَّا إذا كان اسمها معربًا فضعف عطف المرفوع عليه قال في قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى... فإن رفع (الصَّابِئِينَ) عَلَى أَنَّهُ عطف عَلَى (الذين)، و(الذين) حرف عَلَى جهة واحدة فِي رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كَانَ إعرابه واحدًا وَكَانَ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣١٠/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٩٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٧٦/١، والبحر المحيط: ٣٢٥/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٢٨٥/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٧٦/١.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٣٣/١، والمحرر الوجيز: ٢١٩/٢ والإنصاف: ١٥١/١، والتبيين: ٣٤١/١، والتذييل والتكميل: ١٨٨/٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٥٥/٢.

نصب (إنّ) نصبًا ضعيفًا وضعفه أَنَّهُ يقع عَلَى (الاسم ولا يقع عَلَى) خبره جاز رفع الصابئين' ولا أستحبُّ أَنْ أقول: إنَّ عبد الله وزيدٌ قائمانِ لتبين الإعراب فِي عبد الله، وقد كَانَ الْكِسَائي يُجيزه لضعف (إنَّ)))[١].

ورفض الزجاج هذا المذهب وضعّفه بشدة؛ إذ قال: ((وهذا التفسير إقدامٌ عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نصب (إنّ) ضعيف؛ لأنها تغيّر الاسم ولا تُغيّر الخبرَ، وهذا غلط؛ لأنّ (إنّ) عملت عملين: النصب، والرفع، وليس في العربيّة ناصب وليس معه مرفوعٌ؛ لأن كُلَّ منصوبٍ مشبّه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلاّ فيما لم يُسَمَ فاعلُهُ، وكيف يكون نصب (إنَّ) ضعيفًا وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها))[٢].

وتأرجح ثعلب بين المذهبين فوقف موقفًا وسطًا بينهما؛ إذ جوز رفع المعطوف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر إلَّا إنَّهُ نص على عدم سماعهِ لقراءةٍ تعضد هذا الوجه[٣]، والذي ذكره ثعلب غير دقيق أيضًا فالقراءة مسموعةٌ بالرفع عطفًا على محل اسم (إنَّ) فقد قُرِئَ في الشواذ[٤] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ برفعِ الملائكةِ [الأحزاب من الآية: ٥٦].

وقد أشار الطبري إلى المسألة وعرض الخلاف بين النحويين من غير ترجيح رأي على آخر[٥].

---

(١) معاني القرآن: ١/٣١٠-٣١١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٩٢-١٩٣، وينظر: المحرر الوجيز: ٢/٢١٩.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب: ١/٢٦٢، وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ١٤٨.

(٤) قراءة ابن عباس، وعبد الوارث، والأزرق عن أبي عمرو، ومحمد بن سلمان أمير البصرة : ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١٢٠، والمحتسب: ٢/١٨٢، ومعجم القراءات: ٧/٣١٢-٣١٣ .

(٥) ينظر: جامع البيان: ٧/٦٨٠.

والذي أراه بعد كُلّ ما تقدم أنَّهُ لا ينبغي رد مذهب الكسائي والطعن به لثلاثة أمور:

الأول: كثرة السماع الوارد في أفصح الكلام وكلام النبيّ (ﷺ) ويعضّده ما رواه أبو عبيد من قول بعض المحرمين الفصحاء (إنَّ الحمدَ والنعمة لك والملك لا شريك لك)[١].

والثاني: القياسُ فكما جاز العطف على اسم لا النافية للجنس رفعا فكذلك يجوز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع؛ لأنَّها أختها[٢].

الثالث: أنَّ الفرّاء وغيره من النحاة تأرجحوا في قبول هذا الأصل فلم يقطعوا القول بالجواز أو المنع والصحيح جوازه وأن كان عطف المنصوب على المنصوب أكثر في السماع والقياس[٣].

ذ. وقوع الماضي حالا من غير (قد):

نَسب ابن فرحون إلى الكسائي القول بجواز وقوع الجملة الماضوية حالًا من غير (قد) ظاهرة، وإنَّما أجاز أَنْ تكون مضمرة نقل ذلك عنه حينما أعرب قول عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) عندما جَاءَ إِلَى الحَجَرِ الأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ: **((إِنِّي لأَعْلَمُ أَنَّك حَجَرٌ لا تَضُرُّ وَلا تَنْفَعُ، وَلَوْلا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ – صلى الله عليه وآله وسلم – يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ...))**[٤]. والتقدير قد رَأَيْتُ[٥].

---

(١) ينظر: مجاز القرآن: ٢٢/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١٥٢.١٥١/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠١/١.

(٣) ينظر: آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ١٤٩.

(٤) مسند الإمام أحمد: ٤١٠/١.

(٥) ينظر: العدّة: ٥٢٤/٢.

وقد وَهَمَ أبو البركات الأنباري وتبعه كثير من النحاة حينما نسبوا إلى الكوفيين والأخفش من البصريّين القول بجواز وقوع الفعل الماضي حالًا سواءً أكانت معه (قَد)، أم لم تكن [١].

وبعد التحقيق في المسألة نجدُ أَنَّ مذهب الكوفيين في مصادرهم يخالف ما نسبه أبو البركات الأنباري ومن تبعه إليهم قال الفرّاء: ((والحالُ لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها ومثله في كتاب الله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء من الآية: ٩٠] يريد والله أعلم جاءوكم قد حصرت صدورهم))[٢]، وليس هذا مذهبه وحده، وإنَّما تبعه في ذلك الطبري وابن الأنباري[٣]، وهو قول الكوفيين عامةً فهم موافقون للجمهور الذين أوجبوا أَنْ تكون الجملة الماضوية الواقعة حالًا مصدرة بـ(قد) مضمرة أو مظهرة[٤].

وَوَهَمَ ابن الشجري حينما نسب إلى الأخفش القول بأَنَّهُ يُجيز وقوع الفعل الماضي حالًا مع إضمار (قد)، وزعم أَنَّ هذا المذهب مخالف لمذهب سيبويه؛ إذ قدر الآية نقلا عن الأخفش على أَنَّ تكون ﴿ حَصِرَتْ ﴾ صفةٌ لموصوف محذوف تقديره: قومًا حَصِرَتْ صدورهم، و(قومًا) نصِبَ على الحال و(حصرت) صفتهم ،فحذف الموصوف وأُبقِيت صفته[٥].

وعند الرجوع إلى معانيه لم أجد تصريحًا بهذا الرأي قال في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء من الآية: ٩٠]: ((أو حصرت صدورهم فـ(حَصِرَةً)[٦] نصبه على الحال و(حَصِرَتْ) فَعِلَتْ وبها نقرأ))[٧].

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٠٥/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٣/١، وشرح المفصل: ٦٧/٢، وارتشاف الضرب: ٣٧٠/٢، وائتلاف النصرة: ١٢٤، ومغني اللبيب: ٥٦٢/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٤، وسورة البقرة في التراث النحويّ (أطروحة):٥١ .

(٣) ينظر: جامع البيان: ٤٤٦/١، وشرح القصائد السبع: ٣٧.

(٤) ينظر: ومعاني القرآن وإعرابه: ٨٩/٢، والأصول في النحو: ٢١٦/١، والمحرر الوجيز: ٢٩٠/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٧٩/١.

(٥) أمالي ابن الشجري: ١٣/٣، والخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن(أطروحة): ١٩٤.

(٦)قراءة الحسن البصريّ. ينظر: معاني القرآن: ٢٤/١، ومختصر شواذ القراءات: ٢٨.

(٧) معاني القرآن: ٢٦٣/١.

وخلاصة مذهب الكوفيين أَنَّهم يمنعون وقوع الماضي حالًا، إِلَّا إذا اقترن بـ(قد) وهم بهذا موافقون للبصريّين غير أَنَّهم أجازوا أَنْ تضمر (قد) في الكلام، وهذا واضح من نصّ الفرّاء السابق، و وافقه الطبريَ، وابن الأنباري.

وأجاز المبرّد من البصريّين سقوط (قد) من الجملة الماضوية الواقعة حالًا على قبح[١]، وهذا غريب منه (رحمه الله)؛ لوروده في الكلام الفصيح[٢].

وقد ذهب ابن مالك مذهبًا آخر؛ فأجاز مجيء الحال فعلًا ماضيًا من دون تقدير (قد)؛ لأَنَّ الأصل عدم التقدير؛ ولأَنَّ وجود قد مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أَنْ يدلّ على معنى لا يدرك من دونه، فإِنْ قيل: قد تدلّ على التقريب، قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية[٣].

أَمَّا أبو حيان فذكر أَنَّ مَنْ شَرَطَ دُخُولَ قَدْ عَلَى الْمَاضِي إِذَا وَقَعَ حَالًا زَعَمَ أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ، وَمَنْ لَمْ يَرَ ذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرِهَا، فَقَدْ جَاءَ مِنْهُ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً بِغَيْرِ قَدْ[٤].

والذي أراه أَنَّ من جوز وقوع الفعل الماضي حالًا من غير قد ظاهرة أو مقدرة هو المذهب الصحيح؛ لورود ما يؤيده في أفصح الكلام (القرآن الكريم) ، والحديث الشريف، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا.

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٢٣/٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢١٦/١، والإيضاح العضدي: ٢٧٧/١، والمقاصد الشافية: ٥١٣/٣، والخلاف النحوي في المقتصد (رسالة): ٣٠١/١، ٢٩٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٣/٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ١٤/٤.

ر. سوى بين الاسمية و الظرفية:

وهي من المسائل التي تعددت فيها مذاهب النحاة أهي ظرفٌ مطلقًا؟ أم اسمٌ مطلقًا؟ أم مترددةٌ بين هذا وذاك؟ فصل لنا ابن فرحون آراء النحاة، وأدلّتَ كُلّ فريق منهم عند إعرابه لقول النبيّ (ﷺ): **((أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ؛ فَإِنَّهَا إِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ))**[١].

فابتدأ بذكر مذاهب الكوفيين[٢] وابن مالك[٣] فنقل عنهم أنَّها ترِدُ ظرفًا، وترد اسمًا بمعنى (غير) أعني أَنَّ تعربَ بحسب موقعها من الجملة، وأعربها ابن فرحون في الحديث الشريف المتقدم خبرًا للفعل الناقص (تَكُ)؛ أي بمعنى غير صالحةٍ[٤].

ونسب أبو حيان إلى الزجاجي وابن مالك أنَّ (سوى) اسم لا ظرف، وهي بمعنى (غير) [٥]، ورُدَّ النحاة على مَن نفى ظرفيتها؛ لوقوعها صلة، في نحو قولهم: (جاء الذي سواك)، وأجيب: بتقدير (سِوَى) خبرًا لـ (هو) محذوفًا[٦]، قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ١﴾ [الممتحنة من الآية: ١]: ((سَواءَ) فِي هذا الموضع قصد، وقد تكون (سَواءَ) فِي مذهب (غير) كقولك للرجل: أتيت سواءك))[٧]، واحتج الكوفيون على مجيء (سَواءَ) اسمًا بمعنى غير من جهتين السماع والقياس:

---

(١) صحيح البخاري: ٨٦/٢.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧٣/١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٦/٢.
(٤) ينظر: العدّة: ٢١٨/٢.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٤٦/٣.
(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١٨٨، والعدّة: ٢١٨/٢.
(٧) معاني القرآن: ٧٣/١.

أَمَّا من جهة السماع فقد وردت (سَواءَ) بمعنى (غير) وأُعربت بحسب موقعها من الجملة ومن مجيئها مجرورة بالحرف، كقوله (ﷺ): **((مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ))**[١].

وَأَمَّا من جهة القياس فـ(سوى)، وسواء بمعنى (غير)، فكما ثبت تصرف غير؛ لذا وجب أَنْ يتصرف ما كان بمعناها[٢].

وقد اتبع ابن مالك مذهب الكوفيين، واحتج له بشواهد من كلام النبيّ (ﷺ) كقوله: **((دعوتُ ربّي ألا يُسَلِّط على أمّتي عدوّا من سِوى أنفسهم))**[٣]، كما احتج بالعديد من الأبيات الشعرية التي وردت فيها (سوى) بمعنى (غير) أُعربت بحسب موقعها من الجملة منها قول الشاعر[٤]:

وَإِذَا تُبَـــاعُ كَرِيْمَـــةٌ أَوْ تُشْـــتَرَى فَسِـــوَاكَ بَائِعُهَـــا وَأَنْـــتَ المُشْـــتَرِي

فـ(سواك) بمعنى غيرك مبتدأ و(بائِعُها) خبر، وقول الآخر [٥]:

وَلَـــمْ يَبْـــقَ سِـــوَى الْعُـــدْوا نِ دِنَّـــــاهُمْ كَمَـــــا دَانُـــــوا

فـ(سوى) فاعل للفعل (يبقى)، وكثرة هذه الشواهد تدل دلالة قطعية على صحة مذهب الكوفيين[٦].

وَيرى البصريّون أنَّ (سوى) لا تخرج عن الظرفية أبدًا وحملوا ما استدل به الكوفيون على الضرورة، وطعنوا بالشواهد النثرية التي نقلها الكوفيون عن بعض العرب،

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٢٣١/٧، وصحيح البخاري: ١١٠/٨، برواية مختلفة.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٦/٢، والمقاصد الشافية: ٣٩٥/٣.

(٣) ينظر: مسند الإمام أحمد: ٧٨/٣٧، وصحيح مسلم: ٢٢١٥/٤، برواية مختلفة.

(٤) البيت لابن المولى وهو محمد بن عبد الله بن مسلم المدني شاعر إسلامي، وهو في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٢٣٥، والحماسة المغربية: ٣١٥/١، والمقاصد النَّحوية: ١٠٩٩/٣.

(٥)البيت للفند الزماني في: أمالي القالي: ٢٦٠/١، وحماسة البحتري: ١٣٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٥.٣١٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧١٧/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٢٢.

ووصفوها بالشذوذ والغرابة، وزعموا أَنَّ هذا المذهب انفرد به الفرّاء وحده[١]، وحجة البصريّين في ردّ شواهد الكوفيين والطعن بها واهية لا تستند إلى دليل؛ لأنَّ (سوى) جاءت بمعنى (غير) في كلام أفصح من نطق بالضاد (ﷺ)، فضلًا عن ما ورد من شواهد نثرية فصيحة أخرى بالمعنى نفسه لا تحتمل التأويل، فهي تستعمل ظرفًا وغير ظرف ، وعدم قصرها على الظرفية أولى بكثرة الشواهد التي وردت فيها بمعنى (غير) وتعربُ بحسب موقعها من الإعراب .

ونقل ابن فرحون[٢] عن سيبويه والجمهور أَنَّهم اختاروا أَنْ تكون (سوى) ملازمةً للنصب على الظرفية المكانية، لا تخرج عن ذلك إِلَّا في ضرورة[٣]؛ قال سيبويه: ((هذا سَواءَك، وهذا رجلٌ سَواءَك فهذا بمنزلة مكانَك إذا جعلتَه في معنى بذلك، ولا يكون اسمًا إِلَّا في الشعر))[٤]،وحجتهم أَنَّهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفًا كقول الشاعر[٥]:

وابْـــذُلْ سَـــوَامَ المَـــالِ إنَّ سِـــوَاءَهَا دُهْمًـــا وجُونَـــا

فنصب سواءها على الظرف، و(دُهْمًا) بـ(إنَّ)[٦].

وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي مذهبًا قريبًا من مذهب الكوفيين وابن مالك؛ فهو يرى أَنَّها تكون ظرفًا، وغير ظرف، وليس أصلها أَنْ تكون ظرفًا، بل معنى الظرفية منقول إليها؛ وذلك أَنَّ قولك (جاءني رجل سوى زيد) معناه يقوم مقامه ويسد مسده،

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٩٤، وشرح المفصل: ٨٤/٢.

(٢) ينظر: العدّة: ٢١٨/٢.

(٣) ينظر: الايضاح العضدي: ١٨٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤٧/١.

(٤) الكتاب: ٤٠٧/١.

(٥) لبيد بن ربيعة العامري ديوانه: ١٣٨، برواية مختلفة.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٢٤١/١، وشرح المفصل: ٤٢٩/١، ومعاني النحو: ٢٦٧/٢.

ويكون مكانه وبدله، ومن هنا دخلها معنى الظرفية، كما أَنَّهُ ليس الكثير فيها أَنْ تقع ظرفا، بل الكثير فيها أَنْ تقع غير ظرف، وقد تقع ظرفًا[١].

ورجح هذا الرأي الباحث سلام موجد خلخال ووصفه بالمقبولية الى حدّ كبير؛ لكثرة ما ورد من شواهد تدلّ على تصرفها، أَمّا مجيؤها ظرفًا فلم يرد إِلَّا بشاهدٍ واحدٍ[٢].

والذي يترجح عندي أَنَّ سوى تقع ظرفًا وغير ظرف، وهذا الرأي يخرجنا من دائرة التأويل والتقدير، ووروردها في كلام العرب مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة بكثرة لا يمكن ردّهُ، كما نقله ابن مالك وغيره من الشواهد الفصيحة الصحيحة المتواترة عن العرب.

ز. حكم الاسم الواقع بعد واو المصاحبة:

من المواضع التي أوجب النحاة فيها حذف خبر المبتدأ وقوعه بعد (واو المعية) التي بمعنى المصاحبة، وقد تنبّه اليفرني على هذه المسألة وأشار إليها عند ذكره حديث جامع الصلاة على الجنائز أَنَّ الصحابة (ﷺ): **((كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالْمَدِينَةِ، الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَيَجْعَلُونَ الرِّجَالَ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ، وَالنِّسَاءَ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ))**[٣].

فجوّز في ((الرجال والنساء)) وجهين: الخفض على البدل من الجنائز، والرفع على جعل (الرجال) مبتدأ، و(النساء) عطفًا عليهم، ويُضمَر الخبر؛ كأَنَّهُ قال: الرجال والنساء مجموعون، أو مقرونون؛ فحذف، ودلّت عليه الواو بما فيها من معنى (مَعَ)[٤]، ونقل عن الكوفيين أنَّهم لا يقدرونَ في مثل هذا خبرًا؛ ولكنهم يجعلون الواو تنوب مناب

---

(١) ينظر: معاني النحو: ٢٦٩/٢.

(٢) ينظر: المسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة): ٥٤.

(٣) موطأ مالك: ٣٢٢/٢.

(٤) ينظر: الاقتضاب: ٢٥٨/١.

(مع)، وتغني عن الخبر[١]، وهذا محمولٌا عنده على ما حكاه سيبويه، من قولهم: أنت وشأنك، وكل رجل وضيعتهُ[٢].

وخلاصة ما في المسألة أنَّهُ قد نُسب إلى الكوفيين أَنَّهم لا يُضمِرون الخبر بعد ((واو المعية))؛ لأَنَّهُ مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، أو قامت الواو مقام (مع) ومن النحاة من نُسب هذا المذهب إلى الأخفش وابن خروف[٣]، إذ نقل أبو حيان قولين للأخفش في إعراب الاسم الواقع بعد الواو عن كتابه (الأوسط):

أحدهما: إنَّهُ مبتدأ لا يحتاج إلى تقدير خبر؛ إذ هو كلام تام؛ لأَنَّهُ في معنى: أنت مع رأيك، وكل رجل مع ضيعتهِ، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف.

وثانيهما: إنَّ الخبر محذوف، تقديره (مقرونان) أو ما في معناه، وهذا قول الجمهور، وكان الحذف واجبًا لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية ؛ إذ قامت مقام (مع)، فلو جئت بـ(مع) مكان الواو لكانَّ الكلام تامًا[٤].

في حين ذهب سيبويه وجمهور البصريّين وتبعهم ابن مالك إلى أَنَّ الخبر بعد (واو المعية) محذوف وجوبًا؛ لأَنَّ الواو وما بعدها قائمةٌ مقام (مع) وما ينجرُّ بها، ولظهور المعنى، حذف الخبر، وكان الاسم الواقع بعد الواو مرفوعًا بالعطف على المبتدأ[٥].

---

(١) ينظر: الاقتضاب: ٢٥٩/١، وشرح التسهيل: ٢٨٥/١، وارتشاف الضرب: ١٠٩٠/٣، ولم اقف على رأيهم هذا فيما بين يدي من مصنفاتهم.

(٢) ينظر :الكتاب: ٢٩٩/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٥/١، وارتشاف الضرب: ١٠٩٠/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨٤/٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٩٩/١، وشرح كتاب سيبويه: ٢٨٥/٢، والبديع في علم العربيّة: ٩١/١، واللباب: ١٤٦/١، وشرح المفصل: ١٦/٢، وشرح التسهيل: ٢٧٧/١.

والظاهر أَنَّ ابن مالك يرى أن (الواو) تُنزلُ منزلةَ الخبر المحذوف بقوله: ((فينزلُ اللفظ بهذه الواو ومصحوبها في الاستغناء بهما عن الخبر منزلة (سقيا) وأمثاله في الاستغناء بها عن الأفعال، فكما أَنَّ الحذف هناك لازم كان هنا لازما))[١].

والذي خلصت إليه الباحثة آمال علي عبد عال عبد الرحمن أَنَّ كُلَّ رجل وضيعته وما جاء على منواله كلام تام لا يحتاج إلى تقدير محذوف، وهذا استوحتهُ من قول سيبويه، وهو ما رجحه أكثر النحويين[٢].

وقد انتصرَ الباحث يسرى زعير لمذهب الكوفيين بثلاثة أمور:

أوّلًا: إنَّ الكوفيين ومعهم الأخفش يعترفون بدور العقل في إدراك المعنى، وهذا دور خطير لا يمكن إغفالهُ، ولا يَحسُنْ إهمالهُ.

الثاني: إنَّ مذهب البصريّين ما عدا الأخفش تتوارد عليه العلل التي تضعفهُ إلى حين يتنزه مذهب الكوفيين والأخفش عن هذه العلل.

والثالث: إنَّ مِمَّا يثبت صحة مذهب الكوفيين والأخفش أَنَّنا نرى الأسلوب تابعًا للمعنى المراد؛ فالتفكير أسبق من التعبير، ولكُلّ أسلوب معنى، وإذا أمعنا النظر أدركنا أَنَّ (كل رجل وضيعته) ونظائرها تامة الدلالة على معنى، ولا أدل على ذلك من أَنَّ هناك أساليب لا يُكتفى فيها بالواو وما بعدها، بل لا بُدّ من ذكر شيءٍ حتى يكتمل المعنى[٣].

وبهذا يتبيّن لنا دقة مسلك الكوفيين واستقامة منهجِهم؛ إذ يقفون بكُلّ أسلوب على المراد به، ويكتفون بإدراك العقل لذلك المراد.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٧٧/١.

(٢) ينظر: المسائل الخلافية في شرح التسهيل (أطروحة): ٢١٠.

(٣) ينظر: اسرار النحو: ٤٣٣/٢، والمسائل الخلافية في شرح التسهيل (أطروحة): ٢١٢.٢١١.

س. اضافة الموصوف إلى صفته:

أشار معربو الحديث إلى هذه المسألة في عدّة مواضع من مصنفاتهم أثناء عرضهم لأحاديث عدّة منها قول الإمام عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام): **((وَإِذَا أَهَلاَّ بِالْحَجِّ مِنْ عَامٍ قَابِلٍ، تَفَرَّقَا، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا))**[١].

ففي قوله (عليه السلام): **((مِنْ عَامٍ قَابِلٍ))** جوّز اليفرني في (عامٍ) التنوين وتركه، فمن نونه جعل القابل صفة له، ومعناه كمعنى مقبل؛ لأَنَّهُ يُقال: قبل وأقبل، ودبر وأدبر، ونقل عن الكوفيين أَنَّهم يجوزون في مثل هذا إضافة الموصوف إلى صفته[٢]، قال الفرّاء في قوله تعالى ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَواْۗ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ١٠٩﴾ [يوسف من الآية: ١٠٩] ((جُعلت الدار هاهنا اسمًا، وجُعِلت الآخرةُ من صفتها، وأضيفت فِي غير هَذَا الموضع، ومثله مِمّا يُضاف إلى مثله فِي المعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ٩٥﴾ [الواقعة من الآية: ٩٥] والحق هُوَ اليقين، كما أَنَّ الدار هي الآخرة، وكذلك آتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى. ومنه: يوم الخميس، وليلة الخميس. يُضاف الشيء إلى نفسه إِذَا اختلف لفظه كما اختلف الحق واليقين، والدار والآخرة، واليوم والخميس))[٣]، واحتجوا على ذلك أَنَّهُ قد جاء في كتاب الله وكلام العرب كثيرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ٩﴾ [ق من الآية: ٩]، والحب في المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه، ومن النثر قولهم: ((صَلَاةُ الأولى، ومَسْجِدُ الجامع، وبَقْلَةُ الحمقاء)) والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء، وقد اضيفت إلى مرادفاتها[٤]

---

(١) موطأ مالك: ٥٥٩/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٣٠/١، والإنصاف: ٣٥٦/٢، وارتشاف الضرب: ١٨٠٦/٤، والاقتضاب: ٤٢٩/١، والمسائل النَّحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٦٣٠.

(٣) معاني القرآن: ٣٣٠/١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٣٥٦/٢، شواهد التوضيح: ٢٤٨/١، وعقود الزبرجد: ٢١٣/٣.

ونقل اليفرني عن البصريّين أَنَّ معنى قوله (عليه السلام) من عام وقت قابل، أو من زمان قابل أو نحوه، ثمَّ حذف الموصوف وأقام صفته مقامه(١).

ونقض البصريّون ادلة الكوفيين جميعها، وهذا محمولٌ كله عندهم على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه فتأولوا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾ [الواقعة الآية: ٩٥]، على تقدير: حق الأمر اليقين، وأولوا قوله تعالى﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [يوسف من الآية: ١٠٩] على تقدير: ولدار الساعة الآخرة(٢).

والذي حملهم على تأويل هذا كُلّه أَنَّ الغرض من الإضافة إِنَّما هو التعريف والتخصيص والشيء إِنَّما يعرفه غيره؛ لأَنَّهُ لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أَنْ يعرف بغيره؛ لأَنَّهُ نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة وموجودة غير مفتقدة، ولو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وإِنْ لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أَنْ يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أَنْ لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفِقًا(٣).

والذي نره أنْ لا ضرورة تدعو إلى منع اضافة الشيء إلى نفسه؛ لوجود كثير من الشواهد من القرآن الكريم وكلام النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) وكلام العرب الفصحاء، ولا ضرورة تدعو إلى التأويل والتقدير؛ لأَنَّ هذا تكلف لا نحتاج إليه ولربّما منع البصريّون إضافة الشيء إلى نفسه رغبةً منَّهم في تطبيق المنطق النحوي على هذا التركيب؛ إذ تنص قواعدهم على أَنَّ الموصوف لا بُدّ له أَنْ يكون قبل الصفة(٤).

---

(١) ينظر: الاقتضاب: ٤٢٩/١.

(٢) ينظر: الايضاح العضدي: ٢٧١/١، والإنصاف: ٣٥٧/٢، والعدّة: ١٤/٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢١٦/٢، والايضاح العضدي: ٢٧١/١، والخصائص: ٢٦/٣، والمفصل: ١٢٢/١، المرتجل في شرح الجمل: ٢٤٤/١، والعدّة: ١٥/٢.

(٤) ينظر: الخلاف النحوي في المقتصد (رسالة): ٣٦٣.

وقد ورد مثل هذا التركيب في الأحاديث الشريفة كثيرًا[١]منها قول رَسُولَ اللهِ (ﷺ): **((لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ، وَلَأَخَّرْتُ عِشَاءَ الآخرةِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ))**[٢].

ومنه قول عَائِشَةَ (رضي الله عنها): **((كُنَّ نِسَاءُ المُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) صَلاَةَ الفَجْرِ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلاَةَ، لاَ يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الغَلَسِ))**[٣].

فهذه الادلة وغيرها من الكثرة والقوة بحيث يكون تأويلها، وصرفها عن ظاهرها كما هو مذهب البصريّين فيه تكلف لا يخفى.

ش . صرف (أسماء):

ذكر ابن العجمي مذاهب النحاة في صرف (أسماء)عند إعرابه لقول رَسُولَ اللهِ (ﷺ): **((إِنَّ لِي أسماءً، أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أحمد...))**[٤].

فنصَّ على أَنَّ (أسماء) مصروفٌ بإجماع النحاة، واحتج على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [النجم من الآية: ٢٣]، ونقل عن الفرّاء[٥]: أنَّ زِنَتُه (أَفْعَال)، إنْ لم يُسَمَّ به انصرفَ، وإنْ سُمِّيَ به رجلٌ؛ انصرفَ أيضًا، وإنْ سُمِّيَ به امرأةٌ؛ لا ينصرف؛ للعلميَّةِ والتأنيثِ[٦]، وهو جَمْعُ (اسْمٍ) من السُمُوِّ[٧]، وعند الفرّاء والكوفيين أنَّ أصلُه (أَسْماوٌ)، فقُلبت الواو الأخيرة همزةً بعد

(١) ينظر: شواهد التوضيح : ٢٤٦،والعدة : ١/ ١٦٦، وعقود الزبرجد :٣/٢٠ .
(٢) مسند الإمام أحمد: ٢/٢٧٢.
(٣) صحيح البخاري: ١/١٢٠.
(٤) المصدر نفسه: ٦/١٥١.
(٥) ينظر: معاني القرآن: ١/٣٢١.
(٦) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٢/٤١٦.
(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/٢٧١، والصحاح : ٦/٢٣٨٣، وسفر السعادة: ١/٦٢، وارتشاف الضرب: ٢/٨٨١.

قَلْبها ألفًا على حد (كِساءٍ)، و(شَقاءٍ)؛ فشَّبَهوها لكثرة التسمية بها بفَعْلاءَ، وشُبِّهَتْ أسماء بِسوْدَاء، وإذا كَانَتْ سوداءُ اسما لامرأة لا نعتًا لها[١].

ونقل ابن العجمي عن سيبويه[٢]، ومن تبعه[٣] أَنَّ (أسماء) لا ينصرفُ، لا معرفةً معرفةً ولا نكرةً؛ لأنَّ وَزْنِ (أسماء) (فَعْلَاء)، والهمزةُ فيه مُبدَلةٌ من (واو) استثقالًا، والأصلُ: (وَسْمَاء)، وألفه للتأنيث، فقلبوا الواوَ المفتوحة (همزةً)[٤]؛ فجُعِل من باب (حمراء)، و(صحراء)[٥]، وأصحاب هذا الرأي أجمعوا على أَنَّ (أسماء) لا ينصرف، سميت به مذكرًا أم مؤنثًا عرفتهُ أم نكرتهُ[٦].

والذي نخلص إليه أَنَّ (أسماء) إذا كانت جمعًا لـ(اسم) فهي مصروفة؛ لعدم وجود علّة فيها كما وردت في القرآن الكريم والحديث الشريف، وأَمَّا إذا سمي به مؤنثًا فلا تنصرف للعلمية والتأنيث، وما عدا ذلك فهي مصروفة لعدم وجود العلّة.

ص. أصل اشتقاق (الآن) ودلالة (ال) الداخلة عليها:

تطرق السيوطي إلى أصل الاشتقاق في (الآن)، وحقيقة (ال) الداخلة عليها عند إعرابه؛ لما ورد عن سَلَمَةَ بْنَ نُفَيْلٍ (رضي الله عنه) أَنَّهُ أَتَى النبيّ (ﷺ) فَقَالَ: **((إِنِّي أَسَمْتُ الْخَيْلَ، وَأَلْقَيْتُ السِّلَاحَ، وَوَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، قُلْتُ: لَا قِتَالَ، فَقَالَ لَهُ النبيّ (ﷺ): ((الْآنَ جَاءَ الْقِتَالُ))**[٧].

---

(١) التكملة والذيل والصلة: ٤٤٠/٦،

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٥٦/٢، ٢٥٧.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٨٦/٢، وسرّ صناعة الإعراب: ٩٢/١، واللباب: ٢٩٣/٢، وشرح شافية شافية ابن الحاجب: ٧١/٤.

(٤) ينظر: والمبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ٢١٢ـ٢١٣، والبديع في علم العربيّة: ٢٧٨/٢، والممتع الكبير في التصريف: ٢٢٣.

(٥) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٤١٦/٢.

(٦) ينظر: سفر السعادة: ٦٢/١.

(٧) مسند الإمام أحمد: ١٦٥/٢٨.

فذكر أنَّ (الآن) ظرف للدلالة على الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، وهو الزمان الذي هو آخر ما مضى وأوّل ما أتى من الأزمنة، والفرق بينها وبين الزمان أَنَّ الزمان: له مقدار يقبل التجزئة، و(الآن) لا مقدار له، فالآن ما كان من الأزمنة متوسطًا بين الماضي والمستقبل(١).

ونقل عن الفرّاء(٢) في أصل (الآن) قولين الاول: إنَّ أصلها (آن الشيء يئين) إذا أتى وقته كقولك: آن لك أَنْ تفعل؛ فأدخلوا عليه الألف واللام، ولَمْ تخلع منه، وتُرِكَ عَلَى مذهب الصفة؛ لأَنَّهُ صفة فِي المعنى واللفظ، وشُبهه بـ(الذي) و(الذين) فتركوهما عَلَى مذهب الأداة، والألف واللام لهما غير مفارقتين، وأبقوه على ما كان عليه من الفتح كقولهم: (عن قيل وقال)؛ فأدخل الخافض عليهما وبقاؤهما على الفتح الذي كانا عليه، ونقل عنه أَنَّ (الآن) كانت مبنية قبل دخول الالف والام عليها، ثمَّ أدخلتهما فلم يغيراها(٣).

وهذا الذي ذكره الفرّاء ردّهُ أكثر النحاة؛ لأنَّ الألف واللام إِنَّما يدخلان على الفعل وهما بمعنى الذي في ضرورة الشعر، لا في اختيار الكلام؛ فلا يكون فيه حجة، وَأَمَّا ما شبهوه به من نهيه (ﷺ)عن **(قَالَ: وَقِيلَ)**(٤) فليس بمشبه به؛ لأَنَّهُ حكاية، والحكايات تدخل عليها العوامل فَتُحْكَى، ولا تدخل عليها الألف واللام؛ لأَنَّ العوامل لا تغير معاني ما تخل عليه كتغيير الألف واللام(٥)، والثاني: إنَّ أصله (أوان) ثمَّ حذفوا الواو فبقي (آن) كما قالوا (رياح وراح) للخمر؛ فجعل الرياح والاوان عَلَى جهة (فَعَل) مرة ، ومرّةً عَلَى جهة (فعال) كما قالوا: زمن وزمان، وهو مردود أيضًا ذلك مِمَّا لا يدلّ لو سُلِمَ له

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٠١/١، وعقود الزبرجد: ٣٧٥/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٤٦٧/١.

(٣) ينظر: عقود الزبرجد: ٣٧٥/١.

(٤) مسند الإمام أحمد : ٤٩٩/٣٥.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٠١/١، والإنصاف: ٤٢٦/٢، وشرح المفصل: ١٣٢/٣، وشرح التسهيل: ٢٢٠/٢، وائتلاف النصرة: ٦٥.

على بنائه' نقله السيوطي ورده، وحجته أَنَّ (الآن) اسمٌ بدليل دخول حرف الجرّ عليه، ودخول الألف واللام عليه[١]، وقيل: إِنَّ أصله (أون) قلبت الواو ألفًا ثمَّ حذفت لالتقاء الساكنين، واستبعدهُ السيوطي؛ لأنَّ الواو التي في كنف الألف لا تقلب كما في الجواد والسواد[٢].

وما ذكره الفرّاء من أنَّ أصل (الآن) من (أوانِ) هو مذهب الخليل[٣]،حكى سيبويه عن الخليل أَنَّهُ قال: ((آن يئين، فهو فعل يفعل من الأوان، وهو الحين))[٤].

ض. أصل كلمة (وَيْل):

أورد معربو الحديث مذهب الفرّاء[٥] في اصل هذه اللفظة عند إعرابهم لعدّة أحاديث منها قوله (ﷺ): **((وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ))**[٦].

فنقلوا عنه أَنَّ أصل (وَيْلٌ) (وَيْ)، فجيء بـ(لام الجر) بعدها مفتوحة مع الضمير نحو: ويلك وويله ثمَّ خُلطت اللام بـ(وَيْ) حتى صارت (لام الكلمة)[٧]، كما خُلطت اللام اللام

بـ(يا)، في قول الشاعر[٨]:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالا

---

(١) ينظر: عقود الزبرجد: ٣٧٥/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٦/١.

(٣) ينظر: العين: ٤٠٤/٨.

(٤) الكتاب: ٣٤٥/٤، وينظر: آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ٢٤١.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٣٢٦/١.

(٦) مسند الإمام أحمد: ٢٤/٣٩.

(٧) ينظر: الاقتضاب: ٤٢٤/١، وشواهد التوضيح: ٢١٤، والعدّة: ٦٥/١، وعقود الزبرجد: ٢٩٨/١.

(٨) البيت لزهير بن مسعود الضبي في: النوادر في اللّغة لأبي زيد الأنصاري: ١٨٥، والمقاصد النحوية: ٤٨٩/١.

فصار معربًا بإتمامه ثلاثيًا[١]، أما إذا وقع بعدها مضمر فاللام مفتوحة نحو: (ويلَك)، و(ويلَه) والأصل فيها: وَيْ لك، و(وَيْ له)، وإن كان بعدها ظاهر جاز فتح اللام وكسرها[٢]، ومما أنشد الفرّاء[٣] على هذا قول المخبل السعدي[٤]:

يـــا زِبْرِقـــانُ أخَـــا بَنِـــي خَلَـــفٍ مـــا أنـــتَ وَيْـــلِ أبِيـــكَ والفَخْـــرُ

بكسر اللّام وفتحها، فالّذين كسروا اللّام تركوها على أصلها، والّذين فتحوا اللّام جعلوها مخلوطة بـ(وَيْ) كما قالت العرب: ((يا آل تيم))[٥]، ثمَّ أُفرِدت هذه اللّام فخلطت فخلطت بـ(الياء)كأَنَّها منها، ثمَّ كثُر استعمالُها، فأدخلوا عليها لامًا أخرى، فقالوا: (وَيْلٌ لك)[٦]، ووافق الرضي الفرّاء فيما ذهب إليه[٧].

وردّ السيرافي مذهب الفرّاء بقوله: ((لو كان القول على ما قال الفرّاء لما قيل: ويل لزيد فتضمّ اللام وتنوّن وتدخل لاما أخرى))[٨].

وذكر أبو حيان أن لفظة (ويل) مصدر لا فعل له من لفظه[٩]، وهذا الذي ذكره أبو أبو حيان هو مذهب البصريّين جميعًا[١٠]، وانتصبت على المصدرية وهي ملازمة

---

(١) ينظر: ، شرح الرضي على الكافية: ٣١٠/١، وعقود الزبرجد: ٢٩٨/١.

(٢) ينظر: الزاهر: ١٣٧/١-١٣٨، وشرح كتاب سيبويه: ٢١٠/٢، وشرح المفصل: ٢٩٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣١٠/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٣٢٦/١.

(٤) عشرة شعراء مقلون : ٦٠.

(٥) قطعة من بيت شعر لحسان بن ثابت ديوانه: ٨٥.

(٦) شرح كتاب سيبويه: ٢١٠/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣١٠/١.

(٨) شرح كتاب سيبويه: ٢١١/٢.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤/٧، ١٦٦/٧، ٥٩/٩، وعقود الزبرجد: ٢٩٨/١.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٣١٨/١، المقتضب: ٢٢٠/٣- ٢٢١، والجمل للزجاجي: ٣٠٥، وشرح كتاب سيبويه: ٢١٠/٢، والجمل للزجاجي: ٣٠٥، والتبصرة والتذكرة: ٢٦١/١-٢٦٢، وشرح المفصل: ٢٩٨/١.

للإضافة، ولا يكون النصب إلَّا في حال الإضافة، نحو: وويله؛ لِأَنَّها مصَادر، فَإِنْ أفردت لم تضف، وإذا فصلتها عن الإضافة جاز رفعها ونصبها(١).

فـ (وَيْلٌ) كلمةٌ تُقال عند الشَّتْم والتوبيخ، وقد استعملتها العرب؛ حتّى صارت تعجّبا(٢).

والذي يبدو لي أَنَّ (وَيْلٌ) كلمة ليست مركبة، وإنَّما هي لفظة تدلّ على الوعيد والتهديد، وأجاز الابتداء بها مع كونها نكرة؛ لأنَّها لفظة أفادت الدعاء، والذي ذهب إليه الفرّاء من أَنَّ أصل (ويلك) (وَيْ) التي للتعجب زيدت عليها (لك) الذي هو جار ومجرور مستبعد؛ لعدم وجود دليل أو قرينة تثبت صحة ما ذهب إليه، والظاهر أَنَّ العرب قد استعملتها لفظة يسيرة لا مركبة وفيها إشعارٌ بالتعجب، وأَمَّا (وَيْ) فهو اسم فعل استعملته العرب للتعجب، ولا علاقة له بكلمة (وَيْل) والله اعلم.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٣٨٦/٣، وشرح المفصل: ٢٩٩/١، وارتشاف الضرب: ٢١٥٦/٤، والمسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٥٠٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٢١١/٢.

المبحث الثالث

التراكيب الفعلية

توطئة:

التراكيب الفعلية هي أحد شطريّ الجملة العربيّة، وهي تدلُ على التجددِ والحدوثِ[١]، وهي على ثلاثة أضْرِب لخصها سيبويه بقولهِ: ((أمّا الفعل فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيَتْ لما مضى، ولما يكونُ ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لم ينقطعْ))[٢]، والدلالة الزمنية التي اعتمدها النحاة في تقسيمهم الأفعال كانت على أساس الزمن الصرفي للصيغة[٣].

وللتراكيب الفعلية مساحة واسعة في الاستعمالات اللغوية عند العرب[٤]، وهذا التوسع في استعمالِها وجدناه واضحًا في كتب إعراب الحديث الشريف، الذينَ أشاروا إلى مذاهب الكوفيينَ وآرائهم في التراكيب الفعلية وعلى النحو الآتي:

أ. الفعل المضارع صلةٌ لـ(ال):

الأصل في (ال الموصولة) أَنْ تكون صلتها صفة صريحة قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [يوسف من الآية: ٢٠]، وشذ وصلها بالظرف أو الجار والمجرور ومنعوا أَنْ يكون الفعل المضارع صلة لها إلَّا في الضرورة[٥].

---

(١) ينظر: الكليات: ٣٤١.

(٢) الكتاب: ١٢/١.

(٣) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٢٨، وأقسام الكلام العربيّ: ٢٣٦.

(٤) ينظر: العربيّة بين أمسها وحاضرها: ١٠٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٩٠/١، والمقتضب: ١٣/١، والأصول: ٣٣٢/٢، والمسائل البصريّات: ٨٦٤/٢.

وأجاز الكوفيون دخولها على الفعل المضارع وتبعهم ابن مالك، وحجتهم أنَّ الألف واللام تُقَومُ مقام (الذي)؛ لكثرة الاستعمال طلبًا للتخفيف(١)، و نبّه اليفرني على ما دار بين النحاة من خلاف في جعل المضارع صلة لـ(ال)عند إعرابه لقول مَالِكٌ(ﷺ): **((أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الرَّجُلِ يُدْرِكُ بَعْضَ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجِنَازَةِ، وَيَفُوتُهُ بَعْضُهُ فَقَالَ: يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْ ذَلِك))**(٢).

فذكر أَنَّ البصريّين والكوفيّين قد تنازعوا في هذه المسألة فجعل الكوفيون: (يدرك) صلة للرجل؛ كأَنَّهُ قال: الذي يدرك، فيجيزون أَنْ يوصل كُلّ ما فيه ألف ولام بالفعل، كما يوصل (الذي)، في حين منع البصريّون أَنْ تكون الصلة إِلَّا في الألف واللام الداخلين على أسماء الفاعلين والمفعولين، كالضارب والمضروب، ويتأول على هذا: (عن الرجل يدرك) أَنَّ الرجل ههنا لا يراد به رجل معين، فجرى مجرى النكرة، فصار (يدرك) في موضع الصفة(٣).

وحاصل ما ذكره اليفرني أنَّ للنحاة في المسألة قولين:

الأوّل: إنَّ (ال) توصل بالمضارع اختيارًا لا اضطرارًا وعليه ابن مالك ونسبه بعضهم إلى الكوفيين وجعلوا منه قول الشاعر(٤):

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار(٥)، ولم يقصره ابن مالك على الشعر من دون النثر، وإِنَّما جوزوا ذلك بالفعل المضارع لمشابهتهِ اسم الفاعل ،ووقوعهِ موقعهِ(٦).

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٤٢٤/٢.

(٢) موطأ مالك: ٣١٩/٢.

(٣) ينظر: الاقتضاب: ٢٥٧/١-٢٥٨.

(٤) البيت للفرزدق في: المقاصد النحوية: ١٧٧/١، وشرح شواهد المغني: ٤٦/١، وليس في ديوانه.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٢/١، وشرح الكافية الشافية: ١٢٤/١، ولم أقف على رأي الكوفيين هذا في مصنفاتهم.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٣٣٢/١، والموصولات في اللّغة العربيّة (رسالة): ٦٣.

والثاني: منع دخول (ال) الموصولة على الفعل المضارع إطلاقًا وعدّوا ذلك من الضرورات القبيحة، وهذا الرأي نسبه السيوطي إلى جُمْهُور النحاة، فهم وإنْ أجازوه في الشعر اضطرارًا ووصفوا هذه الضرورة بالقبح، إلَّا أنَّهم منعوا هذا التركيب في النثر حتى عدّوه خطاءً ينبغي أَنْ يقاس عليه، ولم يرد مثل هذا التركيب في النثر لا في القرآن الكريم ولا في السُنّة المطهرة، ولا في كلام العرب(١).

والذي يبدو لي أَنَّ الأصل أَنْ لا تدخل (ال) إلَّا على أسماء الفاعلِين أو المفعولين وهو الصحيح الفصيح المشهور، وَأَمَّا دخولها على الجمل الاسمية والفعلية؛ فهو من الضرورات التي تحفظ ولا يقاس عليها وابن مالك، وإنْ جعل هذه المسألة اختيارية إلَّا إنَّهُ نبّه في ألفيته على قلتها بقوله: ((وصِفة صريحةٌ صلةُ أل... وكونُها بمعرَب الأفعال قل))(٢).

ب. (نِعْمَ) بين الاسمية والفعلية:

أشار اليفرني إلى مذاهب الكوفيين في أصل (نِعْمَ) عندما ذكر قول عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (رضي الله عنه) حينما جمع الناس على قارئ واحد: ((نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ))(٣).

فذكر أَنَّها وردت مسندة إلى تاء التأنيث، وبهذا اُستُدِلَّ على فعليتها، وَعَدَّ هذا الوجه هو الصواب؛ لأَنَّ فيه ردًّا على الكوفيين القائلين بأسميتها(٤)، و صرّحَ الفرّاء بهذا المذهب بقوله: ((والعرب تُوحد نعم وبئس، وإنْ كانتا بعد الأسماء فيقولون: أَمَّا قومك فنعموا قومًا، ونعم قومًا، وكذلك بئس، وإنَّما جازَ توحيدها؛ لأَنَّهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنَّما أدخلوهما؛ لتدلا عَلَى المدح والذم، ألا ترى أَنَّ لفظهما لفظ فَعَل، وليس معناهما كذلك، وَأَنَّهُ لا يُقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك))(٥)، وقال في موضع آخر:

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ٣٣٢/١، والدرر اللوامع: ١٥٩/١، والمقاصد الشافية: ٢٨٤/١، والموصولات في اللّغة العربيّة (رسالة): ٦٣.
(٢) شرح ابن الناظم: ٦٢/١.
(٣) موطأ مالك: ١١٤/١.
(٤) ينظر: الاقتضاب: ١٤٣/١.
(٥) معاني القرآن: ٢٦٨/١.

((ويجوز أَنْ تِّذكر الرجلين فتقول بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قوما ونعموا قوما. وكذلك الجمع من المؤنث، وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء؛ لأَنَّ بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل: قاما وقعدا))[١]، ووافقه في ذلك الطبري[٢].

واستدل الكوفيون على مذهبهم هذا بأدلة كثيرة منها: أوّلًا: دخول حرف الخفض عليها[٣] ثانيًا: دخول حرف النداء عليها [٤]، ثالثًا: أنَّها لو كانت فعلًا لدلَّت على حدثٍ وزمانٍ، رابعًا: أَنَّها لو كانَت فِعلًا لتصرّفت تَصرُّف الأفعال فكانت منها مستقبل وأمر ومصدر واسم فاعل، خامسًا: أَنَّ اللامَ تدخلُ عليها إذا وقعَت خبرًا [٥]، وردّ البصريّون حججهم هذه، وتأولوا شواهدهم واستدلالاتهم بأدلةٍ يطول ذكرها[٦].

والحقيقة أَنَّ هذا ليس مذهب الكوفيين عامةً فقد نقل اليفرني[٧] عن ثعلب موافقته للبصريّين بقوله: ((إنْ فعلت كذا فبها ونعمت، بالتاء))[٨]، وفي اختيارِهِ للتاء في نعمت دليل على اقرارهِ بفعليتها وردٌ لمذهب أصحابه من الكوفيين[٩]، ونقل أبو البركات عن الكسائي أَنَّ مذهبه يوافق مذهب البصريّين[١٠].

---

(١) معاني القرآن: ٢٦٨/١.
(٢) ينظر: جامع البيان: ٢٥٦/١٥.
(٣) ينظر: الإنصاف: ١٨١/١، وائتلاف النصرة: ١١٥.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٥٠٨/٤، وهمع الهوامع: ٢٣/٣.
(٥) ينظر: التبيين: ٢٧٦/١.
(٦) ينظر: علل النحو: ٢٩٢/١، والإنصاف: ١/، ٨٣، والتبيين: ٢٧٩/١، والمقاصد الشافية: ٥١٠/٤، وموقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين الكوفيين والبصريّين في كتابه المقاصد الشافية (رسالة): ٦٣.
(٧) ينظر: الاقتضاب: ١٤٣/١.
(٨) كتاب الفصيح: ٣٢١.
(٩) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ٥١٧.
(١٠) ينظر: الإنصاف: ٨٦/١.

وبعدما عرض اليفرني مذهب الفريقين مال إلى ترجيح رأي البصريّين يتضح ذلك عند نقلهِ لأدلتهم؛ فذكر أَنَّها تكون عندهم: (نعمت) بالتاء الممدودة؛ لأَنَّ (نعم) عندهم فعل، فلا يتصل به إِلَّا تاء التأنيث من دون هاء[١]، وحجتهم اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإِنَّهُ قد جاء عن العرب: أَنَّهم قالوا (نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا)[٢]، واتصالهما بتاء التأنيث الساكنة نحو قولهم: (نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ)[٣] دليلٌ على فعليتها، والدليل الآخر على فعليتها أيْضًا أَنَّهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية[٤].

أَمَّا ابن أبي الربيع فقد انفرد برأي خالف فيه النحاة جميعهم؛ إذ ذهب إلى أَنَّها حرف من حروف المعاني[٥]، وهذا الرأي شاذٌ لا يُلتفت إليه؛ لافتقاره إلى الدليل.

ولست اتفق مع ما ذهب إليه الباحث علي محمد أحمد الشهري من أنَّ نعم حرف يدلّ على المدح والذم قول يخدم المعنى كثيرا، فهي عنصر أضيف إلى الجملة الاسمية؛ ليفيد المبالغة في المدح والذم، ولا صله لها بالاسمية أو الفعلية[٦]؛ لأَنَّ كلامه هذا يقتضي أَنْ تكون الأساليب كلها بالحروفِ لا بالأسماء أو الأفعال والنحو يعتمد على القياس والسماع، ولا يخضع لاجتهاداتٍ لا تعمدُ على أصلٍ من أصول النحو.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٧٩/٢، والمقتضب: ١٤٠/٢، والأصول في النحو: ١١١/١، واللامات: ٣٥/١، وشرح كتاب سيبويه: ٧/٣، واللمع في العربيّة: ١٤٠/١، والبديع في علم العربيّة: ٤٨٧/١، والاقتضاب: ١٤٣/١.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٨٦/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٨٧/١، والتبيين: ٢٧٥/١، واللمحة في شرح الملحة: ٤١١/١، وهمع الهوامع: ٢٣/٣.

(٤) ينظر: اللباب: ١٨٠/١.

(٥) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٥٨٠/١.

(٦) ينظر: الخلاف النحوي في المقتصد (رسالة): ١١٢/١.

ت. إعراب التاء والكاف من أرأيتك:

نقل السيوطي قول النبيّ (ﷺ) قَالَ: **((أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ على رَأْس مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ))**(١).

فذكر في إعراب الـ(تاء) والـ(كاف) من (أرأيتك) عدة مذاهب للنحاة في طليعتها مذهب الكسائي الذي ذهب إلى أنَّ التاءَ في موضع رفعٍ فاعلٌ، والكافَ مبنية في موضع نصب مفعولُ به أول، والتقدير أرأيت نفسك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً﴾[الأنعام من الآية: ٤٧](٢).

ثمَّ عَرَجَ على ذكر مذهب الفرّاء الذي خالف شيخه الكسائي فهو يرى أنَّ الكافَ هي الفاعلُ، وأنَّ التاءَ حرفُ خطابٍ لا ضمير(٣).

وهذا المذهب مردود عند أغلب النحاة(٤)، بل لم يلقَ رواجًا حتى عند بعض الكوفيين أنفسهم(٥)، وهذا يتضح من قول ثعلب، وهو ينقل آراء البصريّين في إعراب الضميرين: ((قال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها، إنَّما هي للخطاب، هذا قول أهل العربيّة أجمعين))(٦)، وفي هذا القول تعريضٌ بمذهبي الكسائي والفرّاء.

وفصل العكبري كثيرًا في المسألة والذي يُستَشَفُ من كلامهِ أَنَّهُ معترض على ما قررهُ شيخا الكوفةِ موافقٌ لما ذهب إليه البصريّون؛ إذ ذكر أَنَّ الْكَاف حَرْفٌ لِلْخِطَابِ،

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٢٢٢/١٠، وصحيح البخاري: ٣٤/١، برواية مختلفة.

(٢) ينظر: معاني القرآن للكسائي: ١٣١، ومجالس ثعلب: ٢١٦/١، والخلاف النحوي الكوفي (أطروحة): ١٣٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٣٣/١، ومجالس ثعلب: ٢١٦/١، وعقود الزبرجد: ٤١/٢، وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ٢٣٣.

(٤) ينظر: مجالس ثعلب: ٢١٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٤٦/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٩٥/١، والخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن (أطروحة): ٨٠.

(٥) ينظر: جامع البيان: ٢٣٩/٩-٢٤٠.

(٦) مجالس ثعلب: ٢١٦/١.

وَلَيْسَتِ اسْمًا، واستدل عَلَى ذَلِكَ بأَنَّهَا لَوْ كَانَتِ اسْمًا لَكَانَتْ إِمَّا مَجْرُورَةً، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ إذ لَا جَارَّ هُنَا، أَوْ مَرْفُوعَةً، وَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْكَافَ لَيْسَتْ مِنْ ضَمَائِرِ الْمَرْفُوعِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا رَافِعَ لَهَا إِذْ لَيْسَتْ فَاعِلًا؛ لِأَنَّ التَّاءَ فَاعِلٌ، وَلَا يَكُونُ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ فَاعِلَانِ(١).

وحكم المبرّدُ على الـ(كاف) بالزيادة وعنده أنَّها زيدت لإظهار مَعْنى المخاطبة؛ لأَنَّها لَو كَانَت اسْما اسْتَحَالَ أَنْ يتعدى (رَأَيْت) إِلَى مفعولين(٢).

والمذهب الأكثر قبولًا عند النحاة هو ما ذهب إليه أكثر البصريّين، وتبعهم بعض نحاة الكوفة وهو أَنَّ التاء هي الفاعل، وما لحقها حرف خطاب يدلّ على اختلاف المخاطب(٣)، وتبعهم الطبري من الكوفيين (٤)، ورجح ابن هشام مذهب سيبويه، ووصفه ووصفه بالمذهب الصحيح(٥).

ولا شكَّ أَنَّ ما ذهب إليه الكسائي والفرّاء مستبعد؛ لأَنَّ التاء لا تأتي إِلَّا اسمًا، والكاف لا تأتي ضمير رفع، والذي يدلّ على ضعف مذهب الفرّاء أَنَّهُ قد يستغنى عن الكاف في التعبير، فيُقال: (أرأيت)، وأَنَّ الكاف لم تقع قط في موضع رفع، والأرجح عند أغلب النحاة أَنْ تكون الكاف في قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (أَرَأَيْتَكُمْ) حرف خطابٍ؛ لأَنَّها مِمَّا يستغنى عنها بخلاف التاءِ التي كانت أولى بالفاعلية(٦).

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٩٥/١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٧٧/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢١٨/٤، ومجالس ثعلب: ٢١٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٤٦/٢، وشرح كتاب سيبويه: ١٤٧/٢، والمسائل الحلبيات: ٧٥/١، وشرح التسهيل: ٢٤٧/١، والتذيل والتكميل: ٩٥/٦، وعقود الزبرجد: ٤١/٢.

(٤) جامع البيان: ٢٣٩/٩-٢٤٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب:١/ ٢٤٠.

(٦) ينظر: المدارس النحوية: ٢١٤، ومعاني النحو: ١٦/٢، وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ٢٣٥.

ث. إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به:

إذا اجتمع المفعول به مع المصدر أو الظرفِ أو الجار والمجرور تعين إقامتهُ ، وامتنعت إقامة غيرهِ تقدم أم تأخر هذا هو مذهب البصريّين[١]، وأَمَّا الكوفيون فأجازوا إقامة غيرهِ مقام الفاعل تقدّم أم تأخر[٢]، و وافقهم ابن مالك وصرح بمذهبهِ هذا، وهو يُزيل الإشكال النحوي من قول خَبَّابٍ (رضي الله عنه): **((فلم يترك إلا نمرة، كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطي رجليه بدأ رأسه))**[٣].

فذكر أَنَّ (غطي) بالبناء للمفعول يقتضي مرفوعًا، ولم يُذكَر بعده غير (رجليه) بالنصب، فكان حقها الرفع[٤].

ثمَّ راح ابن مالك يوجه النصبَ من دون الرفع فذكر أنَّ الوجه في نصبه أَنْ يكون (غُطي) مسندًا إلى ضمير النمرة على تأويل (كفن) وتضمين (غُطى) معنى (كسى)، أو إلى ضمير الميت، وتُقدر (على) جارة لـ (رجليه)، أو إلى ما دلّ عليه (غُطي) من المصدر، فإنَّ نيابةَ المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به جائزة عند ابن مالك و الأخفش والكوفيين[٥] بشرط أَنْ يلفظ به مخصصًا، أو يُنوى وتدلّ على تخصيصهِ قرينة[٦]، وقرينة التخصيص هنا موجودة، وهي وصف الراوي النمرة بعدم الشمّول والافتقار إلى جذبها من علو وسفل، فحصل بذلك للتغطية تخصيص[٧]،

---

(١) ينظر: الخصائص: ٣٨٩/١، وشرح المفصل: ٧٥/٧.

(٢)ا ينظر: الكناش: ١٣٩/١، وشرح التسهيل: ١٢٨/٢.

(٣) صحيح البخاري: ١٠٣/٥، برواية مختلفة.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٢٦، وعقود الزبرجد: ٣٤٩/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦/٣.

(٦) ينظر: الكناش: ١٣٩/١، وشرح التسهيل: ١٢٨/٢، وائتلاف النصرة: ٧٧، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: ٢٣٤، وموقف الشاطبي من مسائل خلاف اللغوي بين البصريّين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية: (رسالة): ٢٥٥.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٢٦، وعقود الزبرجد: ٣٤٩/١.

واستدل الكوفيون على مذهبهم هذا بقراءة أبي جعفر[١] بقوله تعالى: ﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٤﴾ [الجاثية من الآية: ١٤]، بإسناد ﴿لِيَجۡزِيَ﴾ إلى الجار والمجرور، فنصب (قومًا) وهو مفعول به، واشترط الأخفش في جواز إقامة المصدر، أو الظرف مع وجود المفعول به، أَنْ يتقدّما عليه ، فإِنْ تأخرا لم يجز، فتقول: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، وضُرِبَ يومُ الجمعةِ زيدًا، أَمَّا إذا تأخرت عنه فلن يقوم مقامه[٢]، وحجتهم السماع والقياس[٣].

في حين منع البصريّون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل إذا كان موجودا؛ لأَنَّ المفعول به شريكُ الفاعل فيحل محله عند عدم وجوده[٤]، وحجتهم أَنَّ الْفِعْل يصل إِلَيْهِ بِنَفسِهِ كَمَا يصل إِلَى الْفَاعِل بِخِلَاف الظّرْف، و الْمَفْعُول بِهِ شريكُ الْفَاعِل؛ لأَنَّه يوجِد الْفِعْل وَالْمَفْعُول بِهِ يحفظهُ، والْمَفْعُول فِي الْمَعْنى جُعل فَاعِلا فِي اللَّفْظ[٥].

والذي يبدو لي أَنَّهُ لا مانع يمنع من إقامة غير المفعول به مقام الفاعل، متقدمًا أكان أم متأخرًا؛ لوجود الشواهد الفصيحة التي ناب فيها الجارّ والمجرور أو المصدر مناب الفاعل مع وجود المفعول به، وَأَمَّا إذا حملناها على التأويل؛ فهذا يدخلنا في باب التكلف الذي لا قبل لنا به، فضلًا عن ذلك فإِنَّ المفعول به إنْ لم يكن موجودًا في الكلام فجوّز البصريّون إقامة الظرفِ أو المصدر أو الجارّ والمجرور مقام الفاعل فلمَ يمنعو إقامة هذه الأشياء مع وجوده؛ إذن فالأخذ بمذهب الكوفيين خطوة في مسار

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ٥٩٤، ومعاني القراءات: ٣٧٦/٢، والمبسوط في القراءات: ٤٠٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٣٣٩/٣، ولم أقف على رأيه هذا في معانيه.

(٣) ينظر: التبيين: ١٨٧، وموقف الشاطبي من مسائل خلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتابه كتابه المقاصد الشافية (رسالة): ٢٥٧.

(٤) ينظر: الخصائص: ٣٨٩/١، والتبيين: ١٨٩، وشرح المفصل: ٧٥/٧، وشرح الكافية الشافية: ٦٠٩/٢، وشرح ابن الناظم: ١٧٠/١، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: ٢٣٤.

(٥) ينظر: اللباب: ١٥٩/١، والتبيين: ١٨٢/١.

التيسير النحوي في هذا الباب، وفيه توسع للقاعدة النحوية بدلًا من تشذيذ الشواهد الفصيحة أو اللجوء إلى تأويلها.

ج. عامل النصب في (فاه):

من الجمل التي اختلف النحاة في توجيهها على أوجه ما نقلوه من كلام العرب: ((كلمته فاه إلى فيَّ))، ونظير هذه الجملة ما رواه ابن مسعود (ﷺ) **((أَقْرَأَنِيهَا النبيّ (ﷺ)، فَاهُ إِلَى فِيَّ))**[١].

فنقل السيوطي عن الكوفيين أنَّهم ينصبون (فاه) على أَنَّها مفعول به لاسم الفاعل المحذوف تقديرهِ (جاعِلًا) أو (ملاصقًا)؛ أي إِنَّ أصله كلمته جاعلًا فاه إلى فيّ[٢].

وهذا المذهب نسبه إلى الكوفيين كلٌ من ابن يعيش[٣]، وابن مالك[٤]، والرضي[٥]، والرضي[٥]، والسيوطي[٦]، وانفرد أبو حيان بنسبة هذا الرأي إلى الفرّاء وحدّه من دون الكوفيين[٧].

وهذا الرأي سواءٌ أنسبَ إلى الكوفيين عامةً أم إلى الفرّاء وحده، فهو مردود؛ إذ لو كان نصب (فاه) بـ(جاعلًا) مضمرٍ، ما عده النحاة من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه غيرُه، ولَجاز أَنْ تقول: (كلّمتُه وَجْهَه إلى وَجْهي)، و(عَينَه إلى عيني)، وأشباه ذلك، وفي امتناعهِ دليلٌ على عدم صحتهِ[٨].

---

(١) صحيح البخاري: ٢٨/٥.

(٢) ينظر: عقود الزبرجد: ٩٢/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٦١/٢.

(٤) ينظر: آمالي ابن الشجري: ٢٣٦/١، وشرح المفصل: ١٥/٢، وشرح التسهيل: ٣٢٤/٢، وعقود الزبرجد: ٩٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١/٢.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٢٩٦/٢، ولم أقف على رأيهم هذا في ما بين يدي من مصادرهم.

(٧) ارتشاف الضرب: ١٥٦٠/٣، و آراء الفرّاء النحوية في خزانة الأدب عرض ودراسة وتقويم(رسالة): ٢٦٥، ولم أجد إشارة إلى إعراب هذا التركيب في معانيه.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٦١/٢.

ونسب السيوطي وغيرهِ من النحاة إلى الأخفش أَنَّ أصلَ الكلام: (كلمته مِنْ فيه إلى فِيَّ)؛ فحذف حرف الجر وتنصب (فاه) على نزع الخافض كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة من الآية: ٢٣٥] ، والأصل على عقدة النكاح،؛ فاسقط حرف الجر توسعًا في الكلام[١].

والذي يراه السيوطي تبعًا لأبي حيان أنَّ كلمته فاه إلى فيّ، منصوب على الحال؛ أي أنَّ (فاه) حال؛ لأَنَّهُ واقع موقعَ (مشافهًا)[٢]، وزعما أَنَّ هذا مذهب سيبويه[٣].

وقريب من هذا المذهب ذهب السيرافي فزعم أَنَّهُ اسم وُضِعَ موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومعناه: كلّمته مشافهة، فُوضِع (فاه إلى فيّ) موضع (مشافهة)، ومشافهة موضع مشافهًا[٤].

وعقب السيوطي على قول السيرافي هذا فذكر أَنَّ الِاسْم الَّذِي تنقلهُ الْعَرَب إِلَى الْمصدر لا بُدّ أَنْ يكون نكرَة، ولا بُدّ أَنْ يكون لَهُ مصدرً من لَفظه كالدهن وَالعطَاء وفاه إِلَى فِي لَيْسَ كَذَلِك[٥].

والذي أجمع عليه النحاة أَنَّ (فاه) حال أُولِت بمشتق وهو أصح الأقوال لأمور منها:

أوّلًا: إنَّهُ ليس فيه إلَّا استعمال جامد وضع موضع المشتق على وجه لا يلزم منه لبس أو عدم النظير، فنظيره موجود بإجماع في هذا الباب، نحو: بعته يدًا بيدٍ، فـ(يدًا) نصبت على الحال، لا على المفعول به.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٤/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٥٩/٣، والتذييل والتكميل: ٢١/٩، وعقود الزبرجد: ٩٢/٢، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: ٢٥٦، ولم أقف على رأيه هذا في معانيه.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٥٩/٣، وعقود الزبرجد: ٩٣/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٩١/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٨٢/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٢٩٥/٢، والمسائل الخلافية في شرح التسهيل (أطروحة): ٥٣٧.

ثانيًا: إنَّ في التقدير ضعفًا زائدًا، ذلك أَنَّهُ يلزم منه تقدير(من) في موضع إلى، ودخول إلى في موضع من؛ لأَنَّ مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا فم غيرهِ المخاطب، فلو كان معنى من مقصودًا لقيل: كلمته من فيّ إلى فيه على إظهارها ، وكلمتهُ فيَّ إلى فيه على تقدير إلى(١).

والذي يترجح عندي هو مذهب سيبويه ومن تبعه؛ لأَنَّ فيه بُعدًا عن تقدير عاملٍ آخر في نصب (فاه)؛ فجعل العاملَ هو (كلمته) المذكور، وهذا هو القريب الظاهر، أما المذاهب الآخرى ففيها تكلف لاحتياجها إلى تقدير عامل أو أكثر وعدم التقدير أولى من التقدير والتأويل، فضلًا عن ذلك فإنَّ مذهب سيبويه ليس فيه إلَّا وضع جامد موضع مشتق وله نظائر في هذا الباب مجمع على صحتها وجوازها، أَمَّا غيرهُ من المذاهب الأخرى فلا نظير لها، ولا حجة لأصحابها فيما ذهبوا إليه.

ح. عامل النصب في مرحبًا:

عرض اليفرني وتبعه السيوطي مذاهب النحاة في إعراب (مرحبًا)، وتقدير عامل النصب فيها، ذكر ذلك اليفرني عندما أورد قول رَسُولِ اللهِ (ﷺ) لأُمَّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ (رضي الله عنها): **((مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ))**(٢).

فذكرا أَنَّ (مرحبًا) كلمة تقال عند المبرة للقادم، ولمن يُسَرُّ برؤيته، والاجتماع به، وهو منصوب بفعل لا يظهر، تقديره: صادفت رحبًا، وقيل: بل انتصب على المصدر؛ أي: رحب الله بك مرحبًا، فُوضِع المرحب موضع الترحيب، والعامل محذوف وجوبا(٣)، وهذا الأخير هو مذهب الفرّاء وقد صرح به في معانيه(٤)، والطبري في تفسيره(٥).

---

(١) ينظر: الكامل في اللّغة والأدب: ٢٢٦/١، وشرح التسهيل: ٣٢٥/٢، وآراء الفرّاء النحوية في خزانة الأدب عرض ودراسة وتقويم (رسالة): ٢٦٦.

(٢) موطأ مالك: ٢١١/٢.

(٣) ينظر: الاقتضاب: ١٧٤/١، وعقود الزبرجد: ١٣٧/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٤١١/٢.

(٥) ينظر: جامع البيان: ٢٣٠/٢١.

والذي يتلخص من قولي اليفرني والسيوطي أَنَّ مرحبًا انتصبت من وجهين الأوّل: أَنَّها مفعول لفعل محذوف؛ أي صادفت رحبًا، والعامل فيها واجب الحذف، أو هي انتصبت على المصدرية والعامل محذوف يقدر بلفظ الفعل نفسه.

وذهب البصريّون وفي طليعتهم سيبويه إلى أنَّ (مرحبًا) انتصبت على المفعول به فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال(١)، ورجح القاضي عياض هذا المذهب وحجته أَنَّهُ لفظ استعملته العرب كثيرًا وتريد به البرّ وحسن اللقاء، ومعناه صادفت رُحبًا وسعةً وبِرًّا، وهو منصوب بفعل لا يظهر(٢).

والظاهر أَنَّ اليفرني والسيوطي اكتفيا بالإشارة إلى الخلاف بين البصريّين والكوفيين من غير ترجيح مذهب على آخر، وإنْ كان هذا الرأي صحيحًا أو ذاك فإنَّ العامل فيها محذوف وجوبًا والتقدير في الأَوّل: صادَفْتَ، أو أتيتَ، أو أدركتَ، أو أصبْتَ .... رُحْبًا لا ضيقًا، والتقدير في الثاني رُحِبَ بك مرحبا(٣)، وهذا الحذف واجب مع ألفاظ الترحيب واستقبال الضيف.

والذي يبدو لي أَنَّ في هذا الحذف معنى دلالي وهو سرعة الترحيب بالضيف أو الشخص القادم بحيث لا يدع مجالًا لذكر العامل ، وقد حُذفَ هذا العامل في القرآن الكريم وكلام العرب ومنه قوله تعالى: ﴿لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْۚ إِنَّهُمْ صَالُواْ ٱلنَّارِ ۝٥٩ قَالُواْ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْۖ﴾ [ص من الآية: ٥٩ – ٦٠]، وإنْ انتصبت مرحبًا وأمثالها على المصدرية أو المفعولية؛ فلا أظنُ أَنَّ فيه فرقًا في الدلالة أو المعنى، والله أعلم.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٩٥/١، والمقتضب: ٣٨٠/٤، والأصول في النحو: ٣٩٤/١، : التبيان في إعراب القرآن: ١١٠٥/٢، وشرح المفصل: ٣٩٦/١، وارتشاف الضرب: ١٣٦٠/٣، والمساعد: ٥٨٠/٢، وشرح الأشموني: ٩٠/٣.

(٢) ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: ٢٣١/١، والبرهان في علوم القرآن: ٣٠٧/١، وعقود الزبرجد: ١٣٧/١.

(٣) ينظر: الاقتضاب: ١٧٤/١، وعقود الزبرجد: ١٣٧/١.

الفصل الثالث
آراء الكوفيّين في الحروف والأدوات

توطئة:

الحرف ظهر مع نشأة المصطلح النَّحويّ(١)، أَمَّا مصطلح الأداة فهو مِن صُنْعِ الخليل بن أحمد الفراهيدي(٢)، واستعمل نحاة البصرة والكوفة مصطلحي (الحرف والأداة)؛ للدلالة على حروف المعاني، إلَّا أنَّ البصريّينَ توسَعوا في استعمال مصطلح (الحرف)؛ للدلالة على حروف المعاني وتوسّع الكوفيّون في استعمال مصطلح (الأداة) ونُسِبَ إليهم(٣)، حتّى أَنَّهم وضعوه مكان الحرف في تقسيم الكلام قال ابن الأنباري: ((في باب تسمية علامات المؤنَّث أذكرُ ما يكون منها في الأسماء، والأفعال، والأدوات))(٤)، وهذه التوسعة في الِاسْتِعْمَال جاءت من ترسيخ شيخهم الكسائي له عن طريق استعمالِهِ، إذ قال في (باء) البسملة: ((الباءُ لا موضع لها من الإعراب لأنَّها أداة))(٥).

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أَنَّ التسمية الكوفية (للأداة)؛ للدلالة على حروف المعاني أقرب إلى ما تتطلبَّه التسمية من الدِّقة في الدلالة واختصار في المعنى(٦).

---

(١) ينظر: موسوعة المصطلح النحوي: ١٩٢/١.

(٢) ينظر: العين: ٢١٠/٣- ٢٨٥-٣١٠.

(٣) ينظر: موسوعة المصطلح النحوي: ٢٩٢/١- ٣٤٦.

(٤) المذكر والمؤنث: ١٦٦.

(٥) معاني القرآن: ٦٥.

(٦) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣١١، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٧٤/٥.

المبحث الأول:
الأحرف والأدوات بين البساطة والتركيب

توطئة:

من القضايا النحوية التي دار حولها الخلاف بين النحاة قضية البساطة، والتركيب في بعض الحروف والأدوات، فمال الكوفيون إلى القولِ بالتركيب في الأدوات التي اختُلِفوا فيها مع البصريّين[١] سعيًا منهم إلى تفتيق أحكام جديدة، وهو الأصل الذي انتهجه الخليل[٢]، أَمَّا البصريّون فألزموا أنفسهم بمبدأ (بساطة الأداة) لا تركيبها[٣]، غير أَنَّهم لم يلتزموا بما ألزموا أنفسهم به؛ فتعددت آراؤهم في الأدوات بين البساطة والتركيب، وكذلك فعل من جاء بعدهم، وتّبع نهجهم[٤]، ومنهم من يرى أَنَّ النحاة العرب تأثروا بالساميات في قضية تركيب الأدوات، والحقيقة أنّها مسألة نحوية عربية محضة، عالجها النحاة العرب، وتوصلوا في معالجتهم تلك إلى مجموعة من الآراء؛ فهم أحق بنسبتها إليهم؛ لأَنَّهم متقدمون زمنًا، وإِنَّ علماء العربيّة في دراستهم لقضية الأصل والفرع في بنية الأدوات توصلوا إلى مجموعة من القواعد العامة، وكانوا في هذا العمل أو ذاك ملتزمين بمنهج يسنّ القواعد، ويؤصل الأصول، بغض النظر عن صحتها أو خطئها، بعيدًا عن مسلك علماء الساميات القائم على افتراضات لا يسندها دليل، واحتمالات لا يعضدها برهان[٥].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦٦/١.

(٢) ينظر: العين: ٢٨٦/٥، والخلاف النحوي في الأدوات (أطروحة): ٣١١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٢٨/٤، وشرح كتاب سيبويه: ١٠٤/٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥٢٩/٣، وتأويل مشكل القرآن: ٢٩٥/١، والأصول في النحو: ١٤٦/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٥١٤/٢، والخصائص: ٣٧/٣، وتفسير البسيط: ١٥٠/٥، والتبيان في إعراب القرآن: ١٠٥٤/٢، وشرح المفصل: ٢٩/٣.

(٥) ينظر: مدرسة الكوفة: ٢١٤، والخلاف النحوي في الأدوات (أطروحة): ٣١٢.

وفيما يأتي طائفة من ما ذكرهُ معربو الحديث من آراء الكوفيين تتعلق بأصل الوضع في بعض الأدوات:

أ. (كَمْ):

أشار ابن فرحون إلى مذهب الفراء في أصل (كَمْ)، وذكر أَنَّها اسم بسيط عنده جاء كلامهُ هذا عند إعرابه لقول أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ لزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ (رضي الله عنهما): **((كَمْ كَانَ بَيْنَ الأَذَانِ وَالسَّحُورِ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً))**[١].

فنصَّ على أَنَّ (كَمْ) كنايَةٌ عن عَدَد، وقد وهم حينما نسب القول إلى الفرّاء أَنَّها حرف بسيط، ونسب التركيب إلى غيره من النحويين[٢]، والحقيقة أَنَّ هذا الذي ذهب إليه غير دقيق؛ لأَنَّ الفرّاء نص على أَنَّها مُرَكَّبةٌ مِن (كَاف) التشبيه و(مَا) الاستفهَاميّة، وحُذِفَت أَلِفُها لدُخُول حَرْفِ الجرّ عليها، وسُكِنت؛ لكَثْرة الِاسْتِعْمَال بدليل قوله: ((ونرى أَنَّ قول العرب: كم مالكَ، أَنَّها (ما) وصلت من أوّلها بكاف، ثمَّ إن الكلام كَثِر بـ(كم) حَتَّى حذفت الألف من آخرها فسكنت (ميمها) كما قالوا: لِمَ قلت ذاك؟ ومعناهُ: لِمَ قلت ذاك، ولما قلت ذاك؟))[٣]، والظاهر أَنَّ الفرّاء يحملها على (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجرّ عليها ويقسها عليها، وهذا الذي ذهب إليه الفرّاء هو مذهب شيخه الكسائي أيضًا نسبه إليه أبو إسحاق الزجاج [٤] والسيرافي[٥]، وحجتهم أَنَّ أصلها (ما) زيدت عليها الكاف؛ لأَنَّ العرب قد تصل الحرف في أوّله وآخره، فكذلك ههنا: زادوا الكاف على (ما) فصارتا جميعًا كلمة واحدة[٦].

---

(١) صحيح البخاري: ٢٩/٣.

(٢) ينظر: العدّة: ٣١٢/٢-٣١٣ .

(٣) معاني القرآن: ٤٦٦/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٢٨/١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٣/٥، ولم أقف على رأيه هذا في معانيه.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٢٤٣/١، والتبيين: ٤٢٣/١، وارتشاف الضرب: ٧٧٦/٢.

في حين ذهب البصريّون إلى أَنَّ (كم) بسيطة موضوعة للعدد[١]، هذا ما نص عليه سيبويه[٢]، وحجتهم أَنَّ الأصل هو الإفراد، والتركيب فرع، ومَنْ تمسك بالأصل خرج عن عُهْدَة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل[٣]، وإلى هذا المذهب ذهب أبو البركات الأنباري ورجحه ؛ لأَنَّ الأصل عدمُ التركيبِ، ولاسِيَّمَا في كلمةٍ لا يصحُّ أَنْ تُجعلَ كلمتين، و(كم) هاهنا كذلك، فإنَّ كم حرفان، ولا يمكن أَنْ يكون كلُّ واحدٍ منهما، ولا أحدهما كلمةٌ تامةٌ[٤].

والحقيقة أَنَّ القول بتركيبها يرجع أصله إلى الخليل إذ صرح بذلك في قولهِ: ((هي من تأليف كاف التشبيه ضمت إلى (ما)، ثمَّ قصرت (ما) فأسكنت الميم))[٥].

والظاهر أنَّ الكسائي والفرّاء قد استندوا فيما ذهبا إليه إلى مذهب الخليل ، وأفادا منه، ومما يقوي رأيُهم تأييدُ الدرس اللغوي الحديث لهم؛ إذ انتهى في تركيب (كم) إلى مثل ما انتهى إليه أصحاب هذا الرأي، فذكر برجشتراسر أَنَّ (كم) أصلها ka-ma[٦]، وإلى هذا المذهب ذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاريّ[٧]، والدكتور محمد حسين آل ياسين[٨].

والذي يراهُ الباحث علي محمد علي عبد الله صالح أَنَّهُ لا يمكن الجزم يقينًا بصحة تركيب (كم) من (الكاف) و(ما) الاستفهامية، وما احتج به الفرّاء لتدعيم ما ذهب إليه

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٠٤/٥، وشرح الرضي على الكافية: ٩٥/٢، ومغني اللبيب: ٢٤٦/١، والعدّة: ٣١٢/٢، وائتلاف النصرة: ٤١، .

(٢) ينظر : الكتاب: ٢٢٨/٤.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢٤٥/١، وائتلاف النصرة: ٤١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢٤٥/١، والتبيين: ٤٢٣-٤٢٤.

(٥) العين: ٢٨٦/٥.

(٦) ينظر: التطور النَّحويّ للغة العربية: ٦٦، ١٧٩، وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ٢٤٢.

(٧) ينظر: أبو زكريا الفرّاء: ٤٧٨.

(٨) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب: ٤٧٤.

إِنَّما هو اجتهاد منه في تحليل الظواهر اللغوية وتفسيرها، وما احتج به من مجيء الكاف زائدة فيما أوردهُ من قول بعض العرب: كَمُذْ أخذتَ فِي حديثِك، وزيادة الكاف في تلك الأمثلة واضحة جلية، حتّى أَنَّهُ إذا حذفت لا يتغير المعنى، ولا يمكن أَنْ يقاس بزيادتها هنا زيادتها في كم؛ لأَنَّ حذف الكاف في (كَمْ) يغير المعنى، وهذا يؤكد عدم زيادتها، فمعنى كم في الاستفهام يختلف عن معنى (ما)، والفرّاء لم يورد ولو شاهدًا واحدًا عن العرب جاءت فيه (كما) بمعنى العدد؛ ليؤكد أَنَّ كم هي في الأصل من كاف ركبت مع ما، ومع كثرة الِاسْتِعْمَال صارت (كَمْ)[١].

والشائع في الوسط النحوي أَنَّ (كَمْ) اسم بسيط لا مركب، وهذا ما أميل إليه؛ إذ القول بعدم التركيب والبساطة أولى من القول بالتركيب، فضلًا عن أَنَّهُ لا يوجد دليل على أَنَّ أصل (كم) مؤلف من (كاف) التشبيه، وما الاستفهامية لما يحدث من تناقض في المعنى؛ لأَنَّ كم سؤال عن المعنى و(ما) الاستفهامية سؤال عن الذات غير العاقلة؛ فكيف يجتمع حرف التشبيه مع (ما) الاستفهامية ليدلا عن العدد.

ب. (لَكِنّ):

هو حرفٌ ينصب الِاسْم وَيرْفَع الْخَبَر وَفِي مَعْنَاهُ ثَلَاثَة أَقْوَال: أَحدهَا الِاسْتِدْرَاك وَهُوَ الْمَشْهُور، وَثَّانِيها: أَنَّهَا ترِدُ تَارَة للاستدراك وَتارَة للتوكيد، وَثَّالِثها: أَنَّهَا للتوكيد دَائِما[٢]، وفي وضعها خلاف أشار إليه ابن فرحون عند إعرابه لقوله (ﷺ) لفَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ (رضي الله عنها): **((... إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَكِنْ دَعِي الصَّلاةَ قَدْرَ الأَيَّامِ الَّتِي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وَصَلِّي))**[٣].

---

(١) ينظر: آراء الفرّاء النحوية في خزانة الأدب (رسالة): ١٧٣-١٧٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٣٨٣.

(٣) صحيح البخاري: ٧٢/١.

فذكر أَنَّ (لكِنْ) مركبة من (لا) النافية وكاف الخطاب و(أن) التوكيدية، فحذفت الهمزة تخفيفًا، وخففت (النون) لمعنى العطف أو الابتداء[١]، وهذا الذي ذكره هو مذهب الكوفيين، إلَّا أنَّهم اختلفوا في تركيبها على ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب الفرّاء وهو أَنَّ أصلها (إن)، فزيدت عَلَى (إن) لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا[٢]، واستحسنه ابن يعيش بقوله: ((وهو قول حسن لندرة البناء، وعدم النظير، ويؤيّده دخولُ اللام في خبره، كما تدخل في خبرِ (إنَّ) على مذهبهم))[٣].

والثاني: نسبه أبو حيان والسيوطي إلى بعض الكوفيين وهِو أَنَّها مركبة من (لَا) وَ(أنَّ) حذفت الْهمزَة تخفيفا، وزيدت الْكَاف[٤].

والثالث: أَنَّها مركبة من (لا) وكأنَّ، والكاف للتشبيه، و(أنَّ) على أصلها؛ ولذلك وقعت بين كلاميين لما فيها من نفي لشيء، وإثبات لغيره، وكسرت الكاف لتدلَّ على الهمزة المحذوفة[٥]، وردّ العُكبري ما ذهب إليه الكوفيون ووصف مذهبهم هذا بالضَعِيف جدًّا وحجته أَنَّ التَّرْكِيب خلاف الأَصْل، ثمَّ هُوَ فِي الْحُرُوف أبعد، وإنَّ فِيهِ أَمريْن آخَرين يزيدانه بُعدًا، وهما زِيَادَة الْكَاف فِي وسط الْكَلِمَة وَحذف الْهمزَة، وَحذف الْهمزَة فِي مثل هَذَا يحْتَاج إِلَى دَلِيل قطعيّ[٦].

وردَّ مذهب الكوفيين الرضي بقوله: ((ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، وهو نوع من علم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، وهو كما قالوا: إِنَّ (كم) مركبة من الكاف و (ما)، والأصل عدم التركيب))[٧].

---

(١) ينظر: العدّة: ١/١٣٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/٤٦٥.

(٣) شرح المفصل: ٤/٥٦١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢٣٨، والجنى الداني: ٦١٨، وهمع الهوامع: ١/٤٨٥.

(٥) ينظر: نتائج الفكر: ٢٠٠.

(٦) ينظر: اللباب: ١/٢٠٦.

(٧) شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٧٢.

ثـمَّ نقل ابـن فرحـون مـذهب البصـريّين[١]، وهـو أَنَّ (لكِنْ) حـرف بسيط لا مركـب، ورجحه، ووصفه بالمذهب الصّحيح[٢].

وأيّدَ الدرس النحوي الحديث فكرة التركيب في (لكِنْ) قال براجستراسر: ((و(لكِنْ) مركبة من (لا) و(كِنْ) المقابلة لـ(ken) العبرية و(ken) الآرامية))[٣].

ويقول الدكتور مهدي المخزومي: ((وهم أعني الكوفيين في مقالتهم أدق من حيث الحسّ اللغوي من البصريّين، بقطع النظر عن إصابة الرأي فيها وعدم إصابته؛ لأَنَّ بناءها غريب، ليس له نظير في أبنية المفردات البسيطة؛ ولكنَّهم أخطئوا وجه الصواب، أَمَّا الفرّاء فلا زالت المشكلة أمامه قائمة؛ لأَنَّهُ حللها نصف تحليل (كذا) وترك النصف الآخر من دون أَنْ يبدي رأيه فيه، ولعلّه كان يعتبره (كذا) جزءًا واحدًا لا تركيب فيه، وَأَمَّا بقية الكوفيين فاستطاعوا أَنْ يلمحوا النَّفي فيها، فجعلوا (لا) أصلًا من أصولها، ثمَّ اختلط الأمر عليهم؛ فافترضوا اعتباطًا وجود كاف زائدة لا للتشبيه، كل هذا يرجع إلى أَنَّهم درسوا اللّغة العربيّة في نطاق اللّغة العربيّة نفسها، جهلًا بوجود الصلة بينها وبين اللغات السامية الأُخرى))[٤].

ويقول الدكتور إبراهيم السامرائي: ((إنَّ النظر في العربيّة يَهدي الباحث إلى القول بتركيب هذه المادة من (لا) و(كِنْ))[٥].

ويبين الدكتور محمد حسين آل ياسين السبب الذي دفع الكوفيين إلى القول بتركيبها أَنَّهم وجدوها تلفظ بما لا تُرسم به، فلامها في اللفظ (لا)[٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٥٦٠/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٢/٤، وارتشاف الضرب: ١٢٣٨/٣.

(٢) ينظر: العدّة: ١٣٩/١.

(٣) التطور النحوي للغة العربية: ١٧٩.

(٤) مدرسة الكوفة: ٢٢٠.

(٥) فقه اللّغة المقارن: ٦٧.

(٦) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب: ٤٠٤.

وذهب الدكتور مصطفى النحاس[١]، وجرجي زيدان إلى ما ذهب إليه سائر المُحدثين الذين نصوا على تركيبها[٢].

والملاحظ أَنَّ معربي الحديث نقلوا لنا مذهب الكوفيين في أصل الوضع في الحروف، ورأينا الكوفيين يذهبون إلى أنَّ بعض الحروف مركبة من جزئيين لا بسيطة، والدرس الحديث يؤيد فكرة التركيب؛ نتيجةً لما أطلعوا عليه من نقوش ظهرت فيها الاستعمالات السامية لهذه الأدوات، والبصريّون يذهبون أغلبهم إلى أنَّ هذه الأدوات بسيطة لا مركبة، وهذا ما أُرجحهُ، وأميل إليه؛ لخلوهِ من التعقيد، والتكلف، والتأويل، أولًا؛ ولأنَّ العربيّ نطق بها على سليقتهِ من غير أَنْ يفكر أهي مركبة أم بسيطة؟ ثانيًا.

ت. (لَنْ):

أشار ابن فرحون إلى مذاهب النحاة في أصل حرف النصب (لَنْ) أهي بسيطة؟ أم مركبة؟ ذكر ذلك عند إعرابه لقول الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ (رضي الله عنه) لرسول الله (ﷺ) يَوْمَ الأَضْحَى بَعْدَ الصَّلاةِ: **((يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدَنَا عِنَاقًا هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ، أَ فَتُجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ))**[٣].

فذكر أنَّ (لَنْ) في قوله (ﷺ): **((وَلَنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ))** من أحرف النّصب؛ لنفي المستقبل؛ أي نفيٌ لـ(سيفعل)، ولا تقتضي تأييد النّفي ولا تأكيده، خلافًا للزّمخشري[٤]، وحكم ببساطتها وفاقًا للبصريّين، وصرح بمخالفتهِ لرأي الفرّاء القائل: بأَنَّ أصلها (لا) فأبدلت ألِفها (نونًا)[٥].

---

(١) ينظر: أساليب النفي في العربيّة: ١٨١.

(٢) ينظر: الفلسفة اللغوية: ٨٣.

(٣) صحيح البخاري: ١٧/٢.

(٤) ينظر: المفصل: ٤٠٧، وشرح المفصل: ٣٧/٥.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٣٨٢/١، وشرح كتاب سيبويه: ٣٤/١، وشرح المفصل: ٢٢٦/٤، وشرح التسهيل: ١٥/٤، وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ٢٨٦، ولم أقف على رأيه هذا في معانيه مع أنَّ كثيرًا من النحاة صرحوا بنسبة هذا الرأي إليه.

وهذا الـــرأي الـــذي نسبـــه ابـن فرحـون[١] إلى الفرّاء شاذ لم يوافقه فيه أحد، وقد تعرض إلى جُملة من النقود والاعتراضات منها:

عدم وجود دليل يؤيد صحة ما ذهب إليه[٢]، والذي ذهب إليه الفرّاء مردود أيضًا من وجهة البنية الصوتية لعدم إمكانية إبدال الثقيل من الخفيف؛ لأَنَّ النون مقطع، ولألف صوت، والصوت أخف من المقطع، فإذا أُبدلت النون من الألف خرج من الخفة إلى الثقل[٣].

ومنع ابن فرحون وتبعهُ ابن العجمي أَنْ تكون (لَنْ) مركبة من (لا) النافية و(أَنْ) المصدرية، وحُذفت (الهمزة)؛ تخفيفًا، و(الألِف) للساكنين، خِلافًا للخليل[٤].

والظاهر أَنَّهما يؤيدانِ ما ذهب إليه سيبويه والكسائي وأكثر النحاة من أَنَّها حرف بسيط لا مركب[٥]، وقد صرّحَ سيبويه بعدم موافقتهِ لمذهب شيخهِ الخليل بقولهِ: ((فأَمَّا الخليل فزعم أَنَّها لا أن؛ ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويلمه يريدون وي لامه، وكما قالوا يومئذٍ، وجُعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا هلّا بمنزلة حرف واحد، فإنَّما هي هل ولا... ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أَمَّا زيدًا فلن أضرب؛ لأَنَّ هذا اسم والفعل صلة؛ فكأَنَّهُ قال: أَمَّا زيدًا فلا الضرب له))[٦]، واستدل البصريّون على بساطتها بعدّة أدلة منها، الأَوّل: إنَّ التركيب خلاف الأصل، والثاني: إنَّها لو كان أصلها (لا أن) لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز نحو: زيدًا لن أضرب، والثالث: إَنَّهُ يلزم منه أَنْ تكون أَنْ وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكون قولك: لن يقوم

---

(١) ينظر: العدّة: ١٢٩/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٤/١، والجنى الداني: ٢٧٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٥٨/٢.

(٣) ينظر: رصف المباني: ٣٥٦، والخلاف النَّحويّ في المقتصد (رسالة): ١٣٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١٢٨/١، والعدّة: ١٢٩/٢، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ١٤٢/١.

(٥) ينظر: العدّة: ١٢٩/٢، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ١٤٢/١.

(٦) الكتاب: ٥/٣.

زيد، كلامًا فإنْ قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد فالجواب أَنَّ هذا القول ضعيف(١).

ونقل أبو حيان عن المبرّد القول بتركيبها(٢)، والحقيقة أَنَّ المبرد صرح في مُقتضبهِ بأَنَّ (لَنْ) حرف بسيط، وَرَدَّ على الخليل بقوله: ((وَلَيْسَ القَوْل عِنْدِي كَمَا قَالَ، وذلك أَنَّك تقول: زيدًا لن أضرب كما تقول: زيدًا سأضرب، ولو كان هذا كما قال الخليل لفسد الكلام؛ لأَنَّ (زيدًا) كان ينتصب بما في صلة (أنْ)، ولكن (لَنْ) حرف بمنزلة (أنْ))(٣).

والذي أميل إليه أَنَّ (لَنْ) حرف بسيط دال على نفي المستقبل، والأصل في الحروف البساطة وهذا ما رجحه المحُدَثون(٤)، وحجتهم أَنَّ رأي الفرّاء لا يخدم الواقع اللغوي، فالعربيّ الفصيح عندما نطق بـ(لَنْ) إنَّما نطق بها بحسب ما تقتضيه سَليقتُه، ولم يفكر أَنَّ أصلها (لا) ثمَّ أبدلت النون والميم من الألف، وأغلب الظن أَنَّ الفرّاء تفرّد بهذا المذهب(٥).

ث. (هَلُمَّ):

أشار معربو الحديث إلى موقف الكوفيين من أصل (هَلُمَّ) عند إعرابهم لعددٍ من الأحاديث منها: قول زَهْدَمِ بْنِ مُضَرِّبٍ الْجَرْمِيّ (رضي الله عنه): **((كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَدَعَا بِمَائِدَةٍ، وَعَلَيْهَا لَحْمُ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ، أَحْمَرُ، شَبِيهٌ بِالْمَوَالِي، فَقَالَ: هَلُمَّ، فَتَلَكَّأَ، فَقَالَ: هَلُمَّ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَأْكُلُ مِنْهُ))**(٦).

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٢٧١، والخلاف النحوي في المقتصد(رسالة): ١٢٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٣/٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ٨/٢، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة): ٣١.

(٤) ينظر: مدرسة الكوفة: ٢١٦، ومصادر الأخفش والفرّاء: ١٧١.

(٥) ينظر: آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي: ٢٨٧.

(٦) مسند الإمام أحمد: ٣٦٢/٣٢، وصحيح البخاري: ٩٤/٧، برواية مختلفة.

فذكر ابن فرحون وتبعه ابن العجمي أَنَّ الفرّاء[١] يذهبُ إلى أَنَّ (هَلُمَّ) مركّبة من (هَلْ) و(أم)، فنُقِلت حركة (الهمزة) إلى لام (هل)، وحذفت الهمزة، فصارت (هَلُمَّ)[٢]، وتبعه الطبري[٣]، وابن الأنباري[٤].

وقد فسر ابن جني مذهب الفرّاء هذا بقوله: ((أصلها (هل) زجر وحث، دخلت على أم؛ كأَنَّها كانت (هل أم)؛ أي أعجل وأقصد))[٥]، ورد ابن يعيش مذهب الفرّاء ووصفهُ بالضعيف من جهة المعنى؛ إذ كانت (هَل) للاستفهام، ولا مَدخَلَ للاستفهام ها هنا[٦]، واستبعد العكبري نقل حركة همزة (أم) وهي الضمة إلى لام (هل) ، وحُذِفت الهمزة، لِأَنَّ لَفْظَهُ أَمْرٌ، وَ(هَلْ) إِنْ كَانَتِ اسْتِفْهَامًا فَلَا مَعْنَى لِدُخُولِهَا عَلَى الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى قَدْ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَتْ (هَلْ) اسْمًا لِلزَّجْرِ، فَتِلْكَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، ثمَّ لَا مَعْنَى لَهَا هَاهُنَا[٧].

وذهب البصريّون[٨] إلى أَنَّ (هَلُمَّ) مركّبة من (هَا) التي للتنبيه، و(الْمُمْ)؛ أي (أقصد)[٩]، وفي هذا يقول سيبويه: ((إِنَّما هي ها التي للتنبيه؛ ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم))[١٠]، فأدغمت (الميم) في (الميم)، وتحركت (اللام)، فاستُغنيَ عن (همزة) الوصل، فبقيت (هالم)، ثمَّ حذفت ألف (ها) التي للتنبيه مراعاتًا

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢٠٣/١.
(٢) ينظر: العدّة: ٤٤٩/٣، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٥١٠/١.
(٣) ينظر: جامع البيان: ٣٠١/٥.
(٤) ينظر: الزاهر: ٢٥٣/٢.
(٥) الخصائص: ٣٧/٣.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣٠/٣.
(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٤٧/١.
(٨) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٦/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٥١٤/٢، والخصائص: ٣٧/٣، وتفسير البسيط: ١٥٠/٥، والتبيان في إعراب القرآن: ١٠٥٤/٢، وشرح المفصل: ٢٩/٣.
(٩) ينظر: العدّة: ٤٤٩/٣، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٥١٠/١
(١٠) الكتاب: ٥٢٩/٣.

لسكون (اللام) في الأصل، وقيل أيضًا إنَّ أصلها (ها) التي للتنبيه ضمّت إليها (لمّ)، ثمَّ حذفت الألف استخفافًا، وبنيّت على الفتح ولم يجز فيها الكسر ولا الضم؛ لأنَّها لا تتصرّف(١)، واتبع ابن مالك البصريين ، ووصف مذهبهم بأَنَّهُ أقرب إلى الصواب(٢).

وذكر ابن فرحون وتبعه ابن العجمي والسيوطي أَنَّ (هَلُمَّ) تكون لازمة بمعنى (أقبل)، ومتعدّية بمعنى (أحضروا)، وتتعدى بـ (إلى) نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب من الآية: ١٨]، وتتعدى بنفسها نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام من الآية: ١٥٠](٣).

والظاهر أَنَّ ابن فرحون وابن العجمي نقلًا الخلاف في أصل (هَلُمَّ) من غير الترجيح بين المذهبين.

أَمَّا السيوطي فقد فَصَّلَ كثيرًا في أحكامها عند إعرابه لقوله (ﷺ): ((**أيها الناس هلمَّ إليَّ أنا رسولُ الله**))(٤).

فنقل مذهب الخليل القائل بأَنَّ أصلها (هاء) التنبيه ركبت معها (لُمَّ)، وهي أمر من قولك: لمَّ الله شعثه(٥).

ثمَّ تطرق إلى مذهب الكوفيين فذكر أَنَّ أصلها عندهم (أمّ) و(هلا)، كلمة استعجال، فغُيِّرت إلى (هل) لتخفيف التركيب، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام، وحذفت

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢١١/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٠٥/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٩١/٣، والمساعد: ٦٤٥/٢.

(٣) ينظر: العدّة: ٤٥٠/٣، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٥١٠/١، وعقود الزبرجد: ٢٧٨/١.

(٤) صحيح مسلم: ٢٢٥٨/٤.

(٥) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٧٩/١.

كما هو القياس في قراءة ورش[١] بحذف الهمزة من قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون من الآية: ١]، إلَّا إنَّهُ ألزم هذا التخفيف لثقل التركيب، وقد رَدَّ مذهبهم هذا بحجة أَنَّ الاستفهام لا معنى له هنا؛ لأَنَّ (هل)) ليست للاستفهام، وإنَّما حُرك آخرها لالتقاء الساكنين[٢].

ثمَّ نقل عن بني تميم أَنَّهم يصرفونها نظرًا إلى أصلها، فيلحقونها الضمائر وهي لغة وصفها بأَنَّها ليست بالفصيحة[٣].

والظاهر أَنَّ السيوطي يميل إلى بساطتها، ويرد مذهب الفريقين في تركيبها بأمور منها:

أحدها: إنَّ دعوى التركيب تحتاج إلى دليل، ولا دليل يدلّ عليه، بخلاف (حَيَّهَل).

وثانيها: إنَّ الكلمة الثانية على المذهبين فعل أمر؛ فدعوى نقل الفعل الذي يظهر فيه ضمير المأمور إلى كونهِ اسمًا للفعل لا يظهر فيه ضمير المأمور على خلاف الأصل.

وثالثها: إنَّ ضمّ حرف التنبيه؛ أي نقل أمر لا يوجب إخراجهُ عن حقيقتهِ قياسًا بدخولهِ على غيره؛ لأَنَّهُ يقتضي التنبيه على تحقق ما أخرجه عن بعده من غير نقل وضم (هل) الدالة على الزجر والحث إلى فعل أمر لا معنى له، فالأولى أَنْ يكون كلمة مفردة[٤].

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ١٤٨، والحجة في القراءات السبع: ١٣٠، والحجة للقراء السبعة: ٣٩٣/١.

(٢) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٧٩/١،لم أقف على ما نسبه السيوطي إليهم في مصنفاتهم بل أنَّهم نصوا على أنَّها مركبة من (هَلْ) و(أم) كما تقدم.

(٣) ينظر: المصدر نفسه : والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٨١/١.

وهذا الذي ذكره السيوطي سبقهُ إليه أبو حيان؛ إذ ذكر أَنَّ عدم تركيبها قولٌ لا بأس به؛ إذِ الأصل البساطة؛ حتّى يقوم دليلٌ واضحٌ على التركيب(١).

ومهما يكن من أمرٍ، فإنَّ الفريقين مجمعان على تركيبها، وأَنْ اختلفوا في التعليل والتفصيل وأكثر النحاة موافقون لما ذهب إليه سيبويه من أَنَّها مركبة من (ها) التنبيه و(لم) الذي هو فعل أمر، والذي نراه أَنَّ هذه التمحلات، والتكلفات في التأويل والتقدير لا دليل عليها، وَأَنْ يصار إلى القول ببساطتها أولى؛ لعدم وجود دليل علي تركيبها، ولا أشكُ في أَنَّ العربيّ نطق بها من غير تجزئة، فضلًا على أَنَّ معناها قبل التركيب يختلف عَمَّا هو عليه في التركيب فهي اسم فعل أمر بمعنى (احضر) لا بمعنى (لم شعثك)، وزيدت عليها (ها) التنبيه، ولا هي (لم) زيدت عليها (هل) الاستفهام والله أعلم.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٣٠٥، والمساعد: ٢/٦٤٥.

المبحث الثاني
دلالات الحروف والادوات

توطئة:

سُمي الحرف حرفًا لوقوعهِ طرفًا في الكلام(١)، ومصطلح الحرف قديم ظهر مع بدايات الدراسات النحوية عند العرب(٢)، وجعله سيبويه القسيم الثالث للكلمة وحده بقوله ((فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل))(٣).

وظل النحاة إلى يومنا هذا يرددون حدّ سيبويه له وهو ما دَلَّ على معنى بغيره لا بنفسه وعلاماتهُ خلوه من علامات الأسماء والأفعال(٤).

وله وظيفة مهمة في اللّغة، فهو وسيلةٌ لربط أجزاء الكلام بعضها ببعض حتى تتضح به تفاصيلُ المعنى، لذلك كانت له قيمةٌ دلالية سياقية نصية تظهرُ عن طريق توظيفهِ في النصوص، وبهِ تتحدد الدلالاتُ السياقيةُ بدقة، ويتبين عن طريقه معناها ومغزاها في الحديث، ولا يكاد يخلو كتاب في النحو، أو التفسير، أو البلاغة من ذكر الحرف، و دلالاتهِ السياقية(٥)، ولكُلّ حرف جملة من المعاني سواءٌ أكان عاملًا أم غير عاملٍ.

وعني معربو الحديث الشريف بذكرِ دلالاتها السياقية، وتبحروا في ذكرِ مذاهب النحاةِ ، والذي يعنينا منها ما أشاروا إليه من آراء الكوفيين في تحديد دلالاتها بحسب فهمهم لسياقاتها الواردة في الِاسْتِعْمَال النبويّ الشريف، ويمكن تقسيم دلالاتها ومعانيها إلى عاملة وغير عاملة على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: دلالات حروف المعاني (الجر والعطف) وأثرها في التفسير (رسالة): ١٤.
(٢) ينظر: أمالي الزجاجي: ٢٣٨، والمسائل الخلافية في عمل حروف المعاني (رسالة): ٧.
(٣) الكتاب: ١٢/١.
(٤) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٣٥٥، والمعجم الوسيط: ١٦٧/١.
(٥) ينظر: المصدران أنفسهما : والصفحة نفسها.

- **الأحرف العاملة:**

ونعني بها تلك التي لها عمل فيما بعدها من الأسماء أو الأفعال وتشتمل على:

١. أحرف الجر:

أ. رب بين الاسمية والحرفية والمضي والاستقبال:

أورد العكبري وابن العجمي مذاهب النحاة في حقيقة (رُبَّ) أهي اسم؟ أم حرف؟ عند إعرابهما لقول النبيّ (ﷺ): **((رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ))**[١].

فذكرا أَنَّ (أَوعى) هُنَا نعت لمبلغ مجرور، وَالَّذِي تتَعَلَّق بِهِ (ربَّ) مَحْذُوف تَقْدِيره: يُوجد أَو يُضَاف، وَنقلًا عن الْكُوفِيُّين أجازتهم أَنْ يكون (أَوعى) ارتفع على الخبرية وَبَنوهُ على مذهبهم فِي أَنَّ (رُبَّ)، اسْم مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ[٢]، وهذا المذهب نُسب إلى الكسائي، والأخفش من البصريين[٣]، وابن الطراوة[٤]، وحجتهم أَنَّها محمولة في المعنى على نظيرتها (كَمْ)؛ لأَنَّ (كَمْ) للعدد والتكثير، و(رُبَّ) للعدد والتقليل، فكما أَنَّ (كم) اسم فكذلك (رُبَّ)[٥]، كما استدلوا على مذهبهم لمخالفتها حروف الجرِّ من أربعة أوجه: الأول: إنَّها تقع في صدر الكلام، وحروف الجرِّ لا تقع في صدر الكلام، الثاني: إنَّها لا تعمل إلَّا في نكرة، وحروف الجرِّ تعمل في المعرفة و النكرة، الثالث: إنَّه يلزم مجرورها الصفة، وحروف الجر لا يلزم مجرورها الصِّفة، الرابع: إنَّها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها وهذا لا يلزم الحرف[٦]، ومن أدلتهم على أسميتها قول الشاعر[٧]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنّ قَتلَكَ لَم يَكُنْ عَارًا عَلَيْك، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٣٠١/٣٤، وصحيح البخاري: ٥٠/٩، برواية مختلفة.

(٢) ينظر: إعراب الحديث النبوي: ٤٥٣، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ١٥١/١.

(٣) ينظر: اللباب: ٣٦/١، وتوجيه اللمع: ٢٣٢٣، شرح المفصل: ٤٨٢/٤، وتسهيل الفوائد: ١٤٧، وشرح التسهيل: ١٧٥/٣، والمساعد: ٢٨٤/٢، وارتشاف الضرب: ١٧٣٧/٤، والجنى الداني: ٤٣٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٣٧/٤، والبحر المحيط: ٤٦٢/٦، وابن الطراوة النحوي: ١٤٢.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٦٨٦/٢.

(٦) ينظر: اسرار العربيّة: ١٩٥/١.

(٧) البيت: لثابت قطنة: ثابت بن جابر العتكي من الأزد يكنى أبا العلاء، في شعر الخوارج: ٢١٣.

فأخبر عنها بـ(عار)، وتأوّلَ البصريّون حججهم وردوا أدلتهم وحملوها على الحرفية لا على الاسمية [١]، وهذا متحصل من قول سيبويه: (واعلم أَنَّ كم في الخبر لا تعمل إِلَّا فيما تعمل فيه رُبّ؛ لأَنَّ المعنى واحدٌ، إِلَّا إنَّ كم اسمٌ ورُبّ غير اسم، بمنزلة مِنْ))[٢]، وبيّنَ ابن السراج العلّة من كون (كم) اسم و(رُبّ) حرف ذلك أَنَّ (كم) يدخل عليها حرف الجر، و(رُبَّ) ليست كذلك فهي حرف؛ لعدم دخول حرف الجرّ عليها[٣]، فضلًا عن أَنَّها لا يحسن فيها علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، والدليل على حرفيتها أَيضًا أَنَّها لا تدلّ على معنيٍ بنفسها، وإِنَّما تدلّ على التقليلِ عن طريق دخولها على الأسماء[٤].

وزاد المرادي دليلين آخرين على حرفيتها الأَوّل: مساواتها الحرف، في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط؛ فإِنَّهما تدلانّ على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها، والآخر: إِنَّها مبنية ولو كانت اسمًا للحقها الإعراب[٥]، وهذا الذي ذهب إليه المرادي غير صحيح؛ لأَنَّ هناك كثيرًا من أسماء الاستفهام والشرط وبعض الظروف ملازمة للبناء، ولا يدخلها الإعراب.

والذي يترجح عندي هو مذهب البصريّين في كون (رُبَّ) حرف؛ لأَنَّ الكوفيين لم يثبت أَنَّهم نصوا على اسميتها، وإِنَّما هو رأي نسب إلى الكسائي منهم فقط، وإِنَّ عدم دخول حرف الجر عليها يؤكد صحة مذهبهم ؛ لأَنَّها لو كانت اسمًا لدخل عليها حرف الجر اتفاقًا، فضلًا عن ذلك فإِنَّ (رُبَّ) ليس لها معنًى إِلَّا بغيرها، وهذا ما يقوي صحة

---

(١) ينظر: المقتضب: ٦٦/٣، وشرح كتاب سيبويه: ٧٢/١، وعلل النحو: ٤٠٤/١، والإنصاف: ٦٨٧/٢، واللباب ٣٦٥/١، وتوجيه اللمع: ٢٣٢، وارتشاف الضرب: ١٩١٦/٤، والجنى الداني: ٤٣٩، ومغني اللبيب: ١٧٩/١، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ١٥٠/١.

(٢) الكتاب: ١٦١/٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٤١٦/١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٦٨٦/٢.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٤٣٨- ٤٣٩.

مذهب البصريّين؛ لأَنَّ الحرفَ يدلّ على معنى بغيرهِ لا بنفسهِ كما أجمع النحاة على ذلك، وفي خلوها من علامات الأسماء دليلٌ قويٌ على حرفيتها والله أعلم.

وخالف ابن مالك وتبعه السيوطي النحويين فذكرا أَنَّ (رُبَّ) لا تدلّ على المضي فحسب كما زعموا بل تردّ، فضلًا عن المضي للحال والاستقبال[١] واستدلا على مذهبهما هذا بقوله (ﷺ): **((يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة))**[٢].

وكذلك اجتمع المضي والاستقبال فيما حكاه الكسائي عن بعض العرب: ((يا ربَّ صائِمِهِ لَنْ يَصُومَه، وقائِمِهِ لَنْ يَقُوْمَه))[٣].

ومن دلالتها على الاستقبال وحده قول أم معاوية[٤]:

يَـــــا رُبَّ قَائِلَـــــةٍ غَـــــدًا يَـــــا وَيْـــــحَ أُمَّ مُعَاوِيَـــــهْ

والظاهر أَنَّ ما أورده الكسائي فيه دلالة على أَنَّ (رُبَّ) قد تدلّ على الحضور والاستقبال أيضًا، ومع تأييد ابن مالك لما ذكره الكسائي غير أَنَّهُ صرح بأَنَّ دلالتها على المضي أكثر[٥].

والخلاصة أَنَّ (رُبَّ) حرف يأتي للدلالة على المضي في الغالب، وأمّا ما ورد من شواهد معدودة فيها (رُبَّ) دالة على الحضور والاستقبال فهي شاذة، ونادرة تحفظ، ولا يقاس عليها ويمكن تأويلها.

---

(١) ينظر شواهد التوضيح: ١٦٥، وعقود الزبرجد: ٢٦٦/٣.

(٢) صحيح البخاري: ٣٤/١، ٤٩/٢، ١٥٧/٧، وسنن الترمذي: ٥٧/٤، ٤٨٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٥/٢.

(٤) البيت لهند زوج أبي سفيان ينظر: السيرة النبوية لابن هشام: ٣٩/٢، وجمل من انساب الأشراف: ١٥٣/١، وشرح شواهد المغني: ٤١٠/١.

(٥) ينظر شواهد التوضيح: ١٦٦، وعقود الزبرجد: ٢٦٧/٣.

ب. في بمعنى (على):

لـ(في) معان متعددة ذكرها النحاة كالسببية، والظرفية، والاستعلاء وغيرها[١]، وقد تأتي بمعنى (على) عند الكوفيّين ذكر ذلك ابن العجمي عند إعرابه لقول النبيّ (ﷺ) لِهِلاَلٍ بْنَ أُمَيَّةَ عندما قَذَفَ امْرَأَتَهُ: **((البَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ))**[٢].

فذكر أنَّ (في) من قولهِ(ﷺ): **(فِي ظَهْرِكَ)** بمعنى (على) وفاقًا لمذهب الكوفيين[٣]، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه من الآية: ٧١]؛ أَيْ عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ؛ لأَنَّ الصلب يكون على الجذوع وليس فيها[٤].

وعلل الفرّاء ما ذهب إليه بقوله: ((يصلح (عَلَى) فِي موضع (فِي)، وإِنَّما صَلحت (فِي)؛ لأَنَّهُ يرفع فِي الخشبة فِي طولها فصلحت (فِي) وصلحت (عَلَى)؛ لأَنَّهُ يرفع فيها فيصير عليها))[٥] وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة من الآية: ١٠٢]، ومعناهُ فِي ملك سُلَيْمَان، وعليه جعل الفرّاء في وعلى يصلحان لهذا الموضع، ووافقه جملة من النحاة[٦].

ورجح هذا المذهب أبو حيان؛ فذكر أَنَّ (فِيهِ) في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾ [الطور من الآية: ٣٨] بمعنى عَلَيْهِ أَوْ مِنْهُ، وذكر أَنَّ (في) من قوله

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٢٥٠.
(٢) صحيح البخاري: ١٧٨/٣، ١٠٠/٦.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢٤/١، ١٨٦/٢، والبحر المحيط: ١٧٩/٥.
(٤) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٢٦٠/٢، ٣٩٠/٢.
(٥) معاني القرآن: ١٨٦/٢ –١٨٧.
(٦) ينظر: مجاز القرآن: ١٩٥/٢، والمقتضب: ٣١٩/٢، وحروف المعاني والصفات: ١٢.

تعالى: ﴿ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف من الآية: ١٨٧] مَعْنَاهُ ثَقُلَتْ عَلَى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ(١).

وردّ ابن يعيش مذهب الكوفيين ومن تبعهم وحمل (في) في الآية المباركة على أصلها؛ لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه(٢).

وَلَمْ يَقُلْ (عَلَى) كَمَا ظَنَّ بَعْضُهُمْ لِأَنَّ (على) للاستعلاء والمصلوب لا يجعل على رؤوس النَّخْلِ ، وَإِنَّمَا يُصْلَبُ فِي وَسَطِهَا فَكَانَتْ (فِي) أَحْسَنَ مِنْ (عَلَى)(٣).

ونقل ابن العجمي مذهب سيبويه(٤)، والجمهورِ(٥) ، وهو أنَّ (في) تدلّ على الظرفية حقيقةً أو مجازًا ومعناها الوعاء وهو أصل معانيها(٦)،ولم يذكر أكثر البصريين معنى لها غيرهُ، ومثال الحقيقة قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ﴾ [البقرة من الآية: ٢٠٣]، ومن المجاز قوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٧٩﴾ [البقرة من الآية: ١٧٩] (٧)، وبيّنَ الزمخشري علّة اختيار التعبير بالحرف (في) بدل من (على) في الآية المباركة؛ ذلك من التجوّز بحرف الظرفية عن حرف الاستعلاء، شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه؛ فلذلك قيل فِي جُذُوعِ النَّخْلِ(٨).

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٥٧٦/٩، ٢٣٨/٥.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٧١/٤.
(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٧٦/٤.
(٤) ينظر: الكتاب: ٢٢٦/٤.
(٥) ينظر: الكشاف: ٧٦/٣، وشرح المفصل: ٤٧٢/٤، والجنى الداني: ٢٥٠.
(٦) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٣٩٠/٢.
(٧) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج: ٣٤٧/١، وحروف الجر دلالاتها وعلاقاتها: ٣٨، وحروف الجر بين المعنى والوظيفة(رسالة): ٢٨.
(٨) ينظر: الكشاف: ٧٦/٣.

ولا شكَّ أَنَّ التعبير القرآني أوسع من أَنَّ نقصر المراد منه على معنى الظرفية أو معنى الاستعلاء، وإنَّما أراد التنزيل المبارك أنَّ يجمع المعنيين بحرف واحد من باب التوسع في المعنى، وكلا المعنيين مراد ، وبجمعها يتبين مدى بشاعة التعذيب الذي ارتكبه فرعون ضد السحرة الذين آمنوا بموسى (عليه السلام)، وقد أجاد ابن العجمي أيّما إجادة حينما لخص لنا أوجه القصد من وراء التركيب المبارك، فذكر أنَّ (في) حقيقةٌ في الظرفيةِ الحقيقية والتقديرية، ومقتضى كلام النحويين والأصوليين: أَنَّ استعمالها في الظرفية التقديرية على سبيل المجازِ[١].

إنَّ (في) تحتمل أَنْ تكون حقيقة في الظرفية أو محمولة على المجاز ، فعلى معنى الحقيقة أنَّهُ حفَرَ جذُوعَ النَّخْلِ حتَّى جوَّفَها، ووضعَهُم فيها؛ فماتوا جُوعًا وعَطَشًا، وعلى المجاز تحتمل وجهين:

أحدهما: إنَّهُ وضعَ حرفًا مكانَ آخرَ، والأصلُ: على جذوعِ النخلِ

وثانيهما: إنَّهُ شبَّه تمكُّنَهُم بمَنْ حَوَاهُ الجِذْعُ، واشتملَ عليه[٢].

ت. من بمعنى (في):

أشار ابن العجمي إلى مذهب الكوفيين في نيابة الحروف بعضها عن بعض، ونبه على مجيء (من) بمعنى (في) عند إعرابه لقول حُذَيْفَةَ بن اليمان (رضي الله عنه): **((كَانَ النبيّ (صلى الله عليه وسلم) إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، يَشُوصُ[٣] فَاهُ بِالسِّوَاكِ))**[٤].

---

(١) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٣٩٠/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩١/٢.

(٣)الشوص: الغسل، وكل شيء غسلته فقد شصته،ومصته ، ينظر : غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم: ٢٦١/١، وينظر : الغريبين في القرآن والحديث: ١٠٤١/٣_١٠٤٢.

(٤) مسند الإمام أحمد: ٤٤٧/٣٨، وصحيح البخاري: ٥٨/١.

فذكر أَنَّ (مِنَ) في قوله (ﷺ): (مِنَ اللَّيْلِ) بمعنى (في) على مذهب الكوفيين[١] وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة من الآية: ٩][٢]، وتبعهم العكبري[٣]، ابن مالك[٤]،والرضي[٥] ، والمرادي[٦]، وابن هشام[٧].

ويرى ناظر الجيش أَنَّ (من) في قوله تعالى: ﴿مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ ليست بمعنى (في)، وإنَّما هي باقية على معناها من ابتداء الغاية، والجار والمجرور في موضع الحال من الصلاة، وهذا هو المراد، ولا يتأتى المراد إذا جعلت بمعنى (في) [٨].

أَمَّا البصريّون فأجمعوا على عدم نيابة حروف الجر بعضها عن بعض كما لا تنوب أحرف النصب والجزم بعضها عن بعض، و تأولوا ما جاء به الكوفيون من شواهد[٩].

ورجح الدكتور فاضل صالح السامرائي من المحدثين مذهب الكوفيين فذكر أَنَّ (من) في قوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة من الآية: ١٠٨]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة من الآية: ٩]، بمعنى (في) وحجته أَنَّ

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٢١/٤.
(٢) ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٢٤٩/١.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٣/٢.
(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢٤/٣.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٤.
(٦) ينظر: الجنى الداني: ٣١٤.
(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٤.
(٨) ينظر: تمهيد القواعد: ٧٩/١.
(٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٢١/٤.

(من) في الظروف كثيرًا ما تقع بمعنى (في) نحو: جئت من قبلِ زيد ومن بعدهِ ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞۖ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ ٥﴾[فصلت من الآية: ٥][١].

ث. (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان:

(مِنْ) حرف جر يرد لمعان أشهرها ابتداء الغاية فهل هي لابتداء الغاية في المكان والزمان معًا ؟ أم للمكان فقط؟ اختلف النحويون في ذلك؛ و أشار العُكبري إلى هذا الخلاف ، فنبه على مذهب الكوفيين في مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان عند إعرابه لقوله (ﷺ) لفَاطِمَةَ (عليها السلام) عندما نَاوَلَتْه كِسْرَةً مِنْ خُبْزِ شَعِيرٍ: **((هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ))**[٢].

فصرح بأنَّ (مِنْ) في قوله (ﷺ): **((مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ))** لابتداء الغاية في الزمان عند الكوفيين[٣]، ورجّح هذا المذهب بناءً على ورود الشواهد الفصيحة فيه وتبناهُ مذهبًا، ووصفه بالمذهب الأقوى[٤].

أمّا ابن مالك الذي وُصِف بأَنَّهُ كان أمة في الاستدلال بالحديث الشريف[٥]، فقد رجح مذهب الكوفيين أيضًا ، ودافع عنه، وردَّ على البصريّين وفي طليعتهم سيبويه[٦]؛ لقصرهم دلالتها على المكانِ متجاهلين ورودها للزمان كثيرًا في الذكرِ الحكيم، وكلام سيد المرسلين (ﷺ) ، وكلام العرب نثرًا وشعرًا، واستدل فضلًا عن القرآن الكريم بالعديدِ من الأحاديث الشريفة التي وردت فيها (مِنْ) في مواضع كثيرة للدلالة على ابتداء الغاية في الزمان لا تحتمل التأويل منها قوله (ﷺ): **((مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ اليَهُودِ، وَالنَّصَارَى، كَرَجُلٍ**

---

(١) ينظر: معاني النحو: ٣/٧٧.

(٢) سبق تخريجه : ١٠ من الرسالة.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٤٦٩.

(٤) ينظر: إعراب الحديث النبوي: ١٢٠.

(٥) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربيّ: ١٠١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢٤-٢٢٥، والأصول في النحو: ٣/١٧٣.

اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ اليَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ، فَأَنْتُمُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ لَكُمُ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ))[١].

إذ تضمن الحديث الشريف استعمال (مِنْ) في ابتداء الغاية للزمان أربع مرات، وذكر أَنَّ هذا مِمَّا خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليدًا لسيبويه[٢].

ومن دلالتها على الزمان قوله (ﷺ): **((أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ على رَأْس مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لاَ يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ))**[٣]، فوردت (مِنْ) في قوله (ﷺ): **((رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا))** لابتداء الغاية في الزمان، ومثله قول عائشة (رضي الله عنها): **((فَجَلَسَ رسول الله (ﷺ) وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قِيلَ فِيَّ مَا قِيلَ))**[٤]، فإِنَّ (مِنْ) في قولها(رضي الله عنها): (مِنْ يَوْمٍ) لابتداء الغاية في الزمان، ومثله قول أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ **(رضي الله عنه)**: ((**فَقَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) خُبْزًا وَمَرَقًا، فِيهِ دُبَّاءٌ**[٥] **وَقَدِيدٌ، فَرَأَيْتُ النبيّ (ﷺ) يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَالَيِ القَصْعَةِ قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذ))**[٦]، فإِنَّ (مِنْ) في فقوله (رضي الله عنه): (مِنْ يَوْمِئِذٍ) وردت فيه لابتداء الغاية في الزمان، وهذه الأحاديث الشريفة،

---

(١) صحيح البخاري ٤/١٧٠.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح: ١٨٩.

(٣) سبق تخريجه:١٥٢ من الرسالة.

(٤) صحيح البخاري: ٣/١٧٣.

(٥) الدُّبّاء: [القَرْع] ، ينظر :العين: ٨/٨٢ مادة (دبًا).

(٦) صحيح البخاري: ٣/٦١.

وغيرها من الشواهد القرآنية، وما ورد من فصيح كلام العرب، والذي ذكره معربو الحديث فيه دلالة لا تحتمل التأويل على كثرة مجيء من لابتداء الغاية في الزمان(١).

وَأَمَّا ابن فرحون فقد تابع ابن مالك فيما ذهب إليه من ترجيح مذهب الكوفيين في دلالة (مِنْ) على الزمان، وقد صرح بذلك وهو يعرب قول الإمام عَلِي ابن أبي طالب (عليه السلام): ((**أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلُحُومِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجِلَّتِهَا وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا، قَالَ: نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا**))(٢).

فـ(مِن) لابتداء الغَايَة، أي: (ابتداء زَمَن الإعْطاء مِن عندنا)؛ فتكُون (مِن) للابتِداء في الزّمَان(٣)، والظاهر أَنَّ ابن فرحون في استدلاله بقول علي ابن أبي طالب (عليه السلام) قد وافق الكوفيين في مذهبهم واستدل له أيضًا بقوله تعالى: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[البقرة من الآية: ١٠٩].

والحقيقة أَنَّ ما صرح به الكوفيون ليس مذهبهم وحدهم فحسب، بل تبعهم على هذا المذهب كثيرٌ من نحاة البصرة منهم الأخفش(٤)، والمبرّد(٥)، والزجّاج (٦)، وابن درستويه (٧)، وابن مالك (٨)، وأبو حيان (٩)، وحجتهم أنَّ ورود (مِنْ) للزمان قد جاء في أفصح الكلام من الذكر المبارك ، و كلام المصطفى، والفصيح من كلام العرب ومنه قوله

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ١٨٩-١٩٠، والعدّة : ٤١٩/٢-٤٢٠، وعقود الزبرجد: ١٧٦/١.
(٢) مسند الإمام أحمد ٤٤٢/٢.
(٣) ينظر: العدّة: ٥٧٧/٢.
(٤) ينظر: ينظر معاني القرآن: ٣٣٧/٢.
(٥) ينظر: المقتضب: ١٣٦/٤-١٣٧.
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٧٨/٢.
(٧) ينظر: شرح المفصل: ٤٥٩/٤، وارتشاف الضرب ١٧١٨/٤، وتوضيح المقاصد :٧٤٩/٢.
(٨) ينظر: شرح تسهيل: ١٣٠/٣.
(٩) ينظر: التذييل والتكميل: ١١٧/١١.

تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة من الآية: ١٠٨]، فـ(مِنْ) في قولهِ ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ فيها دلالة على الزمان، وقول الشاعر[١]:

لِمَـــنِ الـــدِّيَارُ بِقُنَّـــةِ الحِجْـــرِ أَقْـــوَيْنَ مِـــنْ حِجَـــجٍ ومِـــنْ دَهْـــرِ

فـ(مِنْ) دخلت على حِجَجٍ وهي للزمان[٢] إلى غير ذلك من الشواهد الفصيحة التي أوردها القائلون بورود (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان كما ترد للغاية في المكان.

وتأوّل البصريّون هذه الشواهد على حذف مضاف فقالوا في قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ على تقدير من تأسيس أوّل يوم[٣]، والذي دفعهم إلى التأويل في هذه الآية المباركة، وأمثالها أَنَّهم يرونَ أَنَّ (مِنْ) لا تأتي إِلَّا لابتداء الغاية في المكان[٤]، وحجتهم أَنَّ (مِنْ) خصصت في المكان كما خصصت (مُذْ) في الزمان، فذكر سيبويه أَنَّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وَأَمَّا (مُذْ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها[٥].

والذي يبدو لي أَنَّ ورود (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان صحيح لا داعي إلى تأويلهِ لورودهِ فضلًا عن القرآن الكريم، وكلام العرب في كلام أفصح من نطق بالضاد سيدنا محمد (ﷺ)، فقد أورد معربو الحديث الشريف العديد من الأحاديث التي فيها دلالة صريحة على أنَّ (مِنْ) اسِتُعمِلَت فيها لابتداء الغاية في الزمان.

---

(١) زهير بن أبي سلمى، ديوانه: ٥٤، برواية مختلفة.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١١٦/٣، واللمحة في شرح اللمحة: ٦٤/١، وشرح التسهيل: ١٣٢/٣، وأوضح المسالك: ١٩/٣ .

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩٢/١، وشواهد التوضيح :٢٢/١، وشرح ابن الناظم: ٢٦٠، والكُنَّاش: ٧٤/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١٧٣/٣.

(٥) ينظر: الكتاب٢٢٤/٤-٢٢٥.

٢. أدوات الجزم:

أ. الجزم بـ(إذا) حملًا على (إنْ):

إذا ظرفٌ لما يُستَقبل من الزمان، متضمنًا معنى الشرط[١]، تختص بِالدُّخُولِ على الْجُمْلَة الفعلية[٢]، ويجاب عنها بما تجاب عن أدوات الشرط، نحو: إذا جاء زيد فقم إليه، واكثر ما يأتي الماضي بعدها ويراد به الاستقبال، ومع تضمنها معنى الشرط، إِلَّا إنَّها لم يجزم بها، إِلَّا في الضرورة؛ لمخالفتها لـ (إنْ) الشرطية؛ فإذا لما تيقنَ وجودهُ أو رجح، و(إنْ) للمشكوك فيه[٣]، وقد أشار ابن فرحون إلى مذهب الكوفيين في جواز الجزم بها وردهُ عند إعرابه لقول حُذَيْفَةَ بن اليمان (ﷺ): **((كَانَ النبيّ (ﷺ) إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ))**[٤].

فذكر أَنَّ (إذا) في قوله(ﷺ): **((إذا قام من الليل))** ظرف زمان مستقبل، وغلب مجيئها شرطًا، وهي لما تيقن أو رجح وجوده، ولا يُجزم بها إِلَّا في الشّعر، خلافًا للكوفيين[٥].

وما نَسَبَه ابن فرحون إلى الكوفيين في جواز الجزم بـ(إذا)، ذكره غير واحد من النحاة؛ إذ منعوا الجزم بها إِلَّا في الضرورة، ونقلوا الجزم بها عن الكوفيين[٦]، ولم أقف على حقيقة ما نُسب إلى الكوفيين فيما تيسر لديّ من مظان.

في حين أجمع نحاة البصرة وفي طليعتهم سيبويه على أنَّها ظرفٌ لما يستقبل من الزمان ولا يجوز الجزم بها إلا في الشعر، فَإِن اضْطر الشَّاعِر جَازَ أَن يجازي بهَا لمضارعتها حُرُوف الْجَزَاء لِأَنَّهَا دَاخِلَة على الْفِعْل وَجَوَابه وَلَا بُد للْفِعْل الَّذِي يدْخل عَلَيْهِ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١٢٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٣٦٧.

(٤) سبق تخريجهُ : ١٨٠من الرسالة.

(٥) ينظر العدّة: ١/١٧١.

(٦) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: ١/١٠٩، وارتشاف الضرب: ٤/١٨٦٦.

من جَوَاب[١]، ولم يجازوا بها؛ لأنَّ الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) [٢]، ومن الجزم بها للضرورة قول الشاعر[٣]:

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفَعُ لي نَارًا إذا مَا خَبَتْ نيرانُهُمْ تَقِد

والذي يترجح عندي أنَّ مذهبَ الجزم بـ(إذا) فيهِ نظر ينبغي أنَّ لا يحمل عليه الكلام الفصيح، وأما ما ورد من شواهد نادرة فهي من قبلِ الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، وما نسب إلى الكوفيين أظن أنَّه وهم من النحاة ، إذ لم يثبت عنهم أنهم ذكروا هذا المذهب في مصنفاتهم ، وإنَّما لم يجزم بها فرقًا بينها وبين أنْ؛ لأنَّ (أنْ) حرف مختص وإذا ليست كذلك فهم مجمعون على عدم اختصاصها ، وعلى اسميتها ، والمعروف أنَّ الاسمَ لا يجزم الفعل خلافًا للحرف.

(إنْ) الشرطية بمعنى إذْ:

ذكر النحاة أنَّ لـ (إنْ) الْمَكْسُورَة المخففة أَرْبَعَة معان الجَزَاء، والنافية، وَالتحقيق، والزَائِدَة [٤]، وأضاف الكوفيون معنيين أُخريين لها الأول: بمعنى (قد)، والآخر بمعنى (إذ)[٥].

وأشار السيوطي إلى مجيء (إنْ) الشرطية بمعنى (إذ) على مذهبهم، حينما أعرب قوله: (ﷺ) وهو يخاطب شهداء أُحد (ﷺ): **((سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ))**[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٣٢/٤، والمقتضب: ٥٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٦٠/٣.

(٣) البيت للفرزدق ديوانه: ٢١٦.

(٤) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٥٧، ومغني اللبيب: ٣٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٢٠٧-٢١٣.

(٦) مسند الإمام أحمد: ٣٧٣/١٣.

فذكر أَنَّ (إنْ) الشرطية ها هنا بمعنى (إذْ) على مذهب الكوفيين(١)، والمعنى عندهم: إذْ شاء الله(٢)، وحجتهم عدم جواز الشك في اللحاق بهم، كما احتجوا أيضًا بأَنَّها قد جاءت كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى (إذ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة من الآية: ٢٣]؛ أي: وإذ كنتم(٣)؛ لأَنَّ (إنْ) الشرطية تفيد الشكّ، بخلاف (إذ)، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: (إنْ قامت القيامة كان كذا) لما يقتضيه من معنى الشكّ، ولو قلت (إذ قامت القيامة) أو (إذا قامت القيامة) كان جائزًا؛ لأَنَّ (إذ وإذا) ليس فيهما معنى الشكّ، وإذا ثبت أَنَّ (إنْ) الشرطية فيها معنى الشك؛ فلا يجوز أَنْ تكون ههنا الشرطية؛ إذ لا شك في أَنَّهم كانوا في شكّ؛ فدلَّ على أَنَّها بمعنى (إذ)، ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾﴾ [البقرة من الآية: ٢٧٨]؛ أي: إذ كنتم مؤمنين؛ لأَنَّهُ لا شكَّ في كونهم مؤمنين؛ ولهذا خاطبهم في صدر الآية بالإيمان، وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح من الآية: ٢٧]؛ أي: إذ شاء الله، والشواهد على هذا النحو أكثر من أَنْ تُحْصَى(٤).

ومنع البصريّون ذلك وتأولوا الحديث الشريف وذكروا أَنَّهُ جاء على طريق التأديب للعباد؛ ليتأدبوا بذلك كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾﴾[الكهف من الآية: ٢٣] (٥).

---

(١) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٥٨، والبحر المحيط: ٤٥٧/١٠، والعدّة: ٢٥٥/١.

(٢) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٣٨/١، ولم أقف على مذهبهم هذا في ما بين يدي من مصنفاتهم.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢١٣.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٥١٨/٢-٥١٩-٥٢٠،

(٥) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٣٨/١.

وكذلك نقضوا أدلة الكوفيين الأُخرى وحملوها على أَنَّ (إِنْ) فيه شرطية، وإِنْ كانت تفيد معنى الشك، فالعرب تستعملها وإِنْ لم يكن هناك شكّ، جِيءَ بِهِ للتهييج والإلهاب كَمَا تَقول لابنك إِنْ كنت ابْني فَلَا تفعل كَذَا، وهذا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات(١).

في حين أجمع البصريّون على أَنَّ (إِنْ) حرف شرط جازمة لفعلين، ولا تكون بمعنى (إِذْ) وتبعهم ابن مالك(٢)، وحجتهم أَنَّ (إِذْ) اسمٌ و(إِنْ) حرف وَوُقُوع الْحَرْف بِمَعْنى الِاسْم بعيدٌ فِي السماع وَالْقِيَاس ، وَإِنَّ معنى (إِنْ) مخالفٌ لمعنى (إِذْ)، وأجمعوا على أَنَّ الأصل في (إِنْ) أن تكون شرطًا، والأصل في (إِذْ) أَنْ تكون ظرفًا، والأصل في كلِ حرف أَنْ يكون دالًّا على ما وضع له في الأصل؛ فتمسكهم بالأصل جعلهم يستبعدون مجيء (إِنْ) بمعنى (إِذْ)(٣).

وأيد الشيخ محمد محيي الدِّين عبدالحميد من المحدثين الرأي الكوفي بقوله: ((فكون الفعل بعدها ماضيًا، وعدم ذكر جواب (إِنْ) ورواية فتح الهمزة كُلّها أمور يمتنع معها حمل (إِنْ) على معنى الشرطية))(٤).

والذي يبدو لي في ختام هذه المسألة أَنَّهُ لا مانع من مجيء (إِنْ) الشرطية بمعنى (إِذْ) الظرفية أو التعليلية، ولو أَنَّ النّحاة وجهوا المواضع التي جيء فيها بـ(إِنْ) التي تفيد الشك بقولهم: إذا كان في الجملة شك فإِنْ على بابها وإِلَّا فهي بمعنى (إِذْ) لغَنَونا عن هذه التأويلات، وإذا ما نظرنا إلى كثرة التأويلات والآراء في الآية الواحدة فإِنَّنا نجزمُ حينئذٍ بأَنَّهم لم يقولوا ذلك إِلَّا لمخالفة الرأي القائل بمجيء (إِنْ) بمعنى (إِذْ)، ورُبَّما كان

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٥٢١/٢، ورصف المباني: ١١٠، والجنى الداني: ٢١٣، ومغني اللبيب: ٣٩/١، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة): ٧٨.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢١٨/١، تسهيل الفوائد: ٢٤٠/١، وشرح التسهيل: ٩٢/٤، وارتشاف الضرب: ١٨٨٧/٤، وتمهيد القواعد: ٤٤١٦/٩، وهمع الهوامع:

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٢٠/٢، واللباب: ٥٢/٢.

(٤) الانتصاف من الإنصاف: ٦٣٤/٢.

استضعافهم لهذا الرأي تمحلًا لا داعي له، وأَنَّ تأويل ما كثر وجوده في كلامهم ليس بجيد(١).

ب. الجزم بـ(كيف):

(كيف) أداة استفهام للسؤال عن الحال، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾[البقرة من الآية: ٢٨](٢).

وأشار ابن فرحون في عدّته إلى مذهب الكوفيين في جواز الجزْمُ بها عند إعرابه لقول مَالِك بْنُ الْحويرِثِ (ﷺ): **((أُصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يُصَلِّي))**(٣).

ونقل عن الكوفيين(٤) جواز الجزْمُ بـ(كيف)، معنى وعملًا حملًا على (متى، وما، وأينما)(٥)، وذكر أَنَّ (كيف) في الحديث الشريف تضمنت معنى الشّرْط، والمعنى عنده: **((كيف رأيتُ النبيّ (ﷺ) يُصلّي أُصلّي))**، وقاس عليه قَوْله تعَالَى: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة من الآية: ٦٤] ، وقوله تعالى: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران من الآية: ٦]، والتقدير عنده: ((كيف يشاء أَنْ يُنْفق يُنفِق))، (كيف يشاء أَنْ يُصَوِّر صَوّركم)(٦)؛ وحجتهم أَنَّها شابهت أدوات المجازاة في الاستفهام، أَلا ترى أَنَّ (كيف) سؤال عن الحال كما أَنَّ (أين) سؤال عن المكان، و(متى) سؤال عن الزمان، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة، ونقل عنهم أَنَّ معنى الجزاء يتحقق بها؛ فإِنْ قلت:

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧١٨/٤، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة): ٧٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٣١/٤.

(٣) صحيح البخاري: ١٣٦/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٨٥/١، وشرح التسهيل: ٧١/٤.

(٥) ينظر: العدّة: ٥٤٤/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤١/١-٥٤٢.

(كيفما تكن أكن)، فيكون المعنى على أي حال تكن أنت أكن مثلك فمعنى الشرط فيها بين والجزاء متحقق [١].

ثمَّ راح يفصل مذاهب النحاة في إعرابها ومعناها فنقل عن البصريّين[٢] منعهم المجازات بها قال سيبويه: ((وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها على أي حالٍ تكن أكن))[٣]، والمشهور عند البصريّين أَنه يجازى بهَا معنى لَا عملًا، واشترطوا أَنْ يكون فعلَاها متفقين في اللَّفْظ وَالْمعْنَى نَحْو: (كَيفَ تصنع أصنع)، وَلَا يجوز (كَيفَ تجْلِس أذهب)؛ فهي هنا اسم شرط؛ ولكنها لم تجزم الفعل، كما لم تجزم في الاستفهام[٤]؛ وحجتهم أَنَّ (كيف) قصرت عن نظائرها أيضًا بأَنَّها لا يخبر عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في: (من وما، ومهما)[٥]، فإنَّ الأصل في المجازاة أَنْ يكون بالحرف، ولا تستعمل الأسماء إِلَّا اضطرارًا، ولا ضرورة هنا تلجئ إلى المجازاة بها[٦].

ونقل عن سيبويه[٧] رأيًا آخر وهو أنَّ (كيف) ظرْفٌ مُطلقًا؛ فتكُون في محل نصب على الظّرْفية، والعامِلُ فيها فعلُها[٨].

ونقل عن ابن مَالك منعهُ وقوعها ظرفًا إطلاقًا، وزعمَ أَنَّهُ لا أحد من النحاة يقول بظرفيتها مُطلقًا؛ فهي ليسَت زَمانًا ولا مَكَانًا؛ ولكنّها لَمّا كانت تُفَسر بقَولك: (على أي

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٥٣٠/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٩٧/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٢٥٤/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٧٤/٢، والإنصاف: ٥٢٩/٢، وشرح شذور الذهب: ٦٠٣/٢، والعدّة: ٥٤٤/١.

(٣) الكتاب: ٦٠/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٧٤/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٧١/٤، ومغني اللبيب: ٢٧٠/١، وهمع الهوامع: ٥٥٠/٢.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ١٠٩/٦.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٥٣٠/٢.

(٧) ينظر: الكتاب: ٦٠/٣.

(٨) ينظر: العدّة: ٥٤٣/١.

حَال)؛ لكَونها سُؤالًا عن الأحْوَال العَامّة سُمّيَت ظَرْفًا؛ لأَنَّها في تأويل الجار والمجرور، واسمُ الظرْف يُطلَقُ عليهما مجازًا[١].

قد وهمَ أبو حيان حينما نسب إلى سيبويه القول بجواز المجازات بـ(كيف)؛ فنصّ سيبويه السابق صريح بعدم جواز أَنْ يجازى بها عنده[٢].

والخلاصة أنَّ الكوفيين أجازوا المجازات بها حملًا على أدوات الشرط الأُخرى، وأما البصريّون فمنعوا ذلك مطلقًا قال أبو حيان: ((والجزم بها غير مسموع من العرب، فلا نجيزه قياسا))[٣].

ومن النحويين من أجاز المجازاة بها شريطة ان تتصل بها (ما) فيقال: ((كيفما تجلس اجلس معك))، وعلى أَنْ يكون الفعلان من لفظ واحد[٤]، وصرّحَ السيوطي في عقوده بجواز أَنْ يجازى بها بشرط اقترانها بـ(ما) بقوله: ((وقد تتضمن (كيف) معنى الشّرط؛ فيُجْزَم بها، مع (ما))[٥].

ويرى الدكتور عبدالخالق عُضيمة أَنَّها شرطية غير جازمة قال في قوله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [الروم من الآية: ٤٨]: ((كيف شرطية والجواب محذوف، ومن هنا يتبين أَنَّ (كيف) الشرطية غير الجازمة، وجاءت محذوفة الجواب، وشرطها مضارع على خلاف أدوات الشرط الجازمة؛ فلا يحذف جوابها إِلَّا إذا كان شرطها ماضيًا لفظًا ومعنًى))[٦].

---

(١) ينظر: العدّة: ٥٤٣/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٦٨/٤.

(٣) البحر المحيط: ١٩٣/١.

(٤) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٥٩/١، وشرح التسهيل: ٧١/٤، ومغني اللبيب: ٢٧٠/١، وهمع الهوامع: ٥٥٠/٢.

(٥) عقود الزبرجد: ٣٣٣/١.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن: ٤٢٩/٢.

وجوّز الدكتور عبد العليم فودة استعمال (كيف) شرطًا، على قلة[١].

وذهب الأستاذ عبّاس السامرائي إلى أَنَّ (كيف) تستعمل للحال ولمعنى الشرط، أَمَّا (كيفما) فلا تستعمل إلَّا للشرط، ولكن لم يثبت أَنَّها جازمة))[٢].

أُرجح ما ذهب إليه الباحث سلام موجد خلخال الذي يرى أَنَّ مذهب البصريّين أسلم؛ لأَنَّ الجزم بـ(كيف) لا يناصره سماع؛ بدليل أَنَّ الكوفيّين على سعة روايتهم لم يأتوا بشاهد واحد على الأقل يدعمون به حججهم؛ فمسألة الجزم بها إذن لا تعدو أَنْ تكون مسألة قياسية ليس إلَّا[٣].

ت. الجزم بـ(لن) حملًا على (لم):

المشهور أَنَّ (لن) أداة لنصب الفعل المضارع قال سيبويه: ((والنصب في المضارع من الأفعال: لن يَفعلَ))[٤]، وذكرها المبرّد في بَاب الْحُرُوف الَّتِي تنصب الْأَفعال وقال: ((وَمن هَذِه الْحُرُوف لن وَهِي نفي قَوْلك سيفعل تَقول لن يقومَ زيد وَلنْ يذهبَ عبدالله))[٥]، وَأَمَّا وورد ما ظاهره جزم المضارع بها فهي لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره[٦].

وقد تعرض ابن مالك وهو يعالج المشكلات النحوية الواردة في صحيح البخاري لهذه المسألة واستدل لها بقول عبدالله ابن عمر (رضي الله عنهما): **((لن ترع لن توعْ))**[٧].

فذكر أَنَّ في هذا القول إشكالًا ظاهرًا؛ لأَنَّ (لن) يجب انتصاب الفعل بها، وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم، والوجه فيه أَنْ يكون سكن عين (تراعْ) للوقفِ، ثمَّ

---

(١) ينظر: أساليب الاستفهام في القرآن: ١٤٧.

(٢) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة: ١٧٩.

(٣) ينظر: المسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة): ١٣٦.

(٤) الكتاب: ١٤/١.

(٥) المقتضب: ٦/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٣/٤.

(٧) مسند الإمام أحمد: ٤٠٧/١٠.

شبهه بسكون الجزم؛ فحذف الألف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم، ثمَّ أجرى الوصل مجرى الوقف.

ونسب ابن مالك إلى الكسائي الجزم بها وهو أحد الوجهين الذي اعتمد عليه في تأويل الحديث(١)، ولم أقف على رأيه هذا في معانيه.

وتبعه السيوطيّ؛ فنقل هذه اللّغة واستشهد عليها بقوله (ﷺ) لمسيلمةَ الكذاب: **((لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ القِطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكَهَا، وَلَنْ تَعْدُ أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ، وَلَئِنْ أَدْبَرْتَ ليَعْقِرَنَّكَ اللَّهُ، وَإِنِّي لَأَرَاكَ الَّذِي أُرِيتُ فِيكَ مَا رَأَيْتُ))**(٢).

وذكر أَنَّ القياس النصب بها، والجزم بها لغة ضعيفة حكاها الكسائي وخطأها(٣).

وعلّقَ ابن حجر على هذه اللّغة وخرجها؛ فذكر أَنَّ الأصل فيه (لن ترعَ) بالنّصب؛ وعلى هذا فلا شاهد فيه على هذه الرواية، والوجه والأصل عنده أَنَّهُا جاريةٌ على سنن العرب في كلامها، وأَمَّا رواية حذف الألف فذكر أَنَّها جاءت على لغة من لغات العرب، ووصف هذه اللّغة بأَنَّها ليس فيها شاهد يعضدها(٤).

وَعَدَّ أبو البركات الأنباري أَنَّ ما ذكره اللحياني عن العرب من الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم)، من الشواهد الشذوذ التي لا يُلتفت إليها ولا يقاس عليها(٥)، وأنشد النحويون على هذه اللغة(٦):

لَنْ يَخِبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرّكَ مِنْ دُون بَابِكَ الْحَلَقَةْ

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ١١٧/١.

(٢) صحيح البخاري: ٢٠٣/٤، وصحيح مسلم: ١٧٨٠/٤.

(٣) ينظر: عقود الزبرجد: ٨/٢_٣١/٢.

(٤) ينظر: فتح الباري: ٧/٣.

(٥) الإنصاف: ٥٠٣/٢، وسفر السعادة: ٥٤٩/٢.

(٦) البيت مجهول القائل ينظر: المغني اللبيب: ٣٧٥/١، والمساعد: ٦٦/٣، وشرح الأشموني: ١٨١/٣.

والذي يدلّ على ضعف هذه اللّغة وشذوذها أَنَّ سيبويه رُبَّما بلغته هذه اللّغة فلم يقبلها، ولم يعرج عليها، فليس كل من سمعه أهلًا عنده للقبول والحكاية عنه(١).

ومما يدل على ضعف هذه اللغة أنَّ (لم) دلالة على المستقبل ، والجزم دلالة على المضي ، وفلا يصح الجزم بـ(لم) لما في ذلك من تنافٍ في المعنى وتغاير في الزمن.

والذي نخلص إليه أَنَّ النحاة أجمعوا على ضرورة النصب بـ(لن)، وما حكي عن اللحياني والكسائي من الجزم بها فشاذٌ ضعيفٌ يحفظ ولا يقاس عليه، والشواهد فيه قليلة لا يمكن القياس عليها، والكثير فيها أَنَّ تنصب ما بعدها، وقد أجاد ابن مالك حينما وجه الحديث الشّريف توجيهًا يتفق مع ما أصله النحاة من قواعد، وقيل: إِنَّ الكسائي حكى هذه اللّغة من باب تخطئتها وردها لا من باب الاستدلال بها.

والذي أراه أَنَّهُ لا ينبغي حمل هذين الحديثين على هذه اللّغة لأَنَّها لغة ضعيفة رديئة، فكيف يحمل عليها كلام أفصح من نطق بالضاد (ﷺ)، وإِنَّما هذا يضطرنا للجوء إلى التأويل، وَأَنْ نسلم بما ذهب إليه ابن مالك، أو نرد الإشكال فيه إلى الرواية والنقل؛ فقد يكون فيها شيء من التغيير؛ لأَنَّ الرواة أغلبهم من الأعاجم وهم معنيون بنقل معنى الحديث لا لفظه.

٣. (كأن) للتقريب والتحقيق:

أشار ابن فرحون إلى ما ظاهره يدل على ورود (كأنَّ) للتحقيق والتقريب على رأي الكوفيين عند إعرابه لقول أَبِي جُحَيْفَةَ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ السُّوَائِيّ (رضي الله عنه): ((**أَتَيْتُ النبيّ (ﷺ) وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ،... فَخَرَجَ... (ﷺ) عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ؛ كَأَنِّي أَنْظُرُ إلى بَيَاضِ سَاقَيْه**))(٢).

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ١٩٥٨/٤.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٥٥/٣١.

فذكر أَنَّ (كَأَنّ) في قوله (ﷺ): **((كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقَيْهِ))** تحتمل ثلاثة معان التشبيه، والشك، والظن[١]، ونقل عن الكوفيين معنى رابعًا وهو أَنَّها تأتي للتقريب[٢]، ونسب أبو حيان[٣]، والمرادي[٤]، والسيوطي[٥]، وغيرهم إلى الكوفيين والزجاجي القول بأَنَّها تخرج فضلًا عن معنى التشبيه إلى معنيي التحقيق والتقريب[٦]، واستشهدوا على مذهبهم بقول الشاعر[٧]:

وأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

وقول الآخر[٨]:

كَأَنّي حينَ أمسي لا تُكَلِّمُنِي ذو بُغْيَةٍ يَبْتَغِي ما ليس موجودًا

واحتجوا بقول العرب: ((كأنك بالفرج آت))[٩]، وَمِمَّا يمكن أنْ يحمل على معنى التقريب على مذهب الكوفيين قول بعضهم إِلَى عُمَرَ بْنَ عَبْدِالْعَزِيزِ: **((أَمَّا بَعْدُ كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ الآخرةِ لَمْ تَزَلْ، .....كَأَنَّهُ قَدْ مَاتَ وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ))**[١٠]، والمعنى في هذا كُلّه عند الكوفيين محمول على تقريب إتيان الفرج، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة، وهذا المعنى مُستبعد عند الجمهور؛ لأنَّ الصحيح في (كأنَّ) عندهم أَنَّها على معنى التشبيه[١١]، وهذا المعنى لا يفارقها، وهذا متحصل مِمَّا

---

(١) ينظر: العدّة : ١/٤٠٨-٤١٤.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٠٨، ١/٤١٣-٤١٤.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢٣٩.
(٤) ينظر: الجنى الداني: ١/٥٧١.
(٥) ينظر: همع الهوامع: ١/٤٨٦.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/١٣، والمساعد: ١/٣٠٥.
(٧) الحارث بن خالد المخزومي شعره: ٩٣.
(٨) عمر ابن أبي ربيعة ديوانه: ١٠٦، برواية مختلفة.
(٩) ارتشاف الضرب: ٣/١٢٣٩، وعروس الأفراح: ٢/٧٣، تمهيد القواعد: ٣/١٣٠٠، والكليات: ٧٥٣.
(١٠) الزهد لأحمد بن حنبل: ١٩٧.
(١١) ينظر: المقتضب: ٤/١٠٨، والأصول في النحو: ١/٢٣٠، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢/٢٠٥، وارتشاف الضرب: ٣/١٢٣٩، والجنى الداني: ٥٧٣، ولم أقف على رأيهم هذا في مصنفاتهم.

نقله سيبويه عن الخليل بقوله: ((وسألت الخليل عن كأنَّ، فزعم أَنهَّا إنَّ، لحقتها الكاف للتشبيه؛ ولكنهَّا صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو كأيٍّ رجلًا، ونحو له كذا وكذا درهمًا))[١]، وقال في موضع آخر: ((وكذلك كأنَّ؛ لأنَّ الكاف دخلت للتشبيه))[٢]، ووافقه في ذلك أكثر النحويين، منهم: المبرّد[٣]، والزجّاجي[٤]، وابن جنّيّ[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الأنباريّ[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن مالك[٩]، والمالقيّ[١٠]، والمراديّ[١١]، وأبي حيان[١٢]، وغيرهم، ولم يُثبتْ البصريّون معنى آخر لـ(كأن) غير التشبيه[١٣]، وَعَدَّها ابن مالك حرفًا لتوكيد التشبيه قال: ((كَأَنَّ للتشبيه المؤكد نحو: كَأَنَّ زيدًا أسدٌ، فإنَّ أصله: إنَّ زيدًا كالأسد؛ فقدمت الكاف، وفتحت الهمزة، وصار الحرفان حرفًا واحدًا مدلولًا به على التشبيه والتوكيد))[١٤].

والذي نخلص إليه أَنَّ الكوفيين لا حجّة لهم فيما استدلوا به من الشعر؛ لأَنَّهُ محمول على التشبيه؛ فإنَّ الأرض ليس بها هشام حقيقة، بل هو فيها مدفون، ولا للظنّ فيما إذا كانَ خبرها فعلًا، أو ظرفًا، أو صفة من صفة أسمائها، نحو: كأنَّ

---

(١) الكتاب: ١٥١/٣.
(٢) المصدر نفسه: ٣٣٢/٣.
(٣) ينظر: المقتضب: ١٠٨/٤.
(٤) ينظر: الجمل: ٥١.
(٥) ينظر: اللمع: ٤١، والخصائص: ٣١٧/١.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٢٥٤/١.
(٧) ينظر: اسرار العربيّة: ١٢٢.
(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٥٢/١-٤٥٤.
(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٦/٢، وشرح الكافية الشافية: ٤٧١/١، وشرح عمدة الحافظ ٢١٨.
(١٠) ينظر: رصف المباني: ٢١٠.
(١١) ينظر: الجنى الداني: ٥٧٠-٥٧١.
(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٨/٣، والتذييل والتكميل: ١٦/٥.
(١٣) ينظر: الجنى الداني: ٥٧٠، والمسائل الخلافية في شرح التسهيل (أطروحة): ٣٢١.
(١٤) شرح التسهيل: ٦/٢.

زيدًا قعد، أو يقعد، أو في الدار أو عندك، أو قاعد[١]، خلافا لابن السيّد[٢].

ولا بُدّ من الإشارة إلى أَنَّ ما نُسب إلى الزجاجي في مجيء (كأَنَّ) لغير التشبيه فيه نظر؛ إذ تبيّنَ لي أَنَّهُ لم يقل بهذا المعنى، وإنَّما هي لا تخرج عن التشبيه عنده؛ إذ نَصَّ على أَنَّ ((كَأَنَّ لَهَا ثَلَاثَة أوجه تكون تَشْبِيهًا وشكًا وَتَكون مُخَفّفَة))[٣]، وَنَصَّ أيضًا في كتاب (الجمل) على أَنَّها تكون للتشبيه، ولم يذكر لها معنى آخر في هذا الكتاب[٤].

والذي نطمأن إليه أَنَّ (كأن) في أغلب استعمالاتها للتشبيه، غير أَنَّ هذا لا يمنع أَنَّ ترّد لمعانٍ أُخرى يحددها السياق؛ فالذي أورده الكوفيّون من شواهد ينبغي أَنْ يحمل على هذه المعاني أولى من التأويل والتكلف في التخريج إذ يُبعد فيها معنى التشبيه.

- **الأحرف غير العاملة:**

ونعني بها تلك الأحرف التي ليس لها عمل إعرابيٌ فيما بعدها، وإنَّما تكسب الجملة دلالة جديدة من دون أي أثر إعرابي تجلبهُ على الاسم الذي بعدها ، ومما أوردهُ معربو الحديث من آراء الكوفيين في هذا البيان على:

١. أحرف العطف:

أ. العطف بـ(لكِنْ) المخففة في الإيجاب حملًا على (بل):

نسب ابن فرحون إلى الكوفيين القول بجواز العطف بـ(لكِنْ) المخففة في الإيجاب حملًا على بل عند إعرابه لقوله(ﷺ) لفَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ (رضي الله عنها): ((... **إنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَكِنْ دَعِي الصَّلاةَ قَدْرَ الأَيَّامِ الَّتِي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وَصَلِّي**))[٥].

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٢٩٥/١.

(٢) ينظر: الحلل في شرح ابيات الجمل: ٤٩.

(٣) حروف المعاني والصفات: ٢٨.

(٤) ينظر: الجمل: ٥١.

(٥) سبق تخريجه: ١٦٥ من الرسالة.

فقد صرح بجواز العطف بـ(لكِنْ) في كلام النبيّ (ﷺ) في الإيجاب على مذهب الكوفيّين[١]، حملًا على (بل)[٢]؛ وحجتهم أَنَّ (بل) يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب، وكذلك (لكِنْ)؛ لاشتراكهما في المعنى[٣].

وَرَدَّ البصريّون مذهب الكوفيين هذا وتأولوا ما ذهبوا إليه، ومن حججهم أَنَّ الحرفين لو استويا فِي الْعَطف؛ لأدَّى إِلَى الِاشْتِرَاك بينهما، وَالْأَصْل أَنْ ينْفَرد كُلّ حرف بِحكم[٤].

والذي ذهب إليه البصريّون وفي طليعتهم سيبويه[٥] أنَّه وَليها مُفردٌ: فهي عاطفة، بشَرْطين: أحدهما: أَنْ يتقدّمها نفي أو نهي، والآخر: أَنْ لا تقترن بـ (الواو)[٦].

فالبصريّون وأنْ أجمعوا على حرفيتها[٧]، إِلَّا إنَّهم اختلفوا في شروط مجيئها حرف عطف، فذهب يونس[٨] إلى أَنَّها لا تردّ إِلَّا حرف استدراك، وإِنْ وليها مفرد معطوف فعطفه بواو قبلها لا يُستغنى عنها إِلَّا إذا كان فيها جملة مصرح بجزأيها، ولو كانت عاطفة لاستغنى بها عن الواو، كما استغنى بـ(بل) وغيرها، وتبعه في ذلك ابن مالك فقال: ((لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إِلَّا بـ(ولكن)؛ وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته؛ لأَنَّهُ لا يُجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به؛ لئلا يُعتقد أَنَّهُ مِمَّا استعملته العرب))[٩].

---

(١) ينظر: العدّة: ٢٩٢/١.
(٢) ينظر: الإنصاف: ٣٩٦/٢، واللباب: ٤٢٧/١.
(٣) ينظر: الإنصاف: ٣٩٦/٢.
(٤) ينظر: اللباب: ٤٢٨/١.
(٥) ينظر: الكتاب: ٤٣٥/١.
(٦) ينظر: العدّة ٢٩١/١-٢٩٢.
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٣/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٢٣١/٣.
(٨) ينظر: الجنى الداني: ٥٨٨.
(٩) شرح التسهيل: ٣٤٣/٣.

وذهب أكثر النحاة [١] إلى أَنَّها لا تكون عاطفةً إلَّا إذا لم تدخُل عليها الواو، وأَمَّا إذا دخلت عليها فيصير العطف للواو لا بها، ويكون دخول (لكن) بمعنى: تدارك المعنى؛ لأَنَّ الاستدراك بـ(لكن) لَازم ، والعطف عارضٌ فِيهَا، فتُعرى عن العطف؛ لامتناع دخول العاطف على العاطف[٢]، وَعَدَّها ابن كيسان حرف عطف تقدّمها الواو أم لم يتقدّمها[٣].

والذي أميل إليه أَنَّ (لكِنْ) حرف عطف بشرط أَنْ لا تسبقها الواو؛ لأَنَّ سيبويه (رحمه الله) وهو الثقة فيما ينقل عن العرب لم يمثل بها إلَّا مع الواو، والذي يؤيد ما ذهب إليه أَنَّ النحاة منعوا دخول حرف معنى على حرف معنى آخر، فإنْ جاء في التعبير (ولكِنْ) فالعطف بالواو وهي أم الباب، وتبقى (لكِنْ) للاستدراك، وهو الأصل في معناها، وما أورده من قوله (ﷺ) فيمكن حمله على الاستدراك؛ أي إِنَّهُ أوصى الصحابية (رضي الله عنها) بتدارك ما فاتها من الصلاة، وما صرّح بنسبته إلى الكوفيين لم يثبت عنهم فيما أطلعت عليه من مصادرهم.

والخلاصةُ ينبغي أَنَّ لا نحيد عن القاعدة التي أصل لها النحاة في مجيء (لكِنْ) حرف عطف بشرط أنْ تخفف، وتسبق بنفي أو شبهه، وَأَمَّا حملها على (بل) فمستبعدٌ لي؛ لتباعد المعنى بينهما. والله أعلم

ب. (أو) بمعنى (الواو):

أشار معربو الحديث إلى مذهب الكوفيين في ورود (أو) بمعنى (الواو) ، واستدلوا لهم على صحة ما ذكروهُ بطائفة من الأحاديث الشريفة [٤] منها ما نقله اليفرني من قول

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٢٨/٢، و اللباب: ٤٢٧/١، وتوجيه اللمع: ٣١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٠/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٢٣٠/٣، وشرح ابن الناظم: ٣٨٢/١.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١٥٥/٢.

(٤) ينظر: إعراب الحديث النبوي: ٩٦، وشواهد التوضيح: ١٧٢، والعدّة: ١٧٥/١، ٥٧٨/١، ٥٦٩/٢، ١٠/٣، ١٠١/٣، ٥١٢/٣، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٤٩٧/٢، وعقود الزبرجد: ٢٥٢/٢.

رسول الله (ﷺ): **((تَكَفَّلَ اللهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لاَ يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلاَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ، أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرُدَّهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ، أَوْ غَنِيمَةٍ))**(١).

فنص على أَنَّ (أَوْ) في قوله (ﷺ): **((مِنْ أَجْرٍ، أَوْ غَنِيمَةٍ))** بمعنى (الواو) على مذهب الكوفيين يريد مع الذي يسأل منهما؛ فإِنْ أصاب غنيمة فله أجر وغنيمة، وإِنْ لم يصب الغنيمة فله الأجر على كُلّ حال(٢).

ونقل ابن العجمي مذهب الكوفيين في هذه المسألة أيضًا عند إعرابهِ لقول ابْن عَبَّاس (رضي الله عنهما): **((كُلْ مَا شِئْتَ، وَالبَسْ مَا شِئْتَ، مَا أَخْطَأَتْكَ اثْنَتَانِ: سَرَفٌ، أَوْ مَخِيلَةٌ))**(٣).

فذكر أَنَّ (أَوْ) في قوله (رضي الله عنه): (سَرَفٌ، أَوْ مَخِيلَةٌ) تحتمل أَنْ تكون بمعنى (الواو)، على مذهب الكوفيين(٤)، وحملَ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ٢٤﴾ [الإنسان من الآية: ٢٤]؛ أي: وكفورًا(٥)، وتبعهم الأخفش(٦)، وابن قتيبة(٧)، والجرميّ(٨) ، وكثير من النحويين(٩)؛ وحجتهم أَنَّ ذلك جاء كثيرًا في كتاب الله

---

(١) موطأ مالك: ٦٢٩/٣، ومسند الإمام أحمد: ٧٢/١٢، وصحيح البخاري: ١٦/١.
(٢) ينظر: التعليق على الموطأ: ٣٣٣/١، والاقتضاب: ٤/٢، والعدّة: ٥١٢/٣.
(٣) صحيح البخاري: ١٤٠/٧.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٦٢/١، وارتشاف الضرب: ١٩٩١/٤، ومغني اللبيب: ٩٠/١، والإتقان في علوم القرآن: ٢١٠/٢.
(٥) ينظر: شواهد التوضيح: ١٧٤، والناظر الصحيح على الجامع الصحيح: ٤٩٧/٢، وعقود الزبرجد: ٤٤١/١.
(٦) ينظر: معاني القرآن: ٣٣/١.
(٧) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٩٠.
(٨) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ٤٢٤/١.
(٩) ينظر: الخصائص: ٤٦٣/٢، و شرح التسهيل: ٣٦٤/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٩١/٤، ومغني اللبيب: ٩٠/١، وائتلاف النصرة: ١٤٩.

تعالى وكلام العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ١٤٧﴾ [الصافات من الآية: ١٤٧]؛ أي: ويزيدون، وقول النابغة[١]:

قالت: ألا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لَنَا إلَى حَمَامَتِنَا، أو نِصْفُهُ فَقَدِ

أي: ونِصْفُه[٢].

والحقيقة أَنَّ الفرّاء[٣] نَصَّ على أَنَّ (أو) في الآية المباركة بمعنى (بل) وتبعه الطبريّ[٤].

وعلل الرضي مجيء (أو) بمعنى الواو بدلًا من استعمالها بمعنى الإباحة بقوله: ((ولمّا كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو))[٥].

في حين ذهب البصريّون إلى أَنَّ (أو) لا تكون بمعنى الواو، ولا تكون بمعنى بل[٦]، وحجّتهم أَنَّ الأَصْل اسْتِعْمَال كل حرف لمَا وضِعُ لَهُ؛ لئلاَّ يُفْضِي إِلَى اللّبْس، وَإِسْقَاط فَائِدَة الْوَضع؛ فالأصل في (أو) أَنْ تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف (الواو) و(بل)؛ لأَنَّ الواو معناها الجمع بين الشيئين، و(بل) معناها الإضراب، وكلاهما

---

(١) ديوانه: ٤٥.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٣٩١/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢٥٠/١.

(٤) ينظر: جامع البيان: ٦٧٣/١٩.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٣٩٨/٤.

(٦) ينظر: المقتضب: ٣٠٤/٣، وشرح كتاب سيبويه: ٤٥١/٣، والخصائص: ٤٦٣/٢، وشرح التسهيل: ٣٦٤/٣.

مخالف لمعنى أو، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل[١]، أَمّا سيبويه فلم يذكر أَنَّ (أو) ترد بمعنى الواو، وإنَّما قصر معناها على التخيير[٢].

وَرَدَّ البصريّون حجج الكوفيّينَ، وتأولوا شواهدهم؛ فحملوا الآية المباركة في قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ١٤٧﴾ [الصافات من الآية: ١٤٧] على معنى التخيير أو الشكّ، ونقل هذا المذهب ابْن الشجري عَن سِيبَوَيْهِ[٣]، وذكر ابن جني أَنَّ الشكّ هنا يكون من جهة المخاطبين لا من جهتهِ تبارك وتعالى؛ أَيْ يَشُكُّ الرَّائِي فِي مِقْدَارِ عَدَدِهِمْ لكثرتهم والله اعلم[٤]، ومع أَنَّ ابن جنّيّ فَسَّرَ (أو) في الآية المباركة على معنى الشكّ، غير أَنَّهُ لم يتردّ في قبول ما نُسب إلى الكوفيّين وقطرب وغيرهما من أَنَّها ترد بمعنى الواو؛ ولكنه جَوَّزَ إيرادها على هذا المعنى في غير الآية المباركة[٥].

وممن وافق مذهب الفراء في مجيئ (أو) بمعنى (بل) من المُحَدثين أحمد مكي الانصاري[٦]، واديب نايف حافظ[٧].

والذي أراه أَنَّهُ لا مانع من الأخذ بمذهب الكوفيين في جواز ورود (أو) بمعنى (الواو)؛ لورود السماع به كثيرًا في القرآن الكريم، والحديث الشّريف، وكلام العرب، ولا أرى ضرورة للتأويل والتقدير في كُلّ ما سُمِعَ؛ لكثرته فضلًا عن أَنَّ مذهب الكوفيين فيه مدعاة إلى التيسير لا التعقيد والتكلف.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٣٩٣/٢، واللباب: ٤٢٤/١، المسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة): ٨٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٨٤/٣، وآراء المبرد النحوية في شرح كتاب سيبويه(رسالة): ١١٨.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٧٧/٣، وإعراب القرآن للأصبهاني: ٣٤٥/١، ومغني اللبيب: ٩١/١.

(٤) ينظر: الخصائص: ٤٦٣/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٤/١.

(٥) ينظر: الخصائص: ٤٦٢/٢.

(٦) ينظر: أبو زكريا الفرّاء: ٤٦٦- ٤٦٧.

(٧) ينظر: أو من وظيفتها الدلالية إلى دلالتها المنطقية (بحث): ١٩-٢٠، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة): ٨٨.

ت.ثمَّ بمعنى الواو:

هي حرفُ عطف، يُشرك في الحكم، ويُفيد الترتيب بمهلة؛ فإذا قلت: قام زيد ثمَّ عمرو، آذنت بأَنَّ الثاني قام بعد الأَوّل بمهلة، هذا مذهب الجمهور(١).

ونبّه اليفرني على ورودها بمعنى (الواو) وفقًا لمذهب الكوفيين عند إعرابه لقوله (ﷺ): **((... وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمُرِ تِهَامَةَ نَعَمًا، لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ، ثمَّ لاَ تَجِدُونِي بَخِيلًا، وَلاَ جَبَانًا، وَلاَ كَذَّابًا...))**(٢).

فذكر أَنَّ (ثُمَّ) في قوله (ﷺ): **((ثم لا تجدوني بخيلًا))** يحتمل أَنْ تكون بمعنى الواو على مذهب الكوفيين(٣)، ومما استدل به على تأييد مذهبهم قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر من الآية: ٦]؛ فمعلوم أَنَّ هذا الجعل كان قبل خلقنا(٤)، واستدل النحاة على تأييد مذهب الكوفيين بشواهد أُخر منها: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝٨ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [السجدة من الآية: ٧–٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ۝١١﴾[الأعراف الآية: ١١]، فمعلوم أَنَّ أمر الملائكة بالسجود لآدم (عليه السلام) إنَّما كان قبل خلقنا وتصويرنا فدلَّ ذلك على أَنَّ ثمَّ بمنزلة الواو، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٤٢٦.

(٢) موطأ مالك: ٦٥١/٣، ومسند الإمام أحمد: ٣٢١/٢٧، وصحيح البخاري: ٢٢/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٩٦/١، ٤١٥/٢، والاقتضاب: ٢٤/٢، والجنى الداني: ٤٢٦.

(٤) ينظر: الاقتضاب: ٢٤/٢.

تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الْأَنْعَام من الآية: ١٥٣-١٥٤][١]، ونَسب المراديّ هذا المذهب إلى الأخفش، وقطرب[٢].

ورجح اليفرنيّ مذهب الكوفيين ، وَعَدَّهُ المذهب الأظهر مع عدم إغفالهِ لمعناها الأصلي، وهو دلالتها على الترتيب والمهلة[٣].

وممن وافق الكوفيين من الجمهور ابن مالك؛ إذ ذكر أَنَّ (ثم) لترتيبِ الأخبارِ، ولا تَراخِي فيها بينَ الإخبارَيْنِ؛ إذ قال: ((وقد تقع ثمَّ فِي عطف المتقدّم بِالزَّمَانِ اكْتِفَاء بترتيب اللَّفْظ))[٤].

وَفِي هَذَا القول تأكيدٌ منه على أَنَّ (ثمّ) هُنَا للتَّرْتِيب بمن دُونِ تراخٍ، ومهلة كَمَا صرح بِهِ وَهُوَ خلاف وَضعهَا[٥].

وَرَدَّ ابن عصفور والشاطبيّ مذهب الكوفيين؛ فذكرا أَنَّ مما يدلّ على فساد مذهبهم أَنَّ (ثُمَّ) لو كانت بمنزلة الواو؛ لجاز: (اختصَم زيدٌ ثمَّ عمرٌو) كما يجوز (اختصَم زيدٌ وعمرٌو)، بالواو فامتناع ذلك دليل على أنَّها ليست بمنزلة الواو[٦].

وشدد ابن أبي الربيع على لزوم (ثمَّ) الجمع والترتيب والمهلة، وعدم حملها على معنى لم توضعْ له في الأصل بقوله: ((سادَ زيدٌ ثمَّ أبوه ثمَّ جده، ومعلوم أَنَّ سيادةَ الجدِ كانت قبل سيادة الأب، ثمَّ نظرت إلى أبيهِ فرأيته كذلك، ثمَّ نظرتُ إلى الجدِ فرأيته

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٨/٤، وتمهيد القواعد: ٣٤٤١/٧، والتصريح بمضمون التوضيح: ١٦٤/٢.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٤٢٧، ولم أقف على رأيه هذا في معانيه.

(٣) ينظر: الاقتضاب: ٢٤/٢.

(٤) تسهيل الفوائد: ١٧٥، وشرح التسهيل: ٣٥١/٣.

(٥) ينظر: خزانة الأدب: ٣٨/١١.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٨٥/١، والمقاصد الشافية: ٨٩/٥.

كذلك... والاتِّساع في كلام العرب كثير؛ فلا يحملك اتِّساعهم على أنَّ تجعلَ للكلمةِ معنى لم توضعْ له كما يفعل ضعفاء هذه الصَّنعة))[١].

وَمِمَّا استدلّ به البصريّون على بطلانِ مجيء (ثم) بمعنى (الواو) إجماع الفقهاء[٢] على عدم جواز أَنْ يُقال: هذا بيمن الله ويمنك، بالواو؛ ولكنهم أجازوا أَنْ يُقال: هذا بيمن الله ثمَّ يمنك[٣].

ومع أَنَّ الليفرنيّ أَيَّدَ مذهب الكوفيينَ واستدلَّ له إِلَّا أَنَّهُ لم يستبعد أَنْ تكون (ثم) في قوله: (ﷺ) جاءت على معناها في إفادة الترتيب بمهلة على مذهب الجمهور[٤].

والذي يبدو لي أَنَّ (ثُمَّ) تأتي على حقيقتها التي وضِعت لها وهي: التشريك في الحكم مع الترتيب، والمهلة وهذا هو الأصل الذي عليه الجمهور، ولكن لا بأس من مجيئها بمعنى الواو عند تعذر العمل بحقيقة معناها؛ لورود آيات كثيرة من الذكر الحكيم جاءت فيها (ثمَّ) بمعنى الواو، ويتعذر العمل بحقيقة (ثمَّ) إِلَّا مع تأوَّيل ظاهر عندئذٍ يمكن حملها على معنى (الواو) ، وهو وجه صحيح في العربيّة يحافظ على المعنى المراد من غير تكلف من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة من الآية: ١٩٩]؛ لأَنَّ الإفاضة الثانية هي الإفاضةُ الأولى، وأنَّ قريشًا كانت تَقِفُ بمزدلفة وسائرُ الناسِ بعرفة، فأُمروا أَنْ يَفيضوا من عرفةَ كسائرِ الناسِ؛ فناسب ذلك أَنْ تكون (ثم) بمعنى الواو؛ إذ لا معنى لـ (ثمَّ) التي تقتضي الترتيب والتراخي هنا[٥].

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣٣٨/١.

(٢) ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع: ٥١٨/١.

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥١٧/٢، والمقاصد الشافية: ٨٩/٥.

(٤) الكتاب: ٤٢٩/١، والمقتضب: ١٤٨/١، والأصول في النحو: ٤٣٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٤٥/٤، والتبصرة والتذكرة: ١٣١/١.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ٣٣٤/٢.

ث. (الواو) للترتيب:

أختلف موقفُ النحاة إزاء دلالة (الواو) أهي دالة على الترتيب؟ أم على الجمع مطلقًا من غير ترتيب؟ إذ أشار اليفرني إلى مذهب الكسائي الذي ذهب إلى إفادتها للترتيب عند إعرابه ما رواه جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ (ﷺ) عن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) أَنَّهُ كَانَ: ((**إِذَا نَزَلَ مِنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، مَشَى حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي، سَعَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ**))[١].

فذكر أَنَّ (الواو) في قوله(ﷺ): ((الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ)) دليلٌ على أَنَّها، قد توجب ترتيبًا، ونقل عن الكسائي أَنَّ الواو توجب الرتبة والجمع جميعًا؛ لأَنَّها إذا كانت توجب الرتبة أحيانًا، ولا توجبها أحيانًا أخرى، فلم يكن بُدٌّ من بيان مراد الله تعالى فيها، وَرَدَّ هذا المذهب ووصفه بغير المشهور، ورجح أَنْ تكون الواو موجبةً للتسوية ، ولا سيما إذا اقترنت بها قرينة تبيّن المراد بها والغاية منها[٢].

ووَهَمَ الأزهري[٣] حينما نَسَبَ مذهب إفادة (الواو) للترتيب إلى الفرّاء؛ ودليل وهمه أَنَّ نصّ الفرّاء صريحٌ، وواضح في إفادتها معنى الجمع والإشراك لا الترتيب، وهذا يتضح من قولهِ: ((فَأَمَّا الواو فإِنَّك إِنْ شئت جعلت الآخر هو الأَوّل والأَوّل الآخر؛ فإذا قلت: زرت عبدالله وزيدًا، فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة))[٤].

وخلص اليفرني إِلى أَنَّ الذي عليه أكثر النحاة أَنَّ الواو لا توجب تعقيبًا، ولا تقتضي ترتيبًا، وإِنَّما تفيد الجمع والاشتراك في الحدث، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه، ومثل له بقولهِ: ((مررتُ برجل وحمار قبل، قالوا وأشركت بينهما في الباءِ؛ فجريا عليه، ولم تَجعلْ للرَّجل منزلةً بتقديمك إِيّاه يكون بها أَوْلَى من الحمار؛ كأَنَّكَ قلت مررتُ

---

(١) موطأ مالك: ٣٧٤/١.

(٢) ينظر: الاقتضاب: ٤١٧/١، ولم أقف على رأيه هذا في معانيه.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١٥٦/٢.

(٤) معاني القرآن: ٣٩٦/١.

بهما))[١]، وتبعه سائر نحاة البصرة[٢]، واستدل اليفرني على مذهبهم هذا بشواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ وَدِيَةٞ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦٓ﴾ [النِّسَاءِ من الآية: ٩٢]؛ فأجاز تقديم الدية على الرقبة، فهذا وغيره يعطي معنى الجمع، لا معنى الترتيب[٣].

وَأَمَّا ابن فرحون فقد أشار إلى الخلاف الدائر بين الفريقين بشأَن دلالة (الواو) أيضًا، والظاهر أَنَّهُ سلك مسلكًا غير الذي سلكه اليفرني قبله ، إذ جوز مذهب الفريقين، وأيّدَ كُلَّ مذهبٍ بكلام النبي(ﷺ)؛ فاستدل على مذهب الكوفيين في إفادتها معنى الترتيب بحديثين شريفين[٤]، منها قوله (ﷺ) يَوْمَ النَّحْرِ: **((مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخرى مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللهِ))**[٥].

فذكرَ أَنَّهُ قد يُستَدَلُ به على مجيء(الواو) هنا للترتيب، وهو مذْهَب الكوفيين[٦].

واستدل على مذهب البصريّين بستة أحاديث لم تُفد فيها (الواو) معنى الترتيب[٧]، منها قوله (ﷺ): **((لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ))**[٨]؛ فقدّمَ ما كان بالتأخير أوْلى وهو قوله: **((لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ))**؛ لأَنَّ (الواو) لا ترتيب فيها[٩].

---

(١) الكتاب: ٤٣٧/١-٤٣٨، وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٣٠/٢..

(٢) ينظر: المقتضب: ١٠/١، والأصول في النحو: ٥٥/٢، والإيضاح العضدي: ٢٨٥، واللباب: ٤١٧/١، وشرح المفصل: ٦/٥، والجنى الداني: ١٥٨/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٧٣.

(٣) ينظر: الاقتضاب: ٤١٦/١.

(٤) ينظر: العدّة١:/١٠٧، ١٣٠/٢.

(٥) صحيح البخاري: ٢٣/٢.

(٦) ينظر: العدّة ١٣٠/٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٩/١، ٢٥/٢، ٩٠/٢، ١٣٠/٢، ٣١٨/٢، ١٤٧/٣.

(٨) مسند الإمام أحمد: ١٠٠/٣٦.

(٩) ينظر: العدّة: ١٤٧/٣.

واضطرب رأي السيوطي في دلالة (الواو)؛ فتارة ينص على أَنَّها تفيد الترتيب[١]، وتارة ينصّ على أَنَّها تفيد مطلق الجمع من غير ترتيب[٢].

والخلاف في إفادة الواو الترتيب من عدمه مسألة أسهب النحاة في الحديث عنها ، وخلص جلُهم إلى أَنَّها لا يشترط فيها الترتيب بدلالة ما نقلوه من شواهد نثرية أو شعرية فصيحة[٣]، والذي خلص إليه ابن هشام أَنَّها قد تفيد التَّرْتِيب كما فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣﴾ [الزلزلة من الآية: ١–٣].

وقد لا تفيد التَّرْتِيب كما فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية من الآية: ٢٤]، وقد تحتمل المعنيين الترتيب وعدمه كما في قولك: (جاء زيد وعمر)، وسياق النصّ هو الذي يحدد دلالتها[٤].

والراجح عندي أَنَّ ما نُسبَ إلى الكوفيين في إفادة الواو معنى الترتيب ضعيف لم يَثُبت عنهم فيما وصلنا من مصادرهم، والذي يدلّ على ضعفهِ ما ورد من شواهد كثيرة جاءت فيها الواو لا تفيد معنى الترتيب منها قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ۝٣٧﴾ [المؤمنون الآية: ٣٧]، فلا شكَّ أَنَّ الحياة قبل الموت، وتقديم الموت عليها فيه دليلٌ على أَنَّ الواو لا تفيد الترتيب[٥].

وَمِمَّا يدلّ على عدم إفادتها الترتيب أَنَّك لو قلت: (اختصم زيدٌ وعمرٌو)، و(تَقاتل بكرٌ وخالدٌ)، فالترتيب ههنا ممتنعٌ؟ لأَنَّ الخصام والقتال لا يكون من واحد؛ ولذلك لا

---

(١) ينظر: عقود الزبرجد: ٣٦٨/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٤/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٠/١، واللباب: ٤١٧/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٧٣.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٣٠٢.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٧٢، والكناش: ١٠٢/٢.

يقع ههنا من حروف العطف إلَّا الواو، فلا يجوز (اختصم زيدٌ فعمرٌو)، ولا (تقاتل بكرٌ فخالدٌ)؛ لأنَّك إذا أتيت بالفاء، أو (ثُمَّ)؛ فقد اقتصرت على الاسم الأوّل؛ إذ الفاء توجب المُهْلَةَ بين الأوّل والثاني(١)، والأدلة على عدم إفادة الواو معنى الترتيب(٢).

وأخيرًا فلا يمكن إنكار إفادة (الواو) معنى الترتيب لما ورد فيه من شواهد فصيحة، وإنْ كانت الشواهد الدالة على عدم إفادتها للترتيب أكثر بكثير من الشواهد الدالة على الترتيب؛ لكن الراجح فيها أَنْ تكون دلالتها على الجمع أعمُّ من دلالتها على العطف، والذي يدلّ على ذلك أَنَّنا لا نجدها تُعرى من معنى الجمع، وقد تُعرى من معنى العطف(٣).

٢. أحرف النفي:

أ. (إنْ) بمعنى (ما) و (اللام) في خبرها بمعنى(إلاَّ):

المشهور عند البصريّين أَنَّ (إنَّ) إذا خففت قلّ عملها، ولزمت (اللام) في خبرها فرقًا بينها وبين النافية، وإنْ بانَ المعنى جاز حذف (اللام).

و(إنْ) المخففة هذه لا يليها إلاَّ فعلٌ ناسخٌ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف من الآية: ١٠٢]، فـ(اللام) هذه تسمى (اللام) الفارقة عند البصريّين ولا يلي (إنْ) المخففة فعل غير ناسخ إلاَّ شذوذًا(٤)، وهذه (اللام) عند الكوفيين بمعنى (إلاَّ)(٥).

وقد تطرق معربو الحديث إلى هذه المسألة ، فأشار العُكبريّ إلى مذهب الكوفيين عند إعرابه لقول الْحسن بن عَليّ (عليهما السلام) بعد قتل أبيه (كرم الله وجهه): ((**لَقَدْ فَارَقَكُمْ**

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٧٦/٢، والإيضاح العضدي: ٢٨٥، وشرح المفصل: ٨/٥، وشرح قطر الندى: ٣٠٢.

(٢) ينظر: اللباب: ٤١٨/١، وشرح المفصل: ٧/٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٦/٥-٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٣٩/٢-١٤٠، والمفصل: ٤٥٢، وشرح المفصل: ٥٤٥/٤-٥٤٦، ومغني اللبيب: ٣٠٦.

(٥) ينظر: الكشاف: ١٣٦/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ١٢٤/١، والبحر المحيط: ١٧/٢.

رَجُلٌ بِالْأَمْسِ مَا سَبَقَهُ الْأَوَّلُونَ بِعِلْمٍ، وَلا أَدْرَكَهُ الآخرونَ، إِنْ كَانَ رَسُولُ الله (ﷺ)، لَيَبْعَثُهُ وَيُعْطِيهِ الرَّايَةَ، فَلا يَنْصَرِفُ حَتَّى يُفْتَحَ لَهُ....))[١].

فذكر أَنَّ (إِنْ) بِمَعْنى مَا و(اللَّام) في خبرها بِمَعْنى (إِلَّا)، عند الكوفيين، وَجعل منه قَوْله تَعَالَى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس من الآية: ٣٢][٢]، فهذا الاسلوب توكيد بطريقة القصر، والكلام مثبت على هذا التقدير، و يؤكد هذا المعنى قول الفرّاء: ((ومعنى إِنْ ضربت لزيدًا كمعنى قولك: ما ضربت إِلَّا زيدًا))[٣].

ومن شواهدهم ما حكاه أبو بكر بن الأنباريّ عن الكسائيّ من قول العرب: إِنْ أَحدٌ خيرًا من أَحد إِلَّا بالعافية، فمعناه ما أَحد، وحملوا أمثالهُ من الشواهد على هذا المعنى[٤]، وقد رد العُكبريّ هذا المذهب ووصفه بالضَعيف جِدًّا[٥].

وتابع اليفرنيّ، وابن فرحون، العُكبري، فنقلوا الخلاف عنه ، واستدلوا ببضعة أحاديث شريفة يمكن حملها على مذهب الكوفيين في أَنَّ (إِنْ) فيها بمعنى (ما) و(اللام) بمعنى (إِلَّا)[٦] منها ما إعرابه ابن فرحون من قول أَبِي الدَّرْدَاءِ (رضي الله عنه): **((خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، حَتَّى إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ على رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا فِينَا صَائِمٌ، إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) وَعَبْدُاللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ))**[٧]، غير أَنَّهما نقلا المسألة، واستدلا لها من غير ترجيح بهذا الرأي أو ذاك[٨].

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٢٤٧/٣.

(٢) ينظر: إعراب الحديث النبوي: ٢١٩-٢٢٠.

(٣) معاني القرآن: ٣٩٥/٢.

(٤) ينظر: الأضداد: ١٩٠-١٨٩، وارتشاف الضرب: ١٢٧٤/٣، والتذييل والتكميل: ١٤٢/٥، والجنى الداني: ٢١٥/١.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٤/١، والعدّة: ٣٤٦/٢.

(٦) ينظر: الاقتضاب: ١٣/١، ٢٦٣/١، والعدّة: ٣٤٦/٢.

(٧) مسند الإمام أحمد: ٢٦/٣٦، وصحيح مسلم: ٧٩٠/٢.

(٨) ينظر: الاقتضاب: ١٤/١-١٣، ٢٦٣/١، والعدّة: ٣٤٦/٢.

وَأَمَّا البصريّون فذهبوا إلى أَنَّ (إنْ) في هذه الشواهد هي المخففة من الثقيلة ، و(اللام) في خبرها فارقة بينها وبين (إنْ) النافية، وفي هذا المعنى يقول سيبويه: ((وإن توكيدٌ لقوله: زيدٌ منطلقٌ، وإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به وليثبت الكلامُ، غير أَنَّ لام التوكيد تلزمها عوضًا مما ذهب منها))[١].

فنصَّ سيبويه صرّيح بأَنَّ (إنَّ) إذا خففت فهي باقية على التوكيد، و(اللام) في خبرها فارقة بينها وبين (إنْ) النافية، وفي موضع آخر من كتابه نص على أَنَّ العرب لما خففوها جعلوها بمنزلة (لكن) المخففة وحملوها عليها؛ لأَنَّ (لكن) إذا خففت بطل عملها وأُهمِلَت، هذا هو مذهب سيبويه وتبعه أكثر البصريّين في ما ذهب إليه، وعدّوا هذه (اللام) دلالة على الكلام الموجب[٢]، و(إن) إذا خففت ففيها مذهبان الإعمال، ولا يشترط دخول (اللام) في خبرها، والإهمال وتلزم (اللام) في خبرها[٣].

وأَمَّا السيوطي فقد فصل في الخلاف بين الفريقين حول (إنْ) المخففة و(اللام) الواقعة في خبرها، وتأوّل الشواهد الحديثية، وغيرها على المذهبين وأكثر من نقل أقوال المعارضين من البصريّين لمذهب الكوفيين، ونقل أدلتهم، ولم يرجح أحد المذهبين[٤] عند إعرابه لقَول رَسُولُ اللهِ (ﷺ): **((مَا رَأَيْنَا مِنْ فَزَعٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا))**[٥].

وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون يأباه البصريّون بشدة قال ابن مالك: ((إِنَّ اللام بمعنى (إِلَّا) دعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إِلَّا) لكان استعمالها بعد غير (إِنْ) من حروف النفي أولى؛ لأَنَّها أنصّ على النفي من (إنْ)، فكان يقال: لم يقمْ لزيدٌ، ولن

---

(١) الكتاب: ٢٣٣/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٣٩/٢، والمقتضب: ٣٦٠/٢، والأصول: ٢٣٧/١، والإنصاف: ٥٢٦/٢، وشرح المفصل: ٥٤٩/٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٠٩/٥، وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السَّيرَافي: ٣٠٢.

(٤) ينظر: عقود الزبرجد: ٥١/١.

(٥) مسند الإمام أحمد: ١٥٥/٢٠، وصحيح البخاري: ١٦٥/٣.

يقعدَ لعمروٌ، بمعنى لم يقمْ إلَّا زيدٌ، ولن يقعد إلَّا عمرو، وفي عدم استعمال ذلك دليل على أَنَّ اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنَّما قصد بها التوكيد كما قصد مع التشديد))[١].

وردَّ أبو حيان مذهب الكوفيين أيضًا بقوله: ((وهذا باطل؛ لأَنَّ اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى إلَّا))[٢].

ويرى الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي أَنَّ مذهب الكوفيين في هذه المسألة مذهبٌ قويٌ يَحكي واقعًا نحويًا ثابتًا في لغة العرب؛ إذ وردت نصوص من القرآن الكريم والحديث النبويّ الشّريف، وكلام العرب تؤيد ما ذهبوا إليه[٣].

والذي أراه أَنَّ ما ذهب إليه ابن مالك هو الرأي الراجح السائغ الذي ينبغي المصير إليه، وتبنيه مذهبًا؛ ذلك أَنَّ مذهب الكوفيين يُلجِئنا إلى التقدير والتأويل في مسألةٍ نحن في غنى عن التأويل والتقدير فيها؛ وإلَّا فلماذا جاءت (اللام) مع (إنْ) النافية بمعنى (إلَّا)، وهي من أضعف أحرف النفي تأتي مع غيرها من الأحرف؛ فلا شكَّ أَنَّ في ذلك تعسف وتكلّف؛ فالقول بأَنَّها (اللام) الفارقة أولى وأسوغ، والله أعلم.

ب. إنَّما حرف نفي:

(إنَّ) حرف نفي ناسخ للابتداء ناصبٌ للاسم رافعٌ للخبر، وتدخل (ما) عليها، فتكفّها عن العمل؛ فتصير بدخولها عليها حرفَ ابتداء، وتقع الجملةُ الابتدائية أو الفعلية بعدهما، ويزول عنهما الاختصاص بالأسماء؛ لذلك بطل عملُهما في الغالب، وبه ورد التنزيل [٤]، وقل إعمالها معها[٥].

ونَسب اليفرني إلى الكوفيين أَنَّ (إنَّما) حرف نفيٍ ذكر ذلك عند إعرابه لقول النبيّ (ﷺ): (((**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ**

---

(١) شرح التسهيل: ٣٥/٢.

(٢) التذييل والتكميل: ١٧٤/٥.

(٣) ينظر: أدوات نحوية في الحديث النبوي من وجهة نظر كوفية(بحث): ٨٦- ٨٨.

(٤) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٦٩/١.

(٥) ينظر: علل النحو: ٢١٨، واللمع في العربيّة: ٢٣٢، وشرح المفصل: ٥٢٢/٤، وأوضح المسالك: ٣/١.

بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ. فَلاَ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ))[١].

فذكر أنَّها حرف نفيٍ و(ما) بعدها للتوكيد، كما تزاد اللامُ تأكيدًا للإيجاب في قولك: (إن زيدًا لقائمٌ)[٢].

وقد عرض اليفرني مذهب الكوفيين هذا من غير أَنَّ يعلق عليه إلا إنَّه رجح أَنْ تكون (إنَّمَا) بقولهِ (ﷺ): (للمجازاة)، وأَنَّهُ قاله على جهة التواضع، كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الكهف من الآية: ١١٠]، ثمَّ أشار إلى أَنَّ العرب تستعمل (إنَّما) لتقليل الشيء وتحقيره، إمَّا على وجهة التواضع، وإمَّا على وجهة الذم، وهي في الحالة هذه تُفيد معنى لم تكن لتعطيه لو كانت من غير ما، وهو: قصر الحكم على الذّات، أو قصر الذّات على الحكم، فتقول: إنّما زيدٌ قائمٌ، فيقتصر القيام على (زيد)، وإنّما القائم زيد، فتقصر (زيدا) على القيام[٣]، وأمثالهُ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١﴾ [البقرة من الآية: ١١]، وعبر عنهُ الأصوليون بالحصر[٤].

والحقيقة أَنَّ ما نسبه اليفرني ومن تبعه إلى الكوفيين مذهبٌ غريبُ الأصل، لم أقف عليه في مصنفاتهم التي بين يدي.

وهذا الذي نسبه النحاة إليهم هو مذهبُ بعض الْأُصوليّينَ، وجماعة من البيانيين؛ إذ زعموا أَنَّ (مَا) الكافة الَّتِي مَعَ (إن) النَافِيَة يتحصل في هذا التركيب معنى النفي؛ ولذلك أفادت دلالتها (الحصر)، وحجتهم أَنَّ (إنَّ) للإثبات وَ(مَا) للنَّفْي؛ فَلَا يجوز أَنْ يتوجها مَعًا إِلَى شَيْء وَاحِد؛ لِأَنَّهُ تنَاقضٌ، وَلَا أَنْ يُحكم بتوجه النَّفْي للمذكور بعْدهَا؛ لِأَنَّهُ خلاف الْوَاقِع بِاتِّفَاق فَتعين صرفهُ لغير الْمَذْكُور وَصرف الْإِثْبَات للمذكور فجَاء الْحصْر[٥].

---

(١) موطأ مالك: ٤/١٠٤٠.

(٢) ينظر: الاقتضاب: ٢/٢٣٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/٤٦٨، وعلل النحو: ٢٢١، والبديع في علم العربيّة: ١/٥٤٢.

(٤) ينظر: الغيث الهامع: ١٢٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه : والصفحة نفسها.

واحتجوا على مذهبهم هذا بقول الفرزدق[١]:

أنَــا الضَّــامِنُ الرَّاعِــي عَلَــيْهِمْ وَإنَّمــا يُــدَافِعُ عَــنْ أحْسَــابِهِمْ أنَــا أوْ مِثْلِــي

وعلى هذا المذهب يكون معنى قول الفرزدق ما يدافع عن أحسابهم إلَّا أنا وأمثالي[٢]، وهذا الذي نسبه إلى الكوفيين قد سبقه إليه أبو علي الفارسي في الشيرازيات، كما نقله عنه عبد القادر الجرجاني إذ ذكر أنَّ ناسًا من النحويين يقولون في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف من الآية: ٣٣]. إنَّ المعنى ما حرم ربّي إلَّا الفواحش، وصحح مذهبهم هذا واستدل له [٣].

وَرَدَّ السيوطي مذهب الأصوليين هذا، فذكر أَنَّ الأصل في (إنَّ) أَنْ تكون موضوعة للحصر تثبت المذكور وتنفي ما عداه مستقيمًا، وهذا الذي صرح به الأصوليون غير صحيح؛ لأَنَّ (ما) ليست نافية، بل هي كافة مؤكِدة، وإنَّ إفادة الحصر فيها تركيبٌ أُريد به تأكيد إثبات المسند للمسند إليه، و لما اتصلت بها المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو، ضاعف تأكيد (ما)؛ فناسب أَنْ يُضمَّن معنى القصر [٤].

وقيل: إنَّ (ما) هذه زائدة تُبقى (أَنَّ) على ما هي عليه من عمل، نقل هذا المذهب ابن السراج عن الكسائي والأخفش[٥] ، وتبعهم الزجاجي والزمخشري وابن مالك[٦]، وزيادة ما ليس على ما أطلقوه، وإنَّما إنَّ كانت عاملة حُكِمَ على ما المتصلة بها بالزيادة، وإنْ كانت غير عاملة حُكِمَ عليها بأنَّها كافة هذا الذي يفهم من زيادتها مع (إنَّ).

---

(١) ديوانه:٤٨٨.

(٢) ينظر: الاقتضاب: ٢/٢٣٦.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز: ١/٣٢٨.

(٤) ينظر: عقود الزبرجد: ٢/١٦٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١/٢٣٢.

(٦) ينظر: المفصل: ١/٣٩٠، والبديع في علم العربيّة: ١/٥٤١، وشرح الكافية الشافية: ١/٤٨٠، وشرح ابن عقيل: ١/٣٧٤، والتذييل والتكميل: ٥/١٤٩، والمساعد: ١/٣٢٩، وتمهيد القواعد: ٣/١٣٦٧، همع الهوامع: ١/٥٢٠.

والذي أراهُ أنَّ الصحيحَ هو أَنْ تكون (أنَّما) أداة حصرٍ ، وتكون هي والجملة التي بعدها قد أفادت معنى الاختصاص والحصر، والأشهر أَنَّ تكفها (ما) عن العمل، وهو الذي عليه الِاسْتِعْمَال الفصيح في القرآن الكريم وغيرهِ، وأَمَّا الذين حملوا تركيب (إِنَّما) على النفي فهو بعيدٌ فيه تطرف في التأويل والتقدير فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات من الآية: ١٠]، فيه تأكيدٌ وحصرٌ وقصرٌ على الأخوة بينهم، ولا جدوى من تقدير نفيٍ في هذا التركيب، وغيرهِ لا يخدم المعنى بشيء، والله اعلم.

٣. إنكار الكوفيين لـ (أنْ) المفسرة:

عَرّج ابن فرحون على مذاهب النحاة في حقيقة وجود (أنْ) المفسرة، وأشار إلى إنكار الكوفيين لها عند إعرابه لقوله (ﷺ)، وهو يخاطب مُعَاذِ بْنِ جَبَل (رضي الله عنه) حِينَ بَعَثَهُ: **((إِنَّك سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ))**[(١)].

فذكر أَنَّ (أنْ) في قوله(ﷺ): (أَنْ لا إِلَه إِلَّا الله) تحتمل وجهين الأول: أَنْ تكون المخففة من الثقيلة، والثاني: أَنْ تكون (أنْ) هنا المفسِّرة؛ لأَنَّ الشروط كُلَّها موجودةٌ فيها، وأنكرها الكوفيون[(٢)]، وحملوها على المصدرية، أو الزيادة[(٣)]، ووافقهم ابن هشام الأنصاري في ما ذهبوا إليه بقوله: ((وَهُوَ عِنْدِي مُتَّجه؛ لِأَنَّهُ إِذا قيل كتبت إِلَيْهِ أَنْ قُم لم يكن (قُم) نفس (كتبت)، كَمَا كَانَ الذَّهَب نفس العسجد، وَفِي قَوْلك: هَذَا عسجد؛ أَي ذهب وَلِهَذَا لَو جِئْت بِأَي مَكَان أَنْ فِي الْمِثَال لم تَجدهُ مَقْبُولًا فِي الطَّبْع))[(٤)]، وَرَدَّ الدماميني مذهب ابن هشام الأنصاريّ فذكر أَنَّ هذا الكلام من المصنف (رحمه الله

---

(١) صحيح البخاري: ١٢٨/٢.

(٢) ينظر: العدّة: ٢٤٩/٢-٢٥٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٨٣/٣، ومغني اللبيب: ٤٧/١، التصريح بمضمون التوضيح: ٣٦٤/٢، همع الهوامع: ٤٠٨/٢، حاشية ياسين: ٢٣٣/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٤٧/١-٤٨.

تعالى) مبني على (أَنَّ) قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فأبطله بتغايرها، وليس الأمر كما فهمه إنَّما التفسير في ذلك لمتعلق بـ(كتبت)، وهو الشيء المكتوب، وقم هو ذلك الشيء نفسهُ(١).

والذي ذهب إليه الكوفيون من إنكار المفسرة ليس صحيح؛ لِأَنَّهَا غير مفتقرة إِلَى مَا قبلهَا وَلَا يَصح أَنْ تكون المصدرية إِلَّا بتأويلات بعيدَة(٢)، وهذا الاعتراض صحيح؛ لوجود فرق بين (أَنْ) التفسيرية والمصدرية، فالمصدرية يجوز تقديمها على ناصبها، والتفسيرية لا تتقدّم على الفعل؛ لأَنَّ المفسر لا يتقدّم على المفسر، وتقع بعد أَنْ التفسيرية، الجملة الفعلية نحو: كتبت إليه أَنْ افعل، والجملة الاسمية نحو: أرسل إليه أَنْ ما أنت وذا؟، كما أَنَّها يشترط فيها أَنْ تُسبق بفعل فيه معنى القول من دون حروفه، كما يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ(لا) النافية(٣).

وذكر ابن فرحون أَنَّ جمهور البصريّين على خلافٍ مع الكوفيين(٤)؛ فأجمعوا على أَنَّ الجملة المفسرة لها حرفان (أي وأنْ)، وهي من أشهر حروف التفسير، وأَنَّها بمعنى(أَيْ)(٥)، وعقد لها سيبويه بابا خاصا سماه باب ما تكون فيه أن بمنزلة (أي) وحمل عليها قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾ [ص من الآية: ٦] على معنى (أي)(٦).

والذي أخلص إليه أَنَّ ما نسبه النحاة، ومعربو الحديث من إنكار (أَنْ) المفسرة عند الكوفيين غير صحيح بدلالة أَنَّ إمامهم الفرّاء قد نصّ عليها، وفسر بها مواضع من

---

(١) ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب: ١/١٣٠، و حاشية ياسين: ٢/٢٣٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢/٤٠٨.

(٣) ينظر: المساعد: ٣/١١٢-١١٣، والجملة التفسيرية في أحاديث صحيح البخاري دراسة نحوية دلالية (رسالة): ٦٣.

(٤) ينظر: العدّة: ٢/٢٥٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/١٦٢، وشرح المقدمة المحسبة: ١/٢٣١، وارتشاف الضرب: ٤/١٦٩٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/١٦٢، وشرح كتاب سيبويه: ٣/٣٨٣.

كتاب الله تعالى في معانيه منها قوله في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾[المائدة من الآية: ١١٧]، فإنَّك فتحت (أَن)؛ لأَنَّها مفسّرة لـ(ما)، (وما) قد وقع عليها القول فنصبها وموضعها نصب، ومثله فِي الكلام: قد قلت لك كلامًا حسنًا: أَنَّ أباك شريف وأَنَّك عاقل، فتحت (أَنَّ)؛ لأَنَّها فسرت الكلام، والكلام منصوب، ولو أردت تكرير القول عليها كسرتها، وقد تكون (أَنَّ) مفتوحة بعد القول إِذَا كَانَ القول رافعًا لَهَا أو رافعة لَهُ من ذَلِكَ أَنْ تَقُولُ: قولُك مذ اليوم أَنَّ الناس خارجون كما تَقُولُ: قولك مذ اليوم كلام لا يفهم(١).

والظاهر أنَّ ابن فرحون ينحو منحى البصريّين في تجويز أَنْ تقع (أَنْ) مفسرة بمعنى (أي)، وليست مصدرية دائمًا، وَرَدَّ على الكوفيين إنكارهم لها بدلالة ما وضعه لها من شروط فمِنْ شروطها الأول: أَنْ تُسبَق بجملة، الثاني: أَنْ تتأخر بعدها جملة، الثالث: أَنْ يكون في الجملة السابقة معنى القول لا حروفه، وهذا متحصل من الحديث الشريف؛ لأَنَّ المراد: (فادعهم إلى أنْ يقولوا لا إله إلا الله)؛ فـ(يشهدوا) بمعنى: (يقولوا)، وبيَّن ذلك (ﷺ) بقوله: **((أمِرْت أَنْ أقَاتِل النّاسَ حَتّى يقُولُوا: لَا إله إلَّا الله))**(٢).

والشّرط الرابع: أَنْ لا يدخل عليها جارٌّ؛ فلو قلت: ((كتبت إليه بأَنْ اِفعل))، كانت مصدرية(٣).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٧٢/١.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٢٢٩/١، وصحيح البخاري: ١٤/١.

(٣) ينظر: العدّة: ٢٤٩/٢-٢٥٠.

المبحث الثالث

أحرف الزيادة

توطئة:

جعل النحاة لكل حرف من الحروف عددًا من المعاني، ومنها الزيادة(١)، وهذه الحروف يكون دُخُولهَا فِي الْكَلَام كسقوطها(٢).

وقد طبق النحاة ما أصلوه لها على كلام العرب، إِلَّا أنَّهم صُدِموا بكلام الله تعالى؛ فمن المحال أَنْ يكون فيه حرفٌ زائدٌ، لا معنى له؛ فأرادوا أنَّ يتلافوا ذلك، فقالوا: إِنَّ المراد بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى(٣).

وقد اختلفوا في وقوع الزائد في القرآن الكريم والحديث الشّريف؛ فمنهم من أنكره، ومنهم من أثبته، وحملَها من أنكرها على التأكيد، وفسر الزائدَ بأَنَّهُ ما أوتي به؛ لغرض التقوية والتأكيد(٤).

والحقيقة أَنَّنا عندما ندقق النظر فيما قاله النحاة، ونستقرئ شواهدهُمْ نجد أنَّ كثيًرا من هذه الحروف غير زائدة من جهة المعنى، ولا من جهة الإعراب، وهذه الحروف لا تكون زائدة بمعنى الزيادة المعروفة، وإِنَّما دخولها على الجملة يزيد الكلام ضربًا من التوكيد، وبها يَقوى المعنى ، ويزداد الكلام قوةً وحسنًا، يؤيد ذلك قول سيبويه: ((هي لغوٌ في أَنَّها لم تحدث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أَنْ تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام))(٥).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٩٩/٢، ودراسات في ظواهر نحوية: ١٠٥.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٣٧/٤، ومغني اللبيب: ٣٢٢.

(٣) ينظر: دراسات في ظواهر نحوية: ١٠٥.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/٤، وشرح المفصل: ٦٤/٥.

(٥) الكتاب: ٢٢١/٤.

وقد ذكر معربو الحديث بضعة أحرف زائدة عند الكوفيين عند إعرابهم لبعض أقوال النبيّ (ﷺ)، وفصلوا القول في المعنى الشّريف المترتب على وجود الحرف الزائد فيه، والأحرف التي ذكروها هي:

أ. **(الواو):**

تطرق معربو الحديث إلى مذهب الكوفيين في زيادة الواو عند إعرابهم لقوله (ﷺ): **((إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا))**[١].

فذكر اليفرنيّ أَنَّ في قوله (ﷺ): **((رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ))** بالواو أو من دونه كلاهما صحيح؛ فعلى حذف الواو يكون اعترافًا بالحمد مجردًا، ويوافق قول من قال: (إن سمع الله لمن حمده) خبر، وبإثبات الواو يجمع معنيين: الدعاء والاعتراف؛ أي: ربّنا استجب لنا، ولك الحمد على هدايتك إيانا لهذا، ويوافق قول من قال: (سمع الله لمن حمده) بمعنى الدعاء[٢].

وقد نقل اليفرني وتبعه ابن فرحون عن الكوفيين تجويزهم أن تكون (الواو) هنا زائدة، كزيادتها في قوله تعالى﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر من الآية: ٧٣]، فـ(فتحت) جواب إذا و(الواو) زائدة[٣]، وهذا المذهب نقله عن الكوفيين السيوطي[٤]، ونسبه إلى الأخفش أيضًا، وَفَصَّلَ فيه كثيرًا مستدلًا على مذهبهم هذا بقول العرب: ((كأَنَّك بالشمس وقد طلعت))[٥].

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٩٤/٢٠، وصحيح البخاري: ١٤٧/١.

(٢) ينظر: الاقتضاب: ١٥٧/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٧/١، والعدّة: ٤٧٥/١.

(٤) ينظر: عقود الزبرجد: ٤٧٥/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠/٥، ومغني اللبيب: ٢٥٤.

فنص على أَنَّ التسلم بثبوت الرواية يؤدي إلى القول بزيادتها على مذهب الكوفيين[١] والأخفش[٢]، واستشهد على زيادتها بشواهد قرآنية وشعرية منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ﴾ [الحج من الآية: ٢٥]، فيصدون: هو الخبر والواو زائدة[٣]، قال الفرّاء: ((ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام فِي الناقص وفي التام كالواحد ألا ترى أنهم قَالُوا فِي الشعر[٤]:

حَتَّـــى إذا قَمِلَـــتْ بُطُـــونُكُمُ ورأيـــتُم أبنـــاءكُم شَـــبُّوا

وقَلَبْـــتُمْ ظَهْـــرَ المِجَـــنِّ لَنَـــا إِنَّ اللَّئِـــيمَ العَـــاجِزُ الْخَـــبُّ

فجعل جواب (حَتَّى إذا) بالواو، وكان ينبغي ألا يكون فِيهِ واو))[٥]، ومنه قول امرؤ القيس[٦]:

فَلَمَّـا أَجَزْنَـا سَـاحةَ الحَـيِّ وانْتَحـى بنـا بَطْـنُ حِقْـفٍ ذِي قِفَـافٍ عَقَنْقَـلِ

والتقدير فيه: انتحى، والواو زائدة؛ لأَنَّهُ جواب (لما)[٧].

والظاهر أَنَّ الكوفيين يكادون يجمعون على زيادة الواو في القرآن الكريم وكلام العرب، ودليلهم على ذلك ما ورد في الفصيح الصحيح من القرآن الكريم ، وما نقل عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وكلام العرب الفصحاء الذين يُعتد بفصاحتِهم ، ومما يقوي مذهبهم أنَّ سقوطها من هذه النصوص الفصيحة لا يؤدي إلى اخلال بالمعنى.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٠٧/١، ومجالس ثعلب: ٥٩/١، و شرح القصائد السبع: ٥٦٨/١، والأُزهيّة: ٢٤٥/١، وشرح المفصل: ١١/٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٣٢/١.

(٣) ينظر: عقود الزبرجد: ٤٧٥/١.

(٤) الأسود بن يعفر: ديوانه: ١٩.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١٠٧/١.

(٦) ديوانه: ١٥.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٣٧٤/٢.

في حين ذهب البصريّون إلى أَنَّ الواو العاطفة لا تأتي زائدة [١]، قال سيبويه: ((وسألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر من الآية: ٧٣]أين جوابها؟ ... فقال: إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم؛ لعلم المخبر لأيِّ شيءٍ وضع هذا الكلام)) [٢]، وحجتهم أَنَّ (الواو) في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى؛ فلا يجوز أَنْ يُحكَمُ بزيادتهِ مهما أمكن أَنْ يُجْازى على أصله[٣].

وحمل البصريّون (الواو) في الشواهد التي استدلَّ بها الكوفيون على العطف، وحجتهم أَنَّ جواب الشرط يحذف في القرآن الكريم بكثرة ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد من الآية: ٣١]، فحذف جواب (لو) ولا بُدّ لها من جواب، والتقدير فيه: ولو أَنَّ قرآنًا سُيِّرَت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن؛ فحذفهُ للعلم به توخيًا للإيجاز والاختصار[٤].

وقد اضطرب رأي بعض نحاة البصرة في (الواو)، فذهب ابن فارس إلى القول بـ(زيادتها) موافقًا بذلك الكوفيّين[٥].

ونسب أبو حيان إلى الأخفش القول بمنع زيادتها إِلَّا في خبر كان[٦]، وهذا التقييد الذي نسبه أبو حيان إلى الأخفش غير صحيح ومفتقرًا إلى الدقة بدليل أَنَّ الأخفش في معانيه صرح بزيادتها عند تفسيرهِ لقوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٢/٥.
(٢) الكتاب: ١٠٣/٣.
(٣) ينظر: الإنصاف: ٣٧٦/٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٨/٢.
(٥) ينظر: الصاحبي في فقه اللّغة: ٨٠/١.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٧/٤.

نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [البقرة الآية: ١٠٠]؛ فذكر أنَّ الواو تجعل مع حرف الاستفهام، وهي مثل الفاء التي في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ﴾ [البقرة من الآية: ٨٧]، وهما زائدتان في هذا الوجه [١].

ولخص الدكتور عبّاس السامرائيّ مواضع زيادة (الواو) في كلام العرب؛ فذكر أَنَّها منحصرة في جواب (لما)، وفي جواب (إذا) الشرطية، وبعد (إذا) الفجائية، وفي خبر (كان)، وفي بعض النصوص شذوذًا[٢].

والذي نخلص إليه أَنَّ البصريّين يمنعون زيادتها ، ولجأوا إلى تأويل الشواهد التي ظاهرها يوحي بالزيادة[٣]، وَأَمَّا الكوفيون فيكادون يطبقون على زيادتها، وحجتهم السماع الكثير الذي ورد بزيادتها؛ فلا ينبغي ردهُ لفصاحته.

وهذا هو المذهب الراجح الصحيح ؛ لأَنَّ النحاة اشترطوا لزيادتها أَنْ تقع في مواضع محدودة معلومة كما تقدم ، وعلى هذا فقد جاءت زيادتها في النصوص الفصيحة على وفق ما حددوه من أماكن زيادتها في أفصح الكلام، لذا ينبغي المصير إلى القول بجواز زيادتها فيما وردت فيه من نصوص لا معنى لها فيها إلا الزيادة، ولا نؤيد البصريّين فيما ذكروه من التأويلات، والتمحلات في التقدير؛ لأَنَّ عدم التأويل أولى من التأويل والشواهد بزيادتها ولاسِيَّمَا في القرآن الكريم كثيرة، وعلى هذا ينبغي أَنْ نصوغ قاعدة مفادها أَنَّهُ يجوز أَنْ تقع الواو زائدة مقحمة، وهذه الزيادة في القرآن الكريم لا شكَّ أَنَّها جاءت لمعنى إرادهُ منشئ النصّ المبارك سبحانه وتعالى قد ندركهُ، وقد لا ندركهُ؛ فهي زائدة شأنها شأن ما زيد في الحروف زيادة تشتمل على معنى.

---

(١) ينظر : معاني القرآن: ١٤٧/١، ٤٩٦/٢.

(٢) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة: ٢٢٦-٢٢٧، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة): ١١٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٢/٥.

ب. من في الإيجاب:

الأصل في من عند البصريّين أَنْ تزاد بشرطين الأَوّل: أَنْ يكون مجرورها نكرة، والثاني: أَنْ تسبق بنفيٍ أو شبهه نحو: قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف من الآية: ٨٥][١]، وأما الكوفيون فلم يجعلوا النفيَ ، وشبهه شرطًا من شروط زيادتها ، وأوردَ معربو الحديث طائفة من الأقوال الشريفة جاءت فيها (من) زائدة في الإيجاب من غير تأويل ولا تقدير، وشفعوا الأقوال بما ورد عن العرب؛ إذ ذكرها اليفرني وهو ينقل بعض الفتاوى الفقهية من قول مَالِكٍ (رضي الله عنه): **((فِي رَجُلٍ دَبَّرَ عَبْدًا لَهُ، فَمَاتَ السَّيِّدُ، وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ وَمَالٌ غَائِبٌ، فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِهِ الْحَاضِرِ مَا يَخْرُجُ فِيهِ الْمُدَبَّرُ، قَالَ: يُوقَفُ الْمُدَبَّرُ بِمَالِهِ، وَيُجْمَعُ خَرَاجُهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنَ الْمَالِ الْغَائِبِ))**[٢].

فذكر أَنَّ (مِنَ) في قوله: **((حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنَ الْمَالِ الْغَائِبِ))** زائدة على مذهب الأخفش[٣] والكسائي[٤]، فنقل عنهم أنهم حكوا زيادتها في الكلام الواجب[٥].

وذلك خطأ عند سيبويه[٦] وأصحابه[٧]، وإنَّما تزاد (من) عندهم في النفي، كقوله: ما جاءني من رجلٍ[٨]، قال سيبويه: ((وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا؛ ولكنها توكيد بمنزلة ما، إِلَّا إنَّها تجر؛ لأَنَّها حرف إضافة، وذلك قولك: ما

---

(١) ينظر: الكتاب: ٥٥/٣، والمقتضب: ٤٢٠/٤، والمفصل في صنعة الإعراب: ١/-٤٢٥٤٢٤، وشرح المفصل: ٧٧/٥.

(٢) موطأ مالك: ١١٨٤/٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١٠٥/١.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٢٥/١، والبديع في علم العربيّة: ٢٤٦/١، وشرح التسهيل: ١٨٣/٣.

(٥) ينظر: الاقتضاب: ٣٤٨/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٢٥/٤.

(٧) ينظر: المقتضب: ٤٢٠/٤، والمفصل في صنعة الإعراب: ٤٢٤/١، وشرح المفصل: ٧٧/٥.

(٨) ينظر: الاقتضاب: ٣٤٨/٢.

أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ، ولو أخرجت من كان الكلام حسنًا؛ ولكنه أكد بمن؛ لأَنَّ هذا موضع تبعيضٍ))[١].

وتأول البصريّون شواهد الكوفيين والأخفش؛ فذكروا أَنَّ (مِنَ) فيها محمولة على معنى التبعيض أو بيان الجنس[٢].

أَمَّا ابن مالك فقد صرح بميوله إلى مذهب الكوفيين وصححه واستدل له بشواهد كثيرة منها ما روته عائشة (رضي الله عنها) في صفة صلاة النبيّ (ﷺ) أَنَّهُ: ((**كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوٌ مِنْ ثَلَاثِينَ - أَوْ أَرْبَعِينَ - آيَةً قَامَ فَقَرَأَهَا وَهُوَ قَائِمٌ...**))[٣].

ولا إشكال في من روى الحديث (نحوًا) من كذا بالنصب، وفيه وجهان:

أحدهما: أَنْ تكون (من) زائدة، ويكون التقدير: فإذا بقي قراءتُه نحوًا، فـ(قراءته) فاعل (بقي)، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل الناصب (نحوًا) بمقتضى المفعولية[٤]، وكما نقل ابن مالك أيضًا مذهب الأخفش[٥] الذي جوز زيادتها في المعرفة ، وأيّده واحتج له بثبوتهِ في الكلامِ الفصيح نظمًا ونثرًا[٦]، فمن النثر قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [الأحقاف: من الآية: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [فاطر من الآية: ٣٣]، ومن النظم وقول جرير[٧]:

لما بلغنا إمام العدلِ قلت لهم ... قد كان من طول ادلاج وتهجير

---

(١) الكتاب: ٢٢٥/٤.

(٢) ينظر: اللباب: ٣٥٦/١، والخلاف النحوي في كتاب المساعد (رسالة)، ١٣٣.

(٣) ينظر: موطأ مالك: ١٨٩/٢، وصحيح البخاري: ٤٨/٢.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ١٨٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ١٠٥/١.

(٦) ينظر: شواهد التوضيح: ١٨٦، وشرح التسهيل: ١٣٩/٣، والجنى الداني: ٣١٨/١.

(٧) ديوانه: ٢٥٦، برواية مختلفة.

وثانيها: أَنْ تُجعل (من قراءته) صفة لفاعل (بقي) قامت مقامه لفظًا ونوي ثبوتهُ، وتجعل (نحوًا) منصوبًا على الحال، تقدير: فإذا بقي باقٍ من قراءته نحوًا من كذا، وهذا الحذف يكثر قبل (من) لدلالتها على التبعيض، وأشار ابن مالك إلى أجود الوجهين بقولهِ: (على أجود الوجهين) إلى جعل الأخفش (من) زائدة، وتقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل الفعل ك (باق) بعد (بقي)، و(جاءٍ) بعد (جاء) أولى من تقدير غيره، لدلالة الفعل عليه معنى ولفظًا[١].

وَمِمَّا وردت فيه مِنْ زائدة في الإيجاب ما نقله ابن فرحون عن عمرو بن يحيى المازني (ﷺ) أَنَّهُ قال: ((**أَتَانَا رَسُولُ اللهِ (ﷺ) فَأَخْرَجْنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرٍ**))[٢].

فذكر أَنَّ (مِن) جاءت زائدة في الإيجاب على ما اختاره ابن مالك ومَن وافقه، والتقدير: (فدَعَا بتور مَاء)؛ أي: (بإناء ماء)[٣].

وقد اضطرب مذهب ابن فرحون في الحكم على زيادة (مِنْ) في الايجاب فتارةً يوافق ابن مالك، والكوفيين، والأخفش في جواز مجيء (مِنْ) زائدة في الإيجاب ، وتارةً يوجه الأحاديث التي وردت فيها من زائدة في الايجاب على مذهب البصريّين، ويؤلها على أَنَّها للتبعيض أو لبيان الجنس ، ووصَف مذهبهم هذا بالحسن[٤].

وَمِمَّا تقدّم من الشواهد الفصيحة الكثيرة نثرًا ونظمًا أقول: إنَّهُ ينبغي المصير إلى قاعدة نحوية مفادها أَنَّهُ لا مانع من زيادة (مِنْ) في الكلام الموجب أو المنفي سواء أكان مجرورها نكرة أم معرفة، ولا مقتضى للتأويل والتقدير ما دام ذلك واردا في أفصح الكلام بكثرة لا تحتمل التأويل والله اعلم.

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ١٨٧/١.

(٢) صحيح البخاري: ٥٠/١.

(٣) ينظر: العدّة: ١١٥/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣١/٢.

ت. (إلى):

وهي حرف جرّ ترد لمعان أشهرها انتهاء الغاية في المكان أو الزمان، ومنع البصريّون زيادتها(١)، في حين أورد ابن فرحون ما ظاهره يحتمل الزيادةِ على مذهب الفرّاء عند إعرابه لما نقله عن بعض الصحابة (ﷺ) في وصف وضوء النبيّ (ﷺ) مِمَّا جاء فيه أنَّه: **((... أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ، ثَلاَثَ غَرَفَاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاَثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ))**(٢).

فذكر أَنَّ (إلى) في الحديث الشريف زائدة وفاقًا للفراء(٣)، وحملها على قراءة مَن قرأ(٤): ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [إبراهيم من الآية: ٣٧] بفتح (الواو)؛ أي: (تهـوَاهم) حملًا على زيادة اللام في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ﴾ [النمل من الآية: ٧٢]، يريدُ ردفكم، وكما قالوا: نَقدت لَهَا مئة؛ أي نَقدتها(٥)، وأتبعه ابن هشام(٦).

وهذا الذي ذهب إليه الفرّاء لمّ يُسلِّم به النحّاة، والمفسرون؛ بل لجأوا إلى تأويل القراءة على تضمين (تهوى) معنى: (تميل)؛ فيصبح متعديًا بـ(إلى)، ويكون المعنى

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١٦٩/١١، والجنى الداني: ٣٨٩/١.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٣٠٢/٢٥، وصحيح البخاري: ٤٨/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٠٩/٢، وينظر: شرح التسهيل: ١٤٣/٣.

(٤) قراءة الأمام علي بن أبي طالب، وأبي جعفر محمد بن علي، وجعفر بن محمد (ﷺ)، ومجاهد: ينظر: المحتسب: ٣٦٤/١، ومعجم القراءات: ٥٠١/٤.

(٥) ينظر: العدّة: ١٢٠/١، وشرح التسهيل: ١٤٣/٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٥.

(تميل إليهم)[١]؛ لأنَّ الجمهور قراءها بكسر (الواو)[٢]، والأولى من الحكم بزيادتها أَنْ يكون الأصل فيها تهوى؛ فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في رَضِي: رَضَى، وفي ناصية: ناصاة وهي لغة طائية[٣].

وناقش ابن هشام رأي ابن مالك هذا وَرَدَّ عليه؛ فذكر أَنَّ ما قاله ابن مالك فيه نظر؛ لِأَنَّ شَرط هَذِه اللّغة تحرّك الْيَاء فِي الأَصْل[٤].

وافق الدكتور عبّاس حسن ما ذهب إليه ابن مالك بقوله: ((وهذا رأي حسن يقتضينا أَنْ نأخذ به؛ فرارًا من الحكم بالزيادة من غير ضرورة))[٥].

ويرى الدكتور لطفي عمر علي بن الشيخ أَنَّ كُلّ ما فعله ابن مالك من التأويل خشية أَنْ لا يوافق الفرّاء فيما ذهب إليه من القولِ بزيادةِ (إلى) في هذه القراءة، إمّا تحرجًا من القول بالزيادة في القرآنِ الكريمِ، وإمَّا اعتدادًا بالرأي وَرَدَّ الرأي المخالف بما يستساغ، وبما لا يستساغ لا لشيء، إلَّا لأنَّ صاحبه كوفي، فإذا كان خشية من القول بالزيادة في القرآن فهو نزل بلغة العرب، وعلى وفقَ أنماطهم في التركيب، وطرائقهم في الِاسْتِعْمَال ، وليس القول بالزيادة أمرٍ يعاب فيه الكلام، وإنَّما هو نمط اعتاد عليه العرب وطوّعوه لشتى المعاني والأغراض[٦].

وذهب كل من الدكتور عبد الرحمن فرهود، والدكتور أسعد خلف العوادي إلى أَنَّ (إلى) في كلتا القراءتين ليست بزائدة؛ ففي قراءة تهوي بكسر الواو، فإنَّها حرف تعدية للفعل، وأمَّا في قراءة تهوى بفتح الواو فالفعل تهوى هو واضح المعنى، ومعناه من

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٣/٣، وارتشاف الضرب: ١٧٣٢/٤، والجنى الداني: ٣٨٩.
(٢) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ٦٩، ومعجم القراءات: ٥٠١/٤.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٣/٣، وارتشاف الضرب: ١٧٣٢/٤، والجنى الداني: ٣٨٩.
(٤) مغني اللبيب: ١٠٥/١، والمساعد: ٢٥٦/٢.
(٥) النحو الوافي: ٤٧١/٢.
(٦) ينظر: زيادة (إلى) بين الفرّاء وابن مالك (بحث): ٣٠-٣١.

هويت الشيء أهواه إذا أحببته، وهو وإنْ كان متعديًا بنفسه فإنَّ (إلى) هنا ليست بزائدة، وإنَّما جيء بها لتوكيد معنى الفعل، وتقويته وهذا أسلم من أنْ نلجأ إلى التضمين(١).

ث. (إذ):

أشار ابن فرحون إلى رأي ابن قتيبة في (إذ) أترد زائدة ؟ أم لم ترد؟عند إعرابهِ لقول عَبْد اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما): ((**بينما رَجُلٌ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ؛ إذ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ...**))(٢).

فنقل عن الزمخشري(٣) أَنَّ (إذ) في قول ابن عباس(رضي الله عنهما) للمفاجأة، ونسب هذا الرأي إلى سيبويه(٤)، وهي التي تقع بعد (بينا)، و(بينما)(٥).

ثمَّ راح يفصل في أنواع (إذ)، واستعمالاتها عند النّحاة؛ فذكر أَنَّها تقع على عدة أضرب فضلًا عن المفاجئة أحدها: أَنْ تأتي اسمًا للزمن الماضي نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التوبة من الآية: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[الأعراف من الآية: ٨٦]، ثانيها: أَنْ تكون اسمًا للزمن المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة من الآية: ٤]، وثالثها: للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف من الآية: ٣٩]، ورابعها: زائدة للتوكيد، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آيات من القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي

---

(١) ينظر: دراسات في ظواهر نحوية: ١٠٩.
(٢) صحيح البخاري: ٧٥/٢، ١٧/٣.
(٣) ينظر: المفصل: ٢١٤، وشرح المفصل: ١٢٢/٣.
(٤) ينظر: الكتاب: ٢٣٢/٤.
(٥) ينظر: العدّة: ٢١٠/٢.

جَاعِلُ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة من الآية: ٣٠]، فـ(إِذْ) هنا زائدة على مذهبهما[١]، واختار هذا المذهب ابن الشجري، واشترط لزيادتها أَنْ تقع بعد (بَينا وبينما)؛ لِأَنَّكَ إِذا قلت: بَيْنَمَا أَنا جَالس إِذْ جَاءَ زيد فقدرتها غير زَائِدَة أعملت فِيهَا الْخَبَر مذكورا أو مقدرا[٢]، ووافقه ابن يعيش والرضي[٣].

والقول بزيادتها أمرٌ مردود من لدنْ أكثر النحاة، وفي طليعتهم الطبري الذي وصف القائلين به بأَنَّهم من الْمَنْسُوبِينَ إِلَى الْعِلْمِ بِلُغَاتِ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ؛ فهو يرى أَنَّ (إِذْ) حَرْفُ يَرد بِمَعْنَى الْجَزَاءِ، وَيَدُلُّ عَلَى مَجْهُولٍ مِنَ الْوَقْتِ، وَغَيْرُ جَائِزٍ إِبْطَالُ حَرْفٍ كَانَ دَلِيلًا عَلَى مَعْنَى فِي الْكَلَامِ[٤].

وذكر الزجّاج أَنَّ هذا إِقْدَام مِنْ أبي عبيدة؛ لأَنَّ القرآن الكريم ينبغي أَنْ لا يُتَكلم فيه إِلَّا لغاية تجري إلى الحق و(إذ) معناها الوقت، وهي اسم، فكيف تكون لغوًا، وقد أفادت الدلالة على الوقت؟[٥]، ووصف المرادي هذا المذهب بالضعف[٦].

والذي يترجح عندي أَنَّهُ لا دليل على زيادة (إِذ) في القرآن الكريم، وكلام النبيّ (ﷺ) لأمور منها:

أَوّلًا: أَنَّ (إذ) أداة تدل على ما مضى من الوقت، فكيف يكون الدليل على ما مضى من الوقت لغوًا[٧].

ثانيًا: إنَّ الزيادة لم تُعهد في الأسماء، وإِنَّما تكون في الحروف.

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ١٩١- ١٩٢، ومغني اللبيب، ١١٦، والعدّة: ٢١٢/٢، وهمع الهوامع: ١٧٧/٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٠٤/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٢٦/٣، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٥/٣، والمسائل الخلافية في شرح التسهيل(أطروحة): ٤٦٥.

(٤) ينظر: جامع البيان: ٤٦٦/١-٤٦٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٠٨/١.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ١٩٢/١.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٨٠/١، والمسائل النحوية في كتاب فتح البارئ: ٥٣٩.

ثالثًا: إنَّ كبار النحاة عدّوا أبا عبيدة، وابن قتيبة من النحويين الضعاف، فكان الأول معنيًا بالغريب وأيام العرب وأخبارها، وَأَمَّا الثاني فكان معنيًا بالغريبين والتأويل، والتأريخ، ولم يعرف عنه ذكرٌ في النحو إلَّا ما ندر(١).

رابعًا: وَأَمَّا استدلال أبي عبيدة على زيادة (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة من الآية: ٣٠]، فإنَّ جلّ النحاة والمعربين حملوها على أَنَّها مفعول به لفعل محذوف تقديره وذكر(٢).

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢٢٤/١، والجنى الداني: ١٩٢/١، والدر المصون: ١٣٠/٣، والمسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٥٣٩.
(٢) ينظر: أدوات الإعراب: ١٣.

الخاتمة

بعد نهاية هذه الرحلة المباركة وأقول مباركةٌ؛ لأنَّني عشتُ بين أنفاس النبي (ﷺ) طوال مدة الكتابة، وبعد إنجاز ما تيسر لي إنجازهُ من جمع آراء الكوفيين ومذاهبِهِم في كتب إعراب الحديث الشريف، خلصت الدراسة إلى النتائج أهمها:

١. تمثلُ كتب إعراب الحديث الشريف وثيقة مهمة لحفظ أساليب اللغة العربية الفصيحة، بوصفِها صدرت من لدن أفصح العربِ بيانًا ، وأبلغهم حجةً سيدنا محمد (ﷺ)، فهي تُعِدّ من أهم مصادر حفظ العربية بعد القرآن الكريم، ويمكن الإفادة منها في تقعيد القواعد، وتأصيل الأصول، والاستدلال بها يُضيف إلى العربية قواعد جديدة حُرِمت منها؛ بسبب كثرة اعتماد النحاة على الشعرِ الذي يُعدُ مكمنًا للضرورات.

٢. توصل البحث إلى ضرورة الاستدلال بالحديث الشريف بوصفهِ مصدرًا ثرًا في إثبات الأحكام النحوية وتقريرها؛ لأنَّهُ يلي القرآن الكريم مرتبةً في الفصاحةِ والاحتجاجِ ، وإنَّ هدرَ الاستدلال به يؤدي إلى هدر قواعد جديدة يمكن أَنْ تغني العربية ، وتُضفي عليها أساليب ذات طابع جديد لم نكن نعرفها، ولا أزعمُ أَنَّني أَوّلُ من توصلَ إلى هذه النتيجة، وإنَّما أُيد كلَّ من أوجب اعتماد اللغة العربية على الحديث الشريف بوصفهِ مصدرًا ثانيًا في التقعيد بعد القرآن الكريم.

٣. اِنمازَ معربو الحديث بمناهج خاصة في البحث والتأليف؛ فكان لكل واحد منهم منهجًا خاصًا به فمنهم من غلب الجانب الدلالي عليه كـ(اليفرني) ، ومنهم من خصه مؤلفهُ بكشف المشكلات النحوية الواقعة في كلام النبيّ (ﷺ) كـ(ابن مالك) ، ومنهم من كان موسوعة في عرض مستويات اللغة الأربعة كـ(ابن فرحون) ، واختص العُكبريُّ بعرض القضايا النحوية والمسائل الخلافية المترتبة عليها ، وأَمَّا ابن العُجميّ فعلى الرغم من إفادتهِ الواضحة من كتب الشروح ، والإعراب التي سبقتهُ إلَّا أَنَّهُ كانت له آراء وتوجيهات واختيارات انفرد بها، وأَمَّا السيوطي فكان موسوعةً في عرض مستويات اللغة إلَّا إنَّ جهده كان مقصورًا

على الجمع والتبويب، وقد يرجح أحيانًا بين آراء النحاة، ويختار ما يراه اقرب لمنطق اللغة ، وأساليب العربية.

٤. أثبتت الدراسة أَنَّ كلَّ من درس كتب إعراب الحديث الشريف اقتصر على إعراب العكبريّ، وتوضيح ابن مالك، وعقود السيوطيّ، وأهملَ ما بقي منها البتة حتى أنَّهم وهموا؛ فزعموا أنَّ الكتب المختصة بإعراب الحديث ثلاثة فقط.

٥. أثبتت الدراسة أنَّ التأليفَ في كتب إعراب الحديث جاء متأخرًا مُقارنةً بالتأليفِ في كتب إعراب القرآن الكريم ، ويدلّ على ذلك أنَّ إعراب العكبري (ت٦١٦هـ) يُعدُ أوّلَ مؤلف في هذا الفن ، وهذا لا يعني أنَّ علماءنا الأوائل(رحمهم الله) لم يكونوا معنيينَ بالظواهر المتعلقة بإعراب الحديث، وإنَّما فصلوا فيها في مواطن كثيرة عند شروحِهِم للصحاح والسنن والمسانيد، إلا إنَّهم لم يؤلفوا فيها مؤلفًا خاصًا بالإعرابِ قبل العُكبريّ.

٦. على الرغمِ من أَنَّ كتب إعراب الحديث معنية ببيان الأوجه الإعرابية، إلَّا إنَّ سعةَ ثقافةِ المعربينَ جعلتهم لا يترددون في الإشارةِ إلى آراء الكوفيينَ في بعض الظواهر الصوتية، وكانت إشاراتُهم هذه الهدفَ منها توضيح الوجه النحوي، أو الإقرار بالرأي الذي اعتنقوه ، ويُعد ما ذكروه من آراء صوتية يمثل بدايةً للربط بين الصوت والنحو ضمن ما يعرفُ بعلم الصوت النحوي .

٧. أظهر المعربون عنايةً واضحةً بالمستوى الصرفي؛ إذ تضمنت مصنفاتهم عدة مباحث صرفية كالجموع، والإبدال، وغيرها من المباحثِ التي نقلوا فيها مذاهب الكوفيين ، وناقشوها عن طريق مقارنتها بالمذاهب النحوية الأخرى، وما ذكروهُ من أبنية صرفية كانت الغايةُ منها ترجيح هذا الوجه الإعرابي أو ذاك، أو قد يكون استطرادًا منهم أدى بهِم إلى الخوضِ في بيانِ مدلولات الأبنية الصرفية في كلامهِ (ﷺ).

٨. لا شكَّ أنَّ كلام النبي (ﷺ) أولى بالشرح والإيضاح من كلام العرب، وما التأليف في الغريب النبويّ إلَّا دليلٌ على أهميةِ تبيان مدلولات هذه الألفاظ المباركة ، ولما كان الكوفيونَ أوسع رواية من البصريينَ زمانًا ومكانًا، فقد اعتمد عليهِم المعربونَ في بيان مدلولات ألفاظ النبيّ (ﷺ) ، إذ أكثروا من النقل عن الكسائي والفراء وشرحوا ألفاظ الحديث الشريف بما نقلوه عنهما بوصفهما شافها العربَ وسمعا منهم ، وكانت الدلالة والمعنى منطلَقًا للحكمِ بصحةِ هذا الوجه الإعرابي من غيرهِ.

٩. شاعت في الحديث الشريف تراكيب اسمية ، وفعلية نقلها المعربونَ، ونقلوا مذاهب النحاة في تبيانها، إذ كان العُكبريّ يميل إلى إخضاع كل ما ورد من تراكيب نحوية في الحديث الشريف إلى القواعد التي وضعها النحاة في حين مالَ ابن مالك ، والآخرونَ إلى إثبات الكثير من القضايا النحوية عن طريق الاحتجاج بالأحاديث النّبويّة الشّريفة وتعزيزها بالقرآن الكريم وكلام العرب الفصيح حرصًا منهم على إثبات صحة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

١٠. لم يتعصب معربو الحديث الشريف إلى مذهب معين، بل تعددت مشاربُهُم؛ فتارة يميلون إلى الأخذِ بآراء الكوفيينَ، وتارةً أخرى يميلونَ إلى الأخذِ بآراء البصريينَ، وبالجملة فإنَّهم يرجحونَ ما يرَونهُ موافقًا للسماع، والقياس مع غير التفات إلى صاحبِ الرأي، أو المذهب.

١١. شكلت شروح الحديثِ مصدرًا مهمًا من مصادر كتب الإعراب، فقد اِعْتَمَدَ المعربونَ على توجيهاتِهِم، وتحليلاتِهِم، فكان كتاب (التعليق على الموطأ) لأبي الوليد الوقشيّ، وشروح الكرماني، وأبن حجر العسقلاني وغيرهِم، من أهمّ المصادر التي استقى منها المعربونَ مادتهم في توجيهِ إعراب ما أشكل من ألفاظِ الحديث الشريف.

١٢. لم تكن نصوص الحديث الشريف عند المعربينَ بمستوى واحد من الشيوع والفصاحة، وإنَّما كانوا يُرتبونها بحسب مراتبها من السماع فمنها ما يصفونها بالندور، ومنها ما يصفونها بالقلّةِ، ومنها ما يَعُدُونها الأصل الذي ينبغي أنَّ يقاس عليه، وهكذا تفاوتت مراتب الاستدلال عندهم في الحكمِ على النصِ الشريف.

١٣. ورد في تراكيب الحديث الشريف عددٌ من الأحرفِ التي حكم عليها النَّحاة بالزيادةِ، ولكي لا يُفهم من الزيادةِ أَنَّها لا معنى لها، ولغوٌ في الكلامِ، ودخولها في الكلامِ كخروجها منه، حاولَ المعربونَ أنَّ يذكروا أوجه محتملة ، ومعاني مختلفة للحروفِ حتى يصرفونها عن الزيادةِ، فلجأوا إلى تأويلِ النصوصِ وربطها بالسياقِ، ليدللوا بهذا على أنَّ الزيادةَ غيرُ ملزمةً في أكثرِ ما جاءت عليهِ الحروف.

١٤. أَثْبَت البحثُ أنَّ بعضَ النصوصِ الشريفة التي أوردها النَّحاةُ وردت فيها أفعالًا تتعدى إلى مفاعيلها بحرفِ جر غير مناسبٍ لفعلهِ؛ لذلك لجأ المعربونَ، ولاسِيَّمَا ابن مالك إلى حملِها على ما يُعرف بالتضمين، من أجلِّ التوسع في المعنى والجمع بين الحقيقة والمجاز، ومع أَنَّ الكوفيينَ أجازوا أَنَّ تنوب الأحرف بعضها عن بعض مستدلينَ على مذهبِهِم هذا بكثرةِ الشواهد النثرية والشعرية وهذا ما رفضه البصريونَ، وحملوهُ على النيابة.

١٥. تنوعت طرائق المعربينَ في إعراب الحديث الشريف، واختَلَفَتْ مناهجُهُم فسلك العُكبريّ، واليفرني، وابن مالك منهجًا مبنيًا على أساس إعراب ما أشكلَ من الالفاظِ الواردة في الحديثِ الشريف، إمّا ابن فرحون، والسيوطيّ، وابن العجميّ، فقد توسعوا في إعراب النص، ولم يقتصروا على لفظةٍ دون أخرى، وإنَّما كان منهجُهُم مبنيًا على التفصيلِ والإسهابِ.

ثبت المصادر والمراجع

- **القران الكريم مصدر العربية الأول .**

أوّلًا: الكتب المطبوعة .

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** عبد اللطيف بن أبي بكر الزَبيدي (ت ٨٠٢هـ)، بتحقيق: د. طارق الجنابي ، ط (١)، عالم الكتب – بيروت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- **آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي** : حسن هادي عبد النبي، ط (١)، تموز للطباعة والنشر والتوزيع– دمشق،٢٠١٢م.
- **الإبانة عن معاني القراءات** : مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، بتحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر– القاهرة، (د. ط) (د.ت) .
- **الإبانة في اللغة العربية:** سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري(من علماء القرن الرابع الهجري)،بتحقيق: د. عبد الكريم خليفة، وأخرَون، ط (١)، وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
- **الإبدال** :أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١)، بتحقيق: عز الدين التنوخي، ط(١)، مطبوعات مجمع اللغة العربية– دمشق، ١٩٦١م.
- **ابن الطراوة النحوي:** د. عياد عيد الثبيتي، ط(١)، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر:** ابن القَطَّاع (ت ٥١٥ هـ)، بتحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة ١٩٩٩ م، (د.ط).

- **الإبهاج في شرح المنهاج:** تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦ هـ)، وولده تاج الدين السبكي (ت: ٧٩٤هـ)، بتحقيق: نخبة من المحققين، دار الكتب العلمية – بيروت ،١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م،(د. ط) .
- **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة :** د. أحمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى للرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ـ مصر،١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م، (د. ط).
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:** أحمد بن محمد الدمياطيّ، (ت: ١١١٧هـ) بتحقيق: أنس مُهرة، ط (٣)، دار الكتب العلمية – لبنان، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
- **الإتقان في علوم القرآن** : جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
- **أدب الكاتب:** أبن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، بتحقيق: محمد أحمد الدالي، ط (١) مؤسسة الرسالة– بيروت، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- **أدوات الإعراب:** ظاهر شوكت البياتي، ط(١)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع– بيروت، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥ هـ)، بتحقيق: د. رجب عثمان محمد ، ط (١)، دار الخانجي– القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:** أبو العباس شهاب الدين القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ)، ط(٧)، المطبعة الكبرى الأميرية – مصر، ١٣٢٣هـ .
- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:** ابن القيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ) بتحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط(١)، أصول السلف – الرياض، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

- **الأزهيّة في علم الحروف**، علي بن محمد الهَرَوي (ت٤١٥هـ)، بتحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، (د، ط).
- **أساليب النفي في العربية** : د. مصطفى النحاس ، ط(١) ، مؤسسة الصباح - الكويت ، ١٩٧٩م.
- **اساليب النفي في القرآن الكريم** : د. أحمد ماهر البقرّي، المكتب العربي الحديث - القاهرة . ١٩٨٩م، (د. ط).
- **أسرار العربية:** أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بتحقيق د: بركات يوسف هبُود، ط (١)، دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
- **أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن:** د. محمد يسرى زعير ، ط(١) ،عيسى البابي الحلبي –القاهرة ، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٧م.
- **أسفار الفصيح:** محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، بتحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ،ط (١)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ .
- **الأشباه والنظائر:** جلال الدين السيوطي ،ط (١) ، دار الكتب العلمية- بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- **إصلاح المنطق:** ابن السكيت (ت: ٢٤٤هـ)،بتحقيق : محمد مرعب، ط(١) دار إحياء التراث العربي،١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
- **الأصول في النحو:** أبن السراج (ت ٣١٦هـ)، بتحقيق: د. عبد الحسين الفتلي (ت ١٩٩٨م)، ط (٢)، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **أصول النحو دراسة في فكر الأنباري** : د. محمد سالم صالح ، ط(١) ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة ، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.

- **الأضداد:** أبو بكر ابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم(ت١٩٨١م) ، المكتبة العصرية- بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م (د، ط).
- **إعراب الحديث النبوي** : أبو البقاء العُكْبَرِيّ (ت٦١٦هـ)، بتحقيق : د. عبد الآله (مراجعة) نبهان، ط(٢) ، مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٦م.
- **إعراب القرآن:** أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، بتحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ.
- **إعراب القرآن:** إسماعيل بن محمد الأصبهاني(ت: ٥٣٥هـ)، بتحقيق: د. فائزة بنت عمر المؤيد، ط(١)، مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- **إعراب لامية الشنفري:** أبو البقاء العكبري، بتحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران ، ط (١) ، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- **الأعلام:** خير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، ط (١٥) : دار العِلم للملايين- بيروت ، ٢٠٠٢ م .
- **الاغاني:** أبو الفرج الاصفهاني(مراجعة)، بتحقيق: د. احسان عباس (ت ٢٠٠٣هـ)، و آخرون، ط (٣)، دار صادر – بيروت ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٨م .
- **الأفعال:** ابن القَطَّاع ،ط(١)، عالم الكتب- القاهرة ،١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
- **الاقتراح في أصول النحو وجدله:** جلال الدين السيوطي، بتحقيق: د. محمود فجال، ط (١) ، دار القلم- دمشق، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **الاقتصاد اللغوي في صيغة المفرد:** د. فخر الدين قباوة ، الشركة المصرية العالمية للنشر- مصر، ٢٠٠١م، (د، ط) .

- **الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب:** محمد بن عبد الحق اليفرني (ت ٦٢٥ هـ)، بتحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط (١) مكتبة العُبيكان- السعودية، ٢٠٠١ م.
- **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:** د. فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، (د.ط).
- **إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم:** أبو الفضل عياض بن موسى السبتي (ت: ٥٤٤هـ)، بتحقيق: د. يحْيَى إِسْمَاعِيل، ط(١)، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- مصر، ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- **الألفاظ:** ابن السِكيت، بتحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط (١)، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م .
- **ألفية ابن مالك في النحو والتصريف:** جمال الدين بن مالك(ت ٦٧٢هـ) بتحقيق: سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العُيُوني، دار المناهج للنشر والتوزيع- الرياض ١٤٢٨هـ، (د، ط).
- **أمالي ابن الحاجب:** جمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، بتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – عمان، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م، (د، ط).
- **الأمالي:** أبو علي القالي، (ت ٣٥٦هـ) ، بتحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي(ت ١٩٦٧م)، ط (٣)، دار الكتب المصرية- القاهرة ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م.
- **الأمالي:** أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، بتحقيق: عبد السلام هارون، ط(٢)،دار الجيل- بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- **أمالي ابن الشجري:** هبة الله بن الشجري (ت٥٤٢هـ)، بتحقيق ودراسة ، محمود محمد الطَّنَاحي (ت ١٩٩٩م)، ط (١) ،مكتبة الخانجي- مصر ١٩٩٢م.

- **الانتصار لسيبويه على المبرد:** ابن ولاد التميمي (ت ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان ط (١)، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦.
- **الإنتصاف من الإنصاف** : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م)، ط (١)، المكتبة العصرية– بيروت، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين:** أبو البركات الأنباري(مراجعة)، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م)، ط(١)، المكتبة العصرية– بيروت، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة، ٢٠٠٩م، (د، ط).
- **إيجاز التعريف في علم التصريف:** جمال الدين ابن مالك ، بتحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط (١)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
- **الإيضاح العضدي:** أبو علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ)، بتحقيق: د. حسن شاذلي فرهود(ت١٤٣١هـ) ، ط (١) ، مطبعة دار التأليف – القاهرة، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

- **الإيضاح في علل النّحو:** أبو القاسم الزجّاجيّ، بتحقيق: د. مازن المبارك ، ط (٣)، دار النفائس– بيروت ، ١٣٩٩ هـ–١٩٧٩م .
- **إيضاح الوقف والابتداء:** أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، بتحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م (د، ط).

- **البارع في اللغة** : أبو علي القالي، بتحقيق: هشام الطعان ،ط(١)، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية – بيروت، ١٩٧٥م.
- **بحر العلوم** : أبو الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، ط(١)، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- **البحر المحيط في التفسير**: أبو حيان الأندلسي ، بتحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ(د، ط).
- **البديع في علم العربية**: مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) بتحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين ،ط (١)، جامعة أم القرى– مكة المكرمة ،١٤٢٠ هـ .
- **البرهان في علوم القرآن**: بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط (١) ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ، دار المعرفة- بيروت،١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
- **البسيط في شرح الجمل** : ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة د.: عيّاد بن عيد الثبيتي ط (١)، دار الغرب الاسلامي– بيروت ، ١٤٠٧ هـ –١٩٨٦م.
- **البصائر والذخائر**: أبو حيان التوحيدي، (ت ٤٠٠هـ) بتحقيق: د. وداد القاضي ط (١)، دار صادر – بيروت ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: جلال الدين السيوطي بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – صيدا، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م ، (د، ط).
- **البهجة المرضية في شرح الألفية**: جلال الدين السيوطي، بتحقيق: الشيخ مرتضى علي السيّاح، ط(١)، دار العلوم للطباعة والنشر– بيروت، ١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م .
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات الأنباري، بتحقيق: د. طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، منشورات دار الهجرة – قمّ، ١٤٠٣هـ، (د. ط).

- **بيان المعاني** : عبد القادر بن ملّا حويش العاني(ت ١٣٩٨هـ) ط (١)، مطبعة الترقي – دمشق، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٥ م.
- **البيان والتبيين:** أبو عثمان الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، بتحقيق :د. عبد السلام محمد هارون(ت ١٩٨٨م) ، دار ومكتبة الهلال– بيروت، ١٤٢٣ هـ ، (د، ط).
- **تأويل مشكل القرآن:** ابن قتيبة الدينوري ، بتحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط (٢)، دار الكتب العلمية– بيروت ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، بتحقيق :نخبة من المحققين، دار الهداية – بيروت.(د.ت) (د. ط).
- **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:** شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، بتحقيق: د. بشار عوّاد معروف، ط (١)، دار الغرب الإسلامي– بيروت ، ٢٠٠٣ م.
- **التبصرة والتذكرة:** أبو إسحاق الصَّيمريّ (من نحاة القرن الرابع)، بتحقيق: د. أحمد مصطفى علي الدين ط (١)، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م .
- **التبيان في إعراب القرآن:** أبو البقاء العكبري ، بتحقيق: علي محمد البجاوي(ت ١٣٩٩هـ)، عيسى البابي الحلبي وشركاه– القاهرة (د. ط) (د.ت).
- **التبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين:** أبو البقاء العكبري بتحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين (ت٤٠٦)، ط (١)، دار الغرب الإسلامي– بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- **التحرير والتنوير:** الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤هـ (د. ط) .

- **تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة:** القاضي ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، بتحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الكويت، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م ، (د، ط).
- **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة:** شمس الدين السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، ط(١) ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.
- **تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم:** : عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، ط(١)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.
- **التذكرة في القراءات الثمان** : ابن غلبون (ت: ٣٩٩هـ)، بتحقيق: أيمن رشدي سويد، ط(١)،منشورات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة، ١٤١٢هـ . ١٩٩١م .
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل:** أبو حيان الأندلسي، بتحقيق: د. حسن هنداوي ، ط (١) ،دار القلم – دمشق، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** جمال الدين بن مالك، بتحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي – القاهرة ، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م ، (د، ط).
- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع:** تاج الدين السبكي، دراسة و تحقيق: د. سيد عبد العزيز، و .د. عبد الله ربيع، ط (١) ، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – القاهرة ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف:** صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)،بتحقيق: السيد الشرقاوي، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط(١) ، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

- **تصحيح الفصيح وشرحه** : أَبُو محمد بن دُرُسْتَوَيْه (ت: ٣٤٧هـ) ، بتحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، (د، ط).
- **التصريح بمضمون التوضيح:** خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، بتحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط (١)، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م .
- **التطور النَّحويُّ للغة العربية** : براجشتراسر، ، أخرجه وصححه وعلق عليه ، د. رمضان عبد التواب، ط(٢)، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٩٩٤م.
- **التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه:** هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (ت ٤٨٩ هـ) بتحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط(١)، مكتبة العبيكان، الرياض ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:** محمد بدر الدين بن أبي بكر للدماميني (٨٢٧ هـ)، بتحقيق: نخبة من المحققين. ط (١)، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه:** ، أبو علي الفارسيّ، بتحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط (١) ، مطبعة الأمانة – القاهرة،١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- **التعليقة على المقرّب** : بهاء الدين بن النحاس(ت ٦٩٨هـ) بتحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، ط (١)، منشورات وزارة الثقافة – الأردن ، ٢٠٠٤م.
- **التفسير البسيط** : أبو الحسن الواحدي، (ت: ٤٦٨هـ) بتحقيق: نخبة من المحققين، ط(١)، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– السعودية، ١٤٣٠ هـ.

- **تفسير الكتاب العزيز وإعرابه** : بن أبي الربيع، بتحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٠ هـ، (د. ط).
- **تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم:** : محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي(ت: ٤٨٨هـ)، بتحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، ط (١) مكتبة السنة – القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- **تقويم اللسان:** أبو الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)، بتحقيق: د. عبد العزيز مطر ، ط (٢)، دار المعارف – القاهرة، ٢٠٠٦ م.
- **التكملة:** أبو علي الفارسي، بتحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، طبع بمطابع دار الكتب . جامعة الموصل، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م، (د. ط).
- **التكملة لكتاب الصلة:** : ابن الأبّار(ت: ٦٥٨هـ)، بتحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، (د.ط).
- **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية** : الحسن بن محمد الصغاني (ت: ٦٥٠هـ)، بتحقيق: عبد العليم الطحاوي ، و إبراهيم إسماعيل الأبياري وأخرون، ط(٢)، مطبعة دار الكتب- القاهرة ، ١٣٩١ هـ- ١٩٧١م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرَون، ط (١)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة ، ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧م.
- **تهذيب اللغة:** أبو منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) بتحقيق: محمد عوض مرعب، ط (١)، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ٢٠٠١م.

- **توجيه اللمع:** ابن الخباز (ت ٦٣٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب ، ط (٢)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة ،١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- **التوشيح شرح الجامع الصحيح:** جلال الدين السيوطي، بتحقيق: رضوان جامع رضوان، ط(١) ، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، بتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط (١)، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠١م .
- **التوطئة** : أبو علي الشلوبين(ت: ٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: يوسُف أحمد المطوع، ط (٢) مطابع سجل العرب – القاهرة ،١٤٠١. –١٩٨١م.
- **التيسير في القراءات السبع:** أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) بتحقيق: اوتو تريزل ط (٢)، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م .
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن:** محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، بتحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ،ط (١) ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان– مصر، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- **جامع البيان في القراءات السبع:** أبو عمرو الداني بتحقيق: أ. د. مصطفى مسلم ط (١)، جامعة الشارقة – الإمارات، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- **جامع الدروس العربية:** مصطفى الغلاييني(ت: ١٣٦٤هـ)، ط(٢٨)، المكتبة العصرية –بيروت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

- **الجامع لأحكام القرآن:** أبو عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، بتحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط (٢)، دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م .
- **الجدول في إعراب القرآن :** محمود بن عبد الرحيم الصافي، ط(٤)، دار الرشيد مؤسسة الإيمان – دمشق ، ١٤١٨ هـ.
- **جمل من أنساب الأشراف :** أحمد بن يحيى البَلَاذُري (ت: ٢٧٩هـ) بتحقيق، سهيل زكار، ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، (د، ط).
- **جمهرة الأمثال:** أبو هلال العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) بتحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، ط (٢)، دار الفكر– بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- **جمهرة اللغة:** ابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، بتحقيق: رمزي منير بعلبكي ، ط (١) ، دار العلم للملايين – بيروت ، ١٩٨٧م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني:** ابن أم قاسم المرادي ، بتحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، ط (١)، مؤسسة دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣هـ –١٩٩٢م.
- **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر:** شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، بتحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، ط(١)، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
- **الجيم:** أبو عمرو الشيباني (ت: ٢٠٦هـ) بتحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية – القاهرة ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م، (د، ط).
- **حاشية الخُضريّ على شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ):** محمد الخُضريّ (ت ١٢٨٧هـ) ، بتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط (١)، دار الفكر – بيروت ١٤٢٤هـ –٢٠٠٣م .

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني (ت ٩٠٠هـ)على ألفية:** محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ): ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م.
- **حاشية ياسين العُلَيمي على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد ابن عبد الله الأزهري** : الشيخ ياسين العُلَيمي ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي– القاهرة (د . ت). (ط. ت) .
- **حجة القراءات:** أبو زرعة (ت: حوالي ٤٠٣هـ) بتحقيق ، سعيد الأفغاني، ط (٥)، دار الرسالة. بيروت، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م .
- **الحجة في القراءات السبع** : ابن خالويه، (ت: ٣٧٠هـ)، بتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط (٤)، دار الشروق – بيروت، ١٤٠١ هـ.
- **الحجة للقراء السبعة:** أبو علي الفارسيّ، بتحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط(٢) ، دار المأمون للتراث – دمشق،١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
- **الحديث النبوي في النحو العربي** : د. محمود فجال ، ط(٢) ، أضواء السلف . الرياض، ١٤١٧هـ .١٩٩٧م.
- **حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها** : أبو أوس إبراهيم الشمسان، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية، (د.ط) (د.ت).
- **حروف المعاني والصفات:** أبو القاسم الزجاجي، بتحقيق: علي توفيق الحمد، ط(١)، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٤م.
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:** جلال الدين السيوطي ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(١)، عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.

- **الحلل في شرح ابيات الجمل:** ابن السِّيد البطليوسي(ت:٥٢١هـ) بتحقيق: د. يحيى مراد، ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- **الحماسة:** أبو عُبَادة الوَليد بن عُبَيد البُحتري (ت ٢٨٤ هـ)، بتحقيق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر، وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م، (د. ط) .
- **الحماسة المغربية** : أبو العباس أحمد الجرّاوي (ت: ٦٠٩هـ)، بتحقيق: محمد رضوان الداية، ط(١)، دار الفكر المعاصر– بيروت١٩٩١م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط (٤)، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- **الخصائص،** ابو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، بتحقيق: محمد علي النجار، ط(٤) ،دار الكتب المصرية– القاهرة ، (د.ت).
- **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** : د. عفيف دمشقية ،ط (١) دار العلم للملايين– بيروت ، ١٩٨٠م.
- **دراسة في حروف المعاني الزائدة:** عباس محمد السامرائي، ط(١)، منشورات جامعة بغداد ، ١٩٨٧م.
- **دراسات في ظواهر نحوية** : أ.م.د. عبد الرحمن فرهود جساس، و. د. اسعد خلف العوادي، ط (١) ، دار الحامد – العراق، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- **دراسات في فقه اللغة:** د. صبحي الصالح، ط(٢) دار العلم للملايين–بيروت، ٢٠٠٩م.

- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم:** : محمد عبد الخالق عُضَيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، دار الحديث- القاهرة، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م، (د. ط) .

- **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري:** د. محمد حسين آل ياسين، ط (١)، مكتبة الحياة - بيروت، ١٩٨١م.
- **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة** : أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)،ط(٢)، بتحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع،** أحمد بن الأمين الشنقيطي(ت ١٣٢١هـ) بتحقيق: محمد باسل عيون السود، ط (١)، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م .

- **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون:** السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) بتحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، (د. ط)، (د. ت).
- **درّة الحجال فى أسماء الرّجال:** أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسى (ت١٠٢٥ هـ)، ،بتحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، ط(١) ، دار التراث - القاهرة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

- **دستور العلماء:** القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (نحو ١٢هـ)، بتحقيق: حسن هاني فحص، ط(١) ، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **دلائل الإعجاز في علم المعاني:** عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، بتحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط(٣)، دار المدني - جدة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- **الديباج:** أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ) بتحقيق: د. عبد الله بن سليمان الجربوع، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط (١)، مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤١١هـ- ١٩٩١م .
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب:** إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون(ت: ٧٩٩هـ)،بتحقيق :د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر- القاهرة،٢٠٠٦م.
- **ديوان إبراهيم بن هرمة (ت ١٥٠هـ)**، بتحقيق: محمد جبار المعيبد ، مكتبة الأندلس – بغداد، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٩م، (د. ط).
- **ديوان أبي العتاهية:** إسماعيل بن القاسم العَنزي(ت ٢١٣هـ) ، دار بيروت للطباعة والنشر– بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م، (د. ط) .
- **ديوان الأخطل** : غياث بن غوث بن طارقة التغلبي(ت٩٢ هـ)، بتحقيق : مهدي محمد ناصر الدين ،ط(٢) دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٤هـ. ١٩٩٤م.
- **ديوان الاسود بن يعفر** :(ت ٢٣ ق هـ) بتحقيق: د. نوري حمودي القيسي (ت ١٩٩٤م) ط (١)، منشورات وزارة الثقافة والاعلام –العراق ، (د. ت) .
- **ديوان أمرؤ القيس:** أمرؤ القيس بن حجر بن الحارث (ت نحو: ٨٠ ق هـ) بتحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ، ط(٤) دار المعارف– القاهرة، (د. ت).
- **ديوان أُمية بن أبي الصلت:** أمية بن أبي الصلت بن عوف بن عقدة بن عنزة (ت ٢ هـ) بتحقيق: سجيع جميل الجبيلي، ط(١) ، دار صادر– بيروت، ١٩٩٨م.
- **ديوان توبة بن الحُميِّر:** توبة بن الحُمير بن ربيعة بن كعب (ت حوالي : ٥٥ هـ)، بتحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، ط(١)، دار صادر – بيروت، ١٩٩٨م.
- **ديوان جرير شرح محمد بن حبيب:** جرير بن عطية الخَطَفي(ت ١١٠هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط (٣)،دار المعارف – القاهرة(د. ت).

- **ديوان حسان بن ثابت (ﷺ):** أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي، بتحقيق: الاستاذ. عبد أ. مهنا ، ط (٣)، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م .
- **ديوان الحُطَيْئة براوية ابن السكيت وشرحهِ:** أبو مُلَيْكة جرول بن أوس بن مالك العبسيّ (ت ٤٥هـ)بتحقيق د. مفيد محمد قُميحة ، ط (١)، دار الكتب العلمية– بيروت ، ١٤١٣ هـ –١٩٩٣م.
- **ديوان ذي الرمة:** غيلان بن عقبة (ت١١٧هـ) ، بتحقيق: أحمد حسن بسج، ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت ،١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م .
- **ديوان رؤبة بن العجّاج منشور ضمن كتاب (مجموع أشعار العرب):** رؤبة بن عبد الله العجاج (ت ١٤٥هـ) بتحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة لطباعة والنشر والتوزيع – الكويت ،(د.ت)(د. ط).
- **ديوان الراعي النميري:** حصين بن معاوية، بتحقيق: د. واضح الصمد، ط (١) ، دار الجيل – بيروت،١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- **ديوان زهير بن أبي سُلمى** : بتحقيق. علي حسين فاعور، ط(١) ، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- **ديوان السموأل(ت نحو ٦٥ق هـ)صنعه أبو عبد الله نفطويْه (ت٣٢٣هـ):** السموأل بن غريض بن عادياء الأزدي، بتحقيق د. واضح الصَّمد ، ط (١)، دار الجيل – بيروت، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م .

- **ديوان طرفة بن العبد:** طرفة بن العبد بن سفيان البكري (ت نحو ٨٦ ق هـ) بتحقيق: محمد مهدي ناصر الدين ، ط (٢)، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** :(ت ٩٣ هـ) بتحقيق: فايز محمد، ط(٢)، دار الكتاب العربي– بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- **ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي** (ت ٣٩ ق .هـ) بتحقيق د. اميل بديع يعقوب ، ط(١) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤١١هـ. ١٩٩١م.
- **ديوان عنترة:** عنترة بن شداد العبسيّ (ت ٢٢ ق هـ) تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي ، الناشر المكتب الإسلامي – بيروت، (د. ط)(د. ت).
- **ديوان الفرزدق:** همَّام بن غالب بن صعصعة التميمي (ت ١١٠هـ) بتحقيق: علي فاغور ، ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م
- **ديوان القطامي:** عُمَير بن شُيَّم بن عمرو(ت ١٣٠هـ)، بتحقيق: د. إبراهيم السامرائي (ت٢٠٠١هـ)، و د. احمد مطلوب (ت ٢٠١٨م) ، ط (١)، دار الثقافة– بيروت ، ١٩٦٠م .
- **ديوان كُثَيِّر عزة:** كُثَيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي(ت١٠٥هـ) بتحقيق ، د. إحسان عباس، دار الثقافة – بيروت، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، (د. ط) .
- **ديوان كعب بن زهير:** كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني(رضي الله عنه)، (ت: نحو ٢٦هـ) بتحقيق: الاستاذ علي فاغور، دار الكتب العلمية– بيروت،١٤١٧، ١٩٩٧م، (د. ط) .
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري:** (ت: ٤١هـ)، بتحقيق: حمدو طمّاس، ط(١)، دار المعرفة – بيروت ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

- **ديوان ليلى الأخيلية:** ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد، (ت نحو ٨هـ) بتحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، و د. جليل العطية، ط(١) منشورات مديرية الثقافة العامة – العراق ، ١٩٦٧م .
- **ديوان مجنون ليلى:** قيس بن الملّوح بن مزاحم العامري(ت ٦٨هـ) بتحقيق، عبد الستار احمد فراج (ت ١٩٨١م) ، دار مصر للطباعة– القاهرة، (د. ط) (د.ت).
- **ديوان مسكين الدّرامي:** ربيعة بن عامر بن تميم(ت ٨٩هـ) بتحقيق، د.عبد الله الجبوري، ود. خليل إبراهيم العطية ، ط(١)، مطبعة دار البصري– بغداد، ١٣٨٩هـ – ١٩٧٠م.
- **ديوان النابغة الذبياني:** زياد بن معاوية(ت نحو ١٨ هـ) ، بتحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، ط (٢)، دار المعارف – مصر، ١٩٨٥م .
- **ديوان الهُذليين:** ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، : الدار القومية للطباعة والنشر– القاهرة،١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م.
- **ديوان يزيد بن المفرغ الحميدي** (ت ٦٩): تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ،ط(١) ، طبعة الرسالة – بيروت ، ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م.
- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة:** أبو عبد الله المراكشي(ت: ٧٠٣ هـ)، بتحقيق: د. إحسان عباس، ،و .د. محمد بن شريفة، و. د. بشار عواد معروف، ط(١)، دار الغرب الإسلامي– تونس، ٢٠١٢ م.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** الإمام أحمد بن عبد النورالمالقي (ت ٧٠٢ هـ) بتحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق، ١٣٩٤هـ، (د. ط).

- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:** شهاب الدين ابو الثناء الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ) بتحقيق: علي عبد الباري عطية ط ، (١) دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م .
- **الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي:** أبو منصور الأزهري، بتحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، ط(١)، دار الطلائع– القاهرة، ١٩٩٤م .
- **الزاهر في معاني كلمات الناس:** أبو بكر بن الأنباري، بتحقيق: د. حاتم صالح الضامن (ت ٢٠١٣) ، ط (١)، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٢ هـ –١٩٩٢م.
- **الزهد:** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، بتحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط (١)، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
- **السبعة في القراءات:** ابو بكر ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ) بتحقيق: د. شوقي ضيف(ت ٢٠٠٢م) ط (٢)، دار المعارف – مصر، ١٤٠٠هـ.
- **سر صناعة الإعراب:** أبو الفتح عثمان بن جني، بتحقيق: محمد حسن أسماعيل، و احمد رشدي شحاتة عامر، ط (١) دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .
- **سر الفصاحة:** ابن سنان الخفاجي (ت: ٤٦٦هـ)، بتحقيق: إبراهيم شمس الدين ، ط (١) دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م .
- **سفر السعادة وسفير الإفادة:** علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣ هـ) بتحقيق: د. محمد الدالي ، ط (٢) دار صادر– بيروت، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .
- **سلم الوصول إلى طبقات الفحول:** مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بـ (حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧ هـ)، بتحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، ط(١) مكتبة إرسيكا– إستانبول،٢٠١٠ م.

- **سنن ابن ماجه** : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون، ط (١)، دار الرسالة العالمية- بيروت ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .

- **سنن أبي داود:** سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥هـ) بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد: المكتبة العصرية- صيدا (د.ط) (د.ت).

- **سنن الترمذي:** محمد بن عيسى، الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ) ، بتحقيق: د. أحمد محمد شاكر وآخرَون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، (د. ط).

- **السنن الصغرى** : أبو عبد الرحمن النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، بتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط (٢) ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- **السنن الكبرى:** أبو عبد الرحمن، النسائي، بتحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط (١) مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

- **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين الذهبي، بتحقيق: مجموعة من المحققين ، مؤسسة الرسالة- بيروت،١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م، (د. ط).

- **السيرة النبوية:** أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام (ت: ٢١٣هـ)، بتحقيق : مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، ط(٢)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥ م .

- **الشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي:** مجد الدين ابن الأثير، بتحقيق: أحمد بن سليمان ، وأبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مَكتَبَةَ الرُّشْدِ- الرياض ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

- **الشافية في علم التصريف:** جمال الدين ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، بتحقيق: حسن أحمد عثمان، ط(١)، المكتبة المكية – مكة، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:** د. خديجة الحديثي (ت ٢٠١٨ م)، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** : محمد بن عمر بن سالم مخلوف(ت: ١٣٦٠هـ)،بتحقيق: عبد المجيد خيالي ، ط(١)، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- **شذا العرف في فن الصرف:** أحمد بن محمد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ)، بتحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد – الرياض(د.ت)، (د.ط).
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:** ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، بتحقيق: محمود الأرناؤوط، (ط١)، دار ابن كثير- بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:** أبو عبد الله بن طالون (ت٩٥٣ هـ) بتحقيق: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، ط (١)، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** : بهاء الدين ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٢٠) ، دار التراث- القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،** بدر الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، بتحقيق: محمد باسم عيون السود، ط(١)، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠٠م.
- **شرح أبيات سيبويه:** أبو محمد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، بتحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

- **شرح أشعار الهذليين:** صنعه أبو سعيد السكري ، بتحقيق: عبد الستار احمد فراج، مكتبة دار العروبة- القاهرة، (د.ت) (د.ط).
- **شرح الاشموني على ألفية ابن مالك:** نور الدين الأُشْمُوني، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (١)، الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
- **شرح التسهيل:** جمال الدين بن مالك، بتحقيق: د. عبد الرحمن السيد(ت ١٩٩٩م) ، ود. محمد بدوي المختون (ت ١٩٩٦م)، ط (١)، دار هجر للطباعة والنشر- مصر، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
- **شرح التصريف:** عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، بتحقيق .د. إبراهيم بن سليمان النعيمي، مكتبة الرشد- الرياض ، ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م.
- **شرح جمل الزجاجي:** ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، بتحقيق: فوّاز الشعار، ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت ،١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- **شرح الدماميني على المغني اللبيب:** محمد بن أبي بكر الدماميني، بتحقيق: أحمد عزو عناية، ط(١) مؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .
- **شرح ديوان الحماسة:** لأبي تمام (ت ٢٣١هـ)،بشرح أبي الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ) بتحقيق: غريد الشيخ، ط (١)، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **شرح الرضي على الكافية:** رضي الدين الاسترآباذي (ت: ٦٨٦هـ)، بتحقيق : يوسف حسن عمر، ط (٢)، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي، ١٩٩٦م.
- **شرح شافية ابن الحاجب:** رضي الدين الاسترآباذي، بتحقيق: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م،(د. ط).

- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** جمال الدين ابن هشام، بتحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النَّحوية:** محمد بن محمد حسن شُرَّاب، ط(١) ، مؤسسة الرسالة– بيروت، ١٤٢٧ هـ– ٢٠٠٧ م.
- **شرح شواهد المغني:** جلال الدين السيوطي، بتحقيق. أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي– القاهرة ، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م(د. ط).
- **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ:** جمال الدين بن مالك ، بتحقيق: د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني– بغداد، ١٩٧٧م (د.ط).
- **شرح عيون الإعراب:** ابن فضّال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ، بتحقيق: د.حنّا جميل حداد ، ط (١) ، مكتبة المنار – عمان ، ١٤٠٦هـ –١٩٨٥م .
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:** أبو بكر ابن الأنباري ، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط (٥)، دار المعارف– مصر ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- **شرح قطر الندى وبل الصدى:** جمال الدين، ابن هشام بتحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط (١١)، المكتبة التجارية الكبرى– القاهرة ١٩٦٣م.
- **شرح الكافية الشافية:** جمال الدين بن مالك ، بتحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، ط (١)، مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م .
- **شرح كتاب سيبويه:** أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، بتحقيق :أحمد حسن مهدلي، و علي سيد علي، ط (١)، دار الكتب العلمية– بيروت ، ٢٠٠٨م.
- **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية:** جمال الدين بن هشام ،بتحقيق: د. هادي نهر ،– عمان، ٢٠٠٧م .

- **شرح المفصل:** موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، بتحقيق: د. إيميل بديع يعقوب، ط (١)، دار الكتب العلمية- بيروت ، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م .
- **شرح المفصل في صنعة الأعراب الموسوم بالتخمير:** صدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ)، بتحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط (١)، دار الغرب الاسلامي – بيروت، ١٩٩٠م .
- **شرح المقدمة المحسبة:** ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) ، بتحقيق :د. خالد عبد الكريم ، ط (١) ، المطبعة العصرية – الكويت ، ١٣٩٦هـ -١٩٧٧م .
- **شرح المَكُودي على ألفية ابن مالك:** أبو زيد عبد الرحمن المَكُودي(ت ٨٠٧هـ)، بتحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥.
- **شرح مقامات الحريري (ت ٥١٦هـ):** أبو عباس الشُّريشي (ت: ٦١٩ هـ) بتحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط (٢)، دار الكتب العلمية – بيروت، ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ.
- **شرح ملحة الإعراب:** للحريري، بتحقيق: د. فائز فارس، ط (١)، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد ، ١٤١٢هـ -١٩٩١م .
- **شرح الملوكي في التصريف** : موفق الدين ابن يعيش ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية- حلب،١٣٧٣هـ – ١٩٧٣م.
- **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف** : شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: ٨٥٥هـ)، ط (٣) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م.
- **شعر الحارث بن خالد المخزومي:** د. يحيى الجبوري ، ط(١)، مطبعة النعمان – النجف الأشرف ، ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢م.

- **شعر الخوارج: د.** إحسان عباس، ط (٢)، دار الثقافة – بيروت ، ١٩٧٤م.
- **شعر نصيب بن رباح (ت ١٠٨هـ)** ، جمع وتقديم ، د. داود سلوم ، مطبعة الإرشاد – بغداد، ١٩٦٧.
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل:** محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠)، بتحقيق: د. الشريف عبدالله علي الحسيني– مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م .
- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكُلوم:** نشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣هـ)، بتحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري و مطهر بن علي الإرياني، و د. يوسف محمد عبد الله، ط (١)، دار الفكر المعاصر– بيروت، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
- **شوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح:** جمال الدين بن مالك : بتحقيق: د. طَه مُحسِن ط (١)، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٥ هـ.
- **الشواهد والاستشهاد في النحو:** د. عبد الجبار علوان النايلة. ط (١) ، مطبعة الزهراء– بغداد، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:** أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، بتحقيق: أحمد حسن بسيج، ط (١) دار الكتب العلمية– بيروت ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- **الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** إسماعيل بن حماد الجوهـري(ت ٣٩٣ هـ) ، ط (٤)، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ت ١٩٩١م) ، دار العلم للملايين– بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- **صحيح ابن حبان :** محمد بن حبان بن أحمد التميمي (ت: ٣٥٤هـ)، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط ، ط(٢)، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.

- **صحيح البخاري:** محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، بتحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر،: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، (د. ط) .
- **صحيح مسلم:** مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط (١)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .
- **صلة الصلة:** لابن الزبير الغرناطي(ت ٧٠٨هـ) بتحقيق: د. عبد السلام الهراس، وسعيد أعرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– المملكة المغربية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، (د. ط).
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:** شمس الدين السخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، (د. ط)، (د.ت).
- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك:** محمد عبد العزيز النجار، ط (١)، مؤسسة الرسالة– بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- **طبقات الشافعية:** تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ) بتحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان، ط(١)، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧ هـ .
- **الطراز في الألغاز** : جلال الدين السيوطي ، بتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث– القاهرة، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٣ م، (د. ط).
- **العبر في خبر من غبر:** شمس الدين الذهبي ، بتحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط(١)، دار الكتب العلمية – بيروت١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- **العُدّة في إعراب العُمدَة:** ابن فرحون المدني، بتحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)،ط (١) دار الإمام البخاري – الدوحة، (د. ت).

- **عشرة شعراء مقلون** : د. حاتم صالح الضامن(ت ٢٠١٣م)، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر– بغداد ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- **العربية بين أمسها وحاضرها:** د. إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م، (د. ط).
- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح:** بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ) بتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط (١)، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م .
- **العقد الفريد:** شهاب الدين المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت: ٣٢٨هـ)، بتحقيق مفيد محمد قميحة ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٤هـ.
- **عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد:** جلال الدين السيوطي بتحقيق: د. سَلمان القضَاة، دَار الجيل– بَيروت : ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .
- **علل النحو:** محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، بتحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ،ط (١)، مكتبة الرشد – الرياض ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري:** بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ) دار إحياء التراث العربي – بيروت (د. ط) (د. ت).
- **عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران:** إبراهيم بن حسن البقاعي(ت ٨٨٥هـ) بتحقيق: د. حبشي حسن، ط(١)، الهيئة العامة لدار الكتب الوثائق القومية– القاهرة ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- **غاية النهاية في طبقات القراء** : شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، بتحقيق: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية– القاهرة ، (د.ط) (د. ت).

- **غريب الحديث:** ابن قتيبة الدينوري، بتحقيق: د. عبد الله الجبوري (ت ٢٠١٣م) ط (١)، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٩٧هـ.
- **غريب الحديث:** أبو سليمان الخطابي (ت: ٣٨٨ هـ) بتحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر – دمشق ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **غريب الحديث** : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي(ت٢٢٤)، بتحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، ط(١) ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.
- **غريب الحديث:** أبو الفرج بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، بتحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- **غريب القرآن:** ابن قتيبة الدينوري، بتحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية . بيروت، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م.
- **غريب القرآن:** أبو بكر محمد بن عُزير السجستاني(ت : ٣٣٠هـ)، بتحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، ط(١)، دار قتيبة – سوريا، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.
- **الغريبين في القرآن والحديث** : أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١ هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، ط (١)، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
- **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع:** ولي الدين أبو زرعة العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، بتحقيق: محمد تامر حجازي، ط (١)، دار الكتب العلمية٠ بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- **الفائق في غريب الحديث والأثر:** جار الله الزمخشري بتحقيق: علي محمد البجاوي – و محمد أبو الفضل إبراهيم ط (٢) دار المعرفة – بيروت . (د. ط)، (د. ت).

- **الفاخر:** المفضل بن سلمة (ت: نحو ٢٩٠هـ) ، بتحقيق: عبد العليم الطحاوي، ط (١)، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة ، ١٣٨٠هـ.
- **فتح الباب في الكنى والألقاب:** أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت: ٣٩٥هـ)، بتحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، ط(١) ، مكتبة الكوثر – الرياض، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، بتحقيق: نخبة من المحقيينَ، ط (١)، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- **الفروق اللغوية:** أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، بتحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع- القاهرة – مصر، ٢٠١٠م .
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة:** صلاح الدين خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ) بتحقيق: حسن موسى الشاعر ط (١)، دار البشير – عمان، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
- **الفصيح** : أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، بتحقيق : د. عاطف مدكور، دار المعارف، ١٩٨٤م ، (د. ط) .
- **الفعل زمانه وأبنيته:** د. إبراهيم السامرائي، ط(٢)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- **فقه اللغة المقارن** : د. إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين . بيروت ١٩٦٨م.
- **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية** : جرجي زيدان ، ط (١) ، دار الحداثة للتوزيع والنشر – بيروت ١٩٨٧م.

- **الفوائد والقواعد:** عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الوهّاب محمود الكحلة(ت ٢٠٠٨م) ، ط (١)، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م .
- **فوات الوفيات:** محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الملقب بصلاح الدين (ت: ٧٦٤هـ) بتحقيق: إحسان عباس، ط(١)، دار صادر – بيروت، ١٩٧٤م.
- **القاموس المحيط:** مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ) بتحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط(٨)، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر:** أبو محمد الطيب الهِجراني (ت٨٧٠)، بتحقيق: بو جمعة مكري ، وخالد زواري، ط(١)، دار المنهاج – جدة، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م.
- **الكاشف عن حقائق السنن:** شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، بتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط(١)، مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة – الرياض،١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
- الكافية في علم النحو: جمال الدين ابن الحاجب ، بتحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط(١)، مكتبة الآداب – القاهرة، ٢٠١٠ م.
- **الكامل في اللغة والأدب:** محمد بن يزيد المبرد ، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط (٣)، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
- **الكتاب:** لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، بتحقيق: د. عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م، ط (٣)، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

- **كتاب الفراء واثره في المدرسة الكوفية:** د. جميل عبد الله عويضة ، المكتبة العربية – القاهرة، ٢٠٠٧م.
- **كتاب العين:** الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، بتحقيق: د. مهدي المخزومي(ت ١٩٩٣م) ود. إبراهيم السامرائي(ت ٢٠٠١م) ، دار ومكتبة الهلال – مصر (د. ط)(د. ت) .
- **كشاف اصطلاحات الفنون:** التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ) ، بتحقيق: رفيق العجم، وعلي دحروج، ط (١)، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت ، ١٩٩٦م .
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** : جار الله الزمخشري تحقيق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي ط (٣)،: دار الكتاب العربي– بيروت،١٤٠٧ هـ.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بـ (حاجي خليفة)، مكتبة المثنى– بغداد، ١٩٤١م (د.ط).
- **الكليات:** أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، بتحقيق: د. عدنان درويش ومحمّد المصري، ط(٢)، مؤسسة الرسالة – دمشق، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- **الكناش في فني النحو والصرف:** أبو الفداء الملك المؤيد، (ت: ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية – بيروت ٢٠٠٠ م.
- **كنوز الذهب في تاريخ حلب:** : أبو ذر سبط ابن العجمي (ت: ٨٨٤هـ)، بتحقيق: شوقي شعث وفالح البكور، ط(١)، دار القلم– حلب ، ١٤١٧ هـ.
- **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري:** شمس الدين الكرماني (ت: ٧٨٦هـ)، ط (١) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م .

- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة:** نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: ١٠٦١هـ)، بتحقيق: خليل المنصور، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- **اللامات:** أبو القاسم الزجاجي، بتحقيق: مازن المبارك، ط(٢)، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء العكبري، بتحقيق: د.عبد الإله نبهان، ط (١)، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- **اللباب في علوم الكتاب:** أبو حفص الدمشقي (ت: ٧٧٥هـ) بتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م .
- **لسان العرب:** أبن منظور (ت ٧١١هـ) ،ط (٣)، دار صادر– بيروت ١٤١٤ هـ.
- **اللغة العربية معناها ومبناها:** د. تمام حسان، ط(٣)، عالم الكتب– القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- **اللغة والنحّو بين القديم والحديث:** الأستاذ عباس حسن، دار المعارف – مصر ، ١٩٩٦م.
- **اللمحة في شرح الملحة:** محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) بتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ط (١)، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .

- **اللّمع في العربية:** أبو الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق :د. فائز فارس(ت ٢٠١٢م) ، ط (١) ، دار الكتب الثقافية – الكويت ١٩٧٢م.
- **لهجة ربيعة وأثرها في الدراسات اللغوية والقرآنية**،د. مثنى فؤاد الخالدي، ط (١) دار المأمون للنشر والتوزيع – بغداد ، **٢٠٠٧م** .
- **ليس في كلام العرب** :ابن خالويه، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط (٢) ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- **ما فات الانصاف من مسائل الخلاف:** د. فتحي بيومي حمودة ، شركة المروة للطباعة ، (د.ت) (د.ط).
- **المبسوط في القراءات العشر:** أحمد بن الحسين النيسابوريّ (ت ٣٨١هـ) ، بتحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٨١ م .
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة** : أبو الفتح عثمان بن جني، بتحقيق: مروان العطية، ط (١) ، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- **مجاز القرآن** : أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ)، بتحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، ١٣٨١ هـ (د. ط).
- **مجالس ثعلب:** أحمد بن يحيى ثعلب، بتحقيق: د. عبد السلام محمد هارون ، ط (٢) ، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م .
- **مجالس العلماء:** أبو القاسم الزجاجي ، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط(٢)، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.
- **مجمع الأمثال:** أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت: ٥١٨هـ) بتحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد دار المعرفة – بيروت، (د. ت) (د. ط).

- **مجمل اللغة:** أحمد بن فارس دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط (٢)، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **المجيد في إعراب القرآن المجيد:** أبو إسحاق برهان الدين السَّفَاقُسِي (ت: ٧٤٢هـ)، بتحقيق: حاتم صالح الضامن ط(١) ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٣٠ هـ.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** أبو الفتح عثمان بن جني بتحقيق: د. علي النجدي ناصف (ت ١٩٨٢م)، و .د. عبد الحليم النجار(ت ١٩٦٤م)، القاهرة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:** ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ) بتحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط(١)، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٢هـ .
- **المحكم والمحيط الأعظم:** ابن سيده الاندلسي (ت: ٤٥٨هـ) ، بتحقيق: عبد الحميد هنداوي ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م
- **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع:** ابن خالويه، بتحقيق ،ج. براجستراسر ، مكتبة المتنبي – القاهرة، (د.ت). (د.ط).
- **المخصص:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، بتحقيق: خليل إبراهم جفال، ط(١)، دار إحياء التراث العربي– بيروت ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- **المدارس النحوية:** د. شوقي ضيف (ت ٢٠٠٤م)، ط (٧)، دار المعارف– القاهرة ، ١٩٦٨.
- **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:** د. رمضان عبد التواب، ط(٣)، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** : د. مهدي المخزومي ، ط(٢) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده- مصر،١٣٧٧هـ -١٩٥٨م.
- **المذكر والمؤنث:** أبو بكر بن الأنباري بتحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٩٨٤م) ، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث- مصر، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- **المرتجل في شرح الجمل:** ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ، بتحقيق: علي حيدر ، ط (١) ، دار الحكمة ، دمشق ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** جلال الدين السيوطي بتحقيق: فؤاد علي منصور ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- **المسائل البصريات:** أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)بتحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط (١) مطبعة المدني- القاهرة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ.
- **المسائل الحلبيات:** أبو علي الفارسي بتحقيق د. حسن هنداوي ط (١)، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق،، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **المسائل النَّحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢، جمع ودراسة)** : د. ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق، ط (١) مكتبة الراشدون- الرياض، ١٤٢٦هـ.
- **المساعد على تسهيل الفوائد:** بهاء الدين بن عقيل، بتحقيق: د. محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر – دمشق، ١٩٨٢م .
- **مستخرج أبي عوانة** : أبو عوانة النيسابوري (ت: ٣١٦هـ)، بتحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط(١) دار المعرفة – بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) بتحقيق : شعيب الأرنؤوط ،وعادل مرشد، وآخرون، ط (١) ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .
- **مسند الإمام الشافعي:** أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، بترتيب: سنجر بن عبد الله الجاولي(ت: ٧٤٥هـ)،بتحقيق: ماهر ياسين فحل، ط(١)، شركة غراس للنشر والتوزيع– الكويت، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- **مسند الحميدي:** أبو بكر الحميدي (ت: ٢١٩هـ) بتحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ ط (١)، دار السقا– دمشق ، ١٩٩٦ م .
- **مسند الشهاب:** أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي المصري (ت: ٤٥٤هـ)، حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط(٢) ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار:** أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، (ت: ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة – تونس ١٩٧٨م، (د. ط).
- **مشكل إعراب القرآن:** مكي بن أبي طالب القيسي، بتحقيق: د. حاتم صالح الضامن ط (٢)، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **مصادر الأخفش والفراء ومباحثهما في معاني القرآن:** د. عبد الكاظم الياسري، ط(١)، مكتبة ثريا– النجف الأشرف، ٢٠٠٧م.
- **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ:** د. عوض حمد القوزي، ط (١)،عمادة شؤون المكتبات–الرياض، ١٤٠١هـ –١٩٨١م .
- **المصنف:** ابو بكر عبد الرزاق الصنعاني بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ط (٢)، المجلس العلمي– الهند، ١٤٠٣،هـ.

- **معاني القراءات:** أبو منصور الأزهري ، بتحقيق ودراسة: د. عيد مصطفى درويش، ود . عوض بن حمد القوزي ط (١)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود– المملكة العربية السعودية، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م.
- **معاني القرآن:** أبو جعفر النحاس ، بتحقيق: محمد علي الصابوني، ط (١)، جامعة أم القرى – مكة المكرمة،١٤٠٩هـ.
- **معاني القرآن :** أبو الحسن المجاشعي ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، بتحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط(١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- **معاني القرآن:** أبو زكريا الفرّاء، بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي وأخرَين، ط (١)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت) .
- **معاني القرآن:** علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) أعاد بناءه وقدّمه له، د. عيسى شحاتة عيسى، دار قباء، القاهرة – مصر ١٩٩٨م .
- **معاني القرآن وإعرابه:** أبو إسحاق الزجاج بتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي (ت ١٩٩٥م) ط (١)، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- **معاني النحو:** د. فاضل صالح السامرائي ط (١)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – عمّان ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- **معجم الأدباء** : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ) ، بتحقيق: إحسان عباس ، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.
- **المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم** : د. محمد حسن حسن جبل، ط(١)، مكتبة الآداب – القاهرة ، ٢٠١٠ م.
- **معجم البلدان:** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي، ط(٢): دار صادر– بيروت، ١٩٩٥م.

- **معجم ديوان الأدب:** إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت: ٣٥٠هـ)، بتحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب – القاهرة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.
- **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي** : بتحقيق د.أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، ط(١)،عالم الكتب– القاهرة ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- **معجم القراءات** : د. عبد اللطيف الخطيب، ط (١) دار سعد الدين – دمشق ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م .
- **معجم اللغة العربية المعاصرة:** د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، ط(١)،عالم الكتب– القاهرة ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م.
- **معجم لغة الفقهاء:** محمد رواس قلعجي ، وحامد صادق قنيبي ، ط(٢)، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- **معجم متن اللغة:** أحمد رضا، دار مكتبة الحياة – بيروت، – ١٣٨٠ هـ.
- **معجم مقاييس اللغة:** أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر– دمشق، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- **معجم الوسيط:** مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى – أحمد الزيات – حامد عبد القادر – محمد النجار)، دار الدعوة، (د.ط) ، (د.ت).
- **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم:** ابو منصور الجواليقي "موهوب بن احمد (ت ٥٤٠هـ)، بتحقيق: احمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب المصرية– القاهرة،١٣٦١هـ.

- **معرفة الصحابة لابن منده** : أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه العبدي (ت: ٣٩٥هـ)، بتحقيق: د. عامر حسن صبري ، ط (١) ، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .
- **المُعْلِم بفوائد مسلم:** أبو عبد الله التَّمِيمي (ت: ٥٣٦هـ)، بتحقيق: محمد الشاذلي ، ط (٢)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٩١م.
- **المغرب في ترتيب المعرب** : برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (ت : ٦١٠هـ)، بتحقيق : محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، ط (١) مكتبة أسامة بن زيد – حلب، ١٩٧٩م .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** جمال الدين بن هشام بتحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط (٦)، دار الفكر – دمشق ١٩٨٥م.
- **المفتاح في الصرف:** عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق: د. علي توفيق الحَمَد، ط(١)، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- **المفصل في صنعة الإعراب:** جار الله الزمخشري، بتحقيق: د. علي بو ملحم ط (١)، مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** ابو اسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، بتحقيق: نخبة من المحققين، ط (١)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ– ٢٠٠٧م .
- **المقاصد النَّحوية في شرح شواهد شروح الألفية:** بدر الدين العيني، بتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وأخرَين، ط(١)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

- **المقتصد في شرح الإيضاح:** عبد القاهر الجرجاني بتحقيق د. كاظم بحر المرجان (ت ١٩٨٩)،دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية ،١٩٨٢م.

- **المقتضب:** محمد بن يزيد المبرّد (ت: ٢٨٥هـ) ، بتحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٩٨٤م) ط (٣)، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- **المقدمة الجزولية في النحو:** أبو موسى الجزولي(ت: ٦٠٧هـ) بتحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى- القاهرة ، ١٩٨٨م.
- **المقرب:** ابن عصفور الأشبيلي بتحقيق :د. أحمد عبد الستار الجواريّ (ت ١٩٨٨م)، د. عبد الله أحمد الجبوري(ت ٢٠١٣م)، ط (١)، مطبعة العاني. بغداد ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م .
- **الممتع الكبير في التصريف:** ابن عصفور ، بتحقيق : د. فخر الدين قباوة،ط (١)، مكتبة لبنان- بيروت، ١٩٩٦م.

- **المنتخب من غريب كلام العرب** : علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ (كراع النمل) (ت: بعد ٣٠٩هـ)، بتحقيق: د محمد بن أحمد العمري،ط (١)، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **المُنَجَّد في اللغة** : علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ (كراع النمل)(ت: بعد ٣٠٩هـ)، بتحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، ط (٢) ، عالم الكتب - القاهرة، ١٩٨٨م.

- **المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، ط (١)، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- **المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف:** عبد الله بن يوسف العنزي، ط(٣) ،مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي** : د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة- بيروت،١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م (د. ط) .
- **الموجز في قواعد اللغة العربية:** سعيد الأفغاني، ط (١)، دار الفكر - بيروت - لبنان ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- **موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار:** د. يوحنا مرزا الخامِس، ط (١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٣٣هـ -٢٠١٢م .
- **الموطأ:** مالك بن أنس الأصبحي (ت: ١٧٩هـ) بتحقيق: محمد مصطفى الأعظمي ط (١)، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ .
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:** د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد ، ١٩٨١م .
- **الميسر في شرح مصابيح السنة:** شهاب الدين التُّورِبِشْتِي (ت: ٦٦١ هـ) بتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي،ط (٢)، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م .
- **الميسر في القراءات الأربع عشرة** : محمد فهد خاروف، مراجعة: محمد كريم راجح ، ط (١) دار الكَلِم الطيب، دمشق، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- **الناظر الصحيح على الجامع الصحيح:** أبو ذر سبط ابن العجمي، بتحقيق: حامد عبد الله المحلاوي، ط(١)، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠١٨م- ١٤٣٩هـ.

- **نتائج الفكر في النَّحو:** أبو القاسم السهيلي (ت: ٥٨١هـ) بتحقيق: الشيخ عادل احمد موجود ،و الشيخ علي محمد معوض ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م .
- **نحو التيسير** : د. أحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت ، ٢٠٠٧م.
- **النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء:** د. كاظم إبراهيم كاظم، ط(١)، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- **النحو الوافي:** الاستاذ عباس حسن (ت ١٩٧٨م) ، ط (١٥) ، دار المعارف – مصر ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- **نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار:** بدر الدين العينى (ت: ٨٥٥هـ)، بتحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط(١) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- **النشر في القراءات العشر:** شمس الدين ابن الجزري(ت ٨٣٣) بتحقيق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ) دار الكتب العلمية– بيروت (د.ط) (د.ت).
- **نظرات في اللغة والنحو:** الأستاذ، طه الراوي، المطبعة الاهلية – بيروت، ١٩٦٢(د. ط).
- **نظرية المعنى في الدراسات النَّحوية:** د. كريم حسين ناصح الخالدي، ط(١)، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .
- **نظم العقيان في أعيان الأعيان:** جلال الدين السيوطي، بتحقيق: فيليب حتي، المطبعة السورية الأمريكية– نيويورك، ١٩٢٧م، (د.ط) .

- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب:** شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، بتحقيق: إحسان عباس ،ط(١)، دار صادر– بيروت١٩٩٧م.
- **نكث الهميان في نكت العميان:** : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،ط(١) دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** مجد الدين بن الأثير بتحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- **النوادر في اللغة:** أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) بتحقيق د. محمد عبد القادر أحمد ط (١)، ، دار الشروق– بيروت ، ١٤٠١هـ –١٩٨١م.
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** : إسماعيل بن محمد البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، ١٩٥١م .
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** جلال الدين السيوطي ، بتحقيق:د. عبد السلام محمد هارون، و د. عبد العال سالم مكرم، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين بن أيبك الصَفدي ، بتحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط(١)، دار إحياء التراث– بيروت ،١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م .
- **الوفيات:** لابن قنفذ القسنطيني (ت: ٨١٠هـ)، بتحقيق: عادل نويهض، ط(٤) دار الآفاق الجديدة– بيروت ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

ثانيًا: الرسائل و الأطاريح الجامعية .

- **آراء سيبويه النَّحوية والصرفية في كتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتخب الهمذاني (ت٦٤٣) من سورة الفاتحة الى نهاية سورة هود (جمعًا وتوثيقًا ودراسة)(أطروحة):** وداد رجب محمد حسن، بإشراف .أ.د. عبد النعيم علي محمد، و .أ .د. هدى محمد متولي السَّداويَّ، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات – القاهرة، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.
- **آراء الفراء النَّحوية في خزانة الأدب** (عرض ودراسة وتقويم)**(رسالة):** علي محمد علي عبد الله صالح، بإشراف أ. د: محمد أحمد خاطر، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٣١. ١٤٣٢هـ .
- **آراء الكسائي عند شراح الألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري (رسالة):** نهاد عبد الفتاح فريح بدرية ، بإشراف أ. د: محمود محمد العامري ، الجامعة الإسلامية . كلية الآداب، غزة ، ١٤٣٣ هـ . ٢٠١٢م.
- **آراء المبرد النحوية في شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (رسالة):** عمر عواد عبد الله ضاحي، بإشراف أ. د عثمان رحمن حميد الأركي، جامعة ديالى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ذي الحجة ١٤٣٥هـ .٢٠١٤م.
- **أبو البقاء العُكبري صرفيًا (أطروحة):** مجيد خير الله راهي الزّامليّ، بإشراف، أ.د. هاشم طه شلاش، جامعة القادسية، كلية الآداب، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- **أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية (رسالة):** محمد آدم الزركي ، بإشراف: أ. د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة١٤٠١هـ –١٩٨١م.

- **أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت البنية (أطروحة):** علي عبدالله علي القرني، بإشراف .أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، ١٤٣٥هـ – ٢٠٠٥م .
- **أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الحديث الشريف(رسالة):** سامي جابر حسين الطويل، بإشراف د. فاضل محمد أحمد النمس، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– غزة، هـ١٤٣٩– ٢٠١٨م.
- **الاحتمال الصرفي في شروح الشافية المطبوعة، لعلماء النصف الأول من القرن الثامن الهجري(رسالة):** رواء عبد الباقر جابر، بإشراف: أ.د. شكران حمد شلاكة، جامعة القادسية، كلية الآداب، ١٤٤١هـ – ٢٠١٩م .
- **أدوات الشرط عند النحاة دراسة تطبيقية في مسند الإمام أحمد بن حنبل (رسالة):** كوثر الجنيد الشيخ محمد ، بإشراف د. الحسن المثنى عمر الفاروق ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، ٢٠٠٢م.
- **إعراب الحديث النبوي الشريف بين العكبري و السيوطي وابن مالك دراسة وصفية تحليلة مقارنة (أطروحة):** سمية عبد الرحيم عبدالله محمد ، بإشراف : أ.د. محمد احمد علي الشامي ، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، السودان ،٢٠٠٨ م .
- **الإعلال في موطأ الإمام مالك دراسة وصفية تحليلية(رسالة)** : خالد موسى محمد ابو العُلا ، بإشراف .د. أسامة خالد حمّاد، الجامعة الإسلامية– كلية الآداب، غزة ، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.
- **الإعلال والإبدال عند اللغويين دراسة صوتية صرفية (أطروحة)** : عثمان محمد آدم عبد المحمود ، بإشراف .أ.د: بكري محمد الحاج ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، السودان ، ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٥م .

- **ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري (دراسة دلالية)(أطروحة):** محمد بوادي ، بإشراف .أ.د. فرحات عياش ، جامعة عباس فرحات سطيف ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية – الجزائر، (د، ت).
- **أنماط التركيب القرآني (دراسة في سور آل حم) (رسالة) : علي ميران جابر،** بإشراف. أ. د. زهير غازي زاهد، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ١٤٣٠هـ –٢٠٠٩م.
- **التطور الدلالي لألفاظ أركان الإسلام في القرآن الكريم (رسالة):** زينة قرفة، بإشراف، د. يوسف وسطاني، ود. عبد المجيد عيساني، جامعة فرحات عباس، كلية الآدب، واللغات، سطيف – الجزائر(د، ت).
- **التفكير اللغوي عند السيوطي في كتابه المزهر في علوم اللغة وأنواعها (دراسة وصفية تحليلية)(رسالة):**أحمد يوسف علي أبو عزوم، بإشراف .أ. د. سعود محمود عبد الجابر، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم– الأردن ٢٠١٧م.
- **الجملة التفسيرية في أحاديث كتاب صحيح البخاري(دارسة دلالية)(رسالة):** أحمد صبري عبد النجار، بإشراف. د. إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، جامعة الاقصى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – غزة، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م .
- **جهود الفراء الصرفية (رسالة):** محمد بن علي غريري، بإشراف: أ.د. محمد المختار محمد المهدي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ . ١٩٩١م.
- **الجهود النَّحوية لسبط ابن العجمي في كتابه(الناظر الصحيح على الجامع الصحيح)(ت٨٨٤هـ)(رسالة):**عادل خشمان مرعي حسن العبيدي، بإشراف. أ.م .د. رافع خلف جاسم الجنابي، جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م.

- **جهود الهمذاني المنتخب الهمذاني من خلال كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد) (أطروحة):** عبد الله عثمان عبد الرحمن سلطان، بإشراف، أ. د. عليان بن محمد الحازمي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- **حروف الجر بين المعنى والوظيفة في القرآن الكريم سورة الملك نموذجًا(رسالة):** لامية ناصريَّ، ونوال محواسط، بإشراف. الأستاذ. عطاء الله بوسالمي جامعة عبد الرحمن ميرا، كلية الآداب واللغات– الجزائر ، ٢٠١٦– ٢٠١٧م.
- **الخلاف النَّحويُّ في الأدوات (رسالة):** عامر فائل محمد بلحاف ، بإشراف أ. د : حنا بن جميل حداد، جامعة اليرموك إربد . الأردن ، ٢٠٠٩م.
- **الخلاف النَّحويُّ في شروح المفصل الثلاث (شرح الخوارزمي ت٦١٧هـ . وشرح ابن يعيش ت٦٤٣هـ – شرح ابن الحاجب ت ٦٤٦) (رسالة):** سالم مبارك سعيد الفلق ، بإشراف أ. د عبد المنعم أحمد صالح ، جامعة عدن ، كلية التربية ، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م .
- **الخلاف النَّحويُّ في كتاب المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)(رسالة):** طاهر على مهدي المجمعي، بإشراف. أ. د. عادل محمد عبد الرحمن، كلية الأمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة ، الدارسات العليا، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.
- **الخلاف النَّحويُّ في كتب إعراب الحديث (رسالة):** رواء راتب إبراهيم الغرابي، بإشراف. أ.م.د. صادق حسين كُنيج المالكي، جامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

- **الخلاف النَّحويُّ في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة(أطروحة):**عماد مجيد علي العبيدي، بإشراف أ. د : لطيفة عبد الرسول عبد، الجامعة المستنصرية، كلية التربية- بغداد ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥ م.
- **الخلاف النَّحويُّ في المقتصد(رسالة):**علي محمد الشهيري ،بإشراف: د. سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، كلية اللغات، ١٤٢٠هـ .
- **الخلاف النَّحويُّ الكوفي (أطروحة):** حمدي محمود حمد الجبالي ، بإشراف أ. د: محمود حسني مغالسة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٥م.
- **الدرس الصرفي عند ابن جني من خلال كتابه (سر صناعة الإعراب) (** رسالة**):** بليل رومية، بإشراف الأستاذ. عبد الباسط سالم، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، معهد الآداب واللغات، الجزائر، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م.
- **دلالات حروف المعاني (الجر والعطف) وأثرها في التفسير (رسالة):** ميادة محمود إبراهيم، بإشراف .د. فريد مصطفى سلمان، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م.
- **الساد مسدّ غيره في النحو العربي (رسالة):** فاتن حامد الضمور، بإشراف. د. سيف الدين الفقراء، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٧م.
- **سورة البقرة في التراث النحويّ حتّى نهاية القرن الرابع الهجريّ (أطروحة)** : آية إحسان صادق ،أ. د. حسين إبراهيم مبارك ، جامعة ديالى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية،١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م .
- **شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية(رسالة):** إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، بإشراف: د محمد جمال صقر، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم – مصر، ٢٠١٢ م.

- **شمس الدين الكرماني وجهوده النَّحوية والصرفية في شرح صحيح البخاري المسمى الكواكب الدراري(أطروحة):** إبراهيم عبد الحفيظ محمد أبو ضاوي ، بإشراف أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف، و أ.د. أحمد إبراهيم هندي، جامعة عين شمس، كلية الآداب ، مصر، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
- **الصوائت في القرآن الكريم دراسة معملية (رسالة):عبد الرزاق سعود غثيث ، بإشراف أ. د محمد محمد إمام داود ، و د. السيد مصطفى محمد عبيد، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١٧.**
- **العلل النحوية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري (أطروحة):**حميد عبد الحمزة عبيد الفتلي، بإشراف: أ. د . مهدي صالح الشمري ، جامعة بغداد ، كلية الآداب، ٢٠٠٦م .
- **الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالة الألفاظ القرآنية (رسالة)** : محمد محمود موسى الزواهرة ،بإشراف: أ. د . مصطفى إبراهيم المشنيّ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٧م.
- **المسائل الخلافية في الأدوات و الحروف (رسالة):** سلام موجد خلخال الزبيدي، بإشراف أ.د. عبد الأمير الورد(ت٢٠٠٦هـ) ، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٨م.
- **المسائل الخلافية في شرح التسهيل لابن مالك من أوله إلى باب العدد وكناياتهِ (أطروحة)** : آمال علي عبد العال عبد الرحمن ، بإشراف: أ.د: عبد النعيم علي محمد ، جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ،١٤٢٥هـ .٢٠٠٤م .
- **المسائل الخلافية في عمل حروف المعاني (رسالة):** منار عزيز رسول الياسري، بإشراف أ.م.د. علي ناصر محمد، جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

- **المسائل الخلافية في كتاب اللباب للعكبري دراسة نحوية صرفية (أطروحة)** يونس عباس الفكي الهادي، بإشراف: أ. د. محمد أحمد علي الشامي، جامعة أم درمان للعلوم الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- **المسائل الخلافية النحوية في شروح الألفية (رسالة):** كاظم جبار محسن البيضاني، بإشراف. أ.م .د. رحيم جمعة علي الخزرجي، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .
- **المسائل النَّحوية في كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب(رسالة):**فهد بن علي بن عبد الله السديس، بإشراف د. حسن بن محمد الحفظي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– السعودية– ١٤٣١هـ .
- **المسائل النَّحوية والصرفية في كتاب الفصوص لأبي العلاء صاعد البغدادي(ت٤١٧م) (أطروحة):**إبراهيم بن علي عسيري، بإشراف، أ.د. عبد الكريم عوفي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٩هـ.
- **المسائل النحوية والصرفية في كتاب الواسطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني(ت٣٩٢هـ) (رسالة):** عصام كاظم شناوة الغالبي، بإشراف: أ.د. هاشم طه شلاش، جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- **المسائل النَّحوية واللغوية في كتاب المصابيح الجامع للدماميني (رسالة):** محمد بن سعد الشقيران ، بإشراف: أ.د. محمد صفوت مرسى ، جامعة أم القرى . كلية اللغة العربية – ١٤١٩هـ.
- **مشكلات صحيح البخاري النَّحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح(رسالة):** إبراهيم بن محمد العيد، بإشراف.د. سليمان بن عبد العزيز العويني، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– السعودية– ١٤٣٤هـ.

- **منهج العكبري والسيوطي في إعراب الحديث(دراسة مقارنة)(رسالة):** نايل على أحمد المشاقبة، بإشراف د. إبراهيم السيد، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– الأردن، ٢٠١٠.
- **منهج الكوفيين في الصرف (أطروحة)** : مؤمن بن ناصر غنام، بإشراف : د. رياض بن حسن الخوام، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م .
- **الموصولات في اللغة العربية التأصيل والإحالة (رسالة)** : زكريا محمد حسن الحريرات ، بإشراف .د. محمد أمين الروابدة ، جامعة مؤتة ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٩م.
- **موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية (رسالة):** هالة موسى محمد القبط ، محمد رمضان محمود البع ، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب– غزة ، ١٤٣٥م . ٢٠١٤هـ.

ثالثًا: البحوث والدوريات:

- **الإبدال في معجم تاج العروس آراء الفراء نموذجًا** : أ.م. د : عادل عبد الجبار زاير ، و م. د. : ماجدة علي يوسف، جامعة الكوفة كلية الآداب، مجلة اللغة العربية وآدابها ، العدد ٣٠، ٢٠١٩م.
- **أثر الاشتقاق في تحديد الوزن الصرفي:** أ.د. منى يوسف حسين، جامعة بابل ،كلية الآداب، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، ٢٠١٨،المجلد ٨،العدد٤.
- **أدوات نحوية في الحديث النبوي من وجهة نظر كوفية** : د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، مجلة الباحث العلمي ، يناير ٢٠٠٧م

- **الأساليب النحوية غير المتصرفة في العربية:** أ. د. صباح عطيوي الزبيدي، وجاسم عبد الزهرة مفتاح، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٢٥)، شباط – ٢٠٠٩م.
- **أو من وظيفتها الدلالية إلى دلالتها المنطقية** : د. أديب نايف الحافظ ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات العدد(٢)، لسنة ١٩٨٤م.
- **بحث صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية:** مصطفى أحمد النماس ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد : (٥٣).
- **التخريج اللفظي والمعنوي للجملة العربية (بحث):** د. مهدي صالح الشمري ، مجلة كلية المعلمين ، العدد (١٠)، ١٩٩٧م.
- **التعويض عن نقل الحركة في اللغة العربية أحكامه وألفاظه:** سلطان بن عوَّاض العوفي، مجلة الدراسات اللغوية، مجلد(١٨)، العدد(١)، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٥م.
- **الخلاف الصرفي في باب الأسماء الواردة في سورة البقرة:**د .محمد سلمان أبو سمور، جامعة طيبة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ينبع، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد (١٠)، ١٤٣٧هـ.
- **الخلاف النحوي في كتاب قواعد المطارحة لابن إياز البغدادي(ت٦٨١هـ):**أ.م. د. علي مطر جرو، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد(٨)، العدد(٢٥)، ١٤٣٨هـ .٢٠١٦م.
- **الخلاف النَّحويُّ من مصادره الكوفية (تفسير الطبري نموذجًا)** : بندر ابن حمدان الشمري ، جامعة الحائل . كلية الآداب ، مجلة الدراسات اللغوية ، العدد (٣) ، ١٤٣٨هـ .٢٠١٧م.

- **الدرس النَّحويُّ في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك** : د. صالح عبد العظيم فتحي الشاعر ، كلية اللغة العربية بأسيوط ، المجلة العلمية ، العدد الثلاثون ، الجزء الثالث، ٢٠١١م.
- **زيادة (إلى) بين الفراء وابن مالك:** أ.م. د. لطفي عمر علي بن الشيح أبو بكر، جامعة حضرموت للعلوم والتكنلوجيا، كلية الآداب، مجلة جامعة تكريت، المجلد (٢٠)، العدد(٧)، تموز، ٢٠١٣م .
- **ضمير الفصل دراسة نحوية قرآنية** : مها بنت عبد العزيز الخضير ، جامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمن ، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق ، العدد السابع والثلاثون ، ١٤٣٨هـ . ٢٠١٧م.
- **ضمير الفصل في العربية ودوره في أداء المعنى (سورة يوسف) نموذجًا:** د. خلود إبراهيم العموش، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد(٦)، العدد (٣)، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- **ظاهرة إشباع الحركات في العربية بين الضرورة والاختيار** (دراسة وصفية تحليلية) : عبد العزيز صافي الجيل ، جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ،مجلة البحوث الإسلامية والاجتماعية ، المجلد ٣، العدد١٠، تشرين الأول ٢٠١٣م.
- **لهجة قبيلة كنانة (دراسة لغوية)** : د. ميساء صائب رافع عبود ، كلية التربية البنات– جامعة بغداد ، مجلة الأستاذ، العدد (٢٠٣) لسنة ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.
- **مجلة المجمع اللغوي:** القاهرة ، العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التي ألقيت في مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين، سنة ١٩٦٢–١٩٦٣ م.
- **هلم جرا دراسة لغوية تحليلية** : د. محمد محمود بندق ، كلية التربية . القاهرة ، مجلة علوم اللغة ، العدد (٤)، ٢٠٠١م.

رابعًا: شبكة التواصل الاجتماعي:

- **دلالة الأساليب النحوية عند الفراء في كتابه معاني القرآن:** أ.م. د. عبد اللطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، وباقر فليح عبد الحسن البغدادي، https://www.researchgate.net/profile/dbaqr_bd_alhsn